جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضـــــوع:

دور نظم المعلومات المالية في تحديد وقياس المخاطر المالية كمؤشر إنذار للتنبؤ بالأزمات في المؤسسات الاقتصادية
– دراسة حالة مؤسسة جينيرال أُمبَلاج –

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص :علوم مالية

من إعداد الطالب:
ملوح محمد

تحت إشراف الأستاذ:
علوطي لمين

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. شبوطي حكيم	جامعة المدية	أستاذ	رئيساً
أ.د. علوطي لمين	جامعة المدية	أستاذ	مقرراً
د. بوجطو حكيم	جامعة المدية	أستاذ محاضر (أ)	عضواً ممتحناً
د. بوعرار شمس الدين	جامعة المدية	أستاذ محاضر (أ)	عضواً ممتحناً
د. محي الدين محمود عمر	المركز .ج. تيسمسيلت	أستاذ محاضر (أ)	عضواً ممتحناً
د. حايد مروان	جامعة خميس مليانة	أستاذ محاضر (أ)	عضواً ممتحناً

السنة الجامعية:2019–2020

جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضـــــوع:

دور نظم المعلومات المالية في تحديد وقياس المخاطر المالية كمؤشر إنذار للتنبؤ بالأزمات في المؤسسات الاقتصادية
– دراسة حالة مؤسسة جينيرال أُمبَلاج –

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص :علوم مالية

من إعداد الطالب:
ملوح محمد

تحت إشراف الأستاذ:
علوطي لمين

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. شبوطي حكيم	جامعة المدية	أستاذ	رئيساً
أ.د. علوطي لمين	جامعة المدية	أستاذ	مقرراً
د. بوجطو حكيم	جامعة المدية	أستاذ محاضر (أ)	عضواً ممتحناً
د. بوعرار شمس الدين	جامعة المدية	أستاذ محاضر (أ)	عضواً ممتحناً
د. محي الدين محمود عمر	المركز .ج. تيسمسيلت	أستاذ محاضر (أ)	عضواً ممتحناً
د. حايد مروان	جامعة خميس مليانة	أستاذ محاضر (أ)	عضواً ممتحناً

السنة الجامعية:2019–2020

شكر وعرفان

احمد الله واثني عليه جل جلاله وتقدست أسمائه حمدا كثيرا طيبا مباركا على نعمه التي انعم وآلائه التي رزق وعلى أن يسر لي عملي هذا ووفقني لإتمامه وسهل لي ما صعب منه وسخر لي من عباده الصالحين ممن أحب ورضي جلا في علاه، وإذ قال في محكم تنزيله:

وَاتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ [البقرة: الآية282]

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ**» فأتقدم بالشكر الكثير وعظيم التقدير وصدق العرفان بالجميل إلى أستاذي وموجهي الاستاذ الدكتور علوطي لمين الذي تشرفت بان حُطَ اسمه في عملي إذ كان شخصه المحترم مشرف على عملي ومتمما لنقائصه ومصححا لأخطائه ولا يسعني إلى أن أقول جزاه الله عني خير جزاء وبارك له الله في صحته وأهله وعلمه وماله.

كما اتقدم بالشكر والتقدير والاحترام الى أستاذي الفاضل الذي قاسمني جهد العمل والسفر الأستاذ علي بن صابر ،كما لا أنسى الأستاذ حمو بن خلاط والأستاذ موسى حداد وكل عمال وادارين شركة جنرال امبلاج، والى من دعمني ونصحني ووجهني الأستاذ الكريم بوجطو حكيم.

إهداء

إلى والدتي بارك الله في صحتها وأطال عمرها ورزقني برها.

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى كل من دعا الله لي غيبا او جهرا

إلى كل من لا تسعه ورقتي لذكر اسمه ولا حبر قلمي لأخط فضله ولكن كرمه في الذاكرة محفور ومكانه في القلب مكنون

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإحاطة بمفهوم نظم المعلومات المالية ودورها في تحديد وقياس المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية وتوضح أهميتها في استخدامها كمؤشرات إنذار مبكرة للتنبؤ بالأزمات التي يمكن أن تواجه المؤسسة الاقتصادية.

ولتحقيق ذلك قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول نظم المعلومات المالية من حيث المفاهيم الاصطلاحية والمكونات الأساسية والوظائف والأهداف، في حين تم التطرق في الفصل الثاني للمخاطر المالية التي تواجه المؤسسة الاقتصادية ومختلف مداخل أساليب تحديد وقياس هذه المخاطر، أما في الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي فقد حاولنا إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي لشركة جينيرال أمبَلاج.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن شركة جينيرال أمبَلاج لا تتعرض لمخاطر مالية ذات تأثير كبير عدا مخاطر تغير أسعار الصرف، وبذلك تجنبت الشركة الوقوع بأزمات الناتجة عن حدوث هذه المخاطر، وهو ما تم إثباته من خلال عدم وجود مؤشرات إنذار بالأزمات بناءًا على مصفوفة المخاطر المالية التي تم تناولها في الدراسة.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المالية، المخاطر المالية، مؤشرات الإنذار، الأزمات.

Abstract:

The aim of the study is trying to identify the concept of financial information systems and their role in identifying and measuring financial risks pertaining economic institution, as well as clarifying their importance as indicators which can effectively be used as early warnings of any financial crisis that might occur or threatens economic institution survival.

In order to fulfill the objectives of the study, we addressed the topic through three different chapters. In the first chapter, we examined financial information systems in terms of concepts, components, and basic functions, As for the second chapter, we explored the financial risks facing economic institution and the various methods for identifying and measuring these risks, while we dedicated the third chapter for a case study, by trying to apply our theoretical understanding of the topic on the ground in Général Emballage company.

The study concluded a set of results, perhaps the most important of which, is that the Général Emballage Company is not susceptible to significant financial risks except for exchange rate changes, which had enabled the company to avoid crises arising from these risks, which was proven by the absence of crisis warning indicators based on the matrix of financial risks discussed earlier in the study.

Keywords: Financial information systems, financial risks, early warning indicators, crises.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان	I
الإهداء	II
المستخلص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة	أ- ز
الفصل الأول: ماهية نظم المعلومات المالية بالمؤسسة	1
تمهيـــــــــد	2
المبحث الأول: النظام ونظم المعلومات في المؤسسات	3
المطلب الأول: تشخيص المفاهيم الاصطلاحية للنظام	3
المطلب الثاني: نظم المعلومات بالمؤسسات	9
المطلب الثالث: نظم المعلومات من أهمية وأهداف الاستخدام إلى الجودة والنجاح	14
المبحث الثاني:ماهية نظم المعلومات المالية	19
المطلب الأول: المفاهيم الاصطلاحية لنظم المعلومات المالية	19
المطلب الثاني: مقومات وأساسيات نظم المعلومات المالية	26
المطلب الثالث:اهداف ووظائف نظم المعلومات المالية	31
المبحث الثالث: النظم الفرعية لنظم المعلومات المالية	38
المطلب الأول: نظام معلومات المحاسبة المالية	38
المطلب الثاني: نظام معلومات المحاسبة الإدارية	43
المطلب الثالث: نظام معلومات المراجعة والتدقيق	48
خلاصة الفصل	53
الفصل الثاني:تحديد وقياس المخاطر المالية ومؤشرات الإنذار بالأزمات	54
تمهيـــــــــد	55
المبحث الأول: مدخل عام للمخاطر المالية	56
المطلب الأول: ماهية الخطر وانواعه	56
المطلب الثاني: المخاطر المالية أنواعها وأساليب إدارتها	61
المطلب الثالث: إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة	67

المبحث الثاني: أساليب تحديد وقياس المخاطر المالية	73
المطلب الأول: التأصيل النظري لتحديد وقياس المخاطر المالية	73
المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي لتحديد المخاطر المالية	78
المطلب الثالث: الأساليب المالية لقياس المخاطر المالية	85
المبحث الثالث: استخدام نظم المعلومات المالية لتحديد وقياس المخاطر المالية والتنبؤ بالأزمات	91
المطلب الأول: الأزمات بالمؤسسات الاقتصادية	91
المطلب الثاني: نظم المعلومات المالية كمؤشر إنذار مبكر للازمات	96
المطلب الثالث: مصفوفة المخاطر لتقييم المخاطر المالية والتنبؤ بالأزمات	102
خلاصة الفصل	109
الفصل الثالث: دراسة حالة شركة جينيرال أُمبَلاج	110
تمهيـــــــــد	111
المبحث الأول: تقديم عام لشركة جينيرال أُمبَلاج ونظم معلوماتها المالية	112
المطلب الأول: تقديم شركة جينيرال أُمبَلاج وطبيعة نشاطها	112
المطلب الثاني: نظم المعلومات الإدارية بشركة جينيرال أُمبَلاج	120
المطلب الثالث: نظم المعلومات المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج	129
المبحث الثاني: دور نظم المعلومات المالية في تحديد المخاطر المالية للشركة جينيرال أُمبَلاج	136
المطلب الأول: دور نظم المعلومات المالية تحديد مخاطر المعاملات والعمليات للشركة	136
المطلب الثاني: دور نظم المعلومات المالية تحديد مخاطر تحديد مخاطر السوق للشركة	142
المطلب الثالث: دور نظم المعلومات المالية تحديد مخاطر النقدية للشركة	147
المبحث الثالث: دور نظم المعلومات المالية في قياس المخاطر المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج	153
المطلب الأول: دور نظم المعلومات المالية في قياس مخاطر المعاملات والعمليات للشركة	153
المطلب الثاني: دور نظم المعلومات المالية في قياس مخاطر السوق للشركة	162
المطلب الثالث: دور نظم المعلومات المالية في قياس مخاطر النقدية للشركة	169
المبحث الرابع: مصفوفة تقييم المخاطر ومؤشرات الإنذار للتنبؤ بالأزمات بشركة جينيرال أُمبَلاج	179
المطلب الأول: مصفوفة تقييم المخاطر للمخاطر المعاملات والعمليات للشركة والتنبؤ بالأزمات.	181
المطلب الثاني: مصفوفة تقييم المخاطر لمخاطر السوق للشركة والتنبؤ بالأزمات.	186
المطلب الثالث: مصفوفة تقييم المخاطر لمخاطر النقدية للشركة والتنبؤ بالأزمات.	191
خلاصة الفصل	197
خاتمـــــــة	198
المراجـــــع	210
الملاحـــــق	230

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01 -01	مكونات الأنظمة	5
02-01	موقع نظم المعلومات المالية	22
03-01	هيكل نظم المعلومات المالية	27
04-01	مساهمة نظم المعلومات المالية في نجاح المؤسسة	34
05-01	المعلومات التي توفرها المحاسبة الإدارية	45
06-02	تصنيف المخاطر المالية	65
07-02	مصفوفة إشارات الإنذار المبكر	96
08-02	مصفوفة تقييم المخاطر 5×5	107
09-03	نموذج مصفوفة تقيم المخاطر 5×5	180
10-03	مصفوفة تقيم مخاطر الائتمان التجاري	182
11-03	مصفوفة إشارات الإنذار المبكر للازمات بناءا على مخاطر الائتمان التجاري	182
12-03	مصفوفة تقييم المخاطر التشغيلية	184
13-03	مصفوفة إشارات الإنذار المبكر للازمات بناءا على المخاطر التشغيلية	185
14-03	مصفوفة تقييم مخاطر أسعار الصرف	187
15-03	مصفوفة إشارات الإنذار المبكر للازمات بناءا على المخاطر أسعار الصرف	188
16-03	مصفوفة تقييم مخاطر أسعار الفائدة	190
17-03	مصفوفة إشارات الإنذار المبكر للازمات بناءا على المخاطر أسعار الفائدة	191
18-03/	مصفوفة تقييم مخاطر التمويل	193
19-03	مصفوفة إشارات الإنذار المبكر للازمات بناءا على مخاطر التمويل	194
20-03	مصفوفة تقييم مخاطر السيولة	195
21-03	مصفوفة إشارات الإنذار المبكر بناءا على مخاطر السيولة	196

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01-01	تصنيف الأنظمة	4
02-01	خصائص جودة المعلومات	8
03-01	معايير تصنيف أنظمة المعلومات	12
04-01	أنواع نظم المعلومات حسب المستويات التنظيمية	13 -14
05-01	أنواع تقارير المراجعة	52
06-02	الأساليب الإحصائية لقياس المخاطر المالية	77- 78
07-03	أهم منتجات شركة جينيرال أُمبَلاج	117
08-03	أهم زبائن شركة جينيرال أُمبَلاج	117- 118
09-03	فترة التحصيل	137
10-03	نسب تحديد المخاطر التشغيلية	139
11-03	معدل تغطية الأعباء الثابتة	146
12-03	نسب تحديد مخاطر التمويل	148
13-03	نسب تحديد مخاطر السيولة (رأس المال العامل)	151
14-03	العجز عن السداد والخسائر المتوقعة	154
15-03	نسبة قياس المخاطر التشغيلية	158
16-03	نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى الفوائد	169
17-03	قياس مخاطر التمويل حسب نسب هيكل رأس المال لديون ط أ	170
18-03	قياس مخاطر التمويل حسب نسب هيكل رأس المال لديون ق أ	172
19-03	قياس مخاطر التمويل حسب نسب هيكل رأس المال لمجموع الديون	174
20-03	قياس مخاطر السيولة حسب نسب السيولة	176
21-03	متغيرات مصفوفة مخاطر الائتمان التجاري	181
22-03	متغيرات مصفوفة مخاطر التشغيلية	183
21-03	متغيرات مصفوفة مخاطر أسعار الصرف	186
24-03	متغيرات مصفوفة مخاطر أسعار الفائدة	189
25-03	متغيرات مصفوفة مخاطر التمويل	191-192
26-03	متغيرات مصفوفة مخاطر السيولة	194

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	بطاقة تقنية عن الشركة	231
02	اليد العاملة بالشركة حسب كل قسم	232
03	شهادة التصنيف الائتماني "coface" جزء (أ) وجزء (ب)	233
04	شهادة ISO9001 :2015	234
05	التصدير نحو أوروبا	235
06	الهيكل التنظيمي للشركة	236
07	نموذج أمر بالإنتاج	237
08	نموذج فاتورة –1– الشركة	238
09	نموذج فاتورة –2– الشركة	239
10	نموذج للموازنات المالية لفرع سطيف	240
11	نموذج الموازنة التقديرية للتدفقات النقدية والأرباح (2018–2027) للشركة	241
12	نموذج تتبع أسعار السلع والمواد	242
13	قوائم الميزانيات العمومية للشركة جزء (أ): الأصول	243
13	قوائم الميزانيات العمومية للشركة جزء (ب): الخصوم	244
14	جداول حسابات النتائج للشركة	245
15	قوائم تدفقات الخزينة للشركة	246
16	تغيرات أسعار الصرف جزء (أ)، وجزء (ب)، وجزء (ت)	247
16	تغيرات أسعار الصرف جزء (ث)، وجزء (ج)	248
17	مركز الصرف للشركة جزء (أ)، وجزء (ب)	249
17	مركز الصرف للشركة جزء (ت)، وجزء (ث)	250
17	مركز الصرف للشركة جزء (ج)	251

مقدمـــــــــــة

تمهيـــــــــــد :

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة تزايد كبير للمؤسسات والشركات باختلاف أنشطتها وقطاعاتها، وتزايدت معها تدفق البيانات والمعلومات، من والى المؤسسات والشركات، نظرا لصعوبة وتعقيد عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها، مما جعل هذا التدفق ينطوي تحت ما يسمى بالثورة المعلوماتية ولكن لا يمكن مواجهة هذه الثورة واستغلال محاسنها وتجنب مساوئها إذا لم يكن هناك نظام ملائم لمعالجة تلك البيانات والمعلومات وهذه هي المهمة الأولى لأنظمة المعلومات، الذي تطورت وتبلورت حسب تطور احتياجات المؤسسات من المعلومات التي توفرها الأنظمة المعلوماتية المتبناة من طرفها.

ويشير مصطلح مجتمع المعلومات إلى شكل من أشكال التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث يؤدي الحصول على المعلومات وتخزينها ومعالجتها وتقييمها ونقلها ونشرها إلى إنشاء المعرفة وتلبية احتياجات الأفراد والشركات، مما يلعب دوراً مركزياً في النشاط الاقتصادي وإنتاج الثروة وتشكيل نوعية حياة للأفراد في الاقتصاديات المتقدمة.

وتعتبر المؤسسة كيان اقتصادي موجود في بيئة متداخلة ومتعددة المتغيرات والعوامل، مما يجعلها في مواجهة مستمرة للظواهر عديدة، الكثير منها عبارة عن ضغوطات وتهديدات قد تتحول إلى مشاكل ومخاطر، التي من بينها المخاطر المالية الأكثر تأثيرا وحساسية على المؤسسات، هذا ما ألزم هذه المؤسسات لتبني أنظمة معلومات تقوم على تتبع ورصد حركات أي تغيرات قد يكون لها تأثيرات سلبية.

وبما أن المخاطر المالية نتاج للمعاملات والعمليات التبادلية المتعددة للأنشطة المالية الرئيسية أو الأنشطة ذات الأثر المالي التي تقوم بها المؤسسات، استوجب ذلك تأطير المخاطر المالية ضمن أنظمة معلومات أكثر صلة بهذا النوع من المخاطر، وهذه الأنظمة هي أنظمة المعلومات المالية بالمؤسسات والتي تكون كجزء أو كنظام فرعي لأنظمة المعلومات الشاملة بها.

وتعد عملية تحديد وقياس المخاطر الخطوتين الأوليتين في عملية إدارة المخاطر بما فيها المخاطر المالية، ومع تعدد الأساليب والطرق لتحديد وقياس المخاطر المالية سواء تلك النوعية أو الكمية منها، إلا أن هدفها واحد وهو التقليل من أثارها وتحديد سبل مواجهاتها، مما يتطلب معلومات توحي بوجود مخاطر مالية

ومعلومات تدل على تأثير هذه المخاطر على المؤسسة ومعلومات لتحديد شدة الخطر واستخدامها في التنبؤ المستقبلي بها وبتأثيراتها.

وتأتي الدراسة الحالية لتسليط الضوء على دور نظم المعلومات المالية في تحديد وقياس المخاطر المالية كمؤشر للإنذار بوقوع الأزمات من خلال دراسة حالة لشركة جينيرال أُمبَلاج التي تعد من اكبر الشركات الصناعية الجزائرية، خاصة في مجال نشاطها المتمثل في تصنيع وتحويل الكرتون المموج فهي تعد الشركة الرائدة في هذا الميدان بالجزائر، وتسيطر على معظم السوق الوطنية وتلبي النسبة الأكبر من احتياجات الشركات الجزائرية بهذا المنتج الأساسي للتعبئة والتغليف، وتعد شركة جينيرال أُمبَلاج الوحيدة من الشركات الجزائرية بهذا القطاع التي تقوم بعمليات تصدير منتجات نهائية إلى ثلاث دول أوروبية وعدة دول افريقية، بالإضافة إلى تصدير الفضلات الكرتونية.

الإشكالية :

في ظل المنافسة الشديدة والطفرة التكنولوجية الهائلة التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية، فان معيار القوة يتمثل في القدرة على الحصول على المعلومة ذات الخصائص النوعية المساعدة على تحقيق أهداف المؤسسة واستمرارها، هذا ما دفع بالمؤسسات الاقتصادية وغيرها من رفع اهتمامها بأنظمة المعلومات المستخدمة من مرحلة تصميمها إلى تقييم مخرجاتها، التي تعتمدها في اتخاذ قراراتها خاصة في الحالات المعقدة والصعبة ذات التأثيرات الكبيرة على نشاطها، والتي تتطلب معلومات دقيقة وذات مصداقية عالية من اجل رصد التهديدات وتحديد أفضل الطرق لمواجهاتها في حال وقوعها.

ومن خلال كل ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى استخدام نظم المعلومات المالية في تحديد وقياس المخاطر المالية كمؤشرات إنذار مبكر لرصد الأزمات بالمؤسسات الاقتصادية؟

ومما لا شك فيه أن هذا التساؤل مطروح بصيغة شاملة وعامة مما يستدعي دراسة وبحث حول مساهمة متغيراته في معالجة المشكلة، وعلى هذا الأساس يندرج تحت هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يمكن استخدام نظم المعلومات المالية وما هي طبيعة علاقاتها مع أنظمة المعلومات الأخرى بالمؤسسة؟؛

- على أيّ أساس يتم تفضيل أسلوب من الأساليب المستخدمة على الأساليب الأخرى في تحديد وقياس المخاطر المالية ضمن أنظمة المعلومات المالية؟؛ وكيف يمكن الاستفادة منها في كشف إشارات الإنذار المبكر بالأزمات في المؤسسات الاقتصادية؟؛
- هل تعتمد شركة جينيرال أُمبَلاج على نظم المعلومات المالية في تحديد وقياس المخاطر المالية كمؤشر للإنذار بالأزمات؟؛

الفرضيات:

يسعى البحث إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية البحث، وإستادا لدراسة هذا الموضوع وتحليل المشكلة وتساؤلاتها الفرعية ومعالجتها تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- لا يمكن استخدام نظم المعلومات المالية بمعزل عن أنظمة المعلومات الأخرى بالمؤسسة؛
- يتم تفضيل أسلوب من الأساليب المستخدمة على الأساليب الأخرى في تحديد وقياس المخاطر المالية على أساس ما يتناسب مع وجهة نظر المؤسسة في إدارة المخاطر المالية؛
- يتم الاستفادة من نتائج تحديد وقياس المخاطر المالية في كشف إشارات الإنذار المبكر بالأزمات من خلال تحويل هذه النتائج إلى مدخلات لأنظمة المعلومات إدارة المخاطر؛
- تعتمد شركة جينيرال أُمبَلاج على نظم المعلومات المالية الخاصة بها في تحديد وقياس المخاطر المالية كمؤشر للإنذار بالأزمات؛

أهمية الموضوع:

يلقى موضوع المخاطر المالية في الوقت الراهن أهمية عظمى خاصة بعد ألازمة المالية العالمية سنة 2007 التي عصفت بالكيانات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، مما ولد لدى المؤسسات الاقتصادية قناعة بان مناعتها وتقليل أثار الأزمات يكمن في درجة اجتهادها وجديتها في تبني أنظمة المعلومات الفعالة والكفؤة القادرة على تحديد وقياس تأثير المشاكل والتهديدات بالإضافة إلى قدرتها التنبؤية المستقبلية، وهو ما أثبتته معظم الدراسات في هذا المجال على نجاعة إستراتيجية المؤسسات في مواجهة المخاطر المالية يتمثل في تبنيها أنظمة معلومات مالية بمقدورها إدارة هذا النوع من المخاطر بأساليب تتصف بواقعيتها وحداثتها، وان فشلت في ذلك فقد تتراكم هذه المخاطر وتتحول إلى أزمات قد تؤدي إلى إزالة المؤسسات من الوجود، لذلك تتجلى أهمية البحث فيما يلي:

- تعتبر أنظمة المعلومات بصفة عامة والمالية بصفة خاصة العامل الحاسم بين النجاح والفشل لأي مؤسسة؛
- إن التطور المستمر والتغيرات في شتى مجالات الاقتصاد دفعت إلى زيادة الاهتمام بموضوع المخاطر الملية لمساعدة أصحاب المؤسسات والمدراء والمستثمرون على اتخاذ القرار الأنسب للتقليل من الآثار التي يمكن الوقوع فيها إذ اتخذ القرار بشكل خاطئ؛
- هدف المؤسسة في البقاء ورغبتها في تحقيق أقصى ربح ممكن وأوسع رقعة سوقية ممكنة يتطلب تحسين فعاليتها ورفع من درجة كفاءتها ويكون ذلك عن طريق القرارات البناءة ذات الأهداف الإستراتيجية وأول هذه القرارات هي تلك التي تخص مواجهة ومعالجة المخاطر؛
- إن انفتاح السوق في شدة المنافسة أضحى يلزم على المؤسسة استخدام أساليب عملية محكمة تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها الإستراتيجية المساعدة في تجنب المؤسسة للمشاكل والتهديدات التي أن لم يتم السيطرة عليها تتحول إلى أزمات عويصة.

أهداف الموضوع:

يتمثَّل الهدف الأساسي لهذا البحث في توضيح مساهمة نظم المعلومات المالية في تحديد وقياس المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات الاقتصادية وكيفية استخدام نتائج التحديد والقياس للتبوء بالأزمات من خلال اكتشاف ورصد مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات المحتمل وقوعها.

وهناك أهداف أخرى يسعى البحث إلى تحقيقها تتمثل في الآتي:

- التطرُّق لمفاهيم وخصائص نظم المعلومات المالية ودورها في إدارة المخاطر المالية؛
- التركيز على عملية تحديد وقياس المخاطر المالية كعمليتين رئيستين تحددان نجاح أو فشل عملية إدارة المخاطر المالية؛
- تسليط الضوء على أهم الأساليب المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر المالية ضمن أنظمة المعلومات المالية؛
- التعرف على أسس اعتماد أسلوب من الأساليب دون الأخرى؛
- توضيح إمكانية التنبؤ بالأزمات من خلال مخرجات نظم المعلومات المالية التي تعتمد على تحديد وقياس المخاطر المالية؛

حدود الدراسة:

من اجل الإحاطة بإشكالية البحث، والتطرق لمختلف متغيراته، كانت حدود البحث تتمثل فيما يلي:

الحدود الموضوعية: من اجل توطين المفاهيم ومتغيرات البحث، ركزنا على احدث المفاهيم والخصائص التي تم التوصل إليها في كل من نظم المعلومات المالية وإدارة المخاطر المالية من خلال دمج هذين المتغيرين وربطهما بالتنبؤ بالأزمات من خلال مؤشرات الإنذار المبكر، كما ركزنا أيضا على أسلوب التحليل المالي في تحديد وقياس المخاطر المالي كجزء مهم من نظم المعلومات المالية، وذلك كون الأساليب النوعية والكمية المعتمد في معالجة مثل هذه المواضيع تركز في مجملها على المؤسسات الاقتصادية المدرجة في سوق الأوراق المالية، عكس موضوع بحثنا هذا الذي تناول الأساليب الخاصة في تحديد وقياس المخاطر المالية للمؤسسات غير المدرجة في سوق الأوراق المالية.

الحدود المكانية: من خلال محاولة إسقاط الجانب النظري للبحث، وبعد إجراء مسح ميداني لأهم الشركات التي تهتم بموضوع نظم المعلومات المالية وإدارة المخاطر المالية، قمنا باختيار شركة جينيرال أُمبَلاج لصناعة وتحويل الكرتون ومشتقاته بالجزائر ، والتي تتمركز حاليا في ثلاث مواقع تصنيع بدولة الجزائر (بجاية، وهران، سطيف)، بالإضافة إلى مركز توزيع للمنتجات بدولة تونس، وذلك من خلال إجراء دراسة حالة بهذه الشركة، وقد تمثل سبب اختيرتا لهذه الشركة تحديدا أنها تعرضت للعديد من المخاطر المالية خاصة في فترة نشاط شركة العملاق تونيك، بالإضافة إلى رغبة الشركة في الدخول إلى سوق الأوراق المالية مما دفعها إلى بداية العمل على تضمين نظم معلومات مالية لمواجهة المخاطر المالية.

الحدود الزمنية : من اجل الوصول إلى إحاطة عميقة بموضوع البحث، واثبات أو نفي صحة الفرضيات من عدمها، قمنا بدراسة وتحليل ومتابعة مستمرة لمتغيرات البحث طيلة الفترة الزمنية الممتدة من 2014 إلى 2020.

المنهج والأدوات المستخدمة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لما تقتضيه الدراسة من وصف سواء فيما يخص نظم المعلومات المالية بذكر مفهومها ووظائفها، وكذا تحديد وقياس المخاطر المالية، إضافة إلى التنبؤ بالأزمات بناءاً على نظم المعلومات المالية.

واستخدمنا أيضا أسلوب دراسة حالة من خلال تشخيص واقع نظم المعلومات المالية عن طريق إجراء المقابلات والتحليل المالي لشركة جينيرال أُمبَلاج ومحاولة تحديد وقياس المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة.

ومن أهم الأدوات المستعملة في البحث:

- الكتب والأبحاث والدراسات المتخصصة في موضوع البحث؛
- القوائم المالية والوثائق الداخلية للشركة ذات العلاقة بموضوع البحث؛
- الرموز والنماذج الرياضية والإحصائية والنسب المالية؛
- مصفوفات تقييم المخاطر المالية ومصفوفة مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات؛

الدراسات السابقة:

رغم الأهمية البالغة التي يحضى بها موضوع نظم المعلومات المالية إلا انه لوحظ نقص كبير في الدراسات السابقة لهذا الموضوع سواء على مستوى الماجستير أو الدكتوراه أو حتى على مستوى المجلات، عموما ذا تم ربطه بالمخاطر المالية وبالتنبؤ بالأزمات أما إذا خص دور نظم المعلومات المالية في إدارة المخاطر المالية فنجدها منعدمة في حدود بحثنا عن الموضوع؛ ذلك أن معظم الدراسات التي قامت بمعالجة هذا الموضوع تطرَّقت للأساليب الكمية التي تركز في تطبيقاتها على المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية والمؤسسات المالية مثل البنوك ومؤسسات التامين، وان تطرقت بعض الدراسات لأساليب تحديد وقياس المخاطر المالية للمؤسسات غير المدرجة فذلك يكون من جانبه النظري لا التطبيقي في جل الدراسات التي تم الاطلاع عليها، وفيما يلي سنقوم بعرض بعض الدراسات السابقة من جوانب مختلفة لمتغيرات الدراسة

– خليفة الحاج سنة 2017 : أطروحة دكتوراه تحت عنوان: **" أداة تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بالمخاطر باستخدام الأساليب الإحصائية (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية)**، هدفت هذه الدراسة لاستخدام الأساليب الإحصائية لقياس وتقيم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال إبراز المؤشرات التقليدية والحديثة، بالإضافة إلى استخدام النماذج الإحصائية العالمية لتقييم الأداء المالي ودورها في التنبؤ بمخاطر فشل المؤسسات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن استخدام التحليل المالي بنسبه ومؤشراته التقليدية والحديثة في تقييم الأداء والتنبؤ بالمخاطر المالية للمؤسسة في حاجة إلى الاستعانة بالأساليب الإحصائية الخطية وغير الخطية والأساليب الرياضية المتقدمة للتوصل إلى استنتاجات مقبولة بشان مراكزها المالية.
- قدرة ودقة التنبؤية للنماذج الإحصائية اللوجستية والتي اعتمدت على خمس نسي مالية عن النماذج الإحصائية التمييزية والتي تضمنت أربع نسب مالية، في التنبؤ بالمخاطر المالية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– عبدلي لطيفة سنة 2016 : أطروحة دكتوراه تحت عنوان : **التحليل الكمي لمخاطر المؤسسة باستعمال محاكاة مونت كارلو –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية"**، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية استخدام الأساليب الكمية في التحليل والسيطرة على المخاطر والتقليل من حدتها، وذلك باستخدام محاكاة مونت كارلو في تحليل وإدارة المخاطر المؤسسية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- صعوبة صياغة نموذج رياضي للتنبؤ والتوقع بالمخاطر التي تنتج عن سلوك الأفراد مثلا أو تلك المخاطر القانونية التي لا يمكن تكميم ظواهرها.
- إجماع الشركات المبحوثة على تعرضها للمخاطر المالية واعتبارها المخاطر ذات الأولوية، بمستوى أهمية مرتفع جدا.

– دلال حمودي سنة 2015 : أطروحة دكتوراه تحت عنوان : **" تقييم أداء نظم المعلومات المالية والمحاسبية المعتمدة على الحاسوب (دراسة حالة قطاع المصارف الجزائرية"**، هدفت هذه الدراسة للوقوف على مدى فاعلية نظم المعلومات المالية والمحاسبية المعتمدة على الحاسوب من خلال معرفة جودة المعلومات والتقارير التي توفرها هذه النظم من حيث الشكل والمحتوى والتوقيت، بالإضافة إلى معرفة مدى اعتماد المصارف الجزائرية على النظم المعلومات المالية والمحاسبية في اتخاذ وترشيد القرارات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تمتع أنظمة المعلومات المحاسبية والمالية في البنوك الجزائرية بخصائص نوعية والتي أسهمت في توفير معلومات وتقارير تتسم بالدقة والمصداقية ومتناسقة، تلبي احتياجات المستخدمين في الوقت المناسب.

- يساعد تبني أنظمة المعلومات المالية والمحاسبية تطوير أساليب إدارة المصارف الجزائرية، ورفع مستوى الصحة والإنتاجية وتوفير المعلومات المالية والمحاسبية في شكل آني، بالإضافة إلى التخلي عن الطرق التقليدية في التسيير والإدارة.

– بن خروف جليلة سنة 2009 : مذكرة ماجستير تحت عنوان : **" دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات)"**، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ودورها في إمداد المستخدمين بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بها، وكيفية توظيفها في تقييم الأداء المالي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن المعلومات المالية هي التي تقدم بها المؤسسات وضعها المالي وأدائها، والوسيلة المستعملة لإيصال هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة، والقوائم المالية بصفة خاصة، والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة.
- نظم معلومات الخبيرة أهم مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي حيث تقوم باستغلال الخبرة والمهارات البشرية في حل المشاكل وبرمجتها في الحاسوب لمعالجة المعلومات واقتراح الحلول، كما تساهم في إنتاج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقيدها في القوائم حسب المخطط المحاسبي الجزائري.

– نسيمة بروال 2011 : مذكرة ماجستير تحت عنوان : **"إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية"**، هدفت هذه الدراسة إلى تعريف وتحديد المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال تسليط الضوء على واقع الإدارة المالية وجورها في وضع إستراتجية لإدارة المخاطر المالية في المؤسسة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن اختلاف إستراتيجية إدارة المخاطر المالية من مؤسسة لأخرى ناجم عن اختلاف البيئة التي تعمل بها المؤسسة، وطبيعة نشاطها، بالإضافة إلى الرؤية الشخصية للإدارة تجاه المخاطر المالية.
- لا تكفي طرق التشتت الإحصائية في قياس المخاطر المالية نظرا لوجود مخاطر ذات طابع استراتيجي يصعب قياس أثاره.

- يساعد تحديد وتصنيف المخاطر المالية إلى مخاطر حرجة ومخاطر ضعيفة على فعالية التحكم في المخاطر لأنها تسمح بتحديد الأولويات والتخصيص الأمثل للموارد المخصصة للتحكم في المخاطر.

الدراسة الحالية:

من خلال ما تم عرضه أعلاه من الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها، فقد لاحظنا أن هذه الدراسات تطرقت لموضع نظم المعلومات المالية قدر ركزت في مجملها على الجانب ألاستشرافي لنظم المعلومات المالية دون تبيين دورها ووظائفها الأساسية بالشركات، بالإضافة إلى عدم التطرق لآلية تصميمها وعملها، وتخصيص معظم الدراسات في مجال اتخاذ القرارات والكفاءة والفاعلية، أما الدراسات التي تناولت المخاطر المالية فقد ركزت على الأساليب الإحصائية والرياضية دون الأساليب المالية، حتى التي تطرقت إلى الأساليب المالية فقد ركزت على عملية تحديد المخاطر المالية دون القياس وعدم توضيح أساليب التنبؤ.

وتأتي الدراسة الحالية المعنونة بـ: "دور نظم المعلومات المالية في تحديد وقياس المخاطر المالية كمؤشر إنذار مبكر بالأزمات في المؤسسات الاقتصادية"، لتغطية جزء من النقص في البحوث والدراسات وحتى الرسائل والأطروحات الجامعية التي لم يتم سردها في هذا الموضع والتي تناولت موضوع نظم المعلومات المالية والمخاطر المالية بصفة منفصلة، حيث حاولنا من خلال هذه الدراسة التفصيل في نظم المعلومات المالية ونظمها الفرعية، بالإضافة إلى إيضاح أهم أساليب تحديد وقياس المخاطر المالية بالاعتماد على مخرجات وضمن مهام نظم المعلومات المالية، وفي الأخير قمنا باعتماد مصفوفة تقييم المخاطر المالية حتى يتسنى لنا تحديد إشارات الإنذار المبكر بالأزمات ومن خلال ذلك يتم التنبؤ بوجود أزمة من عدمها.

صعوبات الدراسة:

واجهت البحث مجموعة من الصعوبات تمثَّلت فيما يلي:

- قلة الكتب والمراجع في هذا المجال بالغلة العربية خاصة التي تتطرق إلى نظم المعلومات المالية؛
- قلة المؤسسات والشركات في الجزائر التي تتبنى أنظمة معلومات مالية حديثة بالإضافة إلى عدم اهتمامها بالمخاطر المالية والأزمات؛
- الوقت الطويل المستغرق فيما يخص أسلوب المقابلة والملاحظة الشخصية، الذي يتطلب تحديد مواعيد مسبقة وخلال فترات زمنية متباعدة؛

- صعوبة الحصول على المعلومات المالية والاطلاع على برمجيات وتطبيقات أنظمة المعلومات بالمؤسسات باعتبارها من إجراءات الأمنية لحماية المعلومات؛

هيكل البحث:

من أجل الإحاطة بالموضوع و الإجابة على الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة عامة وثلاثة فصول ثلاث فصول فصلان نظريان وفصل تطبيقي وخاتمة عامة وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان مداخل وأساسيات نظم المعلومات المالية وقد تضمن ثلاثة مباحث: بحيث يتضمن المبحث الأول التأصيل النظري للنظام ونظم المعلومات، إذ تطرقنا في هذا المبحث إلى مفاهيم النظام ونظم المعلومات وأنواعها وأهميتها بالإضافة إلى مكوناتها وتاريخها، أما المبحث الثاني فقد شمل مفهوم نظم المعلومات المالية ومكانتها ووظائفها وعلاقتها مع أنظمة المعلومات الأخرى بالمؤسسات، بالإضافة إلى تبعيتها الإدارية، بينما تم تخصيص المبحث الثالث للأهم أنظمة المعلومات الفرعية المكونة لنظم المعلومات المالية من أنظمة المعلومات المحاسبة المالية والإدارية والمراجعة والتدقيق.

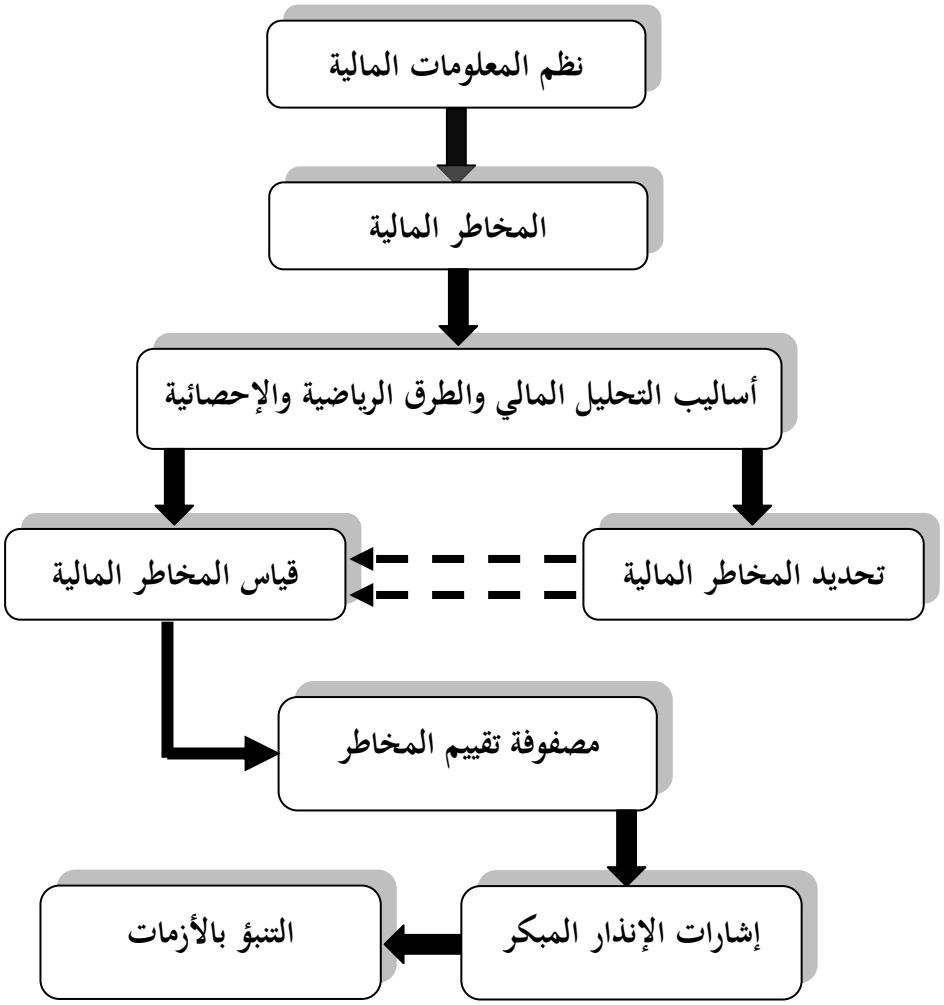
الفصل الثاني: تم تخصيص هذا الفصل لدراسة المخاطر المالية والأزمات بالمؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال ثلاث مباحث حيث تضمن المبحث الأول عموميات حول المخاطر المالية وإدارتها وأنواعها وتصنيفاتها، في حين تم التطرق في المبحث الثاني أهم الأساليب المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر المالية من خلال إيضاح مفاهيمها ومتطلبات تطبيقها سواء تلك التي تتصف بالطبيعة النوعية أو الكمية مع التركيز على أساليب التحليل المالي، أمّا في المبحث الثالث تم تخصيصه لدور نظم المعلومات المالية بين قياس المخاطر المالية والتنبؤ بالأزمات حيث تم التطرق إلى مفاهيم الأزمات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية وأسبابها وعلاقاتها بالمخاطر، بالإضافة إلى تناول التنبؤ بالأزمات من خلال رصد واكتشاف إشارات الإنذار المبكر مع عرض أهم الأساليب المستخدمة في ذلك والمتمثلة في مصفوفات تقييم المخاطر التي تم التفصيل في طبيعتها وفي آلية عملها.

الفصل الثالث (التطبيقي): فضلنا أن يكون الفصل التطبيقي من دراستنا هذه متنوعا لذلك قمنا بتقسيمه إلى أربع مباحث، فعرضنا في المبحث الأول تقديم عام لشركة محل الدارسة وطبيعة نظم معلومات الإدارية فيها مع التركيز على خصائص ووظائف استخدامات نظم المعلومات المالية المتبنية من طرفها، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لتحديد المخاطر المالية ضمن نظم المعومات المالية من خلال

تطبيق أساليب التحليل المالي وأساليب تحديد تغيرات أسعار الصرف، وفيما يخص المبحث الثالث من هذا الفصل فقد تناولنا فيه قياس المخاطر المالية ضمن نظم المعلومات المالية حيث ركزنا على أساليب التحليل المالي فيما يخص مختلف المخاطر المالية، وأساليب قياس مخاطر أسعار الصر والائتمان التجاري، في حين تم تخصيص المبحث الرابع لتطبيق مصفوفة تقييم المخاطر للمخاطر المالية بالشركة محل الدراسة.

نموذج الدراسة

و لنبين طريقة سير الدراسة قدمنا نموذجا يوضح التفاعل بين متغيرات هذه الدراسة مع توضيح مختلف المؤشرات الممثلة لها والمبينة في الشكل التالي:



الفصل الأول

تمهيـــــــــــد:

في السنوات الأخيرة تزايدت الشركات العاملة في جميع أنحاء العالم، وتزايدت معها الحاجة من البيانات والمعلومات، نظرا لصعوبة وتعقيد اتخاذ القارات وتنفيذها، ومع ظهور أنظمة وشبكات الكمبيوتر، ازداد تدفق البيانات والمعلومات، ولكن لا يمكن معالجة هذه الثروة إذا لم يكن هناك نظام ملائم لمعالجة تلك البيانات وهذه هي المهمة الأولى لأنظمة المعلومات، الذي تطور وتبلور حسب تطور احتياجات المؤسسات من المعلومات التي توفرها الأنظمة المعلوماتية المتبناة من طرف المؤسسة.

ويعتبر نظم المعلومات المالية من أهم تلك الأنظمة، حيث يشير مصطلح نظم المعلومات المالية إلى نظام يجمع البيانات المالية ويحللها لتمكين الشركة من اتخاذ القرارات المالية بناءا على مخرجاته من معلومات مالية، ومن أجل وصف نظم المعلومات المالية، من الضروري أولاً فهم أساسيات هذه النظم وبنيتها ومكوناتها وعناصرها الأساسية وترا بطاتها مع مختلف الأنظمة الأخرى.

وكما هو معلوم فان أي نظام معلومات يعتمد على أنظمة معلومات أساسية أو فرعية سواء تلك التي يعتمد عليها في توفير المدخلات أو تلك التي تساهم في عملية المعالجة وتلك التي يكون لها اثر على مخرجاته، ونفس الأمر ينطبق على نظم المعلومات المالية لانجاز وظائفه وتحقيق أهدافه، حيث يعتمد بالأساس على أنظمة فرعية تعتمد في الأساس على أنظمة معلومات المحاسبة المالية وأنظمة معلومات المحاسبة الإدارية وأنظمة معلومات المراجعة والتدقيق.

ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع قسمنا الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

- المبحث الأول: النظام ونظم المعلومات في المؤسسات؛
- المبحث الثاني: ما هية نظم المعلومات المالية؛
- المبحث الثالث: النظم الفرعية لنظم المعلومات المالية؛

المبحث الأول: النظام ونظم المعلومات في المؤسسات

ضمنيا يعد مصطلح نظام المعلومات أوسع من كونه يتكون من كلمتين، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لمفاهيم النظام والمصطلحات ذات العلاقة بصفة عامة، والتفصيل في نظم المعلومات ومكوناتها وأنواعها بصفة خاصة، بالإضافة أهدافها وجودتها، وذلك ضمن المطالب الثلاثة التي يتضمنها هذا المبحث.

المطلب الأول: تشخيص المفاهيم الاصطلاحية للنظام

تتميز الطبيعة الكونية بعناصر عدة ومتغيرات جمة، التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها في نطاق محدد تحكمه قواعد وقوانين ملزمة ضمن نظام معين، وهو ما سيتم تشخصيه في هذا المطلب من خلال الفرعين التاليين.

أولا – مفاهيم النظام وخصائصه

1- تعريف النظام:

هو مصطلح مشتق من الكلمة اليونانية "Systema" والتي معناها أن الكل مركب من عدد من الأجزاء، حيث إن هذا المصطلح تبلور حديثا كأحد المفاهيم العلمية، إذ أضحى شائع الاستخدام في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومع مرور الوقت اكتسب معاني جديدة وتفرعت دلالاته لوصف مختلف الظواهر الفنية والعلمية والظواهر العامة الأخرى[1].

هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء أو العمليات التي تتكامل مع بعضها البعض وتحكمها علاقات واليانت وعمل معينة وفي نطاق محدد بقصد تحقيق هدف معين[2].

تعتبر النظم مدخلا علميا لدراسة وتفسير الكثير من الظواهر المادية والإنسانية، وتتمثل مهمته الأساسية في مساعدة القائمين على نشاط ما من بلوغ الغايات وتحقيق الأهداف بفاعلية أكثر[3].

هو مجموعة وحدات أو عناصر أو عمليات مترابطة أو متفاعلة مع بعضها البعض، وتكون قيم مخرجاته اكبر من القيم المضافة إليه من قبل الوحدات المشاركة فيه فيما لو عملت بشكل مستقل عن بعضها البعض[4].

---

[1]. محمد أل فرج الظائي، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص 17.

[2]. خالد قاشي، **نظام المعلومات التسويقية –مدخل اتخاذ القرار–**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص53.

[3]. العبادي فوزي، العارضي كاظم، **نظم إدارة المعلومات: منظور استراتيجي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 18.

[4].طاهر الكلالدة، **الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص197.

2- تصنيف النظم:

يتم تصنيف الأنظمة ضمن فئات، وذلك يساعد في تعيين مختلف أنواع الأنظمة الموجودة، ويمكن تصنيف نظم بعدة طرق حسب مستويات مختلفة كما يوضحها الجدول الموالي[1]:

جدول رقم (01-01): تصنيف الأنظمة

تصنيف النظام	نوع النظام	خصائص ومميزات
حسب البيئة المحيطة	المغلق	يتفاعل مع البيئة التي تحدد نوع المدخلات حيث يقوم بمعالجتها لتكون مجموعة محددة من المخرجات، ويكون معزولا جزئيا عن البيئة المحيطة به.
	المفتوح	يتفاعل مع البيئة المحيطة، وتكون له القدرة على استقبال كمية كبيرة من المعلومات .
حسب الطبعة	الطبيعية	موجود أصلا في الطبيعة ولم يتدخل الإنسان فيها أو لتحديد القوانين التي تنظم عملها
	الاصطناعية	قام الإنسان بصنعها بهدف خدمته، مثل النظم الاجتماعية والاقتصادية والصناعية ...الخ
حسب ذاتية النظام	المادية	لها مكونات من أفراد ومعدات وآلات وطاقة أو خليط بينهم.
	الفكرية	تتكون أجزاءها من مفاهيم مجردة تهدف إلى تفسير الظواهر التي تحيط بعالمنا .
حسب البساطة والتعقيد	البسيط	تتكون في الغالب من نظامين فرعيين التي تتصف بعلاقات واضحة ومحددة فيما بينها.
	المعقد	تتصف بعدد كبير من الأنظمة الفرعية التي بدورها تتفرع إلى نظم فرعية جزئية بحيث تكون العلاقات فيما بينها متشابكة ومتفاعلة
حسب طبيعة الاستخدام	يدوي	يتم فيه معالجة المدخلات وتشغيل النظام من اجل إنتاج المخرجات بشكل يدوي
	ألي	تتم فيه عمليات التحويل والمعالجة الكترونيا، عن طريق الاعتماد على مجموعة برامج ذات تكنولوجيا عالية صممت خصيصا لخدمة هذا النظام

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع المذكورة.

3- خصائص ومكونات النظام:

3-1 مكونات النظام:

يتضمن النظام مكونات والتي تعمل معا لتشكيل وظيفة كلية للنظام، وتتمثل في مدخلات النظام التي تعتبر المادة الخام التي يهدف النظام لمعالجتها، وعملية التشغيل أو المعالجة، ومخرجات النظام التي تعتبر منتجات النظام النهائية، بالإضافة إلى التغذية العكسية للنظام، ويمكن توضيح مكونات النظام في الشكل الموالي[2]:

---

[1]. احمد فوزي ملوخية، **نظام المعلومات الإدارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص30.

للمزيد انظر: أيمن الشنطي، وآخرون، **مقدمة في تحليل وتصميم نظم المعلومات**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2017، ص 17، ابراهيم سبطان، نظم المعلومات الادارية(مدخل نظم)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 37.

[2]. مهدي الحسين، **نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص50.

للمزيد انظر: محمد حجازي، **دعم القرارات في المنظمات**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2006، ص 177.

الشكل رقم (01-01): مكونات الأنظمة



المصدر: خالد قاشي، **نظام المعلومات التسويقية-مدخل اتخاذ القرار-**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص 55.

- ❖ المدخلات: تشمل الموارد المادية والبشرية لتحقيق التفاعل القائم بين عناصر النظام، لذلك تسمى هذه الموارد بالمدخلات كونها تشمل نقطة البداية أو الانطلاق لعملية التفاعل في النظام.
- ❖ المعالجة: تتمثل في تحويل المدخلات إلى مخرجات أو نواتج ذات قيمة أعلى مما كانت عليه المدخلات.
- ❖ المخرجات: وتعني الأشياء الناتجة من عملية المعالجة والتي تخرج من النظام وغالبا ما يلاحظ أن مخرجات نظام معين قد تكون مدخلات لنظام أخر.
- ❖ التغذية العكسية: وهي تعتبر عن الأثر الذي تحدثه المخرجات على النظام الذي أنتجها وعلى باقي الأنظمة المستفيدة منها، ومنها يتم تحديد فعالية النظام الذي أنتجها.

3-2 خصائص النظام:

من خلال ما تم تناوله من تقديمات ومكونات للنظام يمكن إيجاز خصائص النظام فيما يلي[1]:

- التنظيم: يعني الاتساق بهيكل النظام وتجانس أنظمته الفرعية، حيث يجب أن تكون بشكل مرتب ومنسق لأداء مهام النظام بغية تحيق هدفه.
- التفاعل: يتمثل في الطريقة التي تم بها الاتصال بين العناصر في النظام أي التأثير والتأثر.
- الشمولية: تجميع عناصره بطرق مختلفة من خلال وحدة شاملة تصل إلى الهدف النهائي للنظام.
- الاعتمادية: اعتماد عناصر النظام على بعضها البعض في تأدية نشاطها.
- الهدف الرئيسي: كل نظام يعمل على تحقيق هدف محدد فمثلا هدف نظام التسويق هو بيع اكبر كمية من المنتجات من اجل زيادة الأرباح.

[1]. نجم الحميدي، وآخرون، **نظام المعلومات الإدارية مدخل معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 10، عاطف عبد الرحيم، **نظم المعلومات الإدارية**، د.ن، القاهرة، 2002، ص 8.

ثانيا– البيانات والمعلومات:

1– مفهوم البيانات:

تعني كلمة بيانات(DATA) بأنها حقائق مجمعة لكنها غير منظمة ومثل رقم محدد أو اسم معين[1]، أي أن البيانات عبارة عن العلامات التي يمكن التقاطها لظاهرة ما.

هي مجموعة الحقائق والأفكار والمشاهدات وهي المادة الخام التي تصاغ منها المعلومات، وغالبا ما تكون في صورة أعداد أو كلمات أو رموز أو أشكال أو نسب أو معدلات أو تقارير، لتصف فكرة أو هدفا معينا[2].

2– أنواع البيانات:

هناك عدة انواع أساسية من البيانات المستخدمة في كل المجالات العلمية تقريبا[3]:

- **بيانات كمية مستمرة:** تعني هناك سلسلة متصلة من القيم الممكنة للمتغير، الذي لا يقتصر على قيم الأعداد الصحيحة؛ ولكن يمكن تخفيضها إلى قيم الأعداد بشكل تقريبي، مثل السن والوزن.
- **بيانات كمية منفصلة:** يتم عدها بدلاً من قياسها وعادة ما تأخذ فقط القيم الكاملة (عدد الموزعين، عدد العملاء، عدد الموردين... الخ)؛ ويتم التعبير عن هذه المتغيرات من حيث متوسط قيمة المتغير.
- **البيانات الثنائية (ثنائية التفرع):** هي التي تأخذ الاستجابة واحدة من قيمتين ممكنتين فقط تمثلان النجاح والفشل، وجود أو عدم وجود، بفائدة أو دون فائدة.
- **البيانات الفئوية (متعددة الأغراض):** هي التي تعبر عن عدد محدود ولكن أكبر من قيمتين ممكنتين، يمكن أن تكون الفئات بدورها مثل مراحل الإنتاج، لون المنتجات، أسماء المنتجات.

3– تعريف المعلومات:

3–1 من الناحية الاصطلاحية: يعود أصل مصطلح المعلومات إلى اللاتينية حيث تترجم المعلومات حرفياً من الكلمة اللاتينية "informatio" والتي تعني التوضيح أو والإبلاغ عن حقيقة أو حدث، كما نجد عدة مصطلحات لاتينية تعتبر مرادفا لكلمة معلومة، فكلمة "Forma" تعني رقما أو صورة أو إشارة أو نهجاً، وكلمة"Formatio" تعني وصف ما يفعله المرء أو تمثيله أو تشكيله بهدف تعليم الغير وتثقيفه[4].

---

[1]. عبد الأمير حسين، **تحليل وتصميم الأنظمة**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2015، ص19.

[2]. الشوابكة عدنان، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري العلمية ،عمان، الأردن، 2011، ص85.

[3] . Zheng, L. and others. **Investigat- ing security vulnerabilities in modern vehicle systems**. In International Conference on Applications and Tech- niques in Information Security, 26-28 October, Cairns, Australia 2016.

[4]. القهوي ليث، وآخرون، **جودة المعلومات والذكاء الاستراتيجي في بناء المنظمات المعاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 74.

المعلومات هي البيانات التي تم تنظيمها لكي تحصل على معنى معين وتكون لها قيمة لدى المتلقي أو المستخدم إذ أن هذا الأخير يفسر المعنى ويرسم النتائج بناءاً على المعلومة التي تلقاها[1].

2-3 من الناحية الاقتصادية: تعتبر المعلومات كمورد رأسمالي إنساني، وأنها أيضا خدمة وقابلة للاستهلاك، فهي تعتبر كسلعة أو خدمة في ذاتها، أي أنها تحتاج إلى مصادر لإنتاجها كما أنها تتضمن تكاليف ولها قيمة اقتصادية[2]، وتختلف أهمية المعلومة بحسب اختلاف الأطراف المعنية بها ومستوياتها، فقد تكون أهمية المعلومات على مستوى المؤسسة اكبر بكثير من أهميتها للفرد وأهمية المعلومات للدولة اكبر من أهميتها للفرد والمؤسسة[3].

4- مصادر المعلومات:

مصادر المعلومات هي أداة للمعرفة والعلم والبحث التي يحصل عليها طالب المعلومة التي تلبي احتياجاته وترضي اهتماماته[4]، إذ تتعدد استخدامات المعلومة، ولذلك نجد مصادر مختلفة للمعلومات أهمها:

- المصادر المكتوبة وغير المكتوبة: تتضمن المصادر المكتوبة كافة المطبوعات والوثائق والسجلات والرسوم والإشارات، أما فيما يخص المصادر غير المكتوبة فهي تلك المصادر اللفظية والمرئية للظاهرة[5].
- مصادر المعلومات الأساسية والثانوية والثلاثية[6]:

– المصادر الأساسية تحتوي على معلومات أصلية، إذ تحتوي على معلومات مباشرة قبل أن يتم تفسيرها.

– المصادر الثانوية هي التي قامت بالفعل بمعالجة المعلومات من مصدر أساسي، من خلال تفسير وتحليل.

– المصادر الثلاثية هي التي تجمع مصادر المعلومات الأولية أو الثانوية، وتُستخدم للبحث عن البيانات.

- المصادر التقليدية وغير التقليدية: تتمثل المصادر التقليدية في الكتب والسجلات (الورقية)التي يعبر مضمونها عن فترة زمنية سابقة، أما المصادر غير التقليدية فهي المتمثلة في المصادر الالكترونية أي الموجودة على الحاسب الآلي وشبكات الانترنت والتي قد تكون سمعية أو بصرية ...الخ[7].

---

[1]. حمدي عويس، **نظم المعلومات ودورها في صنع القرار الإداري**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص54، للمزيد انظر: عامر ابراهيم قنديجلي، وآخرون، **المدخل إلى إدارة المعرفة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2006،، ط1، ص 113.

[2]. ناريمان متولي، **اقتصاديات المعلومات**، المكتبة الأكاديمية، الإسكندرية، 1995، ص 75.

[3]. ساري الخالد، **اتجاهات في أمن المعلومات وأمانها: أهمية تقنيات التعمية – التشفير**، مكتبة العبيكان ، الرياض، 2018 ط1، ص83.

[4]. محمد عبد الهادي، وآخرون، **مصادر المعلومات المرجعية المتخصصة**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2001، ص9.

[5]. محمود درويش، **مناهج البحث في العلوم الإنسانية**، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2018، ص123.

[6]. Project Promotion of the use of scientific and technical information in the academic processes of the University, Module of user training in the Area of Social Sciences and Humanities. University of La Salle, Library Office, Philadelphia,USA, 2012, p17

[7]. عامر قنديلجي، **مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية**، دار اليازوري العلمية ،عمان، الأردن، ط1، 2009، ص88-92، (بتصرف).

5- خصائص جودة المعلومات:

المعلومات تمكن من الحد من عدم اليقين مما يسمح بإجراء الخيارات بأقل المخاطر وفي الوقت المناسب، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفر مجموعة من الخصائص للمعلومات تمثل جودتها، كما هي موضحة في الجدول الموالي[1]:

جدول رقم(01-02): خصائص جودة المعلومات

البعد	خاصية الجودة	معيار الحكم على جودة المعلومة
الزمني	التوقيت	وصولها للمستخدم في الوقت المطلوب وعند الحاجة حتى يمكن الاستفادة منها.
	الفترة الزمنية	أن تكون المعلومات مناسبة زمنيا للاستخدام خلال دورة تشغيلها والحصول عليها.
	الحداثة	أن تكون متجددة وحديثة عند تقديمها لمتخذ القرار، إذ تقل قيمتها بتقادمها.
	الوصول	مدى توفرها للاستخدام، أي أن توفر المعلومات بسهولة لتنفيذ المهمة بسرعة.
الضمني (المحتوى)	الشمولية	قدرتها على إعطاء صورة كاملة عن المشكلة مع تقديم بدائل الحلول المختلفة لها.
	الملائمة	ذات صلة وثيقة بالحالة؛ وكلما زادت ملائمة المعلومات زادت جودتها وقيمتها.
	الدقة	أن تتصف بالواقعية؛ أي تقيس مدى صحتها وخلوها من الأخطاء.
	الصدق والثبات	تعطي نفس النتائج في كل مرة تستخدم فيها وتطابقها مع معطيات الواقع.
	القابلية للفهم	يتوقف على طبيعة البيانات التي تحتويها وطرق عرضها، وقدرات وثقافة من يستخدمونها.
	الإيجاز	دون الخوض في كم كبير من المعلومات عن الموضوع.
الشكلي	الوضوح	يجب فهم المعلومات من قبل المتلقي؛ دون أي شك أو غموض أو تعارض.
	المرونة	بحيث يمكن استخدامها من طرف أكثر من مستخدم.
	عدم التحيز	عدم تغيير محتوى المعلومات مما يؤثر على المستفيد أو تغيير المعلومات.
	التأكد	أن تكون المعلومات مؤكدة المصدر بالإضافة إلى عدم احتواءها على أخطاء.
	الكمال	كاملة لجميع متطلبات ورغبات المستخدم، دون تفاصيل زائدة أو ناقصة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد المراجع المذكورة.

[1]. أحمد النافعي، **المحاسبة عن المشتقات المالية الاستثمار في شركات التأمين**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 112.

للمزيد انظر: رائد محمد العضايله، مروة خضر ابو سمهدانة، **جودة المعلومات وأثرها على القيادة الإبداعية من وجهة نظر العاملين في البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل في محافظات إقليم الجنوب**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد10، ع3، 2014، ص407،

Paolo Giorgini, And others, **Analysis of information quality requirements in business processes**, revisited, Requirements Engineering Journal, Springer London, 2016 viewed 03/04/2017, Online at : https://link.springer.com/article/10.1007/s00766-016-0264-4

المطلب الثاني: نظم المعلومات بالمؤسسات

إن الكم الهائل من المفاهيم حول أنظمة المعلومات، يوضح مدى التطور الذي مس هذه الأنظمة من خلال مراحل عدة، وكل مرحلة كانت تضيف مكونات جديدة وأنواع مستحدثة من أنظمة المعلومات، حسب الاحتياجات والمتطلبات، وهو ما سنفصل فيه في الفرعين التاليين.

أولا– مفهوم نظم المعلومات ومكزناتها:

1– تعريف نظم المعلومات:

هو احد الأنظمة الموجودة بالمؤسسة، يقوم بمهمة تجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات حسب إجراءات وقواعد محددة تساعد الإدارة في اتخاذ القارات التي تتعلق بالتخطيط والرقابة...الخ[1].

هي أنظمة اجتماعية تقنية ذات طبيعة بشرية وتنظيمية منسقة، وتعتبر أنظمة مفتوحة وديناميكية ومعقدة فهي مفتوحة لأن عناصرها تتفاعل مع بيئتها، وديناميكية ومعقدة بسبب العدد الكبير من العناصر والعلاقات المتعددة بينهما، فهي تقوم بتوليد ومعالجة المعلومات وتستخدم بشكل رئيسي في توفير المعلومات[2].

هو النظام الذي يكفل توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المطلوبة لصانعي القرارات عن طريق قنوات الاتصال عن البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة بالكفاءة المناسبة من خلال الإجراءات ومعالجة البيانات[3] .

2– مراحل تطور نظم المعلومات:

منذ ظهور نظم المعلومات كان من الواضح انه تم تصميمها لتكون مصدرًا لحل مشاكل المؤسسة ومنذ ذلك الحين تطورت أنظمة المعلومات لتصبح ما هي عليه اليوم وفيما يلي مراحل تطور نظم المعلومات بإيجاز [4]:

✓ **المرحلة الأولى**: الأنظمة الأولى التي ظهرت في عالم الأعمال كانت أنظمة معالجة المعاملات وهو ما عرف بعصر معالجة البيانات(من 1950الى1960)، ولقد استبدلت هذه الأنظمة المهام والعمليات اليومية المكتوبة بخط اليد بأجهزة وتطبيقات محوسبة وأسرع.

---

[1]. صلاح الدين مبارك، **نظم المعلومات المحاسبية واقتصادياتها والدراسات ذات الصلة**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2014، ص42.

[2] . Helmut Krcmar. Information Management.. Springer, Berlin, 2006, p25.

[3]. أحمد الشميمري، وآخرون، **مبادئ إدارة الأعمال: الأساسيات والاتجاهات الحديثة**، الرياض، ط10، 2014، ص393.

[4] . Rafael Alcami, Carlos Caranana, Introduction to Management Information Systems, University of Jaume I.Open Educational Resource (OER) Publications, 2012, p 35-36, Petter, S., and others. The past, present, and future of IS Success. Journal of the Association for Information Systems,2012 , 13(5),p348

✓ **المرحلة الثانية:** في أواخر السبعينيات تم تقديم أنظمة تكنولوجيا المعلومات لمعالجة جميع احتياجات المعلومات، أي احتياجات المعلومات على المستوى الوظيفي والتكتيكي والاستراتيجي، ومع ذلك لم تكن هذه الأنظمة مفيدة في الواقع للمديرين رفيعي المستوى، إذ اضطر المديرين في المستويات العليا للتعامل مع المواقف التي تتطلب قرارات غير روتينية دون استخدام منظم لنظم المعلومات لعدم قدرة هذه الأخيرة من تحديد احتياجات المعلومات لهذا النوع من القرارات مسبقًا.

✓ **المرحلة الثالثة:** بمجرد أن أصبح واضحا أن الإستراتيجية العامة لإدارة تكنولوجيا المعلومات قابلة للتطبيق في معظم المؤسسات، تم إدخال أنظمة دعم القرار التي ثبت أنها مناسبة في اتخاذ قرارات محددة، حيث انصب التركيز في هذه المرحلة على استخدام نظم المعلومات للإبلاغ الإداري ودعم اتخاذ القرار[1].

✓ **المرحلة الرابعة:** جذبت فكرة المعلومات المنتظمة وذات الصلة للمدراء رفيعي المستوى انتباه الباحثين في نظم المعلومات، وقد أكد الكثير من الباحثين بأن المديرين رفيعي المستوى لديهم الحاجة إلى استخدام أنظمة معلومات محددة حيث أن مسؤولياتهم تختلف عن المستويات الدنيا في الإدارة بالمؤسسة، ولتلبية هذه الاحتياجات بدأ في استخدام أنظمة ما يسمى الأنظمة الخبيرة ومن ثم استخدام نظم المعلومات التنفيذية.

3- مكونات أنظمة المعلومات:

نظام المعلومات هو مزيج من الأجهزة والبرامج وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي يبنيها المصممون لجمع وإنشاء وتوزيع البيانات المفيدة، وفيما يلي شرح لمكونات أنظمة المعلومات:

- **المستلزمات المادية:** هي مختلف الوسائط المادية المستخدمة في العمليات وفي الغالب يكون الكمبيوتر ولواحقه، فهي لا تشتمل فقط على الحواسيب بل أيضا على كل الوسائط والأغراض التي تسجل عليها البيانات والمعلومات وتتمثل المستلزمات المادية لنظام المعلومات من العناصر التالية: أجهزة الحاسوب المكتبية، أجهزة الحاسوب المحمولة، هواتف محمولة، أجهزة الحاسوب اللوحية، أجهزة التخزين...الخ[2] .
- **البرمجيات والتطبيقات:** هي الأجزاء المادية لنظام المعلومات القائم على استخدام الحواسيب، وهناك نوعين من البرامج الحاسوبية[3]:

---

[1]. Tate, M., and others. Information systems success research: The "Twenty Year Update?" panel report from PACIS, 2011. Communications of the Association for Information Systems, 2014, 34(64), viewed 06/11/2017, Online at https://aisel.aisnet.org/cgi/viewcontent.cgi?article=3788&context=cais

[2]. أحمد خلف، **دور نظم المعلومات الإدارية في دعم اتخاذ القرارات الإدارية في المشاءات التجارية**، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2015، ص 104.

[3]. احمد حسين، **نظم المعلومات المحاسبية: الإطار الفكري والنظم التطبيقي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 23-24.

- برامج النظام: هي البرامج الخاصة بتشغيل الحواسيب والاستفادة من كل قدراته يتم إعدادها وتصميمها من طرف منتجو الحواسب الالكترونية.
- برامج التطبيقية: هي البرامج الخاصة بالوظائف المطلوب تشغيلها باستخدام الحاسوب مثل برامج الأجور وبرامج تسيير المخزون وحسابات العملاء والموردين وبرامج أو المعالجات من النص ...الخ
- **الموارد البشرية:** نظرًا لأن الأفراد هم الأشخاص الوحيدون الذين يمكنهم إنشاء أنظمة المعلومات وصيانتها واستخدامها، يصبحون أحد أهم مكونات نظام المعلومات وبالتالي يمكن اعتبارهم "أنظمة اجتماعية"، فالأفراد هم الذين ينتجون المعلومات ويستخدمونها لاتخاذ القرارات في القضايا الروتينية اليومية أو للمشاكل الغير عادية، حيث أنه إما مستخدم نهائي(أولئك الذين يستخدمون بشكل مباشر أو غير مباشر المعلومات) أو متخصص في تكنولوجيا المعلومات مثل محللي النظم والمطورين والمهندسين[1].
- **الاتصالات والشبكات:** تعد الشيكات من العناصر المرتبطة مثل الحاسبات الالكترونية وبرمجيات الشبكات ووسائط الاتصالات كالكابلات والأقمار الصناعية التي تهدف إلى تحسين وتسريع الاتصالات[2].
- **الإجراءات:** يجب إجراء تمييز أولي بين الإجراءات والعمليات فالعملية عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي ترتبط بتسلسل العلاقات وتكاملها من اجل تحقيق هدف محدد، بينما تشكل الإجراءات السياسات والأساليب التي يجب إتباعها عند استخدام نظام المعلومات وتشغيله وصيانته، فالإجراءات هي عمليات تتضمن وصف وترتيب مجموعة الخطوات والتعليمات المحددة لانجاز العمليات الحاسوبية كافة، حيث تعد أدلة عمل تشرح ما الذي يجب القيام به ومن الذي سيعلمه وتوقيت وكيفية عمله[3].
- **قواعد البيانات:** إدارة البيانات هي حقل يركز على أنشطة جمع وتخزين وعملية معالجة واسترجاع البيانات هذه العمليات وأخرى تتم من خلال وجود قاعدة البيانات التي تعرف على أنها حزمة متكاملة ومشتركة من ملفات بيانات الأعمال ويمكن فهم قاعدة البيانات على أنها تنظيم متكامل أو حزمة متكاملة من البيانات المترابطة منطقيا[4]، وتعني قاعدة البيانات بشكل أساسي وجود مجموعة من سجلات البيانات والتي تؤدي بطريقة ما إلى الحصول على المعلومات

---

[1]. شيخي غنية، **تكامل أنواع نظم المعلومات وأثره في ترشيد اتخاذ القرارات–دراسة ميدانية–**، أطروحة دكتوراه،منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015، ص 57.

[2]. عبد العزيز الشريف، **الإعلام الإلكتروني**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص64، للمزيد انظر:
James O'brien, Les systèmes d'information de gestion, De Boeck Supérieur, Brussels, 1995, p21.

[3]. مهدي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[4]. سعد غالب ياسين، **نظم إدارة قواعد البيانات** ، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص22.

ثانيا– معايير تصنيف وتحديد نوع نظم المعلومات:

1– معايير التصنيف: قد يعتمد كل باحث في مجال نظم المعلومات على معايير محددة يبني عليها تصنيفه وتحديد نوع النظم الذي يقابل هذا التصنيف وحتى تبقى التصنيفات في إطارها العلمي البحت يتم اعتماد جملة من المعايير التي على أساسها يكون التصنيف، ومن أكثر هذه الطرق التي تتضمن هذه المعايير نذكر:

أ. **طريقة الفائدة من نظم المعلومات:** لتسهيل دراسة فائدة نظم المعلومات تم اقتراح طرق مختلفة لتصنيفها ولعل أكثر الطرق شهرة لتصنيف نظم المعلومات التي تعتمد على النظام، الفرعي الذي يدعمونه، الأعمال التي يدعمونها، هندستها[1].

ب. طريقة الهيكل الهرمي لنظم المعلومات: تتمثل إحدى طرق تنظيم أنظمة المعلومات في تنظيمها وفقًا للهيكل الهرمي للمؤسسة وبالتالي يمكن إنشاء أنظمة معلومات للإدارات، قد تكون هذه الأنظمة إما مستقلة وتصنف كما يلي[2]:

- نظم المعلومات لقطاعات الأعمال (حسب القطاع أو الوظيفة).
- نظم المعلومات لجميع الأعمال (الشاملة أو العامة).
- نظم المعلومات التنظيمية (حسب المستويات التنظيمية).

2– معايير تحديد نوع نظم المعلومات: يعتمد الخبراء والمؤلفين عند تحديد نوع نظم المعلومات على مجموعة واسعة من المعايير ، ومن أهم هذه المعايير[3]:

الجدول رقم (01–03): معايير تصنيف أنظمة المعلومات

المعيار	نوع نظم المعلومات
الدرجة الشكلية	رسمي/ غير رسمي
درجة الأتمتة	يدوية / حاسوبية
العلاقة مع صنع القرار	الإستراتيجية (الإدارة العليا) / الإدارية (المستوى المتوسط) / (التحكم التشغيلي)
الوظائف	الإدارة التجارية/ إدارة المحاسبة / الإدارة المالية/ إدارة الموارد البشرية/ إدارة الإنتاج
درجة التخصص	محدد/ عام

المصدر: Wars Martin. Navas Lopez , OP, cit, p47

[1]. Geoffrey Elliott, Susan Starkings, Business Information Technology: Systems, theory and practice (Modular Texts In Business & Economics), Prentice Hall, New Jersey, USA, 1997, p102.
[2]. James Hall, Accounting Information System, 7th Edition, Cengage Learning, Boston, USA, p 24-28.
[3]. Wars Martin. Navas Lopez,. **The strategic direction of the company. Theory and applications. Civitas, Madrid**, 2012, p71.

3- أنواع نظم المعلومات:

نظرا لتوع نشاطات ووظائف نظم المعلومات وطرق تشغيلها وأساليب المعالجة يوجد العديد من أنواع نظم المعلومات وتختلف تصنيفاتها اختلاف كثيرا، إلا أن معظم الباحثين قد يصنفون أنظمة المعلومات على أساس المستويات التنظيمية بالمؤسسة، وفي الجدول الموالي توضيح لأهم هذه التصنيفات[1]:

جدول رقم (01-04): أنواع نظم المعلومات حسب المستويات التنظيمية

مستوى	نظم	المفهوم
التشغيلي	**معالجة المعاملات**	**(TPS)** هي نظم تقوم بتسجيل وتحليل وتخزين ومعالجة بيانات أنشطة الأعمال والعمليات والأنشطة اليومية التي تقوم بها المؤسسة يوما بيوم كالبيع، الشراء، دفع الرواتب... الخ، وهي تنقسم بدورها إلى ثلاثة أقسام: نظم عامة الاستخدام، ونظم متخصّصة الاستخدام، ونظم معلومات للأنشطة الوظيفية.
	معالجة البيانات	**(EDP)** يقوم بمعالجة البيانات وفقا لإجراءات محددة، ويتعامل مع البيانات تاريخيا بهدف توفير الحد الأدنى من المعلومات اللازمة لحل مشاكل المؤسسة من خلال إعداد التقارير، ويستخدم في المستويات التشغيلية.
	أتمتة المكاتب	**(OAS)** يعني استخدام الآلات والأجهزة في أداء مهام وأعمال المكاتب الإدارية، والهدف من ذلك انجاز العمل بسرعة وإتقان اكبر، وتحسين فعالية الاتصالات والمعلومات داخل المكتب وبالبيئة التنظيمية الداخلية والخارجية، ويشمل برامج معالجة الكلمات،والبريد الالكتروني، والبريد الصوتي، وشبكات الحاسب الآلي.
	العمل المعرفي	**(KWS)** عبارة عن نظم متخصصة تم بناؤها للمستفيدين النهائيين في كافة مجالات المعرفة، والتي تستخدم لتوليد المعرفة وتنظيمها ومعالجتها في المؤسسة.
التنفيذي (التكتيكي)	**المعلومات الإدارية**	هو نظام محوسب مصمم لمساعدة المديرين في تنظيم وتوجيه العمل بشكل سليم، فهو يستخدم لتحليل نظم المعلومات الأخرى المطبقة في الأنشطة التنفيذية بالمؤسسة، كما تعني اتصال بين نظم التشغيل من اجل تحويل البيانات إلى معلومات وان الأهداف الخاصة لهذه النظم هي تجهيز المعلومات لغرض صنع القرار في وظائف التخطيط والتنظيم والرقابة على نشاطات المؤسسة.
	إدارة المعرفة	**(KMS)** هي نظم معلومات محوسبة تستند إلى قواعد المعرفة التي تتعامل مع المعرفة تخزينا وتحديثا واسترجاعا وتوزيعا لتعظيم قيمة الأنشطة والعمليات وكفاءة رأس المال الفكري، ويحتاج هذا النوع من الأنظمة إلى تكوين شبكي يعمل في فضاء الكتروني مفتوح وبيئة عمل الكترونية وتراسل الكتروني للمعلومات، أي بمعنى إدارة الكترونية تساعد على تحقيق التوازن بين الأفراد والتكنولوجيا ومحتوى المعرفة.

[1]. الوادي حسين، الزعبي فلاح، **أساليب البحث العلمي: مدخل منهجي تطبيقي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2011، عمان، الأردن، ص 71، حسين حريم، **إدارة المنظمات(منظور كلي)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2017، ص 220، عامر عبد الرزاق، **إدارة المعرفة في إطار نظم ذكاء الأعمال**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2018، ص 233، عثمان الكيلاني، وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2012، ص 62، سعد ياسين، **الإدارة الالكترونية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2010، ص 180.

	دعم القرار	**(DSS)** هي مجموعة متكاملة من البرمجيات والنماذج وأدوات المعالجة، تتفاعل مع البيانات والمعلومات لتقديم الحلول المقترحة، كما يمكنها دمج عدة نماذج لتكوين نموذج متكامل وتقديم برامج إدارة، فهو يسمح لصانع القرار بالتفاعل مع النظام والتخاطب المباشر معه، حيث تعمل نظم دعم القرارات على تزويد المستخدم بالمعلومات، والتي تستخدم بالكيفية التي يريدها المستخدم، سواء عن طريق تحليل البيانات أو الرسوم أو المحاكاة
الإستراتيجي	**الدعم التنفيذي**	**(ESS)** ويُعرف أيضًا باسم نظام المعلومات التنفيذي (EIS)، وهي مصممة لتلبي حاجة الإدارة العليا بالمؤسسة، وكانت مصممة في البداية للمديرين التنفيذيين الذين ليست لهم خبرة بالكمبيوتر، لذلك استعمالها سهل وسريع كما أنها تكون متصلة بمصادر معلومات فورية كالبورصة، ويتيح للمستخدمين تحويل بيانات المؤسسة إلى تقارير على مستوى التنفيذ، مثل تلك التي تستخدمها إدارات إعداد الفواتير والمحاسبة والموظفين، يعزز ESS من عملية اتخاذ القرار للمديرين التنفيذيين، كما يعمل على تسهيل الوصول إلى بيانات الأقسام مع توفير أدوات التحليل ومنبهات تقييم الأداء.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على عدة مراجع.

المطلب الثالث: نظم المعلومات من أهمية وأهداف الاستخدام إلى الجودة والنجاح

تواجه المؤسسات منافسة كبيرة مما نشأ عليها عدة عوامل دفعتها لتبني أنظمة المعلومات، إذ تصب أهداف وفائدة استخدام أنظمة المعلومات في تحقيق أهداف المؤسسة، وذلك اعتمادًا على طبيعة وخصائص نظام معلوماتها المنتهج، والتي تعمل على زيادة جودة النظام وبالتالي نجاحه،

أولا– دوافع استخدام أنظمة المعلومات وأهدافه وفوائده:

1– دوافع تبني أنظمة المعلومات:

أثرت التطورات الأخيرة في السوق العالمية على حتمية توجه المؤسسات نحو نظم المعلومات، وعلى وجه الخصوص نذكر أهم الأسباب التي دفعت بالمؤسسات إلى زيادة الاهتمام بنظم[1]:

- ❖ هناك توجه للتطورات التكنولوجية يتميز بوجود خادم قادر على دعم دورة المعلومات التجارية بالكامل.
- ❖ هناك ميل لشراء الأنظمة التي ينتجها الموردون الخارجيين بدلاً من التصميم الداخلي للمؤسسة، حيث أصبحت الاستعانة بمصادر خارجية حلاً يستخدم بشكل متزايد ويمكن ربط ذلك بالدوافع الإستراتيجية أو التكنولوجية أو ببساطة بسبب الإملاءات المرتبطة بتخفيض التكلفة.
- ❖ التركيز بشكل متزايد على الأنظمة التي تدعم قرارات الإدارة العليا للمؤسسة، إذ يتم تقديم هذا الدعم بفضل عناصر مثل مستودع البيانات وأنظمة ذكاء الأعمال (قادرة على تحديد علاقات السبب والنتيجة) والأنظمة القادرة على ترميز المعرفة التجارية ونشرها.

[1]. Christian Eller, René Riedl, **Aims of Information Systems**, magazine HMD Practice of Business Informatics, Department of Economics computer science, Darmstadt University of Applied Sciences; Darmstadt, Germany, 2016, N 53, p 229.

❖ اكتساب رؤية موجهة نحو العمليات والعلاقات مع الموضوعات الخارجية للمؤسسة، وكذلك العمليات والعلاقات الداخلية بشكل متزايد، حيث أصبح من المهم للغاية الحفاظ على العلاقات مع عملاء المؤسسة لفهم الاحتياجات التي ينبغي الوفاء بها.

❖ الحجم الكبير والمتزايد للمعلومات التي تمتلكها المؤسسة دفعت بها للبحث عن أنظمة المعلومات المهيكلة، من اجل تقديم المعلومات الضرورية وتوفيرها لاتخاذ من القرارات، إذ تضمن المؤسسة وجود فارق على المنافسين نتيجة تمكن المديرين من اتخاذ القرارات بشكل أسرع ومن المصادر الآمنة.

❖ إن متطلبات السوق التنافسية والديناميكية والعولمة بشكل أساسي تحفز المؤسسات على العمل بنظام معلومات فعال، مما يضمن مستويات أعلى من الإنتاجية والكفاءة حتى تتمكن المؤسسة إنشاء بيئة أعمال تكون فيها المعلومات موثوقة ويمكن أن تتدفق إلى الهيكل التنظيمي[1].

❖ في عصر المعلومات يرتبط تفاضل الشركات والمهنيين ارتباطًا مباشرًا بتثمين المعلومات والمعرفة، وتوفير الحلول وتطوير الأنشطة.

2- أهداف وفوائد نظم المعلومات:

2-1 أهداف نظم المعلومات:

إن الهدف الأساسي من نظام المعلومات هو مساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها، لذا فان تحقيق أهداف النظام يتم في ضوء إستراتيجية المؤسسة وأهدافها، ويمكن حصر أهم الأهداف لأنظمة المعلومات فيما يلي[2]:

- تزويد الإدارة يتصور ومعايير عن الاحتياجات المطلوبة عن المعلومات.
- تحسين الاتصال بين المستويات والوظائف المختلفة في المؤسسة.
- جعل نظم المعلومات أكثر ملائمة واستجابة لمتطلبات المستخدمين.
- توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار بكفاءة وسرعة مناسبة.
- سرعة الحصول على المعلومات وضمان صحة وتكامل المعلومات.
- استغلال فرص الأعمال التي توفرها تكنولوجيا المعلومات الجديدة في دعم الخطط الإستراتيجية.

[1]. Cristiane Bazzotti, Elias Garcia, **the importance of the management information system in business management**, Ciências Sociais Aplicadas em Revista, State University of Western Paraná, Paraná, BrazilV. 6, n. 11, 2006, P 8.

[2]. جمال محمد، **نظم المعلومات الإدارية**، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص 83-84.

2-2 فوائد نظم المعلومات للشركات:

هناك صعوبة في التقييم الكمي للمنافع التي يوفرها نظام معلومات، إلا أن تنص على أن نظام معلومات الإدارة يمكن ، في ظل ظروف معينة ، أن يحقق الفوائد التالية للشركات[1]:

- تخفيض تكاليف العمليات
- تحسين الوصول إلى المعلومات، وتقديم تقارير أسرع وأكثر دقة بأقل جهد.
- تحسين الإنتاجية، و الخدمات المقدمة.
- حسين عملية صنع القرار، من خلال توفير معلومات أسرع وأكثر دقة.
- تشجيع المزيد من التفاعل بين صانعي القرار.
- تقديم إسقاطات أفضل لآثار القرارات.
- تحسين الهيكل التنظيمي لتسهيل تدفق المعلومات.
- بنية محسّنة للقدرة وتوفر طاقة أكبر لأولئك الذين يفهمون الأنظمة ويسيطرون عليها.
- تقليل درجة مركزية القرارات في الشركة.
- تحسين تكييف الشركة لمواجهة الأحداث غير المتوقعة.

ثانيا- خصائص وجودة نظم المعلومات:

1- خصائص نظام المعلومات:

تساهم خصائص نظم المعلومات في دعم عملية اتخاذ القرارات في مجال الأعمال والمساعدة في الجودة والإنتاجية والتنافسية والتنظيم، ويمكن تلخيص أهم خصائص أنظمة المعلومات في العناصر التالية[2]:

- ❖ هدف النظام: يعد هدف الذي يسعى النظام لتحقيقه نقطة البداية في تصميم اي نظام، وتحديد الهدف العام للنظام يتبعه تحديد الهدف الفرعي لكل عنصر ويتم تحقيق الهدف العام عن طريق مشاركة كل عناصره مجمعة.
- ❖ التكامل والتفاعل: يمكن أن يحقق النظام ككل الهدف المنشود من وجوده بأكثر من مجموع ما تحقق عناصر النظام كل على حده أي النظام ككل يمكن أن يحقق الهدف بينما لا تستطيع مكوناته على حده أن تحقق هذا الهدف لو انفصلت عن بعضها.

---

[1]. Batista Emerson de Oliveira. **Information System: the conscious use of technology for management**, 2ed, Saraiva Publisher, São Paulo, Brazil 2011, p52

[2]. حسن هلالي، **نظم المعلومات البنكية ودعم اتخاذ القرار**، ورقة عمل مقدمة في ندوة " الخدمات البنكية الإلكترونية الشاملة (رؤية مستقبلية) القاهرة – جمهورية مصر العربية، أيام 25-29 نوفمبر 2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الجامعة العربية، ص 5.

- ❖ شكل المكونات الرئيسية: يبدأ عمل النظام بالمدخلات وهي ما تأتي من خارج النظام وتدخل فيه ليتم معالجتها لتحويلها إلى المخرجات المطلوبة.
- ❖ الإدارة : الرقابة والضبط والتامين والسرية.
- ❖ البيئة: حيث يتمثل دورها في تحديد كيفية عمل النظام ومستويات ونطاق العمل.
- ❖ الاتصالات والشبكات التي تربط عناصر النظام.

2- متطلبات نظام المعلومات:

لتحقيق الخصائص المميزة لنظام المعلومات يجب أن يُأخذ بعين الاعتبار بعض المتطلبات الأساسية التي يجب توفرها خلال مراحل دورة حياة نظام المعلومات خاصة في مرحلتي التصميم والتشغيل[1]:

1. التنظيم الإداري موزعة حسب مجالات الإدارة الوظيفية: تحتاج كل إدارة إلى معلومات محددة لا يمكن توفيرها إلا من خلال نظام معلومات متخصص متكامل مع بقية أنظمة المؤسسة.
2. مهارات العمل المتخصصة في المجالات المختلفة: في كل مرة هناك حاجة إلى مزيد من المتخصصين الذين يعرفون تماما الموضوعات المتعلقة بالمهام الموكلة إليهم، لذلك تزداد أهمية معرفة المهنيين في مجال تخصصهم، وتستثمر المؤسسات في تدريب موظفيها.
3. معلومات في الوقت الحقيقي: تسمح لكل فريق عمل بالقيام بعمله بشكل مستقل وبالسرعة التي يحتاجها كل قسم، دون الحاجة إلى مطالبة الإدارات المركزية بالمعلومات.
4. تكامل نظم المعلومات المختلفة: يكون ذلك بطريقة تضمن سلامة المعلومات الموجودة في الأنظمة، والتي يجب تحديد الضوابط المناسبة لها، حيث يجب أن يكون كل نظام مستقلاً في تشغيله ويجب عليه تبادل المعلومات مع الأنظمة الأخرى.

3- نجاح وجودة نظام المعلومات:

3-1 جودة أنظمة المعلومات

تتأثر نظم المعلومات في أدائها بما تحويه من معلومات وبيانات، ويمكن تلخيص بعض خصائص التي يجب ان تتوفر في نظام المعلومات الجيد بما يلي[2]:

- ❖ السرعة والدقة في توفير النظام للمعلومات المطلوبة.

[1] Jesús Joaquín, Broto Rubio, **Management Accounting**, Copy Center Digital Publishing, Zaragoza, Spain, 2015, p14.

[2]. جواد شحاتة، **دور المعلومات في فاعلية تقويم أداء المنظمات التعاونية في العراق**، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، ص 113.

❖ بما أن معظم أنظمة المعلومات الإدارية وفروعها تستخدم لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات فهي تحتاج نتيجة ذلك إلى التفاعل مع المحيط الخارجي وبالتالي يجب إن يكون النظام مفتوح.

❖ يحتاج النظام إلى مراجعاته وصيانته باستمرار وتطويره مع تطور المؤسسة لذلك يجب أن يكون نظام المعلومات مرنا، بالإضافة إلى سهولة التعامل والصيانة.

❖ يتجه نظام المعلومات إلى التوسع وزيادة التكاليف، وليس إلى الانكماش وتقليص التكاليف بسبب نمو النظام مع نمو المؤسسة والمستخدمين للنظام.

❖ ضرورة استشارة المستخدمين للنظام في مراحل إنشاء وتطوير النظام حتى يمكن توفير احتياجات المستخدمين بدقة وشمول.

3-2 جودة المعلومات في نظم المعلومات:

يمكن تعريف جودة المعلومات على أنها قدرة نظام المعلومات على توفير معلومات دقيقة وملائمة في الوقت المناسب للمستخدم لاتخاذ القرارات الفعالة، مما يضمن رؤية أفضل للعوامل التي تؤثر على اختيار أكثر الخيارات ملاءمة، وهناك ثلاث عناصر رئيسية تعمل على تحديد جودة المعلومات، وهذه العناصر هي[1]:

- منفعة المعلومات: تتمثل منافع المعلومة في الأشكال الأربعة للمنفعة أي المنفعة الاستعمالية والزمنية والمكانية والتملك، فالسلعة التي لا تلبي رغبة او حاجة الفرد لا تعتبر ذات منفعة اقتصادية.
- درجة الرضا عن المعلومات: تتحدد جودة المعلومات وكيفية استخدامها بواسطة متخذ القرار، أي أن جودة المعلومات تتحدد بقدرتها على تحفيز الفرد متخذ القرار ليتخذ موقفا معينا، بالإضافة إلى قدرتها على جعل متخذ القرار يصل إلى قرارات أكثر فاعلية.
- الأخطاء والتحيز: تتفاوت جودة المعلومات باختلاف الأخطاء والتحيز الموجودة في هذه المعلومات

3-3 مقومات نجاح أنظمة المعلومات

وجود نظام المعلومات واكتماله لا يعني بالضرورة نجاحه فهناك الكثير من أنظمة المعلومات التي تستغرق وقتا وتكلفة لانجازها أكثر مما كان مجدول لها، حيث يقصد بفشل نظم المعلومات ليس فقط توقفه عن نشاطه وانجاز مهامه، بل عدم استخدامه بطريقة فعالة يعني كذلك فشل النظام، وقد يعود ذلك إلى مشكلات في

[1]. معراج هواري، وآخرون، **تسويق خدمات التأمين: واقع السوق الحالي و تحديات المستقبل**، دار كنوز المعرفة العلمية ، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص36.

للمزيد انظر: غالب الفريجات، **استخدام البيانات والمعلومات في تحسين الأداء الإداري والتربوي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص32.

التصميم أو التكاليف أو البيانات أو أساليب التشغيل[1]، أما نجاح نظم المعلومات فيعني أن يكون النظام ذا جودة عالية ويقوم بتحقيق جميع أهداف المستفيد ومتطلباته بشكل يغطي جميع إجراءات العمل المطلوب حاليا ومستقبلا، بالإضافة إلى الطريقة التقنية الصحيحة في عمله وسهولة صيانته وتطويره بشرط تفوق الفوائد المحصلة من النظام على التكاليف المنفقة عليه[2]، وحتى يكون نظام المعلومات ناجحا يجب ان تتوفر في النظام عدة مقومات والتي كلما توفرت وبنسبة عالة زادت فرص نجاحه، واهم هذه المقومات هي الكفاءة التي يجب أن يتميز بها نظم المعلومات والتي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تم الأخذ بعين الاعتبار بعض المعاير عند التخطيط لبناء نظم المعلومات[3].

المبحث الثاني: ما هية نظم المعلومات المالية

يعتبر نظم المعلومات إحدى أهم الأنظمة الفرعية لنظم المعلومات الإدارية وأقدمها، وأكثرها تأثيرا وتكاملا مع مختلف الأنظمة المعلوماتية الأخرى بالمؤسسة، وهي تعتمد بالأساس على البيانات المالية والمعلومات المالية سواء من حيث مدخالاتها ومخرجاتها، وفي الفرعين التاليين سنوضح ذلك تفصيلا

المطلب الأول: المفاهيم الاصطلاحية لنظم المعلومات المالية

تتعدد المفاهيم الاصطلاحية لنظم المعلومات المالية، إلا أن هذا التعدد لا ينفي الاتفاق حول مهام هذه النظم وأهدافها ونوعية مخرجاتها، بالإضافة إلى علاقتها الترابطية والتكاملية مع مختلف نظم المعلومات الأخرى.

اولا– مفهوم نظم المعلومات المالية وتكاملها:

1– تعريف نظم المعلومات المالية:

يمكن تعريف نظم المعلومات المالية على أنها قواعد بيانات تضم معلومات متكاملة عن المتغيرات كافة ذات العلاقة بالمواضيع المالية ومن مصادر مختلفة (الداخلية والخارجية) والمستخدمة لمساعدة متخذ القرارات على اتخاذ القرارات الفاعلة والكفوءة[4].

---

[1]. رياض سلطان إبراهيم، **نظم المعلومات الإدارية: مدخل إداري**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 409-411.

[2]. عيسى غسان، إبراهيم عبد الواحد، **نحو بناء نظم معلومات معيارية ناجحة**، مجلة الإدارة والعلوم التطبيقية، جامعة العلوم الأهلية التطبيقية، المجلد1، العدد1، 2002، ص 10.

[3]. جودة محفوظ ، وآخرون، **منظمات الأعمال: المفاهيم والوظائف**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2012، ص275.

[4] . طارق طه, **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية**, منشأة المعارف, الإسكندرية, 2000.ص25

نظام فرعي داخل المؤسسة يتضمن مجموعة من الموارد المادية والبشرية التي تتفاعل داخل إطار محدد، وتكون مهمته تجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات طبقا لقواعد وإجراءات محددة بهدف إنتاج وتوصيل معلومات تفيد الإدارة وفئات أخرى خارجية في اتخاذ القرارات[1].

يعد نظام المعلومات المالية من أهم فروع أنظمة المعلومات في المؤسسات، إذ تشترك جميع المؤسسات بشكل أو بأخر بامتلاك هذا النظام، ويزود هذا النظام المؤسسة بالمعلومات المالية التي تركز على تقارير التغيرات المالية، والهدف منها هو تسهيل وضع الخطط المالية وفعاليات الأعمال، فضلا عن مساعدة المؤسسة في تنظيم الميزانية وإدارة تدفق النقد والأموال وتحليل الاستثمار واتخاذ القرارات المناسبة لتخفيض النفقات إلى أدنى ما يمكن وزيادة الأرباح إلى أقصى ما يمكن[2].

هو نظام وظيفي محوسب يقوم بمعالجة البيانات التي تم تجميعها من داخل المنظمة وخارجها وتحويلها إلى معلومات على درجة كبيرة من الجودة وإيصالها إلى المدراء الماليين حسب الحاجة وفي الوقت المناسب لمساعدتهم في إدارة الأصول المالية للمنظمة وتعظيم العائد على تلك الأصول والتنبؤ على المدى البعيد بالأداء المالي للمؤسسة لاختيار أفضل الاستثمارات ومصادر التمويل والقيام بعمليات التخطيط المالي والرقابة عليها[3].

من الممكن القول أنه لا يوجد تعريف موحد واحد لأنظمة المعلومات المالية، لذلك يلجأ العديد من المؤلفين إلى الاهتمام بالجوانب المختلفة لعملياته، ويفسر هذا الوضع أن حقيقة أن نظم المعلومات المالية هو مفهوم معقد للغاية وذلك لكثرة العناصر المكونة له وهيكله المتشابك، لذلك فإن إيجاد مفهوم موحد في هذه الحالة يكون صعب جدا من الناحية العملية.

2- نظم المعلومات المالية الحديثة:

يمكن أن تؤثر الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم على بعضها البعض في غضون ثوانٍ فقط، حيث تتم برمجة أنظمة المعلومات المالية لشراء أو بيع الأسهم والمشتقات المالية تلقائيًا عند تنشيطها عن طريق التغييرات المفاجئة في اتجاهات وظروف السوق العالمية، وتعتمد المؤسسات والمصرفيون والأفراد على هذه الأنظمة يوميًا لمراقبة أصولهم، ورأس المال، وعقد الصفقات، وتعتبر أنظمة المعلومات المالية الحديثة أنظمة ذكية، حيث تعمل على

---

[1]. صباح محسن، وآخرون، **نظم المعلومات المالية أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها**، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 179.

[2]. محمود جمعة، حيدر نوري، **دراسات في أثر المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في المنظمات**، المطبعة المركزية، جامعة ديالى، العراق، 2015، ص117.

[3]. رايموند مكليود، **نظم المعلومات الإدارية**، تعريب: سرور إبراهيم، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 419.

توفير الخوارزميات والمعلومات التكتيكية للتنبؤ بحركات الأسعار وتقديم دعم القرار للتجار والمستثمرين والمصرفيين[1].

معظم نظم المعلومات المالية الحالية التي تدعم المستثمرين من القطاع الخاص في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على الخدمات القائمة على الويب، نظرًا لتنوع أدوات المبادلات، مثل الأسهم والخيارات والضمانات، والتي يمكن للمستثمرين من القطاع الخاص تداولها عبر الإنترنت، ففي السنوات الأخيرة هناك طلب متزايد على توفير المعلومات المالية ودعم القرارات، حيث توفر أنظمة المعلومات المالية الحديثة المستندة إلى الويب من ناحية معلومات عن القرارات الاستثمارية الملموسة، ومن ناحية أخرى توفر خدمات الإشعارات التي تطلقها وتعبر عن أحداث معينة والتي تدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية الحرجة، لذلك تعمل أنظمة المعلومات المالية الحديثة على دعم اتخاذ القرار وتشجيع المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية[2].

3- موقع وتكامل نظام المعلومات المالية:

3-1 موقع نظم المعلومات المالية بين النظم الأخرى:

نظم المعلومات المالية تتمتع بمركز مميز من بين أنظمة المعلومات الأخرى، فعند تصميم نظم المعلومات المالية من الملزم أن يؤخذ بعين الاعتبار على توفير مختلف المعلومات التي تحتاجها الإدارة عن مختلف العمليات والأنشطة كون أن أي عملية أو نشاط في المؤسسة سينتج عنه اثر مالي، لذلك من الضروري أن تكون علاقة نظم المعلومات المالية بالنظم الأخرى علاقة شاملة ومتكاملة وتمس كل جوانب الأنشطة والعمليات[3]، فنجد أن استراتيجيات نظم المعلومات المالية تستند على توفير بيئة محاسبية سليمة تسهم في النهوض بمستوى معالجة المعلومات المحاسبية والمعلومات التي تتعلق بمعاملات البيع والشراء بالإضافة إلى توليد المعلومات ونقلها ثم عرضها على المدراء للاستفادة منها في صنع القرارات المالية والإستراتيجية[4]، والشكل الموالي يوضح مركز نظم المعلومات المالية ومختلف الأنظمة وبعض من مهامها وأهدافها:

---

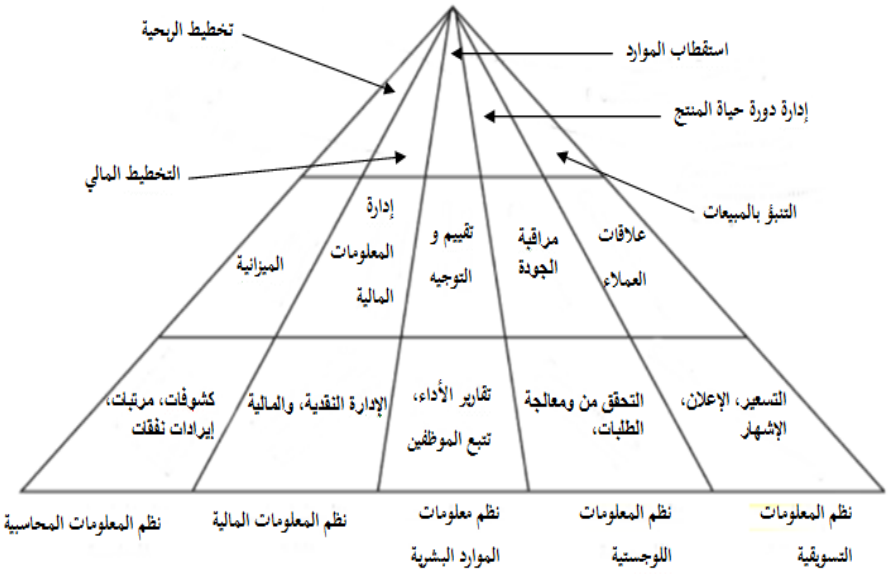
[1]. Alexander Yap, **Information Systems for Global Financial Markets: Emerging Developments and Effects**, Business Science reference, Pennsylvania, USA, 2012, p19.

[2]. Jan Muntermann, Kai Rannenberg, **Event-Driven Mobile Financial Information Services: Design of an Intraday Decision Support System**, Deutscher Universitäts-verlag, Wiesbaden, Germany, 2008, p51.

[3]. سعد غالب ياسين، **نظم المعلومات الإدارية**، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، 2009، ص 48، (بتصرف)

[4]. رياض سلطان علي، **نظم المعلومات الحاسوبية: نظريات وتطبيقات عملية في الشركات الرقمية**، دار الزهران للنشر والتزويع، عمان الأردن، 2013، ص 110.

شكل رقم(01-02): موقع نظم المعلومات المالية



المصدر: سعد غالب ياسين، نظم المعلومات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص 48

3-2 تكامل نظم المعلومات المالية مع النظم الأخرى:

تعد نظم المعلومات المالية احد أهم الأنظمة الفرعية لنظم المعلومات الإدارية بالمؤسسة وأقدمها وأكثرها استخداما وحساسية، فلو قمنا بالتركيز على الطابع الوظيفي المتخصص لهذه النظم سوف نجد أن كل واحد منها سيكون محدودا في مخرجاته وبذلك يكون دعمه لأنشطة الإدارة الأخرى ضعيفا، فعلى سبيل المثال نظم المعلومات المحاسبية يكون مفيدا للإدارة المحاسبية ويستطيع أن يلبي كل احتياجاتها وحدها في الغالب، ولكنه لا يستطيع أن يلبي معظم احتياجات الإدارة من معلومات عن العمليات والإنتاج وغيرها من الوظائف، هذه السلبية المتواجدة في مختلف نظم المعلومات بالمؤسسة[1]

وتلعب نظم المعلومات دور مهم في انجاز الوظائف المختلفة في المؤسسة بشكل منتظم ومتناسق للوصول إلى الأهداف المرسومة، فدور نظم المعلومات يبرز بشكل كبير من خلال تكامل أنظمة المعلومات الفرعية مثل نظم المعلومات المالية ونظم المعلومات الإنتاجية ونظم المعلومات التسويقية ونظم معلومات الموارد البشرية[2]، حيث يتضمن نظم المعلومات الإدارية على أنظمة فرعية وهي عبارة عن نظم المعلومات الخاصة بالوظائف النظم المختلفة من مالية وتسويق وتشغيل و...الخ، وتعمل قواعد البيانات على تكامل النظم الفرعية لنظم المعلومات

[1]. سعد غالب ياسين، **نظم المعلومات الإدارية**، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2]. حسين عباس، عبد الناصر حافظ، **الاعتماد الأكاديمي وتطبيقات الجودة في المؤسسات التعليمية**، دار غيداء للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص176.

الإدارية، فالمعلومات يتم تخزينها وتحديثها عن طريق نظام إدارة قواعد البيانات وتصبح متاحة للاستخدام من قبل الأنظمة المختلفة[1]، فمثلا فروع أنظمة المحاسبة بالمؤسسة تقوم على أساس المعلومة المقدمة والجهات الرئيسية المستفيدة من المعلومات التي تقدمها وهذه الفروع تكمل بعضها البعض وبتكاملها تمثل العمود الفقري لأنظمة المعلومات المالية والإدارية[2].

ثانيا– البيانات والمعلومات المالية:

1– البيانات المالية:

هي عبارة عن تمثيل منظم للأداء المالي والمركز المالي وأداء المؤسسة ككل، والهدف الرئيسي من البيانات المالية هو تقديم معلومات مالية يمكن أن تكون مفيدة لعدد كبير من المستخدمين في التقييمات واتخاذ القرارات الاقتصادية، من خلال عرضها لنتائج أداء الإدارة في ضوء واجباتهم ومسؤولياتهم في إدارة الموارد الموكلة إليها[3].

وتشمل البيانات المالية كافة بيانات ودفاتر اليومية والأستاذ العام والمساعدة وكل السجلات الرسمية المختلفة للمؤسسة كأوراق العمل التي تبيين تخصيص التكاليف ومذكرات تسوية البنك، بالإضافة إلى الشيكات ومستندات البيع والشراء والعقود والمصادقات، والملاحظات[4].

2– مصادر جمع البيانات المالية:

لا يمكن حصر مصادر جمع البيانات المالية نظرا لتنوع مضامين هذه البيانات وتعدد العمليات المالية وتشعب معاملاتها، وفيما يلي نذكر بإيجاز أهم مصادر جمع البيانات المالية:

– الاستخبارات المالية: هي عبارة عن وحدات متخصصة تقوم بالتحري والتفسير والتحليل ونقل للجهات المختصة المعلومات المالية المشكوك في أصلها[5]، وتوفر الاستخبارات المالية معلومات مالية عن المعاملات الفردية والتجارية التي تنتجها المؤسسات المالية ويتم الإبلاغ عنها إلى إدارة الجرائم المالية من خلال تقارير معاملات العملة، أو تقارير الأدوات المالية، أو الحسابات المصرفية، أو تقارير الأنشطة المشبوهة[6].

---

[1]. محمد عراقي، **مدخل تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها السياحية**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2009، ص67-68.

[2]. طلال الجحاوي، فؤاد الجبور، **نظم المعلومات المحاسبية وفاعليتها في ظل الدور الإستراتيجي لمنظمات الأعمال**، 2013، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ص48.

[3] . Cleônimo dos Santo, **Financial Statements Manual**, Group IOB, Rio de Janeiro, Brazil, 2013, p27.

[4]. علي أسعد، **التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية**، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن ،2011، ص82.

[5]. صادق الشمري، **الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2014، ص53.

[6] . Anne Walton, **Financial Intelligence: Uses and Teaching Methods(Innovative Approaches from Subject Matter Experts)**, Journal of Strategic Security, Henley-Putnam School of Strategic Security, Florida, USA, V6, N 5, p393.

– نظام إدارة التمويل: وتعني الإدارة المتخصصة في تصميم وتنفيذ ومتابعة ورقابة خطة العمل المالية والتي يعبر عنها بأنها وثيقة تعكس مدى قوة المؤسسة ومستقبلها ونجاحها[1]، وتعمل إدارة التمويل على البحث وتحديد عن مصادر التمويل التي تصنف بين التقليدية والحديثة، والقصيرة والطويلة، والخارجية والداخلية.

– نظام معالجة المعاملات: من خلال معالجة المعاملات التي تحدث كل يوم في العديد من وظائف المؤسسة سواء في المبيعات، أو المدفوعات، أو المقبوضات، أو المخزونات، كما تنتج الوثائق مثل إصدار الشيكات، والقوائم المختلفة، وتسجيل المبيعات[2].

– نظام الرقابة المالية: تمكن نظام الرقابة المالية من الحصول على المعلومات من النظام الأخرى بسهولة عن طريق التبادل الإلكتروني للمعلومات، وتمكين المدير من الاستخدام الأمثل والفاعل لهذه المعلومات ومواكبة التطورات التكنولوجية في هذا المجال، وتطوير الإدارة المالية في المؤسسة[3].

– المراجعة والتدقيق: تعتبر المراجعة مهمة لأن أصحاب المصلحة المعنيين غير قادرين على جمع المعلومات الضرورية أو التطمينات التي يحتاجونها، ويتكون تقرير المراجعة من معانٍ ومؤشرات يمكن الاعتماد عليها وقبولها وتطبيقها، لاتخاذ العديد من القرارات المالية من قبل مستخدمين متعددين لهذه المعلومات، وينظر إلى تقرير المراجعة باعتباره أداة معلومات ذات صلة لأصحاب المصلحة،كونه يتناول النظر في تقارير المعلومات المالية من قبل أصحاب المصلحة لاتخاذ القرارات المالية وغير المالية[4].

ثالثا– المعلومات المالية ومصادرها:

1– تعريف المعلومات المالية:

المعلومات المالية تنبثق من المحاسبة وهي المعلومات الكمية المعبر عنها بوحدات نقدية ووصفية والتي توضح الوضع والأداء المالي للمؤسسة، ويتمثل هدفها الأساسي في أن تكون مفيدة للمستخدم العام في اتخاذ قراراته الاقتصادية ويكون مصدرها البيانات المالية، لذلك تعتبر المعلومات المالية مجموعة البيانات المقدمة بطريقة منظمة ومنهجية تعبر عن مختلف الأنشطة التي قامت بها المؤسسة والتي يتم قياس حجمها والتعبير عنها من حيث المال، والتي تصف الوضع المالي ونتائج العمليات والجوانب الأخرى المتعلقة بجمع الأموال واستخدامها.

---

[1]. محمد شعيب، **إدارة المستشفيات : منظور تطبيقي، الإدارة المعاصرة**، دار النشر للجامعات، القاهرة، ج6، 2014، ص 219.
للمزيد انظر: محمد شاهين، **سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017.

[2]. فايز جمعة النجار، **نظم المعلومات الإدارية : منظور إداري**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 82.

[3]. رياض علي سلطان، **نظم المعلومات الحاسوبية**، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[4]. Okere Wisdom, and others, **Auditor's Report and Investment Decisions in Nigeria: The Standpoint of Accounting Academics**, Journal of Management & Administration, Management College of Southern Africa (MANCOSA), Durban, South Africa, N1, 2017, p186.

المعلومات المالية هي المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمؤسسات والاقتصاديات المختلفة، إضافة للمعلومات حول الأحداث التي تؤثر على امن الاستثمار وسلامته[1]

2- مصادر المعلومات المالية:

في حالة المعلومات المالية تختلف المصادر حسب الحالة، ويكون أفضل مصدر هو الذي يوفر الطريقة الأسرع والأكثر فاعلية ومصداقية للعثور على المعلومات التي تحتاجها المؤسسات أو الأشخاص[2].

2-1 المصادر الداخلية:

ونجد من ذلك الميزانية العمومية وبيان الدخل وقائمة التدفقات النقدية وبيان التغيرات في حقوق المساهمين او هي كل الوثائق التي تعكس الخصائص الرئيسية للمؤسسة وأصولها، حيث يتم تأسيسها على أساس معايير التسجيل والعرض التي تقدم شكلاً معينًا، ولكنها تضمن في المقابل طابعًا متماسكًا ومتجانسًا ومستقرًا للمعلومات المقدمة[3]، بالإضافة إلى تقارير مجلس الإدارة وتقارير مراجعي ومحافظي الحسابات.

2-2 المصادر الخارجية:

2-1-1 المصادر الرسمية الدولية:

الإحصاءات المالية الدولية: وهي المنشورات من إعداد مكاتب ومراكز الإحصاءات مثل التي يوفرها صندوق النقد الدولي (IMF) عن بيانات أسعار الصرف وأسعار الفائدة والتضخم والسيولة والتمويل العام.

2-1-2 مصادر رسمية وطنية:

- نشرة البنك المركزي للمعلومات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وميزان المدفوعات والسوق المالية العامة.
- مؤشرات المنتجين وهي المنشورات والمؤشرات التي تقدمها المؤسسات والوزارات الحكومية.
- مصادر أكاديمية: هي الناشئة عن مؤسسات ومعاهد التعليم والبحث تلك المتعلقة بالظروف الاقتصادية.
- المواقع الالكترونية والدوريات المتخصصة[4]: ونجد أشهرها مثل صحيفة وول ستريت جورنال، الإيكونوميست، Google Finance، Kiplinger.com، Bloomberg.com

---

[1]. ناظم ملكاوي، عبد الرؤوف حمادنه، **دور المعلومات المالية في الحد من اثار الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية للدول النامية دراسة في سوق عمان المالي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع 20-أ، 2009، ص 217.

[2]. Terezinha, F. Carvalho. S, **Information sources financial, Perspectives in Information Science (Perspect. ciênc. inf)**,School of Information Science, Université fédérale du Minas Gerais, Belo Horizontev, Brazil, 2, n 2, 1997, p181-183.

[3] . Elie Cohen, **Comotabilité- Analyse financière**, Encyclopædia Universalis, viewed 04/11/2018, Online at : https://www.universalis.fr/encyclopedie/comptabilite-analyse-financiere/3-les-sources-d-information-de-l-analyse-financiere/

[4] . Brown, A, **Sources of Financial Information**, viewed 22/10/2018, Online at : https://bizfluent.com/facts-6011364-sources-financial-information.html

المطلب الثاني: مقومات وأساسيات نظم المعلومات المالية

يعتبر هيكل ومكونات نظم المعلومات المالية مثل أي مكونات لأي نظام معلوماتي من حيث الشكل، أما مضمونا فتختلف عناصرها اختلافا كبيرا، وهذا ما يساهم في تحديد تبعيتها للإدارة وتحديد المسؤول عنها.

أولا– هيكل ومكونات وعناصر نظم المعلومات المالية

1– مكونات نظم المعلومات المالية:

تتكون نظم المعلومات المالية من العناصر نفسها المكونة لأي نظام معلوماتي أخر، إلا أن عناصرها تتميز ببعض الخصائص والمواصفات؛ تبعا لطبيعة هذا النوع من النظم فيما يلي مكونات نظم المعلومات المالية[1]:

أ. **المدخلات:** هي البيانات والمعلومات التي يتم جمعها من مراكز وأنظمة إدارة معلومات النظم الأخرى وبرامج تنظيم التدقيق المالي والاستثمارات المالية وأنظمة معالجة معلومات المراجعة والتدقيق، كما تتضمن المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال تعامل المؤسسة مع شركائها في العمل وزبائنها في الخارج

ب. **العمليات:** وهي عبارة عن المعلومات المالية التي يتم معالجتها من خلال التقاط البيانات ومعالجتها وتوليد المعلومات ونقلها ثم عرض المعلومات النهائية على الأجهزة الطرفية، حيث يتم استلام البيانات من النظم الأخرى في المؤسسة الكترونيا أو يدويا وتحويلها إلى نظام معلومات المحاسبة المالية عبر شبكة المؤسسة الداخلية، حيث تتوافق بهدف عرضها على شكل تقارير بالأجهزة الطرفية

ت. **المخرجات:** يتضمن نظام المعلومات المالية الذي يستخدم الحاسوب احدث التطبيقات والأدوات لتكنولوجيا الرقمية التي تساعد الخبراء والموظفين في قراءة وإنشاء الجداول الالكترونية والملفات والرسومات والمستندات التي تتيح لهم اتخاذ القرارات بسرعة وسهولة في أي وقت وآي مكان.

2– هيكل نظام المعلومات المالية:

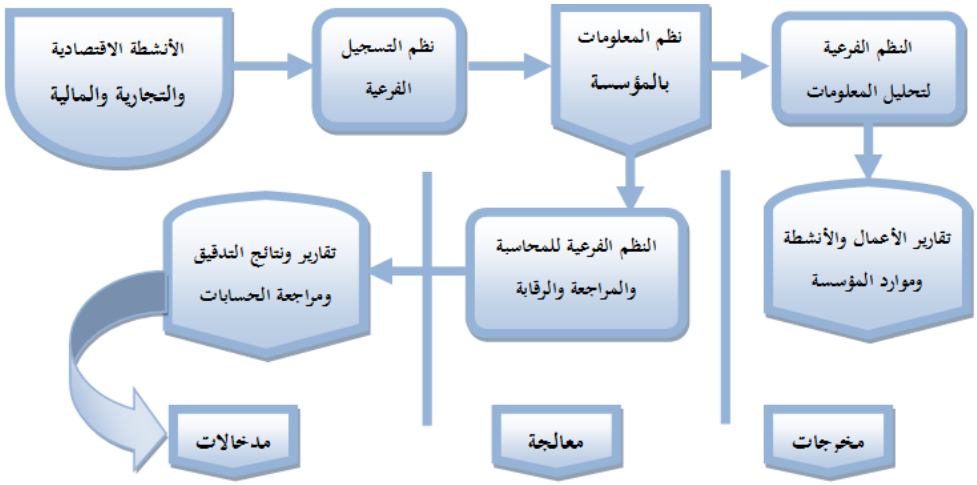
على الرغم من عدم وجود تعريف واحد راسخ لأنظمة المعلومات المالية، يشير العديد من الباحثين إلى عمليات جمع وتسجيل وتحليل ومراقبة المعلومات ذات الصلة داخل حدود الأنظمة الفرعية لنظم المعلومات المالية، كل من هذه الأنظمة الفرعية لها أغراضها الخاصة ومدخلاتها ومخرجاتها[2]، وعلى هذا الأساس يكون هيكل نظم المعلومات المالية موضح الشكل الموالي:

---

[1]. مصطفى يوسف كافي، **نظم المعلومات المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 56، رياض سلطان علي، **نظم المعلومات الحاسوبية**، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2]. Vilms A, **Financial information system of strategic alliances**, Thesis mas, Science In Business Administration, Empire State College, State University of New York, 2013, p 20-21.

شكل رقم (01-03): هيكل نظم المعلومات



المصدر: Vilms A, **OP cit, p24**

- نظم التسجيل الفرعية: هناك الكثير من الدراسات التي تفيد بأن النظام الفرعي للتسجيل هو أمر أساسي لنظم المعلومات المالية، حيث تسجل المحاسبة العمليات التي تحدث في المؤسسة وإنشاء أرقام وملخصات عامة، ذلك أن المحاسبة تعطي صورًا للمعلومات للتدفقات المادية والمالية داخل المؤسسة.
- نظم التحليل الفرعية: يتم استخدام نتائج النظام الفرعي للتسجيل كأساس لنظام فرعي آخر هو النظام الفرعي التحليلي، هذا النظام الفرعي يجعل التقدير النوعي والكمي لتلك التغيرات التي حدثت في المؤسسة على مدار فترة المحاسبة، حيث يتم إجراء التحليل على أساس المقارنة بين أرقام الخطة والحقائق، وإظهار الانحرافات وتفسيرات لوجودها.
- النظم الفرعية للمحاسبة والمراجعة والرقابة*: تقوم هذه الأنظمة بإنشاء ضمانًا لتنفيذ قرارات الإدارة ويجعل نموذج المعلومات أقرب إلى الواقع، ويتحقق النموذج من عمليات الاحتيال، والأخطاء الجسيمة، كما يجب على المؤسسات إجراء التدقيق الخارجي، وذلك من اجل الحصول على معلومات إضافية.

*. تحتاج هذه النظم إلى تصحيح ومتابعة مستمرة وفقًا لحجم وتعقيد عمليات المؤسسة والوضع الخارجي في السوق، وبالتالي تتحقق هذه النظم بين الاحتياجات الداخلية للمؤسسة ونموذج المعلومات الخاص بها، كما توفر لها طرقًا لتحسين الأنظمة الفرعية الأخرى.

3- عناصر مكونات نظم المعلومات المالية

3-1 عناصر المدخلات لنظم المعلومات المالية:

وسنذكر مجمل هذه المدخلات فيما يلي:

- بيانات الخطة: يعتمد تحديد الأهداف ورسم طرق التنفيذ على ضوء الإمكانيات المتوفرة والمتاحة على دقة بيانات الخطة[1]، حيث وبعد التنفيذ يتم جمع البيانات عن التنفيذ الفعلي ومقارنتها مع بيانات الخطة لقياس الانحراف ثم تحليلها وتحديد الأسباب التي أدت إلى وقوعها وصولا إلى تحديد المسؤولية[2].
- الأنظمة الحكومية: وهي الأنظمة التي تحكم العلاقات الاقتصادية في جوانبها المختلفة سواء بين المؤسسات الخاصة أو في ما بينها وبين الأجهزة الحكومية، ومن أهما أنظمة الرقابة،نظام الجمارك و الضرائب، ونظام الاستثمار الأجنبي ونظام مراقبة البنوك ونظام الشركات وأنظمة العمل والعمال[3].
- الخطة الإستراتيجية: يتم تحديث الخطة الإستراتيجية في حال أي حدوث متغيرات أو مؤثرات عليها مثل ظهور مؤسسات منافسة بالسوق، أو منتجات منافسة أو انسحاب الشركاء أو العجز المادي، كما تتضمن ما يعرف بالخطة الإستراتيجية المعلوماتية التي تتمثل في عدد من الخطط الإستراتيجية المتكاملة التي في مجملها تهدف إلى تطوير العمل والأداء بما يحقق أهداف المؤسسة[4].
- مصادر التمويل: تختلف هذه المصادر من أموال خاصة أو ديون أو تقليدية أو حديثة أو داخلية وخارجية وقصيرة وطويلة الأجل، كما توضح أن المصادر المستخدمة ملائمة لطبيعة الأصول التي ستقوم بتمويلها، ويفيد ذلك المؤسسة للتعرف على مصادر التمويل المتاحة وشرط الحصول عليها وكذا تكلفة هذه المصادر وهل تستطيع المؤسسة الالتزام بها وهل تتناسب مع تدفقنها النقدية[5].
- الاستثمارات المالية: تعبر عن الحقوق التي تنشا عن المعاملات المالية بين الأفراد والمؤسسات، أو بين المؤسسات فيما بينها، ويمكن التعبير عنها من خلال وثائق أو سندات، تسمى بالأصول المالية[6].

---

[1]. محمود الهواسي، حيدر البرزنجي، **مبادئ علم الإدارة الحديثة**، مطبعة ابن العربي، بغداد، 2014، ص58.

[2]. حسين الطراونة، توفيق عبد الهادي، **الرقابة الإدارية المفهوم و الممارسة**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص172.

[3]. عبد العزيز الدخيل، **التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية: قراءة نقدية**، دار الساقي، بيروت، 2011، ص 201.

[4]. عائشة الشميلي، **الإدارة الإستراتيجية الحديثة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 111.

للمزيد انظر: محمد درويش، **الخطط الإستراتيجية المعلوماتية للمنشآت**، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2001، ط1، ص54.

[5]. محمد شاهين، **سياسات التمويل وأثره على أداء الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص 113-118، محمد الفاتح البشير المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2018، ص 32.

[6]. خلفان عيسى، **إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 54.

3-2 عناصر المخرجات لنظم المعلومات المالية:

وفي العموم تتضمن مخرجات نظم المعلومات المالية المجالات الرئيسية التالية:

- تقارير الموازنة: تعتبر هذه التقارير كوسيلة لتوصيل المعلومات عن الإيرادات والمصروفات فيما يتعلق بهذه الوظائف[1]، تشمل تقارير الموازنة الإيرادات والمصروفات وتقارير التكاليف ويقدم هذا الصنف من التقارير المالية للمديرين والمساهمين والإدارة العليا[2].
- إدارة التمويل المالي: تعني بالأساس اتخاذ القرارات المالية الخاصة بأعمال المؤسسة، وتسند هذه المهمة إلى الإدارة المالية وتهدف هذه القرارات إلى تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في تعظيم ثروة الملاك وتعظيم القيمة السوقية للأسهم[3].
- تقارير الأرباح والخسائر: تقدم هذه التقارير معلومات عن الموقف المالي للمؤسسة[4]، حيث يتم تحديد الربح والخسارة من خلال العمليات الحسابية الناتجة عن الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المؤسسة، إذ تظهر فرق بين قيمة النهائية المحققة وتكاليف الحصول على الربح[5].
- التدقيق المالي: الفحص المنظم للقوائم المالية والسجلات والعمليات المتعلقة بها لتحديد حيث يهدف التدقيق المالي إلى التأكد من اتفاق القوائم المالية مع المعايير المحاسبية المعتمدة[6]

ثانيا- تبعية نظم المعلومات المالية

1- تبعية نظم المعلومات المالية للوظيفة المالية:

إن الوظيفة المالية هي المسؤولة عن إدارة الأصول المالية مثل: النقدية، المخزون، والأصول الأخرى لتعظيم عائد على الاستثمار والقيمة الإجمالية للأسهم، كما أنها مسؤولة عن استدامة وإدارة الأصول وتدفق النقدية، ومن هنا فان نظم معلومات تستخدم لتعقب سجلات الأصول المالية للمؤسسة والتدفق النقدي فيها وتعمل نظم المعلومات المالية ضمن الإدارة المالية على المستويات التالية[7]:

---

[1]. محمد الهادى، **إدارة الأعمال**، المكتبية المعاصرة ، دار المريخ للنشر، القاهرة، ط2، 1999، ص 211.

[2]. محمد العايدي، **موسوعة التصنيف العشرى – المجلد الثالث**، المكتبة الاكاديمية، القاهرة،2010، ط2، ص368.

[3]. جمال محمد ، **إدارة الأعمال: مبادئ ومفاهيم**، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014 ، ص 205.

[4]. زكاريا المصري، **العقود الإدارية ما بين الإلزام القانوني والواقع العملي: دراسة مقارنة محلية ودولية**، دار الفكر والقانون للنشر، المنصورة، مصر، 2014، ص 168.

[5]. LUDWIG V., M., **PROFIT AND LOSS**, Ludwig von Mises Institute, Auburn, Alabama, USA, 2008, p24-27.

[6]. إسماعيل خليل، نائل عدس، **المحاسبة الحكومية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2010، ص 461.

[7]. فايز جمعة النجار، مرجع سبق ذكره ، ص 124

- المستوى التشغيلي: الإشراف على التدفق النقدي في المؤسسة من خلال التبادلات المختلفة من مدفوعات ومقبوضات.
- المستوى الإداري: تساعد المدرين على الإشراف والتحكم في الموارد المالية للمؤسسة والدعم بأدوات تحليلية للوصول إلى المزيج الصحيح للاستثمار لتعظيم العائد.
- المستوى الاستراتيجي: غايات استثمارية طويلة الأجل وتزود بالتنبؤات طويلة الأجل للمدى المالي.

2- تبعية نظم المعلومات المالية للمدير المالي:

يقوم المدير المالي بالإشراف على الموارد المالية للمؤسسة، فيقوم بالتخطيط المالي، وبالبحث عن طرق التمويل، والعمليات المحاسبية، والاستثمارات، والرقابة المالية[1]، كما يهتم المدير المالي بالية تشغيل الأسواق المالية انطلاقا من اهتمامه بمسألة توفير الأموال الكافية لمتطلبات الأعمال الحالية والمستقبلية، سواء كانت هذه الأموال ذات احتياج قصير الأجل أو طويل الأجل[2]، لذلك يعد المدير المالي هو واحد من المسؤولين المهمين في مجال التمويل، ويجب أن يكون لديه معرفة كاملة في مجال المحاسبة والتمويل والاقتصاد والإدارة، حيث يعتبر موقفه نقدي وتحليلي للغاية لحل مختلف المشاكل المتعلقة بالتمويل، وتكمن أهم وظائف المدير المالي بالاعتماد على نظم المعلومات المالية في التنبؤ بالاحتياجات المالية، الحصول على رأس المال الضروري، قرار الاستثمار، الترابط مع الإدارات الأخرين، إدارة النقد[3].

3- تبعية نظم المعلومات المالية للمجلس المالي:

هي هيئة رقابة مستقلة، يتم انتخابه من قبل المساهمين أو الشركاء الذين يهدفون إلى المساهمة في الأداء الجيد للشركة، والواجبات الرئيسية لها هي فحص وتدقيق التقارير والبيانات المقدمة من المؤسسة، وتحقق ما إذا كان يتم استيفاء القوانين، ومن أهم وظائف المجلس المالي بالاعتماد على نظم المعلومات المالية[4]:

- البيانات المالية: فحص البيانات المالية، وإصدار الرأي والتحفظات التي يراها ضرورية.
- وظيفة التدقيق: تقييم المخاطر المؤسسية وهيكل الضوابط الداخلية، وضمان الامتثال للالتزامات القانونية والتعاقدية من قبل إدارة المؤسسة.

---

[1]. عبد الرحمن سيف، **وظائف المدير الناجح**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 44.

[2]. عدنان النعيمي، ارشد التميمي، **الإدارة المالية المتقدمة**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص 45.

[3] . C. Paramasivan, T. Subramanian, **Financial Management**, New Age International Pvt Ltd Publishers, New Delhi, India, 2009, p8-9.

[4] . Aline de Cássia dos Santos, Carlos Aragaki, **Importance of the Board of Directors in Closed Capital Family Companies, Electronic** Journal of the Department of Accounting Sciences & Department of Actuarial and Quantitative Methods, Pontifical Catholic University of São Paulo (Redeca), v.2, n 1. Jan-Jun. 2015, p70, viewed 07/12/2017 Online at :https://revistas.pucsp.br/redeca/article/view/27900

- الوظيفة المالية: معرفة أصل جميع الموارد المالية المستخدمة في المؤسسة، وكذلك جميع التطبيقات التي يتم تنفيذها، كطريقة لضمان استخدام الموارد بشكل صحيح.
- التفاعل مع هيئات الحوكمة الأخرى: يجتمع بانتظام مع مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، عندما يتضمن جدول أعمال الاجتماعات مسائل المسؤولية المالية والأداء المالي.

4- تبعية نظم المعلومات المالية لرئيس مجلس الإدارة:

مجلس الإدارة الفعال هو الذي يساهم في ترشيد القرارات المالية إذ أن المسؤوليات الأساسية لهذا المجلس هي تحديد الاستراتيجيات واستيعاب القضايا والمخاطر التي تواجهها، مما يؤثر على ترشيد القرارات لمؤسسة[1].

إن التحدي الذي يواجه مجلس الإدارة ورئيسه هو إظهار للمساهمين التطبيق الفعال لحوكمة الشركات ومن الطبيعي أن ينظر المساهمون إلى النتائج المالية كإجراء للبحث عن أدلة أوسع تثبت أن الرئيس والمجلس ككل يلتزمون بالمبادئ المدونة لتحقيق الأهداف المرجوة، كما يجب أن يقدم رئيس تقييمًا ومتوازنًا ومفهومًا لموقف المؤسسة المالي، ويجب أن يغطي هذا التقرير كل من المعلومات المالية وغير المالية[2].

وسنعتمد في دراستنا على هيكل نظم المعلومات المالية الذي يقع تحت مسؤولية المدير المالي أي تبعية نظم المعلومات للإدارة المالية بالمؤسسة كونه الأكثر مصداقية والأكثر استخداما في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثالث: اهداف ووظائف نظم المعلومات المالية

تعتبر أهداف نظم المعلومات المالية ذات طبيعة خاصة وذلك نظرا لمميزات وأهمية هذا النوع من الأنظمة التي تتجلى في الوظائف التي تقدمها هذه النظم، والتي يمكن من خلالها الحكم على جودتها وفاعليتها.

أولا- نظم المعلومات المالية الأهداف والمميزات والأهمية:

1- أهداف نظم المعلومات المالية

تهدف نظم المعلومات المالية إلى توفير البيانات ومعلومات مالية مفصلة لإدارة المؤسسة وموظفيها والمستثمرين ومراجعي الحسابات وغيرهم من الجهات المستخدمة لهذه المعلومات ومن ابرز أهدافها نذكر[3]:

---

[1]. بن عمر البشير، نصير احمد، **مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في ترشيد القرارات المالية –حالة المجمع الصناعي صيدال–**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ج3، ع10، 2017، ص 167.

[2]. Paul Egan, **Functions and Duties of the Chairperson of a Board**, Mason Hayes & Curran, 2017, viewed 10/09/2018, Online at ::https://www.mhc.ie/uploads/Company_Secretarial_Handbook.pdf

[3]. مصطفى كافي، نظم المعلومات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 54.

- ❖ يكون نظام المعلومات المالية في خدمة احتياجات الإدارة، مع التوجه البراغماتي الخاص الذي يميزه، والذي يهدف إلى تسهيل مهام التخطيط والمراقبة وصنع القرار، مما يسمح للمؤسسة بتحقيق مكاسبها التنافسية، بطريقة تحقق الرشادة في التكاليف، واكتسابها ميزة تميزها عن المؤسسات الأخرى
- ❖ توفير المعلومات المالية كمدخلات لصنع القرارات المالية ولإعداد الخطط الاستثمارية المتمثلة مثل: قبول أو رفض المشروعات الاستثمارية الجديدة، تحديد مصادر وهيكل التمويل المناسب، تحديد احتياجات المؤسسة النقدية تحديد كمية رأس المال العامل لتشغيل الأصول الثابتة.
- ❖ توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة لدارسة التكاليف المخرجات ومقارنة التكاليف الفعلية مع التكاليف التقديرية، وتقديم هذه التقارير إلى الإدارة، والوقوف على المركز المالي للمؤسسة.
- ❖ توفيره البيانات والمعلومات المالية لدراسة المدخلات والمخرجات والإيرادات والمصاريف، ودراسة الربح ومستوياته، وتحديد معدلات أداء المؤسسة خلال فترات زمنية معينة
- ❖ تساعد في معرفة أصل وخصائص مواردها الموارد المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى أدائها المالي، مما يزيد من درجة اليقين لدى صانع القرار[1].
- ❖ تسمح للمدير بتشكيل حكم على النتائج المالية للإدارة من حيث الربحية والملاءة المالية وتوليد الأموال والقدرة على النمو، مما يمنحها ميزة تنافسية تساعدها في ايجاد مكان متميز ومستدام.

2- مميزات نظم المعلومات المالية وأهميته:

2-1 المزايا الأساسية لنظم المعلومات المالية[2]:

- توفير المعلومات المتعلقة بالتدقيق النقدي الداخل والخارج من المؤسسة بهدف تمكين المدير من صنع القرارات الإدارية المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية بصورة سليمة.
- إعداد الميزانيات التقديرية والتنبؤات المالية مما يساعد الإدارة في التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة.
- موجهة أساسا للتعامل مع النقود، حيث تترجم جميع المعاملات إلى مبالغ نقدية[3].
- تتصف نظم المعلومات المالية بالتوحيد والنمطية حيث يتم تسجيل تفاصيل العمليات المالية وفقا للإجراءات الروتينية المحددة التي لا يمكن تغيرها.

---

[1]. Raquel Talavera Chavez, and others, **Financial information system and competitiveness**, Ibero-American Journal of Academic Production and Educational Management, 2016

[2] . رياض سلطان علي، نظم المعلومات الحاسوبية، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[3] . صباح رحيمة محسن، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص180-182.

- يتمثل النشاط الأساسي لنظم المعلومات المالية في الحصول على البيانات ومعالجتها لإنتاج المعلومات المالية، حيث تركز على البيانات التاريخية إذ تعالج وتلخص الأحداث التي تمت فعلا .
- إمكانية الإبلاغ عن الوضع المالي للمؤسسة في تاريخ معين، وكذلك نتائج عملياتها والتغييرات لفترة محددة، والقدرة على توفير المعلومات كأدوات للحكم والتسيير وتقييم عمل الإدارة وتأثير المتغيرات[1].
- تعمل على توفير معلومات مالية دقيقة يمكن الوثوق بها عن الموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمؤسسة التي تعكس المركز المالي لها، وهي موجهة للمستخدمين الداخلين والخارجين

2-2 أهمية نظم المعلومات المالية:

تزايدت أهمية نظام المعلومات المالية منذ خمسين سنة أو أكثر عندما نجح العاملون في مجال الأعمال في استخدام التكنولوجيا في مجال المالية والتمويل، ولكن في واقع الأمر كان استخدامها مقتصراً على معالجة البيانات المحاسبية مع تجاهل احتياجات المديرين للمعلومات بما فيهم مديري التمويل، وفي الستينيات من القرن الماضي وعندما توسع استخدام أجهزة الحاسوب بدأ نظام المعلومات المالي في الاستخدام بمجالات أهم من مجرد أداء المهام المحاسبية، من خلال[2] :

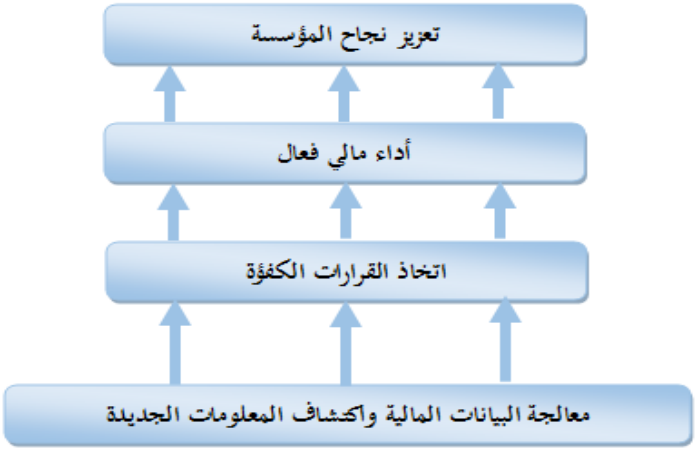
- التنبؤ بالاحتياجات المالية.
- تقيم مصادر الأموال والرقابة على استخدامات الأموال.
- توفير مجموعة ضخمة من المعلومات الدورية والاستثنائية عن مختلف الأنشطة المالية في المنظمة.
- يعطي رؤية شمولية عن الوضع المالي من خلال كونه نظاماً محورياً متكاملاً مع الأنظمة الوظيفية الأخرى.

إلا أن الأهمية الأولى لنظم المعلومات المالية تكمن في مدى مساهمته في تحقيق أهداف المؤسسة والعمل على نجاحها، كما يوضحها الشكل الموالي:

[1]. Luis Aníbal Tamayo, **Importance of financial statements in the context of contemporary finance** viewed02/08/2019,Online at : https://docplayer.es/40968554-Importancia-de-los-estados-financieros-en-el-entorno-de-las-finanzas-contemporaneas.html

[2] . الراوي احمد، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص 53.

شكل رقم(01-04): مساهمة نظم المعلومات المالية في نجاح المؤسسة



المصدر: عبد الناصر علك، عباس حافظ، **نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على وظائف المنظمة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص 195.

من الشكل أعلاه يتبين أن أهمية نظم المعلومات المالية تبدأ من معالجة البيانات المالية وتحويلها إلى مخرجات متمثلة في معلومات مالية جديدة تساعد على اتخاذ القارات الكفؤة على جميع المستويات مما يساعد ويساهم في تحقيق أداء فعال خاصة الأداء المالي للمؤسسة، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة ونجاحها.

ثانيا- وظائف وجودة وفاعلية نظم المعلومات المالية:

1- وظائف نظم المعلومات المالية:

1-1 الوظائف التقنية الأساسية لنظم المعلومات المالية:

تنحصر الوظائف الأساسية التي يمكن أن تقوم بها نظم المعلومات المالية في ستة وظائف وهي كالأتي[1]:

- جمع البيانات: تتمثل في مجموعة من البيانات من مجموعة من الإجراءات، والخطوات تبدأ بتحديد البيانات ثم تجميعها من المصادر المختلفة وإدخالها للنظام من خلال مجموعة محدودة من الأنشطة التنفيذية.
- تشغيل البيانات: هي مجموعة من الإجراءات الأساسية على مدخلات لتحويلها إلى منتج نهائي للنظام.
- إدارة البيانات: تتمثل في عملية تخزين البيانات وتحديثيها وصيانتها حتى تكون متاحة وقت الحاجة.
- رقابة البيانات: تتمثل في أساليب إجراءات امن ورقابة متعددة لحماية البيانات واكتشاف أي فقد أو تغيير أثناء عملية التشغيل وتمتد هذه الوظيفة من بداية تجميع البيانات إلى إنتاج وتوصيل المعلومات.
- حماية البيانات: تكمن في حراسة البيانات بالإضافة إلى التأكد من صحة البيانات وطريقة تشغيلها.

[1]. صباح رحيمة محسن، مرجع سبق ذكره، ص182-184.

- إنتاج المعلومات: تعد الوظيفة الأخيرة والنهائية من وظائف نظم المعلومات المالية، وتتضمن تجميع واسترجاع المعلومات وإعداد التقارير عن المعلومات وثم نقل هذه المعلومات إلى المستخدمين النهائيين.

1-2 الوظائف العملياتية لنظم المعلومات المالية:

✓ **التنبؤات المالية:** هي تقديرات لنتائج مالية؛ ليست بالضرورة النتائج الأكثر احتمالا، وإنما إجابات لعدة استفسارات وأسئلة[1]، حيث يزود المؤسسة بالإطار الذي تستند عليه عمليات التخطيط والرقابة، وهناك عدة أساليب للتنبؤ المالي مثل النسب المؤوية وأسلوب تحليل الانحدار[2].

✓ **التخطيط المالي:** هو دراسة وتوقع للمستقبل وحسن اتخاذ الإجراءات والوسائل لمعالجة للمستجدات المحتملة بما يخدم ويعزز أهداف المؤسسة، من خلال دراسة المتطلبات اللازمة لتحريك أنشطة المؤسسة والحفاظ عليها في ظل التغيرات المستقبلية، حيث يساعد على تقدير صرف الأموال وتدفقاتها في المستقبل[3].

✓ **تحليل وتقييم الأداء المالي:** تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة او المنتظرة ومن ثم تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة، حيث يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مؤسسة اقتصادية يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات[4].

✓ **التعرف على الاحتياجات المالية:** يجب على المؤسسة أن تتعرف بشكل مستمر على الاحتياجات المالية لفترة الحالة والمستقبلية القريبة والبعيدة، بعد ذلك يجب ترتيب هذه الاحتياجات وفق أهميتها وأولويتها، وتعمل نظم المعلومات المالية على توفير البيانات والمعلومات المالية الكافية واللازمة لتحديد هذه الاحتياجات من خلال تحديد حجم الأموال المطلوبة، وشكل التمويل المرغوب فيه، ووضع برنامج زمني للاحتياجات المالية ووضع وتطوير الخطة التمويلية والرقابة عليها وتمويلها[5].

---

[1]. عامر سنجاب، **ماذا تعرف عن الإغراق؟**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،2018، ص125.

[2]. حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2014، ص98.

[3]. جابر شعيب الإسماعيل، **المالية للقادة:أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2018، ص 20.

[4]. قليطي الاخضر، **دراسات في المالية والمحاسبة**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018، ص 93، حيدر الموسوي، **المصارف الإسلامية – أدائها المالي وأثرها في السوق –**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2012، ص 55.

[5]. محمد محمود، **تمويل ومؤسسات مالية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 167-168.

2- جودة وفاعلية نظم المعلومات المالية:

2-1 أساس جودة نظم المعلومات المالية:

لا يمكن التطرق لجودة المعلومات المالية دون التحدث عن الارتباط بين الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل حيث يساهم هذا الارتباط في تحقيق جودة المعلومات المالية، وذلك من خلال ارتباطهما بمفهومي الملاءمة وأمانة المعلومات، حيث ينظر للإفصاح الأمثل على أن وجوب الإفصاح عن المعلومات المهمة والتي لم يتم الإفصاح عنها فهي غير مهمة، كما تستلزم الأهمية النسبية توجيه الاهتمام إلى من يستخدمون القوائم المالية، والتعرف على احتياجاتهم من المعلومات[1]، وهنا يمكن أن تبرز تقانة المعلومات في دعم الجودة والتي هي تزويد الإدارة بمعلومات الرقابة التي تمكنها من وضع الخطط واتخاذ القرار، من خلال نظم المعلومات الحديثة للحصول على المعلومات ويمكن أن نخص هنا ما يسمى بنظم معلومات الجودة، حيث تتضمن هذه النظم ما يلي[2]:

- جمع البيانات الخارجية مثل متطلبات واحتياجات الزبائن ونتائج رضا الزبائن.
- جمع البيانات الداخلية المطلوبة لرقابة العمليات مثل معلومات عن صيانة الآلات، المخزون، الإنتاج.
- تسهيل تحليل المعلومات المالية لدعم التخطيط والتنسيق بالمؤسسة.

2-2 شروط جودة نظم المعلومات المالية:

مما لا شك فيه أن أي نظام معلومات يستمد جودته وموثوقيته من جودة المدخلات الخاصة به أي من النظم الفرعية المكونة له ونفس التنظير ينطبق على نظم المعلومات المالية لذلك يجب أن يكون نظام المحاسبة المالية ذا جودة وموثوقية باعتباره احد النظم الفرعية لنظم المعلومات المالية وفيما يلي أهم أوجه القصور التي يجب القضاء عليها لضمان جودة نظام المعلومات المالية[3]:

- تشويه المعلومات: يقصد به التعديل الجزئي غير المقصود لرسالة المعلومات في عملية جمع ومعالجة وإرسال من مرسل إلى مستقبِل، والتشوه هو نتيجة للتنسيق غير المنتظم.
- زيادة حمولة دوائر المعلومات بالمعلومات: وهي نتيجة للتكرار أو الطبيعة الهرمية لنظام المعلومات والناجمة عن التصميم غير المناسب لنظام المعلومات الحالي.

---

[1]. حسين آل غزوي، **التقارير المالية في المنشآت الصغيرة**، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2017، ص 49-50.

[2]. رعد الصرن، **إدارة الجودة الشاملة**، دار رسلان للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2016، ص 211.

[3]. Victor Munteanu & Marilena Zuca & Alice Ţînţă, **The Financial Accounting Information System Central Base In The Managerial Activity Of An Organization**, Romanian Economic Business Review, Romanian-American University, May 2011, v 5(1), P 69-70.

- تصفية المعلومات: أي هو تعديل متعمد للرسالة ومحتوياتها أثناء تدفق المعلومات، ويكون العنصر المراد التعبير عنه من خلال التدخل البشري أثناء إنشاء ونقل ومعالجة المعلومات، خاصة أن بعض الأشخاص لديهم اهتمام بأن يتلقى المستفيد رسالة خاطئة.
- تكرار المعلومات: ويتألف من التسجيل والإرسال والمعالجة بشكل متكرر نتيجة لارتباط غير ملائم لمختلف الوظائف أو المناصب أو الإدارات داخل المؤسسة أو ضعف التنسيق أو عدمه.

2-3 فعالية نظم المعلومات المالية:

يقصد بالفاعلية القدرة على تحقيق الأهداف وبالتالي فإنَّ فاعلية نظم المعلومات المالي تعني تحديد مدى قدرة هذا النظام على تحقيق أهدافه، وعند تقييم فاعلية نظم المعلومات المالي يجب أن نميز بين نوعين من التقييم على النحو التالي[1]، وعند تقييم فعالية نظام المعلومات المالية يكون على أساس معيارين هما[2]:

- المعيار الأول: مدى مساهمة نظام المعلومات المالية في توفير المعلومات التي تفي باحتياجات القائمين بتخطيط ومراقبة العمليات المالية في المؤسسة.
- المعيار الثاني: مدى ادارك المدرين ومستخدمي المعلومات المالية لأهمية نظام المعلومات المالية وبالتالي زيادة إقبالهم واعتمادهم على هذه المعلومات.

[1]. حامد داود، **مفاهيم المحاسبة المالية**، دار وائل للنشر،عمان، الأردن، 2002 ، ص 42.

[2]. مصطفى يوسف كافي، **نظم المعلومات المالية**، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

المبحث الثالث: النظم الفرعية لنظم المعلومات المالية

يعتمد نظم المعلومات المالية على نظم فرعية لأداء أعماله ومهامه، هذه النظم قد يتم اعتبار مخرجاتها كمدخلات لنظم المعلومات المالية، كما يمكن اعتبار مخرجاته كمدخلات لهذه النظم الفرعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد تؤدي هذه النظم الفرعية عمليات أو جزء من عمليات المعالجة لنظم المعلومات المالية.

المطلب الأول: نظام معلومات المحاسبة المالية

تعتبر المحاسبة المالية مصدر رئيسي للحصول على المعلومات المالية، لذلك تعتبر أهم النظم الفرعية لنظم المعلومات المالية كونها توفر جل المعلومات التي تحتاجها هذه النظم للقيام بوظائفها.

أولا– المحاسبة المالية المفهوم والعلاقة بنظم المعلومات:

1– تعريف المحاسبة المالية:

المحاسبة المالية هو مجال المحاسبة المعنية بالتلخيص والتحليل والإبلاغ عن المعاملات المالية المتعلقة بالأعمال التجارية، ويشمل ذلك إعداد البيانات المالية المتاحة للاستهلاك العام وأصحاب الأسهم والموردين والبنوك والموظفين والوكالات الحكومية وأصحاب الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين[1].

تشمل المحاسبة المالية القواعد والإجراءات لتوصيل المعلومات المالية ويمكن للأفراد الذين يحصلون على مستوى مناسب من المعرفة في للاستفادة من هذه المعلومات لاتخاذ القرارات على أسس منظمة وصحة التوقعات المالية، فقد تتضمن مثل هذه القرارات تقييم إمكانات إقراض المال، منح الائتمان، شراء أو بيع الأسهم[2].

2– أهداف المحاسبة المالية:

المحاسبة المالية تهدف إلى استخراج المعلومات من جميع البيانات المالية للمؤسسة ضمن الامتثال للتشريعات المنتهجة من أجل مساعدة المؤسسة في صنع القرار ومن المهم جداً إبراز أن الجزء الأكثر أهمية في التحليل الاقتصادي والمالي هو الاعتماد على المعلومات المالية التي توفرها المحاسبة المالية، ويمكن القول أن المحاسبة المالية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية[3]:

- الاحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية، التي تقوم بها المؤسسة.

---

[1]. Financial accounting, Arabian Journal of Business and Management Review , viewed 18/09/2018, Online at : https://www.omicsonline.org/scholarly/financial-accounting-journals-articles-ppts-list.php.

[2]. Saylor Academy, Washington, viewed 18/09/2018,Online at : https://saylordotorg.github.io/text_financial-accounting/

[3]. محمد الصريفي، **التحليل المالي: وجهة نظر إدارية محاسبية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014، ص 23.

- تحديد نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة مالية معينة.
- تحديد المركز المالي للمؤسسة في نهاية الفترة المالية المعينة.
- توفير البيانات والمعلومات المحاسبية لخدمة الأطراف الداخلية والخارجية.

3- المحاسبة المالية ونظام المعلومات

لقد قامت المؤسسة في عملياتها الديناميكية في البحث عن مزايا تنافسية وأنظمة من أجل الحصول على معلومات ومعرفة أكثر وأفضل، حيث يُنظر إلى المحاسبة المالية كنظام للمعلومات من خلال دعمها لنظام المعلومات العام إذ يتم فيها تحويل البيانات (الحقائق المحاسبية) إلى معلومات (تقارير محاسبة) من أجل دعم المستخدمين المختلفين، ومنه يمكن اعتبار المحاسبة المالية عاملاً رئيسياً في عملية صنع القرار، سواء بالنسبة للموظفين المرتبطين مباشرة بالمؤسسة أو بالمستخدمين الآخرين[1] .

ويعد نظام المعلومات المحاسبة المالية احد الأنظمة الفرعي لنظم المعلومات المالية خاصة ولنظم المعلومات بالمؤسسة بصفة عامة ويتكون من المكونات التالية التي تتفاعل معا لتحقيق هدف توفير المعلومات اللازمة[2]:

- المدخلات: هي البيانات التي تتولد عن الأحداث المالية التي تخص المؤسسة الاقتصادية .
- المعالجة: تتضمن مجموعة من العمليات التي يمكن من خلالها تحويل البيانات الى معلومات مفيدة ونافعة، وتتكون المعالجة في نظام المعلومات المحاسبة المالية من التحليل والتسجيل والتبويب العمليات.
- المخرجات، وتتضمن مخرجات نظام المعلومات المحاسبة المالية من القوائم مالية ذات غرض لتزويد المستخدمين بمعلومات تساعدهم على اتخاذ القرار.

ثانيا- دور المحاسبة المالية في إنتاج المعلومات المالية

1- القوائم المالية لنظام المحاسبة المالية

1-1 الميزانية: هي بيان يصور المركز المالي للمؤسسة، في تاريخ محدد، وهو نهاية السنة المالية للمؤسسة، وعلى هذا الأساس فإنها تتضمن أرقاما فعلية في هذا التاريخ، تعكس أرصدة الموجودات (الأصول) والمطلوبات(الخصوم)[3]، وتعتبر الميزانية (قائمة المركز المالي) والحسابات الختامية مخرجات المحاسبة المالية والتي

[1] . Sónia Maria Silva Monteiro, **Financial Accounting Handbook**, Vida Económica, Porto, 2013, p42.

[2]. عطا الله الحسبان، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص62 وص64-ص68.

[3]. محمد سلامة، مرجع سبق ذكره ، ص138.

تظهر نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة وحتى تكون المعلومات التي تظهرها هذه القائمة كافية لأغراض الاستثمار والتمويل وصناعة القرارات المختلفة يجب أن تخضع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل[1].

1-2 قائمة جدول حسابات النتائج: يعبر عن مدة زمنية قد تكون عن كل شهر أو ربع أو نصف سنة أو سنة[2]، فهو ملخص لنتيجة الأعمال على مقابلة الإيرادات بالتكاليف للفترة المحاسبية[3]، وعادة من الأفضل تحليل بيان الدخل عدة مرات متتالية لسنوات لأنها تكشف عن الاتجاه الذي تتوجه إليه المؤسسة[4]،

1-3 بيان التغيرات في حقوق الملكية: تبين هذه القائمة التي تحدث على حقوق أصحاب المؤسسة في فترة زمنية معينة والتأثر في تغير حقوق الملكية نتيجة الربح والخسارة والمسحوبات الشخصية والإضافات لرأس المال[5]، بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة في الفترات السابقة، وتحديد الفرق بين إجمالي الأصول والخصوم بما في ذلك الالتزامات بمساهمات الشركاء، ويتم إعداد بيان التغيرات في حقوق الملكية في نهاية الفترة من أجل إظهار بموضوعية التغيرات في بنود رأس المال، وأصل هذه التغييرات و الوضع الحالي لرأس المال المحاسبي.

1-4 قائمة التدفقات النقدية: تهدف الى تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة مالية محددة، اذ تظهر اثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقد، ويمكن أن يستخدم من قبل الإدارة للتعرف على حجم التمويل الداخلي المتاح للأنشطة التشغيلية، كما يمكن للمستثمرين من استخدامه لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروة المساهمين وتسديد التزامات الدائنين[6]، فهذه القائمة تقوم على تحديد التغيرات التي في الأوضاع المالية من حيث الزيادة أو النقص على كل بند من بنود الميزانية مع الأخذ بعين الاعتبار صافي ربح أو خسارة الفترة والمصروفات غير النقدية، وتنقسم الى[7]:

- التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلي: يقيس تدفق الأموال داخل وخارج المؤسسة لفترات محددة.
- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: تشمل إقراض الأموال وشراء وبيع الأصول الإنتاجية التي يتوقع أن تحقق إيرادات على مدى فترات طويلة، وشراء وبيع الأوراق المالية غير المصنفة.

---

[1]. رائد عبد ربه، **نظرية المنظمة والمؤسسات**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013، ص 127

[2]. كران بيرمان وجونايت، جون كيس، ترجمة: محمد البجيرمي، **الذكاء المالي: دليل للمدير لمعرفة ما تعنيه الأرقام في الحقيقة**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2010، ص54.

[3]. عبد الخالق الراوي، **محاسبة النفط والغاز**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2012، ص255.

[4]. حسن ال غزوي، مرجع سبق ذكره، 2017، ص 60

[5]. حنان أبو مخ، **زكاة الشركات في الفقه الإسلامي**، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص149.

[6]. عدنان النعمي، ارشد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2011، ص21.

[7]. خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر، **دراسة الجدوى في المنشآت الصغيرة و المتوسطة**، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، 2013، ص45-46.

- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: ويشير هذا الجزء إلى النقد المتولد من الأنشطة لتمويل عملية الأعمال مثلا إيصال نقدي على حساب إصدار الأسهم أو السندات وغيرها، ...الخ.

والجدير بالذكر أن القوائم المالية تكمل بعضها بعض فنلاحظ أن نتيجة قائمة الدخل (ربح/ خسارة) تنقل لتظهر في قائمة حقوق الملكية ورصيد حقوق الملكية في نهاية المدة يظهر في قائمة الميزانية، وكشف التدفق النقدي يبين أسباب التغيير بالنقد خلال الفترة ورصيد النقد نهاية الفترة يتفق مع رصيد النقد في الميزانية[1].

2- المعلومات المالية في نظام المحاسبة المالية:

توفر المحاسبة المالية كم هائل من المعلومات المالية التي تكون ضمن مخرجاتها المتمثلة في القوائم والتقارير المالية السابق ذكرها وفيما يلي سنوضح أهم المعلومات التي يمكن استقراها من هذه القوائم:

2-1 المعلومات التي توفرها الميزانية:

تتمثل المعلومات التي توفرها الميزانية العمومية في العناصر التي تتضمنها الميزانية، إذ يتم تبويب هذه العناصر من اجل تحقيق الهدف الأساسي من إعدادها، وهذا ما استدعى ترتيب عناصرها في مجموعة ملائمة، من اجل تمكن من إجراء التحليلات المالية المناسبة ومعرفة رأس المال العامل ونسب السيولة وغيرها من النسب المالية الأخرى[2]، وقسمت الميزانية في المحاسبة إلى مجموعتين من الحسابات هما النفقات والإيرادات، والتي تعكس العمليات التي تحدث من خلال تغيير في حسابات الأصول والخصوم، كما يمكن للتغييرات في الذمم المدينة والدائنة توفير علامات تحذير حول المؤسسة أو عملائها كما توضح الطريقة التي تعمل بها المؤسسة[3].

2-2 المعلومات التي يوفرها بيان التدفقات النقدية:

إن الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير المعلومات عن التحصيلات والمدفوعات النقدية خلال فترة معينة، ومن الأهداف الثانوية توفير معلومات على أساس نقدي للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويجب أن تساعد معلومات قائمة التدفقات النقدية المستخدمين على ما يلي[4]:

- الحكم على قدرة المؤسسة على توليد صافي تدفقات نقدية موجبة في المستقبل
- الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، وقدرتها على السداد.
- الحكم على اثر صفقات التمويل والاستثمار النقدية وغيرها خلال الفترة على المركز المالي للمؤسسة.

---

[1]. طلال الجحاوي، وآخرون، **أساسيات المعرفة المحاسبية** ، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2013، ص276.

[2]. محمد عفانة، **إدارة الائتمان المصرفي**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ط1، 2018، ص 71.

[3] . Svetlana Karelskaya, Ekaterina Zuga, **balance-sheet theory of a - economics and management**, journal Economics and Management, Kaunas University of Technology, Lithuania 2012, V17, N1, p 41

[4]. رائد عبد ربه، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار الجنادرية العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ج2، ط1، 2016، ص123-124.

2-3 المعلومات التي يوفرها جدول حسابات النتائج:

يعمل جدول حسابات النتائج على اظهار ما إذا كانت المؤسسة تولد ارباحا ولهذا السبب يدعى أيضا ببيان الارباح أو الخسائر فهو يبين ربحية المؤسسة عبر مدة زمنية محددة، حيث يبدأ عادة بقيد الأموال التي دخلت إلى المؤسسة جراء عملياتها، ثم تجري عملية طرح من الإيرادات للتكاليف المختلفة، بدءا بتكاليف صنع وتخزين البضاعة وحتى استهلاك والتجهيزات والفوائد والضرائب وناتج الطرح أي ما تبقى هو المعلومة التي تعبر عن الدخل الصافي أو الأرباح[1]، ويقدم جدول حسابات النتائج احتياجات نظم المعلومات المالية من المعلومات والبيانات من مكوناته[2]، حيث تُظهِر هذه المكونات المعلومات المالية على النحو التالي[3]:

أ. مكونات الإيرادات: وتتمثل هذه المكونات في العناصر التالية:

- إيرادات النشاط العادي: وهي إجمالي تدفق المنافع الاقتصادية الداخلة للمؤسسة خلال الفترة المالية والتي تتضمن ممارسة المؤسسة لأنشطتها العادية.
- الإيرادات الفرعية: وهي عبارة عن الزيادة في حقوق الملكية نتيجة عمليات عارضة لخالف العمليات الرئيسية للمؤسسة ومثال ذلك الفوائد الدائنة، وديون معدومة محصلة.

ب. مكونات المصروفات والأعباء: وتتمثل في العناصر التالية:

- المصروفات: وهي عبارة عن النفقات التي تتحملها المؤسسة في سبيل الحصول على الإيرادات من خلال مزاولة المؤسسة لنشاطها الرئيسي في فترة زمنية معينة.
- الخسائر: وهي النقص في حقوق الملكية الذي ينشأ عن عمليات عارضة أو فرعية تقوم بها المؤسسة، وذلك بخلاف النقص في صافي الأصول الذي يترتب على المصروفات أو التوزيعات على الملاك.

2-4 المعلومات التي توفرها بيان التغيرات في حقوق الملكية:

تعرض المعلومات ببيان التغيرات في حقوق الملكية مبالغ الاستثمارات، التي دفعت من قبل المستثمرين، والأرباح، والتوزيعات، ويتطلب معيار IAS1 أن تقوم المؤسسة بعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية كجزء منفصل في القوائم المالي، ويتضمن تسوية لحقوق الملكية بين أخر وبداية المدة إضافة لبنود مكاسب وخسائر

---

[1]. كلية هارفرد لإدارة الأعمال، ترجمة: وليد شحادة، **كيف تفهم لغة المال: حلول من الخبراء لتحديات يومية**، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، 2011، ص 23.

[2]. احمد عريقات، وآخرون، **المفاهيم الإدارية الأساسية النظرية والتطبيق**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص 307.

[3].محمد بدوي، عبد الوهاب علي، **المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص30-32.

التي تعد جزءا من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة جدول حسابات النتائج[1]، كما تكشف هذه المعلومات عن التحسن في حقوق الملكية والقيمة السوقية للمؤسسة منسوب إلى العمليات أو انه ناجم عن معاملات[2].

المطلب الثاني: نظام معلومات المحاسبة الإدارية

المحاسبة الإدارية تمس جميع جوانب أنشطة المؤسسة وبذلك يبرز دورها في توفير المعلومات والبيانات لكل جزء مهما كانت مكانته، ولتوفير تلك المعلومات بطريقة علمية ومصداقية تستخدم المحاسبة الإدارية لأجل ذلك أساليبها العلمية الكمية منها والنوعية

أولا– المحاسبة الإدارية كنظام معلومات:

1– المحاسبة الإدارية كنظام للمعلومات:

هي إطار علمي منظم منهجيا يهدف إلى مساعدة الإدارة في رسم السياسات وترشيد القرارات الخاصة بتحقيق الأهداف في ظل متغيرات الواقع وذلك من خلال توفير المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب.[3]

تمثل أهم النظم الفرعية لنظام المحاسبة كونها تلعب دورا بارزا في توفير المعلومات اللازمة للإدارة من اجل اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة فهي تقدم معلومات لازمة تفصليه لإدارة المؤسسة في الوقت المناسب[4]. وتعتبر المحاسبة الإدارية نظام المعلومات الذي يتولى عملية تجميع وتخزين وتحليل المعلومات الأساسية أو البيانات المتولدة من أنظمة المعلومات الفرعية الأخرى في المؤسسة بهدف إنتاج بيانات ومعلومات بشكل كمي سواء كانت مالية أم لا، إذ تعد المحاسبة الإدارية أهم مكونات نظام المعلومات داخل المؤسسة حيث توفر البيانات الاقتصادية والمالية والبيانات الخاصة بجميع أنظمة المؤسسة من أيدي عاملة ومخزون وإنتاج[5].

إذ يعتبر نظام المحاسبة الإدارية نظام مرن في تجميع البيانات ومعالجتها وإعداد التقارير اللازمة للإدارة لمساعدتها في أداء وظائفها في مجال التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات المالية والتشغيلية والاستثمارية بصورة

---

1. طلال الجحاوي، سالم الزوبعي، **القياس المحاسبي و محدداته**، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، 2017، ص28.
2. سلمان الحكيم، **تحليل القوائم المالية**، دار رسلان للنشر والتوزيع، دمشق، 2017، ص43.
3. احمد جمعة، **المحاسبة الإدارية: التخطيط والرقابة وصنع القرار**، دار صفاء للنشر ، عمان، الأردن، ط2، 2015، ص 36.
4. عبد الحكيم جودة، خليل نمر، علا خريسات، **مدى استخدام أساليب المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة(دراسة ميدانية)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع87،2011، ص 20.
5. المحاسبة الإدارية، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، اطلع عليه يوم2019/07/05، متوفر على: https://www.abahe.uk/terminologies-management-accounting.html

رشيدة، علما أن كل ما يقدمه نظام المحاسبة الإدارية من تقارير تخص الاستخدام الداخلي للإدارة[1]، فعلى سبيل المثال تحتاج الإدارة العليا للمؤسسة إلى معلومات محاسبية لمعرفة من أكثر إلى اقل خطوط الإنتاج ربحية، وقد يحتاج مدير الموارد البشرية إلى معرفة قدرة المؤسسة لزيادة الرواتب والحوافز في المستقبل وتقوم المحاسبة الإدارية بتوفير مثل هذه المعلومات من خلال تقارير داخلية تسهم في تسهيل عملية اتخاذ القرار[2]

2- المعلومات التي توفرها المحاسبة الإدارية: تتمثل في معلومات محاسبية وغير محاسبية، إلا أن هذين النوعين يتميز بصعوبة التفريق والتداخل المعقد[3]:

أ. **معومات حسب مستوى الإدارة:** وتشتمل على:

- المعلومات الإستراتيجية: تعبر عن أهداف واستراتيجيات المؤسسة وتحدد الموارد المالية والبشرية والتقنية.
- المعلومات التكتيكية: هي التي تغطي فترة سنة واحدة وتختص بتنفيذ الأنشطة الوظيفية في المؤسسة ، وتهدف هذه إلى مساعدة الإدارة في وضع خططها في الأجل القصير وتصحيح الانحرافات.
- المعلومات التنفيذية: هي معلومات تفصيلية تتعلق بالأحداث والعمليات اليومية، تهدف لمتابعة وتنسيق أداء العمليات والمهام الوظيفية المختلفة، والترشيد الأمثل للموارد المتاحة.

ب. **معلومات حسب وجهة نظر الإدارة:** تتمثل في المعلومات المحاسبية التي تعكس الوقائع والأحداث المتعلقة بالجانب المالي والمحاسبي، بالإضافة إلى المعلومات الإدارية التي توضح نتائج الأعمال الإجمالية وتطورها، مثل تقارير تقييم الأداء ونسب الانجاز والصعوبات.

ت. **معلومات المحاسبة الإدارية من حيث المصدر:** وتقسم إلى المصادر الداخلية التي تستخدم في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، مثل معلومات مالية كالموازنات، والإنتاج والمبيعات، أما المصادر الخارجية تتضمن كافة المعلومات التي تعبر عن البيئة الخارجية للمؤسسة، مثل معلومات عن المنافسين، والقوانين.

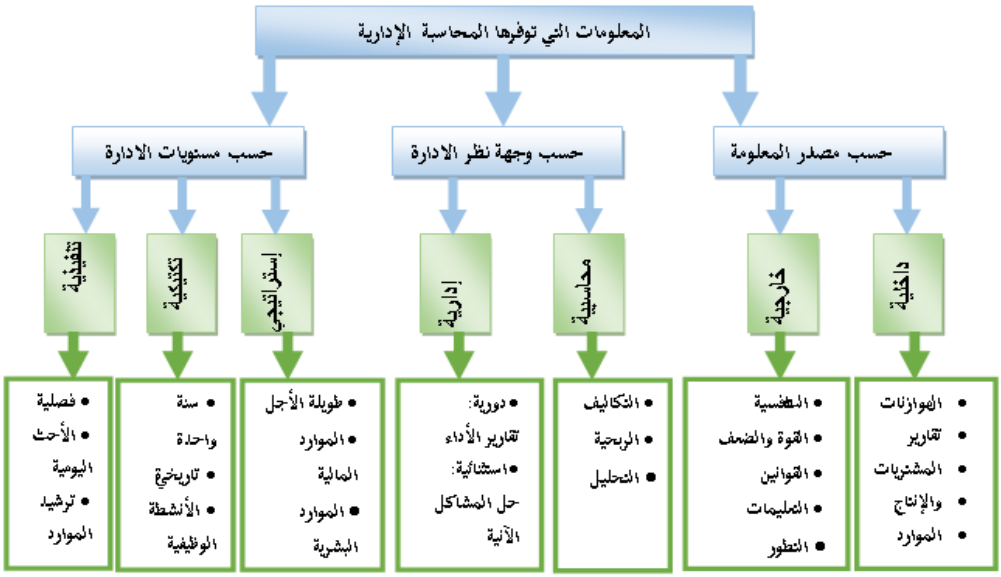
ويمكن تلخيص هذه المعلومات في الشكل التالي:

الشكل رقم(01-05): المعلومات التي توفرها المحاسبة الإدارية

[1]. فؤاد الجبوري، الجحاوي طلال، مرجع سبق ذكر، ص40

[2]. وليد الشباني، **مبادئ المحاسبة والتقرير المالي**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2014، ص8-9.

[3]. بثينة الكعبي، **ملامح الإطار المفاهيم للمحاسبة الإدارية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ع89، 2011، ص 43-45، للمزيد انظر: ردينة يوسف، محمود الصميدعي، **التسويق الإعلامي: المبادئ والإستراتيجيات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص245.



المصدر: بتصرف من: بيبة الحكيم، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

ثانيا– دور أساليب المحاسبة الإدارية في إنتاج المعلومات:

فيما يلي نذكر أهم الأساليب المساهمة في توفير المعلومات لمختلف المجالات المرتبطة بالمحاسبة الإدارية*.

1– أساليب إنتاج المعلومات لوظيفة التخطيط والتنظيم:

- **الموازنة التخطيطية:** عرفت على أنها مزيج من تدفق المعلومات والإجراءات والعمليات الإدارية وتعد أساسا لاتخاذ القارات الصحيحة والمسائل المحاسبية وتقييم الأداء، إذ تشمل مجموعة من القوائم المالية التي توضح نتائج الأعمال المتوقعة للمؤسسة الاقتصادية[1]، وتعتبر الموازنات التخطيطية اشمل واعم لأنها تتضمن تقديرات لعناصر التكاليف والإيرادات والأصول والالتزامات، وهي ترتبط بمبدأ محاسبة المسؤولية حيث يكون كل مدير مسؤول عن إحدى هذه الموازنات أو جزء منها، كما تتصف تقديراتها بالمرونة[2].
- **الموازنة الرأسمالية:** تختص برسم سياسة الوحدة الاستثمارية في كل من المدى القصير وطويل الأجل، ووضع برنامج الاستثمار وتخطيط كيفية تمويله والرقابة على تنفيذه وفقا للخطة الموضوعة وهي بذلك تشمل برنامج الاستثمار في الأصول المختلفة واستخدام الموارد والاستخدامات الرأسمالية، وفي العادة تكون

*. تم تصنيف هذه الأساليب وفقا لارتباطها بنشاطات المؤسسة وذلك من وجهة نظر الباحث، للمزيد انظر: حاب الله شريف، **أساليب المحاسبة الإدارية بين النظرية والتطبيق –دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015-2016.

1. محمد الفيومي ، واخرون، **المحاسبة الإدارية**، دار الجامعين للطباعة والتجليد والنشر، الإسكندرية، 2009، ص 57.

2. محمود ابراهيم، **أنظمة محاسبة التكاليف المحددة مقدما**، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان، الأردن، ط2، 2005، ص 123-124.

الموازنات الرأسمالية طويلة الأجل ثم يتم تقسيمها الى موازنات سنوية لأغراض الرقابة عليها[1]، وتهدف الموازنة الرأسمالية إلى المفاضلة بين العديد من الاقتراحات الرأسمالية طويلة الأجل واختيار أفضلها[2].

- **نظام إدارة الجودة الشاملة TQM**: عبارة عن مجموعة المبادئ والأساليب والمهارات التي تستهدف التحسين المستمر للأداء في العمليات والمنتجات والخدمات والأفراد باستخدام مختلف الموارد من خلال الالتزام والانضباط والاستمرارية لمواجهة احتياجات وتوقعات العملاء الحالية والمستقبلية وتحقيق رضاهم[3].
- **نظام التكاليف على أساس الأنشطة**: يعتبر نظاما للمعلومات يقوم بتزويد الإدارة بالمعلومات المرتبطة بالإنتاج واتخاذ القرارات الحرجة إذ يمكن من تحديد كلفة المنتج بدقة مما يساعد على توسيع القاعدة الاستهلاكية للمؤسسة، حيث يركز على الأنشطة وكلفها وبهدف قياس كلف أنتاج المنتج، فمثلا يقوم بالتركيز على نشاط الفحص بهدف قياس كلف الفحص، ثم تخصيصها للمنتجات أو الخدمات[4].
- **الموازنة التقديرية**: تعتبر من أهم الأدوات المحاسبية التي تساعد الإدارة في ممارسة عملها وتحقيق أهدافها فهي عبارة عن ترجمة كمية لخطة عمل المؤسسة، والتي تشمل جميع المشروعات والأنشطة الواردة في الخطة ليتم ترجمتها في صورة مالية باستخدام الوحدة النقدية السائدة[5].
- **التنبؤ بالمبيعات**: وهو يمثل حجم المبيعات الفعلي المتوقع على مدى فترة زمنية معينة، كما يمثل وظيفة رقابية وأداء، التنبؤ بالمبيعات على قدر عال من التكهن بمبيعات المنتج او مجموعة من المنتجات عبر فترة زمنية في المستقبل، فهو أساس راسخ لعملية رصد الموازنة وبالتالي فهو يؤثر على نشاطات المؤسسة ككل[6].

2- أساليب إنتاج المعلومات لوظيفة الرقابة واتخاذ القرارات:

- **تحليل الانحرافات**: بما أن التكاليف المعيارية تختلف عادةً اختلافًا طفيفًا عن التكاليف الفعلية، يقوم يتم حساب الانحرافات التي تظهر الفروق الناتجة عن عوامل مثل تغيرات معدل العمالة وتكلفة المواد، ويجوز لمحاسب التكاليف أن يغير التكاليف المعيارية بشكل دوري لجعلها أقرب إلى التوافق مع التكاليف الفعلية،

---

[1]. حسن محمد القاضي، مرجع سبق ذكره، ص 93، للمزيد انظر: لقوقي فاتح، **جودة نماذج السلاسل الزمنية الموسمية المختلطة SARIMA في التنبؤ بالمبيعات:دراسة حالة مؤسسة مطاحن جديع بتقرت**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة – الجزائر، 2013-2014، ص47.

[2] .C. Paramasivan, T. Subramanian, OP. Cit, p 119.

[3]. بهجت راضي، هشام العربي، **إدارة الجودة الشاملة (TQM)**، روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة، 2016، ط1، ص 25.

[4]. حيدر المسعودي، **إدارة تكاليف الجودة استراتيجيا**، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، 2010، ص 131.

[5]. ليستر اي هيتجر، سيرج ماتوتس، **المحاسبة الإدارية**، ترجمة أحمد حجاج، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009، ص 230.

[6]. بشير العلاق، **التخطيط التسويقي: (مفاهيم و تطبيقات)**، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، 2008، ص 161.

ويمكن لانحرافات أن تساعد في التوفيق بين فرق التكلفة الإجمالية بمقارنة التكلفة الفعلية والمعيارية، والغرض الرئيسي من الانحرافات هو توفير أسباب الأداء غير القياسي، وبهذه الطريقة يمكن للإدارة تحسين العمليات وتصحيح الأخطاء واستخدام الموارد بشكل أكثر فعالية لتقليل التكاليف[1].

- **بطاقة الأداء المتوازن:** هي نظام إداري يترجم الرؤية والرسالة إلى أداة فعالة ترتبط وتتصل بالإستراتيجية،كما تعتبر أداة فعالة لمتابعة الأداء مقابل الأهداف المنجزة حيث ترتبط الأهداف الإستراتيجية بقياسات العملية الأدائية، كما تساعد على تطبيق الخطط وضبط ومراقبة النمو المؤسسي بطريقة سهلة تجمع فيها الأهداف الإستراتيجية[2].
- **التكاليف المعيارية:** التكلفة المعيارية هي ممارسة استبدال التكلفة المتوقعة لتكلفة فعلية في السجلات المحاسبية في وقت لاحق، إذ يتم تسجيل الفروق لتوضيح الانحراف بين التكاليف المتوقعة والفعلية[3]، والسبب الرئيسي لاستخدام التكاليف المعيارية هو أن الاعتماد على التكلفة الفعلية لا يمكن أن يوفر للمدراء البيانات والمعلومات المناسبة التي يحتاجونها بصفة عامة.
- **محاسبة المسؤولية:** محاسبة المسؤولية هي النظام الذي يعترف بمراكز القرار المختلفة داخل المؤسسة، ويخطط للتكاليف، والرقابة على الموارد المستخدمة في المؤسسة لتحقيق الكفاءة والفعالية، بالإضافة إلى تقييم الأداء ومدى مساهمة كل مركز من مراكز المسؤولية في تحقيق الأهداف[4]، ويتضمن نظام محاسبة المسؤولية معلومات مالية مثل بنية التكاليف في مراكز المستولية ونتائج عملها، ومعلومات غير مالية مثل زمن دورة العمليات والأعطال، ويقوم هذا النظام بتوفير المعلومات من خلال إصدار تقارير يومية أو في نهاية كل أمر إنتاجي بغرض تزويد العاملين بتغذية عكسية عن فعالية وكفاءة ونوعية العمليات[5].

---

[1]. Stephanie Edwards-Nutton, **Standard Costing and Variance Analysis: Topic Gateway Series**, The Chartered Institute of Management Accountants (CIMA), London, UK, 2008, p6

[2]. محمود عبد الفتاح رضوان، **تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن**، المجموعة العربية للتدريب، القاهرة، 2013، ص 70.

[3] . Steven Bragg, **Standard costing, AccountingTools: ACCOUNTING CPE COURSES & BOOKS**, viewed 05/06/2019, Online at: https://www.accountingtools.com/articles/2017/5/14/standard-costing

[4]. أكرم حماد، **المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها**، دار أمواج للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2011، ص37.

[5]. عبد الرزاق قاسم، **آليات تحقيق التكامل بين نظام تكاليف الأنشطة ونظام محاسبة المسؤولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م24، ع1، 2008، ص 48.

المطلب الثالث: نظام معلومات المراجعة والتدقيق

تقوم عمليات المراجعة على تغطية الرقابة والإجراءات، سواء تلك المتعلقة بمعالجة والبيانات المالية والإدارية، بهدف التأكد من صحة المعلومات وأمنها ومصداقيتها وتحسين دقتها وإبراز أهميتها.

أولا– المراجعة الداخلية وخصائصها

1– علاقة المراجعة الداخلية بتوفير المعلومات

المراجعة الداخلية تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال إتباع نهج منظم ومنهجي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة[1]، فهي أداة للحكم والتقييم تعمل داخل المؤسسة تقدم معلومات للإدارة في مجال الرقابة عن طريق فحص واختبار مدى كفاية الأساليب المحاسبية والمالية والتشغيلية الأخرى بهدف مساعدة الإدارة من خلال تزويدها بالمعلومات والحقائق والتحليلات الموضوعية والتعليمات المتعلقة بنشاطها[2]، ويندرج ضمن التدقيق الداخلي ما يعرف بالتدقيق المالي الذي ويقصد به تحليل النشاط الاقتصادي للمؤسسة وتقييم الأنظمة المحاسبية وأنظمة المعلومات والتقارير المالية ومدى الاعتماد عليها[3].

2– خصائص المحتوى ألمعلوماتي للمراجعة الداخلية:

يتضمن الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF) التابع لمعهد المراجعين الداخليين 8 معايير توصي بأن يتضمن تقرير المراجعة الداخلية تقييمًا عادلًا لكل الجوانب الإيجابية والسلبية لنشاط المؤسسة وبيئته، من منظور نطاق وأهداف المؤسسة، علاوة على ذلك يجب أن يحتوي على آراء مدروسة بناءً على أدلة التدقيق وينتهي بتوصيات لمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلات المحددة[4]، كما يمكن اعتبار المراجعة الداخلية احد حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مدها بالمعلومات بصفة مستمرة فيما يتعلق بالجوانب التالية[5]:

- تدقيقات تكنولوجيا المعلومات: فحص وتقييم البنية التحتية لتقنية المعلومات والسياسات والعمليات الخاصة بالمؤسسة، لتحدد إذا كانت عناصر التحكم في تكنولوجيا المعلومات تحمي أصول المؤسسة[6].

---

[1] . **Definition of Internal Auditing**,The Institute of Internal Auditors (IIA): viewed 05/06/2019, Online at : https://na.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/Definition-of-Internal-Auditing.aspx

[2]. حامد الدين، عمارة مريم، **التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية**، دار الزهران للنشر، عمان، الأردن، 2016، ص17.

[3]. ايهاب ابراهيم، **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 23.

[4]. **NORMES INTERNATIONALES POUR LA PRATIQUE PROFESSIONNELLE DE L'AUDIT INTERNE (LES NORMES)**, Cadre de référence internationale des pratiques professionnelles, The Institute of Internal Auditors Global, Edition 2017,

[5]. احمد الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص15.

[6]. **Margaret Rouse, ITaudit (information technology audit),** viewed 11/06/2019, Online at : https://searchcompliance.techtarget.com/definition/IT-audit-information-technology-audit

- مراجعة الحسابات المالية: وتعني فحص المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية[1].
- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة.
- كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي لكي يعكس بصدق نتائج العمليات.

كما يوضح معيار2120.A1 يجب أن يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقييم وتقديم توصيات مناسبة لتحسين عمليات إدارة المؤسسة من أجل[2]:

- اتخاذ القرارات الإستراتيجية والتشغيلية.
- الإشراف على إدارة المخاطر والسيطرة عليها.
- تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة داخل المؤسسة.
- ضمان فعالية إدارة الأداء والمساءلة التنظيمية.
- نقل معلومات المخاطر والرقابة إلى الأشخاص المناسبين في المؤسسة.
- تنسيق أنشطة وإيصال المعلومات بين المجلس الإدارة، ومراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين.

3- المراجعة الخارجية:

3-1 علاقة المراجعة الخارجية بتوفير المعلومات:

المراجعة الخارجية هي وظيفة تتم عن طريق مراجع خارجي مستقل عن المؤسسة محل المراجعة، والذي يستطيع أن يقوم بالأنواع الثلاثة للمراجعة (مراجعة القوائم المالية، الالتزام، التشغيل)، وهدفه الرئيسي إعطاء معلومات ضمان لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة، من خلال الرأي الفني المحايد الذي يصدره عن مدى صحة وعدالة المعلومات في القوائم المالية، من حيث تصويرها للمركز المالي للمؤسسة وعملياتها بصورة سليمة وعادلة، والعدالة هنا تعني توافق البيانات الواردة في القوائم المالية مع الواقع الفعلي للمؤسسة، وهذا يتطلب أن تكون هذه البيانات سليمة محاسبيا[3]، حيث تتمثل القيمة المضافة للمراجعة الخارجية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في إضفاء المصداقية على المعلومات المالية التي تقدمها إدارة المؤسسة[4].

---

[1]. حسين الوطبان، **معجم مصطلحات الصناعة والأعمال عربي انجليزي**، العبيكان للنشر، الرياض ،2002، ص 110.

[2] **2120** .– **Risk Management**, The Institute of Internal Auditors (IIA) viewed 11/06/2019, Online at : https://na.theiia.org/standards-guidance/performance-standards/pages/performance-standards.aspx

[3]. محمد الفاتح البشير المغربي، **المراجعة والتدقيق الشرعي**، دار الجنان للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2016، ص 7و27.

[4]. أمين لطفي، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص18.

3-2 خصائص المحتوى ألمعلوماتي للمراجعة الخارجية:

إذا لم تقم المؤسسة بالإفصاح عن جميع المعلومات المطلوبة، فيجب أن يحتوي تقرير المراجعة إن أمكن على بيان بالبيانات المطلوبة، وتُستكمل خدمات مراجعة الحسابات بتقارير مراجعة الحسابات التي تهدف إلى دعم قرارات المستثمرين الفعلية كوسيلة اتصال بين المراجع ومستخدميه، ويجب أن تكون تقارير المراجع مفهومة وموضوعية ومقبولة من قبل المستخدمين كمصدر معلومات ذي صلة، حيث يتم تحديد أهمية المعلومات المقدمة من هذه التقارير من خلال تأثيرها على المستثمرين في حال اتخاذ القرار[1]، كما يجب أن يكون التقرير ثابتًا لتمكين القارئ من أن يكون مدركًا لتواريخ الاحداث على القوائم المالية[2]، كما يجب أن ينطوي التقرير على الحقائق الهامة والمعبرة والمفيدة، دون أن يشتمل على التفاصيل الغير ضرورية،كما يجب أن لا تكون الملاحظات الموضوعة غامضة، مع مراعاة الاختصار والشمول في عرض التعليقات والنتائج[3].

ثانيا- دور المراجعة في إنتاج المعلومات:

1- ضمان المراجعة للمعلومات الدقيقة:

من منظور حوكمة الشركات يجب على المراجعة أن تتضمن مراجعة المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية ومقارناتها بمعلومات مالية لشركات أخرى مماثلة للوقوف على بعض الملاحظات التي تحتاج إلى إشارة لها واتخاذ القرار المناسب[4]، ويفترض الاستقلالية عن المؤسسة لمن يقوم بعملية المراجعة بنوعيها الداخلية والخارجية، وعليه فان دور المراجع الخارجي يحقق الضمان في الدقة من خلال تتبع السجلات المالية ومراجعة وفحص المعلومات وسجلات المالية[5]، ولضمان التوصل لاستنتاجات دقيقة، يجب اتسام هذه المعلومات بالخصائص التالية:

- سهولة فهمها من خلال اعتماد مفردات لغوية واضحة المعالم وغير القابلة للاجتهادات في تفسيراتها.
- تحديد واضح المعالم لمكان وزمان ملاحظة حالات عدم المطابقة والقصور من حيث حجمها ومداها.
- توضيحات مستندة إلى حقائق وأدلة موضوعية بشان حالات عدم المطابقة والقصور.

---

[1] . Mihaela Alina Robua, Ioan Bogdan Robua, The **influence of the audit report on the relevance of accounting information reported by listed Romanian companies**, Procedia Economics and Finance, V 20, 2015, p 564.

[2] . Imen Fakhfakh Sakka, Anis Jarboui, **External auditor's characteristics, corporate governance and audit reporting quality**, International Journal of Accounting and Economics Studies, V3, N 2, 2015, p111.

[3]. جميلة الجوزي، مفيد عبد اللاوي، **الإجراءات المالية والعملية للمراجعة الخارجية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،ع5، 2012، ص 225.

[4]. حسين آل غزوي، وليد الحيالي، **حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية** ، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 66.

[5]. رضوان حمدون، **التنظيم القانوني لحوكمة الشركات في التشريعات العربية**، مركز الدراسات العربية، القاهرة، 2017، ص 324-325.

- الواقعية بجانب الابتعاد عن الإصرار على الآراء الفردية[1].

2- توفير المراجعة للمعلومات والبيانات من خلال التقارير:

تعتبر تقارير المراجعة والتدقيق من التقارير التفصيلية التي تصنف ضمن التقارير الداخلية لإدارة المؤسسة والتي تسرد البيانات والمعلومات دون أي تنقية أو تشريحات، إذ تعرض كل تفاصيل المعاملات التي تمت خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي يمكن القول أن تقارير المراجعة والتدقيق تقارير تفصيلية معروفة لدى المستخدمين في الأقسام المالية والمحاسبية[2]، لذلك قد يؤد المراجع المعلومات والبيانات أو قد لا يؤيدها، وفي بعض الأحيان قد يكون رأيه مخالفا تماما لما تعرضه المؤسسة، وقد يبدي رأيا يؤدي بالنتيجة إلى إخلاء مسؤولياته التدقيقية تجاه المعلومات والبيانات الخاصة بالمؤسسة[3]، وتجدر الإشارة إلى وجود تحديات جديدة تواجه المراجع في تقريره عن تلك البيانات والقوائم المنشورة على مواقع الانترنت[4].

3- معايير وأنواع وهيكل تقارير المراجعة:

3-1 معايير إعداد تقارير المراجعة :

كما هو معلوم فان عملية المراجعة تخضع لعدة معايير، كذلك هدف معيار رقم (700)[5] الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين سنة 2004 إلى إرشاد المراجع لمعايير التقرير عند إعداد تقريره شكلا ومضمونا كما يوضح هذا المعيار ضرورة قيام المراجع بتأييد رأيه مكتوبا وواضحا عن القوائم المالية كما يلي[6]:

- معيار اتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- معيار الإشارة إلى الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية.
- معيار مدى كفاية الإفصاح الكافي.

---

[1]. محمد العجيلي، وآخرون، راجعه: مؤيد الفضل، **نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2008، ص271.

[2]. فريد زيارة، **المقدمة في تحليل وتصميم النظم**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2010، ص 209.

[3]. إبراهيم السيد، **الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارة العربية داخل البلدان الأجنبية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 244.

[4]. أحمد الجعبري، وليد الحيالي، **الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016، ص 143.

[5] . For more see : **The New Auditor's Report : greter transparency into the financial statement audit**, IAASB, 2015, viewed 14/06/2019 Online at : https://www.ifac.org/publications-resources/reporting-audited-financial-statements-new-and-revised-auditor-reporting-stan

[6]. محمد طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003، ص32.

- معيار الإفصاح عن رأي المراجع في القوائم المالية كوحدة واحدة.

3-2 أنواع تقارير المراجعة:

حددت المنظمات المهنية للمراجعة أنواع تقارير المراجعة التي يجب أن ترفق بالقوائم المالية حيث تم توحيد اللغة المستخدمة في كتابة التقرير، والجدول الموالي يوضح الأنواع الأربعة لتقارير المراجعة:

جدول رقم(01-05): أنواع تقارير المراجعة

نوع التقرير	مثال عن التقرير	مصدر دعم الرسمي
تقرير المراجعة القوائم المالية التاريخية التي يتم إعدادها وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها	تقرير المراجعة المعد في ضوء مراجعة القوائم المالية للشركة	معايير المراجعة
تقرير مراجعة حسابات محددة، أو على أسس محاسبية خلاف المبادئ المتعارف عليها	تقرير مراجعة خاص عن مراجعة الرصيد الختامي للمخزون في الشركة	معايير المراجعة
تقرير التصديق أو إبداء الرأي عن أداء خدمة التصديق وعملية إبداء الرأي	تقرير التصديق الخاص بالتصديق على القوائم المالية للشركة	معايير المراجعة
تقرير عن القيام بأداء عملية الفحص	تقرير الفحص عن القيام بفحص القوائم ربع السنوية	معايير خدمات المحاسبة والفحص للشركات غير العامة وللشركات العامة

المصدر: . محمد الفاتح المغربي، **المراجعة والتدقيق الشرعي**، مرجع سبق ذكره، ص 148.

3-3 هيكل تقارير المراجعة ومحتوياته:

عادة ما يكون التقرير وثيقة طويلة، وهو مفصل للغاية ويتكون من ستة أقسام رئيسية وهي[1]:

- ملخص تنفيذي: عبارة عن جدول محتويات مفصل، يسرد ما يلي في التقرير يمكن أن يصل إلى 70 صفحة مع أرقام الصفحات للرجوع إليها بسهولة.
- مقدمة: ويصف نوع المراجعة ومحاورها، والمؤسسة المراد تدقيقها وفترة العمل.
- الأهداف والنطاق: يوضح فيه الهدف ونطاق المراجعة ويصف منهج المراجعة المتبع وفترة المراجعة.
- الخلفية: يصف نشاط وهيكل الجهة الخاضعة للتدقيق وأي بيانات عامة أخرى.
- الاستنتاجات: يعطي ملخصا شاملا لنتائج المراجعة،كما يعمل كجدول محتويات.
- النتائج والتوصيات: يشكل الجزء الأكبر من التقرير، ويصف بتفصيل كبير النتائج التي تم سردها في قسم الاستنتاجات، وهي مصنفة حسب الموضوع وتشمل توصيات مراجع الحسابات والإجراءات.

[1]. Amanda C. Murphy, Catherine Bell, **English for Internal Auditors**, Publications of the EDUCatt Università Cattolica, Milano, Italy, 2006, p96-97

خلاصة الفصل

في السنوات الأخيرة كان من الممكن ملاحظة كيف تسارعت التطورات السياسية والاقتصادية والتقنية في العالم بشكل كبير، إذ أضحت المؤسسات تتحرك في عالم سريع حيث يتعين عليها أن تبلغ وتتكيف بسرعة كافية مع هذه التغيرات إذا كانت لا تريد أن تغمرها الأحداث.

وهناك اختلاف بين الباحثين في تحديد تعريف متفق عليه لنظام المعلومات، وذلك راجع بالأساس إلى اختلاف طبيعة وخصائص كل نظام، إلا أن هذا الاختلاف حول تعريف نظام المعلومات لم يشكل عائق على الاتفاق على مكوناته وعناصره وأهميته وأهدافه

ويسمح نظم المعلومات المالية للشركة بإجراء مختلف التقييمات لحسابات القبض والدفع، كما يساهم في عمليات التخطيط والتنبؤ المالي، وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وغيرها من العمليات التي تخص الأنشطة المالية والمحاسبية، وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات ذات الطبيعة المالية والنقدية، فهو يعتبر كنظام معلومات يعتمد على البيانات المالية كمدخلات التي توفرها الأنظمة المعلوماتية الأخرى والتي تعتبر من مخرجاتها، ويوفر المعلومات المالية كمخرجات التي تعتبر كمدخلات لأنظمة معلوماتية أخرى أو استخدامها مباشرة في اتخاذ القرارات.

ويتكون نظم المعلومات المالية في العادة من ثلاثة أنظمة فرعية، والتي تعتبر رئيسية بالنسبة لوظائف أنظمة المعلومات المالية، فنظام المحاسبة المالية والذي عادة يعتبر الجزء المركزي لنظم المعلومات المالية، يوفر مختلف القوائم المالية التي يعتمد عليها في إجراء التقييمات سواء تلك المتعلقة بالمركز المالي للمؤسسة أو تدفقاتها النقدية وطبيعة الهيكل المالي للمؤسسة، أما نظام المحاسبة الإدارية فهي تهدف إلى إنتاج بيانات ومعلومات بشكل كمي سواء المالية منها أو غير المالية لاستخدامها في التنبؤ بالمبيعات أو تقييم الأداء الفعلي مع مكان مخطط، وفيما يخص نظام المراجعة التي تعتبر مصدر أساسي للحصول على المعلومات في شكل تقارير والتي بدورها تخضع للمعايير الدولية والوطنية عند إعدادها بهدف تحقيق مصداقية وموثوقية المعلومات المنبثقة عنها لجميع المستخدمين من خلال أهم فرعين يحتويها نظام المراجعة والتي هما المراجعة الداخلية والخارجية.

الفصل الثاني

تمهيـــــــــــد:

يتمثل أحد الجوانب المهمة لإدارة المخاطر المالية في تحديد وقياس المخاطر المالية بالمؤسسات، ومراقبتها والتحقيق من إدارتها، كجزء مهم وأساسي من مهام إدارة المخاطر المالية حتى يتسنى لإدارة المؤسسة فيما بعد تحليل والتحكم في الخطر.

ولا ينطوي تحديد المخاطر في حد ذاته على تحديد العنصر الذي ينطوي على مخاطر بالمؤسسة فقط، ولكن أيضا وصفا للطبيعة الواسعة لتلك المخاطر، وتسجيلها بطريقة متسقة ومتكاملة لجعل مراجعتها في المستقبل عملية أسهل، باستخدام أدوات وتقنيات لوصف وتحليل المؤسسة وبيئاتها.

ويعتمد قياس المخاطر المالية وتقييمها على الربط بين البيانات التاريخية وأدوات التنبؤ لصياغة السيناريوهات المحتملة التي قد تشكل تهديدًا للمؤسسة، هناك العديد من الأدوات الكمية والنوعية لقياس وتقييم المخاطر المالية، وانطلاقًا من منهج التحليل المالي، يبدأ قياس مخاطر المالية بتحديد العوامل التي تؤثر على عنصر الخطر المالي والتي يمكن تحديدها كمياً.

ترتيباً على ما تقدم يكون التقسيم التالي لأجزاء هذا الفصل:

المبحث الأول: مدخل عام للمخاطر المالية؛

المبحث الثاني: أساليب تحديد وقياس المخاطر المالية ؛

المبحث الثالث: استخدام نظم المعلومات المالية لتحديد وقياس المخاطر المالية والتنبؤ بالأزمات ؛

المبحث الأول: مدخل عام للمخاطر المالية

تتعرض المؤسسة أو أي كيان مهما كانت طبيعته للعديد من الصعوبات والمشاكل والتي إن لم يتم التحكم بها تصبح خطرا يهدد سيرروة عمل المؤسسة أو الكيان، وقد يكون هذا الخطر اقتصادي أو تنظيمي أو مالي، مما يستوجب على المؤسسة اعتماد منهج علمي دقيق لمواجهاتها والتقليل من أثارها وهو ما يعرف بإدارة المخاطر، لذا فإننا سوف نبحث أهم هذه المخاطر ومن ثم نستعرض أبرز أساليب إدارتها، وذلك في المطالب الثلاثة

المطلب الأول: ماهية الخطر وانواعه

نجد الكثير من الباحثين قد تفردوا بشرح معنى الخطر ولكن دون إجماعهم على تعريف موحد وذلك لتعدد وتنوع وجهات النظر نحو الخطر ومجالاته وأنواعه، لذا فإن مطلبنا هذا، سوف يتضمن الفرعين الآتيين؛

اولا– مفهوم الخطر وأسبابه وتصنيفاته

1– مفهوم الخطر:

هو ظاهرة مركبة تنطوي على عدم التأكد الممكن قياسه بطريقة موضوعية من تجاوز الخسارة المادية الفعلية للخسارة المحتملة نتيجة وقوع حادث مفاجئ، حيث تتمثل الظاهرة المركبة من عناصر شخصية وموضوعية[1].

ويمكن التعبير عن الخطر بأنه احتمال وقوع حادث غير مرغوب، أو إمكانية وقوع نتائج سلبية من أي حادث، والسواد الأعظم من مرادفات وتعريفات الخطر في الأدبيات العلمية تتضمن عدم معرفة الأحداث المستقبلية، ما يترتب عليها الشك وعدم التأكد نظرا لطبيعة الخطر الاحتمالية، والتي يصعب التنبؤ بها، حيث أن وقوع الخطر من عدمه أمر غير مؤكد[2].

الخطر هو حادث غير احتمالي(فير مؤكد الوقوع) ينطوي على نتائج غير مرغوب بها أو غير محمودة، ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن الخطر يتضمن ركنين أساسين هما[3]:

- حادث احتمالي: أي انه يقع آو لا يقع بمعنى اتصافه بالاحتمال الموضوعي الذي يعبر عن اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة.
- نتائج غير مرغوب بها: أي نتائج الحادث غير مرغوب بها أي تتسبب بأضرار مادية أو شخصية.

---

[1]. عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر و التأمين**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2016، ص 25.

[2]. محمد بن حمد النصار، **دور الحوكمة في الحد من ممارسات غسل الأموال في شركات التأمين**، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، 2016، ص 109.

[3]. يوسف حجيم الطائي، وآخرون، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2016، ص15.

2- المصطلحات ذات العلاقة بالخطر:

2-1 عدم التأكد: يعتبر عدم التأكد عن موقف لا تتوافر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية للاعتماد عليها في وضع توزيع احتمالي للتدفقات النقدية المستقبلية أو هو تعذر التنبؤات بالأحداث المتوقعة للإجراءات البديلة حتى ولو في إطار احتمالي[1]، وتواجه جميع الشركات حالة من عدم التأكد في البيئة التي تعمل بها، والتحدي الذي تواجهه الشركات هو تحديد درجة عدم التأكد التي يمكن أن تتحملها، ويمكن أن ينتج عن حالة عدم التأكد مجموعة من المخاطر التي تؤدي إلى احتمال تخفيض أو زيادة الأرباح وتعظيم الثروة[2]، ويلاحظ أن الشركات التي تعمل في بيئات دولية وعالمية تتعرض لمعدلات تغير عالية وأيضا تعقد المتغير، مما يجعل عدم التأكد أمامها عاليا، على عكس الشركات التي تعمل في الوسط المحلي[3].

2-2 المجازفة: إن المخاطرة في اللغة تقترب من معنى المجازفة وعدم التأكد والتردد بين الرفع والخفض، والتماثل والتقابل، وعادة ما يتم الربط بين مفهوم المجازفة وركوب الأخطار[4]، وتعرف المجازفة في سوق المالي على أنها عملية شراء الأوراق المالية لا حاجة لها في الوقت الراهن، ولكن الاستفادة من فوارق الأسعار الناجمة عن تنبؤ في تغير قيمتها، بمعنى أن المجازفة هي عملية شراء الأصول لذاتها وللاستفادة أو التربح من ارتفاع سعرها وليس للربح من عوائدها[5]، حيث هي عبارة عن البحث عن المخاطر والذي هو قبول لمزيد من التقلبات وعدم اليقين في الاستثمارات أو التداول في مقابل عائدات متوقعة أعلى مما هي عليه في الحاضر.

2-3 المشكلة: هي حالة التوتر وعدم الرضا، الناجمة عن بعض الصعوبات التي تعوق تحقيق الأهداف، وتتضح معالمها في حالة عدم تحقيق النتائج المطلوبة، لذلك تكون السبب الأساسي لحدوث حالة غير مرغوب فيها، بل تصبح تمهيدا لازمة إذا اتخذت مسارا معقدا يصعب من خلاله توقع النتائج بدقة[6]، وتظهر المشكلة في حالة العجز عن الحصول على النتائج المتوقعة من أنشطة المؤسسة، وعليه فان المشكلة تكون بمثابة تمهيد

---

[1]. محمد الفاتح البشير المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، مرجع سبق ذكره، ص 276.

[2]. رضوان هاشم حمدون، مرجع سبق ذكره، ص314.

[3]. سيد جاد الرب، **التخطيط الإستراتيجي: منهج لتحقيق التميز التنافسي**، دار الفجر للنشر ، القاهرة، ط1، 2017، ص49-50.

[4]. عدنان عبد الله، محمد عويضة، **نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تأصيلية تطبيقية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 2010، ص 29.

[5]. أحمد فرّاس العوران، **الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008، ص 173.

[6]. خلف كيوش التميمي، **إستراتيجيات العلاقات العامة في إدارة الأزمات**، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 104.

للخطر متى ما تعقدت واتخذت مسارا حادا يصعب توقع نتائجه بصورة دقيقة، ومنه يمكن القول أن الخطر هو مشكلة متوقعة في أداء المؤسسات قد تؤدي إلى خسائر مادية أو معنوية[1].

2-4 الأزمة: هي ظاهرة إدارية غير مستقرة تمثل تهديدا مباشر وصريح لبقاء المؤسسة واستمرارها وهي تتميز بدرجة معينة من المخاطر وتمثل نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة تعود إلى نتائج غير مرغوبة تؤثر سلبا على كفاءة وفعالية متخذ القرار ولا تستطيع المؤسسة تحملها لأكثر من أسبوع[2]، وتعتبر المخاطر جزء عاديا من الحياة، في حين أن الأزمة تعتبر من نتائج الأخطار سواء كانت الأخطار بسيطة أو معقدة، لذلك يمكن القول أن المخاطر والأزمات ترتبطين يبعضهما البعض، فالمؤسسات تتعرض في اغلب الأحيان لحوادث ذات نتائج كبيرة، قد ينجر عنها حالة طارئة والتي تعد أزمة[3].

2-5 الكارثة: حدث ناجم عن عوامل طبيعية أو من فعل الإنسان يترتب عليه أضرار وتحتاج مواجهاتها إلى إمكانات اكبر من تلك التي تتطلبها الحوادث العادية واكبر من القدرات المحلية[4]، وتختلف الكارثة عن الخطر فيما ينتج عنها من خسائر فادحة قد تؤدي إلى التأثير السلبي المباشر على المصالح، والكارثة ليست في حد ذاتها خطر إنما قد تنجم عن الخطر، فبعض المخاطر التي كانت قائمة بالفعل قبل وقوع الكارثة إلى أنها كانت في حالة كمون ساعد عليها انتشار عدة ظواهر، وعليه فان بعض الكوارث تبرز لنا المخاطر، إذ تكون بعض المخاطر في الظل إما بسبب تجاهل أو تهاون أو عدم مصداقية في المتابعة والإشراف[5].

3- مجالات الخطر واسبابه:

3-1 مجالات الخطر الرئيسية:

تواجه إدارة الشركات الحديثة تحديات جديدة وكبيرة تتجاوز بكثير ما كان جاريا منذ عقود مضت، إذ أضحت المؤسسات معنية بالمصادر الخارجية والداخلية للمخاطر، كالمخاطر التشغيلية والمبيعات والانتاج العديدة التي تواجه الشركات يضاف إليها مخاطر الأنظمة السياسية والاقتصادية غير المستقرة والرشوة والفساد المحلي،

---

[1]. طلال بن عبد الله الشريف، **المخاطر الإدارية على امن وسلامة الآثار والمشات السياحية في المملكة العربية السعودية**، جامعة شقراء، 2014، ص 2.

[2]. محمد حسن النقاش، **الأزمات السياحية :أسبابها، تحدياتها، إدارتها**، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص 138.

[3] . روبرت أولمر، وآخرون، ترجمة: أحمد الغربي، **التواصل الفعال مع الأزمات : الانتقال من الأزمة إلى الفرصة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص 22 .

[4]. صالح بن حمد التويجري، **الكوارث والأزمات: التخطيط – الاستعداد – الإدارة**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2018، ص 293.

[5]. محمود كاظم محمود التميمي، **إرشاد الأزمات**، مركز ديبونو للتعليم والتفكير، دبي، 2016، ص123.

فالمشكلات التي تواجه الشركة الحديثة لا حصر لها، ويجب بالطبع تحليل كل مجال من مجالات المخاطر هذه وفقًا لمزاياها الخاصة وفي سياق إطار عمل الشركة، ومن الممكن تقسيم التهديدات المحتملة للشركة الحديثة إلى أربع فئات رئيسية[1]: حوكمة الشركات، السياسات البيئية، العمالة وحقوق الإنسان، سلامة المنتج.

3-2 مسببات الخطر:

مسببات الخطر هي مجموعة الظواهر الطبيعية والحوادث العامة التي تؤثر تأثيرا مباشر أو غير مباشر في نتيجة القرارات التي يتم اتخاذها، وغالبا ما تكون نتيجة تلك المسببات خسائر وأضرار فادحة، ويمكن أن تنتج المخاطر التي تواجه أي مؤسسة وأنشطتها من عوامل خارجية وداخلية خاصة بالمؤسسة معا، مع العلم أن قد تنتج بعض الأخطار نتيجة عوامل داخلية وخارجية[2].

ثانيا- مصادر الخطر وتصنيفاته:

1- مصادر الخطر:

يمكن القول أن الخطر يقع إما نتيجة مصادر خارجية أو مصادر داخلية أو معا، ومن هذه المصادر ما يلي[3]:

أ- المصادر الداخلية:

تتمثل العوامل الداخلية في الملكية والتمويل والأفراد والقرارات والتكنولوجية المستخدمة وفيما يلي أهم العوامل المسببة للمخاطر بالمؤسسات الاقتصادية، ويمكن إيجازها في ما يلي:

- العوامل المؤثرة على الرقابة والمسؤولية داخل المؤسسة
- كفاءة الإدارة والعمال ومستواهم التدريبي وأهدافهم
- سوء إدارة الأصول وموارد المؤسسة مما يؤثر على الأنشطة التشغيلية

ب- المصادر الخارجية:

تتمثل المصادر الخارجية للمخاطر في بيئة المؤسسة وهي تشمل البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

- التغيرات الاقتصادية التي تؤثر على عملية التمويل والمنافسة.
- صدور معايير جديدة لإعداد التقارير المالية مما يؤدي إلى إعدادها بطرق مختلفة
- العوامل المؤثرة على تطوير المنتجات وعمليات الإنتاج
- تغير الأنشطة التشغيلية نتيجة الكوارث الطبيعية أو الفوضى المؤثرة على وفرة وتكلفة المواد الأولية.

---

[1] . Dale Neef, **Managing Corporate Reputation and Risk**, 1ed, Routledge, london, UK, 2017, p41-42.

[2]. عبد الكريم قندوز، **التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)**، إي-كتب، لندن، ط1، 2018، ص 34.

[3]. .Kit Sadogrove, **The Complete Guide To Business Risk Management**, Gower Publishing Ltd, Hampshire, UK, 2005, p..21

2- تصنيفات المخاطر

نجد تصنيفاتٌ كثيرة وعديدة إلا أن معظم البحوث والدراسات قد تتفق في مجملها على التصنيفات الآتية:

2-1 الأخطار الاقتصادية والأخطار غير الاقتصادية[1]:

- الأخطار الاقتصادية: هي التي تنتج عن تحققها خسارة مالية أو اقتصادية، مثل خطر الحريق، أو خطر السرقة، وهي أخطار يسهل التنبؤ بها ويمكن قياسها كميا (قياس الخسائر الناتجة عنها)
- الأخطار غير الاقتصادية: هي الأخطار التي تنتج عنها خسائر معنوية، فهي لا ينتج عنها ربح أو خسارة بصورة مباشرة، ولذلك فهي أخطار لا يمكن قياسها ولا يمكن التنبؤ بها.

2-2 المخاطر المنتظمة والغير منتظمة[2]:

- المخاطر المنتظمة: تعرف بالمخاطر العامة وتنشا عن عوامل وأسباب لها صفة العمومية، كتلك المتعلقة بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية و الطبيعية، كما أنها تصيب قطاع كبير من المؤسسات.
- المخاطر غير المنتظمة: تصيب مؤسسة معينة دون المؤسسات مجموعة معينة من المؤسسات من نفس الصناعة في القطاع، وتعرف بالمخاطر الخاصة، كما ترتبط هذه المخاطر في اغلب الأحيان بالأخطاء.

2-3 المخاطر البحتة و المخاطر المضاربة[3]:

- مخاطر المضاربة: وهي التي يتسبب في نشأتها ظواهر يساهم الإنسان في ظهورها بنفسه ولنفسه أملا في تحقيق الربح إلا أن نتاجها يمكن أن يكون ربحا أو خسارة، لذلك تسمى بالمخاطر التجارية.
- المخاطر البحتة: ويقصد بها تلك المخاطر المترتبة على ظواهر طبيعية عامة ليس للإنسان دخل في حدوثها ولا يمكن تجنبها، ويترتب عليها خسارة مالية مثل الكوارث الطبيعية، الحريق.

2-4 المخاطر من حيث ارتباطها بالعمليات[4]:

2-4-1 المخاطر غير القابلة للقياس الكمي: وتتضمن:

- المخاطر القانونية: والتي من المحتمل أن تؤدي إلى خسائر لشركة تحمل صفقات مالية مع مؤسسة طرف ثالث غير مصرح لها بتنفيذ صفقات من هذا النوع.

---

[1] . عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] .Helmut Willke, Eva Becker, Carla Rostásy, **Systemic Risk: The Myth of Rational Finance and the Crisis of Democracy**, Campus Verlag, Frankfurt, Germany, 2014, p16-17

[3]. حسين جاسم الكويدلاوي، **التأمين : دراسة فقهية قانونية مقارنة**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2015، ص 129.

[4]. Louis Esch, and all, **Asset and Risk Management: Risk Oriented Finance**, John Wiley & Sons, Chichester, UK,2005 , p22-23

- مخاطر السمعة والثقة: خطر وسائل الإعلام، عندما تقوض الحدث في صورة سيئة عن مؤسسة معينة.

2-4-2 المخاطر القابلة للقياس الكمي: وتشمل:

- مخاطر السوق: تعرف بأنها التأثير الذي يظهر نتيجة التغير في متغيرات القيمة السوقية وينقسم هذا الخطر إلى: مخاطر معدل الفائدة؛ مخاطر العملات الأجنبية؛ مخاطر تغير السعر.
- مخاطر الائتمان: تنشأ من الطرف الآخر غير القادر أو غير راغب في الوفاء به الالتزامات التعاقدية.

المطلب الثاني: المخاطر المالية أنواعها وأساليب إدارتها

ان أي خطر يترتب عنه اثر مالي سواء عند حدوثه أو تكاليف منعه ومواجهاته، إذ أن كل أنشطة المؤسسة لها ارتباط مالي، وتعد المخاطر المالية أهم أنواع هذه المخاطر، لذلك فإن هذا المطلب سيتضمَّن فرعين هما؛

اولا– المخاطر المالية مفهومها ودرجتها وأثرها:

1– مفهوم المخاطر المالية:

هو ذلك الخطر المالي الذي يساهم في رفع مخاطر الاستغلال الناتجة عن اللجوء إلى الاستدانة والاقتراض، أي جلب موارد مالية في شكل ديون وفي حالة عدم استغلالها بشكل مثالي يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة[1].

تتعلق بخطر معدل الفائدة، أو خطر الصرف أو خطر الأسهم أو خطر أسعار المواد الأولية، أو خطر السيولة والتمويل، بمعنى الخسائر التي يمكن أن تحدث نتيجة تشكيلة عنصرين، أي التشتت في المتغيرة المالية الركيزة والتعرض لصنف خطر معين[2].

الخطر المالي يعني أن هناك فرصة لحدوث خسارة مالية، فهو يرتبط بالتغير غير المرغوب فيه الذي يحصل في قيمة المتغير المالي، وينظر إليه من ناحية خلق القيمة على انه الفقد الجزئي أو الكلي المحتمل في قيمة ثروة المساهمين، يمكن تحديد ثلاث مبررات لهذا التعريف هي[3]:

- يرتبط بشكل مباشر بالهدف النهائي للمؤسسة؛ وهو تعظيم ثروة المساهمين.
- يرتبط مباشرة بالقرارات المالية للمؤسسة، والتي تمثل المصادر الرئيسية لأجل توليد التدفقات النقدية وإدارة مخاطرها بما يحافظ على ثروة المساهمين، دون ضياع العائد المتوقع أو تآكل الثروة
- يساعد على تحقيق الربط المباشر بين مفهوم المخاطر المالية وبين أدوات قياسها، والهدف من إدارتها.

---

[1]. يوسف قريشي، الياس بن ساسي، **التسيير المالي دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر والتوزيع، عنان، الأردن، ط1، 2006 ، ص459.

[2]. الطاوس حمداوي، **الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر**، دار الإعصار العلمي للنشر ، عمان، الأردن، ط1، 2017، ص334.

[3]. حسن محمد القاضي، **مرجع سبق ذكره**، ، ص 226.

2- درجة المخاطر المالية:

قد تولي المؤسسة اهتماما متزايدا لأحد المخاطر المالية عن الأخر وهذا يرجع بالأساس إلى شدة درجة الخطر المالي عل كينونة المؤسسة، وهناك مجموعة من العوامل والمتغيرات تؤثر في درجة المخاطر المالية نذكر منها[1]:

- شكل المؤسسة: حيث أن تمويل المؤسسات الفردية اكر خطورة من تمويل الشركات المساهمة
- طبيعة الصناعة: تمويل المؤسسات في قطاع تقنية المعلومات أكثر خطورة في قطاع والمنتجات التقليدية.
- مرحلة نمو المؤسسة: تمويل المؤسسة في مراحلها الأولية أكثر خطورة من تمويلها في مراحل متقدمة.
- إمكانية بيع حصص المؤسسة: كلما زادت صعوبة إمكانية بيع الحصص زادت خطورة التمويل
- صفة رؤوس المؤسسة: تقل الخطورة إذا كان رئيس المؤسسة هو المالك لها
- طبيعة السلعة أو الخدمة: تزداد مخاطر التمويل إذا كان المنتج كمالي أو له بدائل في السوق.
- مهارات وخبرات الكوادر البشرية: تزداد مخاطر التمويل كلما قلت كفاءة الكوادر البشرية للمؤسسة
- المركز المالي: تزداد مخاطر التمويل مع زيادة الديون المتراكمة على المؤسسة قبل اتخاذ قرار التمويل.

3- اثر المخاطر المالية:

3-1 المخاطر المالية وعلاقتها بالإفلاس:

عندما لا تتمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها، يؤدي ذلك إلى احتمال التعرض للمخاطر المالية، وذلك ما يعرف بزيادة الرافعة المالية عن المستوى المقبول عموما وبالتالي ظهور احتمال الإفلاس، ومنه يمكن استنتاج طبيعة العلاقة بين المخاطر المالية والإفلاس، حيث تكون علاقة طردية واضحة وموجبة بين زيادة القروض وزيادة المخاطر المالية[2]، وتختلف المؤسسات الفاشلة ماليا في طريقة حدوث الفشل والمسار الذي تنتهجه المؤسسة قبل حدوث الفشل إذ هناك بعض المؤسسات قد تستمر طويلا في التعثر المالي قبل إشهار إفلاسها، والبعض الأخر قد يفشل مبكرا[3].

3-2 المخاطر المالية وعلاقتها بالفشل المالي:

تظهر فجوة بين العوائد الخاصة بهذه الاستثمارات وبين ما هو مطلوب دفعه كتكلفة للتمويل، ومن ثم عجز المؤسسة على التصدي لهذه التكلفة كمخاطر مالية، وهذا ما يزيد من احتمالات الفشل المالي، أي الحالة

---

[1]. محمد سعد الناصر، **رأس المال المخاطر: نموذج واعد لتمويل المشروعات الريادية في المملكة العربية السعودية**، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، الرياض، 2012، ص14و15.

[2]. فرج خير الله، مرجع سبق ذكره ، ص171-172.

[3]. حيدر عباس الجنابي، **الأسواق المالية والفشل المالي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ، ط1، 2016، ص160الى168.

المالية المرادفة لحالة العسر المالي والتي تعني عدم القدرة على مواجهة وسداد الالتزامات المستحقة للغير حيث تكون الأصول اقل من قيمتها الحقيقية من قيمة الخصوم[1]، وللفشل المالي بالمؤسسة وجهان رئيسين هما[2]:

- الوجه مالي: ويتمثل في العجز المالي للمؤسسة إلى درجة إعلان ووضع المؤسسة في حالة التصفية.
- الوجه الاقتصادي: وهو عجز المؤسسة عن تحقيق عائد الاستثمار المطلوب على الأموال المستثمرة.

4- مصادر المخاطر المالية وأنواعها:

4-1 نطاق المخاطر المالية:

تخضع المخاطر المالية لتفاعلات معقدة ويمكن أن تزيد من المخاطر العامة للمؤسسة بشكل كبير، فمثلا المؤسسة لها ارتباط بأعمال أجنبية تكون معرضة عادة لمخاطر العملة ولكنها سوف تكون معرضة أيضا للمخاطر الإضافية الأخرى للسيولة وسعر الفائدة[3]، إذ ينظر إلى المخاطر المالية بشكل عام على أنها تختلف عن مخاطر الأعمال التي تواجهها المؤسسة حيث أن المخاطر المالية متعلقة بالهيكل المالي للمؤسسة، بمعنى بمستوى الديون التي تتحملها الشركة، حيث سيحاول أي مقرض تجاري مثل البنك الحد من المخاطر المالية من خلال سلسلة كاملة من الإجراءات، ويشمل ذلك ضمان أولويتها من حيث سداد أصل الدين ودفع الفوائد، أو عن طريق الحصول على ضمانات لأصول محددة، مما يمنحه الحق بالمطالبة بالسداد المبكر والفوري إذا اتضح أن الوضع المالي للمقترض بدأ في التدهور، حيث إن أي خرق لشروط اتفاقية القرض (مثل عدم دفع الفائدة في تاريخ الاستحقاق) يمكن أن يعرض استمرار وجود الشركة للخطر[4].

4-2 مصادر المخاطر المالية :

تواجه المؤسسات في العموم أربعة مصادر للمخاطر المالية التي قد تواجهها[5]:

4-2-1 المخاطر المالية الناتجة عن تغيرات السوق: وهي التي تتعرض فيها أسعار السوق لاتجاهات غير مواتية في أسعار المنتجات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتحدث مخاطر السوق على سبيل المثال:

- ارتباط مركز الدين بالعملات الأجنبية

---

[1]. فرج خير الله، **إدارة المخاطر المالية**، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص 170، عادل رزق، **إدارة الأزمات المالية العالمية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010، ص 35.

[2]. رائد محمد عبد ربه، **نظرية المنظمة والمؤسسات**، مرجع سبق ذكره ، ص148.

[3]. صلاح حسن، **تحليل وإدارة وحكومة المخاطر المصرفية الالكترونية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ط1، 2010، ص20.

[4]. Ruth Bender, Keith Ward, **Corporate Financial Strategy**, 2ed, Butterworth-Heinemann, oxford, UK, 2002, p57.

[5]. Pierre Vernimmen, and all, **Corporate Finance Theory and Practice**, 4ed, John Wiley & Sons, Chichester, UK, 2014, p972.

- النشاط التجاري الخارجي كالمشتريات المدفوعة بعملة أخرى بخلاف تلك التي تباع بها المنتجات
- تدهور أصول وخصوم المحفظة المالية الخاصة بالمؤسسة

4-2-2 المخاطر المالية الناتجة عدم توفر السيولة: وهي ما يعرف بمخاطر السيولة ومن اسببها:

- الشركة لم تعد تمتلك أصولا يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد.
- تجعل الأزمة من الصعب للغاية تصفية الأصول، إلا بخسارة كبيرة للغاية في القيمة.
- من المستحيل إيجاد مستثمرين يرغبون في تقديم تمويل جديد.

4-2-3 المخاطر المالية الناتجة عن الطرف المقابل أو مخاطر الائتمان: وهو خطر الخسارة على الذمم المدينة المستحقة، أو بشكل أعم، على الدين الذي لم يتم دفعه في الوقت المحدد.

4-2-4 المخاطر المالية الناتجة عن النظم السياسية: تنتج عن الأحداث والقرارات والإجراءات ذات الطابع السياسي أو الإداري، على المستوى الوطني أو الدولي، والتي قد تؤدي إلى خسائر لشركات.

ثانيا- أنواع المخاطر المالية:

1- التباين في تصنيف المخاطر المالية :

غالباً ما يتم النظر إلى الفئة الواسعة من المخاطر المالية المتمثلة في مخاطر السوق والائتمان والسيولة إليها بشكل مشترك، فمثلا ينظر بشكل خاص لمخاطر السوق على أنها تشمل مخاطر السيولة أو كمخاطر فرعية لمخاطر السوق، وحتى تتمكن المؤسسة من ضبط والسيطرة على المخاطر المالية من المهم النظر في كيفية وسبب ارتباط هذه المخاطر، ومدى فعالية إدارة واحدة منها ومدى إمكانية تأثيرها، وذلك من خلال التحديد الأمثل لتصنيفها، الذي يعود بالأساس إلى العوامل المشَكِلة لأسباب حدوث المخاطر [1].

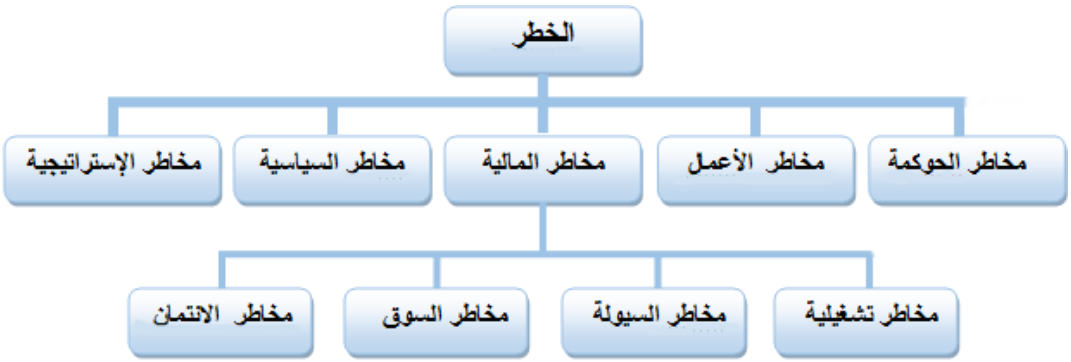
وتفترض بعض النماذج أن المخاطر المالية خارجية أي أنها تنشأ عن صدمات قادمة من البيئة الخارجية للمؤسسة من هذا المنطلق فإن التغير في العوامل المالية يرجع فقط إلى أسباب خارجة عن سيطرة المؤسسة في السوق، مثل التقدم في التكنولوجيا، والمنافسين والقرصنة... إلخ، وينتقد العديد من الباحثين فكرة أن جميع المخاطر المالية خارجية المنشأ، ويعتبرون أن هناك مخاطر خارجية وداخلية الناجمة عن الصدمات التي يتم توليدها وتضخيمها داخل المؤسسة، وبذلك يمكن تصنيف المخاطر على أساس عدة تصنيفات[2].

[1]. E. Banks, **Liquidity Risk Managing Asset and Funding Risk**, 2ed, Palgrave Macmillan, Hampshire, UK, 2013, p11-12

[2] . Jon Danielsson, **Financial Risk Forecasting: The Theory and Practice of Forecasting Market Risk with Implementation in R and Matlab**, John Wiley & Sons, Chichester, UK, 2011, p183.

وفي الشكل الموالي سنوضح أهم اشهر تصنيفات التي يتم اعتمدها لتصنيف المخاطر المالية:

الشكل رقم (02-06): تصنيف المخاطر المالية



المصدر: Schönborn, Jana, **Financial Risk Management: Management of Interest Risk from a Corporate Treasury Perspective in a Service Enterprise**, Diplomica Verlag GmbH, Hamburg, Germany, 2010, p3

2- أنواع المخاطر المالية:

يمكن تصنيف أنواع المخاطر المالية التي تواجه المؤسسة ضمن ما يلي:

2-1 المخاطر المالية المتعلقة بالمعاملات والعمليات:

2-1-1 المخاطر الائتمانية: وتسمى كذلك "مخاطر المداينة" أو"مخاطر الطرف المقابل"، وهي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء العميل بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي مواعدها، وتنشأ هذه المخاطر في حالة عدم رغبة العميل في استلام السلعة المشتراة ورجوعه عن وعده، أو تأخر العميل في سداد ما عليه من التزامات، فهذه المخاطر ترجع في الأخير إلى عدم كفاءة العميل أو إلى سوء سمعته وعدم قدرته على السداد[1].

2-1-2 المخاطر التشغيلية: ناجمة عن البيئة التشغيلية للمؤسسة أي عن عوامل داخلية أو خارجية، ويمكن أن تعزى لعوامل داخلية تنعكس في درجة الكفاءة التشغيلية للمؤسسة في استخدام الموارد المتاحة، أما العوامل الخارجية فهي خارجة عن سيطرة الإدارة وتتمثل هذه العوامل في الغالب بالأوضاع الاقتصادية العامة[2] .

2-2 المخاطر المالية المتعلقة بالسوق:

2-2-1 المخاطر السوقية: هي المخاطر التي تنشأ عن حركة اتجاهات الصعود والنزول التي تطرأ على الأسواق لعوامل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وهي مخاطر منتظمة ينعكس تأثيرها على كل من الأصول

---

[1]. احمد جابر بدران، **كتاب الشروط وعلوم الصكوك للإمام أبي نصر أحمد بن محمد السمرقندي مع دراسة عن الصكوك الإسلامية: بين النظرية والتطبيق**، دار الوفاء لدنيا الطبع و النشر، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 54.

[2]. محمد الفاتح البشير المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، مرجع سبق ذكره، ص 169.

والالتزامات، ويمكن وصفها بالتغيرات التي تحدث في العوائد على الأوراق المالية نتيجة للتغيرات في السوق ككل، كالركود الاقتصادي أو الحروب، وتتضمن المخاطر السوقية كل من المخاطر التالية[1]:

- مخاطر أسعار الصرف: تنشأ نتيجة التعامل بالعملات الأجنبية، وحدوث تذبذب في أسعار العملات والتي يكون لها تأثير في الأصول والالتزامات المسعرة بالعملات الأجنبية والأنشطة خارج الميزانية.
- مخاطر سعر الفائدة: تنشأ هذه المخاطر نتيجة التغيرات في مستوى أسعار الفائدة بصفة عامة، فكلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة والعكس[2].
- مخاطر أسعار السلع: حيث تتغير أسعار الطاقة والمعادن والسلع الزراعية وغيرها بصورة مستمرة وتضيف هذه التقلبات مخاطر اعلي على المشتقات المالية المرتبطة بهذه الأصول[3]
- مخاطر التسعير: تنشأ نتيجة التغير في أسعار الأصول وبشكل خاص المحافظ الائتمانية والاستثمارية.

2-3 المخاطر المالية المتعلقة بالنقدية:

2-3-1 مخاطر السيولة: تتمثل في عدم توفر السيولة النقدية الكافية في الوقت الذي تظهر الحاجة إليها أو عدم توافرها بالمطلق أو زيادة توافرها عن الحاجة أو توافرها دون حاجة لها، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي[4]:

- يتم شراء حاجيات المؤسسة إما نقدا أو بالأجل، وهنا تظهر إشكالية فوارق السعر في الشراء النقدي عن الأجل فضلا عن القدرة على الاختيار والبدائل والوقت المناسب والكمية المناسبة
- عدم التوازن بين موجودات والمطلوبات والالتزامات للمؤسسة يؤثر على أدائها وينشئ أمامها مخاطر متعددة يمكن إيجازها فيما يلي: التعرض لمخاطر عدم الاستمرار في النشاط، ارتفاع كلفة شراء المواد بالأجل يؤثر سلبا على أسعار المنتج، عدم كفاية ما تم تخصيصه ورصده للاستثمار أي عدم كفاية رأس المال، عدم قدرة المؤسسة في مواجهة متطلبات عملاء بتأجيل الدفع والسداد المتأخر من مخاطر السيولة التي قد تواجه هذه الأعمال والأنشطة وبالتالي التعرض لازمات في توافر التغطية المالية المطلوبة.

---

[1]. ايمن الفيتوري الاجنف، **اثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2018، ص 60-62-63.

[2]. احمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص56.

[3]. عبد الكريم قندوز، **الخيارات، المستقبليات والمشتقات المالية الأخرى**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص103.

[4]. إبراهيم عبد الرحمن حماد، **الصور الشاملة لإدارة المخاطر**، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص 20 -22.

2-3-2 مخاطر التمويل: هو مصطلح لأية مخاطر مرتبطة بأي شكل من أشكال التمويل[1]، حيث تتعرض المؤسسات إلى عدة مخاطر مالية بسبب اعتماد إدارة المؤسسة على مصادر التمويل المقترحة في هيكل تمويل المؤسسة، فكلما زاد اعتماد الإدارة على القروض كلما تعرضت الإدارة إلى مخاطر إضافية ممثلة باحتمال عدم القدرة على تسديد فائدة القرض أو أصل القرض أو الاثنين معا، والأصل في هذه المخاطر ليس الاقتراض بحد ذاته، وإنما هي احتمالات انخفاض مستويات التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها دون المستوى الفائدة[2].

المطلب الثالث: إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة

الميزة الرئيسية التي تميز إدارة المخاطر المالية عن أنواع أخرى هي أنها ليست سوى حالة خاصة من نظرية القرار، وتطبيق مبادئها العامة على القرارات التي تواجهها المؤسسات والشركات يكون بالاعتماد على أساليبها واستراتيجياتها في إدارة المخاطر، وهو ما سنركز عليه في هذا المطلب وذلك في فرعين هما

أولا- ماهية إدارة المخاطر وأهدافها:

1- تعريف إدارة المخاطر المالية:

إدارة المخاطر عملية التعرف والتقييم للأخطار الصافية المختلفة والتي يمكن أن تواجه المؤسسة، ومن ثم اختيار أفضل الوسائل لمواجهة هذه المخاطر[3].

إدارة الخطر هي إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المؤسسة، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب، وتتناول إدارة المخاطر المالية العلاقة بين العائد المطلوب على الاستثمار وبين المخاطر التي تصاحب عائدا الاستثمار، وذلك بقصد تعظيم قيمة ذلك الاستثمار[4].

هي احد أشكال إدارة المخاطر التي تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية[5]

2- أهداف إدارة المخاطر:

من الطبيعي أن يكون للمؤسسة أهداف متعددة ويكون لمعظم الوظائف داخل المؤسسة أهداف متعددة، ووظيفة إدارة المخاطر لا تختلف عن ذلك ومن بين أهداف متعددة يمكن تقسيم هذه الاهداف إلى قسمين:

---

[1]. أحمد جلال، **إدارة الأزمات المالية**، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016ص 68.

[2]. مصطفى يوسف كافي، **بورصة الأوراق المالية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2009، ص 222.

[3]. يوسف حجيم الطائي، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

[4]. محمد شاهين، **تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص142.

[5].مصطفى يوسف كافي، **إدارة المخاطر والتامين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص39.

أ- الأهداف الرئيسية[1]:

- الحفاظ على الفعالية التشغيلية للمؤسسة.
- ضمان وجود المؤسسة ككيان عامل في الاقتصاد.
- ضمان بلوغ أهداف المؤسسة رغم حدوث الخسائر التي قد تنشا بسبب المخاطر البحتة.
- تقليل التكاليف إلى أدنى حد والإسهام في ربح المؤسسة والانصياع للمتطلبات القانونية

ب- الأهداف الثانوية:

- ضمان كفاية الموارد عقب حدوث الخسارة.
- العمل على تفادي الخسائر والأخطار قبل وقوعها.
- تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر البحتة إلى الحد الأدنى
- تقديم إطار عمل للمؤسسة بغرض دعم تنفيذ الأنشطة المستقبلية بأسلوب متناسق ومتحكم فيها.
- تطوير أساليب اتخاذ القرار والتخطيط وتحديد الأولويات عن طريق الإدراك الشامل لأنشطة المؤسسة.
- المساهمة في الاستخدام والتخصيص الفعال لرأس المالي والموارد المتاحة للمؤسسة.

3- مراحل وخطوات إدارة المخاطر:

3-1 مراحل إدارة المخاطر:

تتضمن عملية إدارة المخاطر في العموم أربع مراحل، يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

- المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط: وهي مرحلة رسم الأهداف وقدرة المؤسسة على مجابهة الصدمة أو الكارثة التي تصيب أصول المؤسسة المادية أو المالية، وهي في ذلك تقوم بعملية التشخيص، هذا التشخيص الذي يجب أن يتضمن نتائج كمصادر الخطر والموقع المعرض للخطر
- المرحلة الثانية الوقاية والرقابة: في هذه المرحلة يجب أن تسعى إدارة المخاطر إلى تقليص التهديدات وتحيدها من خلال آليات منع الخسائر والوقاية والسيطرة عليها والتخفيف من أثارها عند وقوعها.
- المرحلة الثالثة: الاستعداد: تتضمن هذه المرحلة التأكد من توافر عدد من خطط الاستعداد للطوارئ والمخاطر، وكذلك تحديد الفرق التي ستوكل إليها مهام التسيير والإدارة في حال وقوعها.

---

[1]. عبد الكريم قندوز، **التحوط وإدارة الخطر(مدخل مالي)**، مرجع سبق ذكره، ص 114-116، محمد الفاتح البشير المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[2]. سلمان زيدان، **إدارة الخطر و التأمين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص39-40.

- المرحلة الرابعة: الاستجابة: تقتضي هذه المرحلة ضمان خطوط الاتصالات بأشكالها المختلفة بين الوحدات والمنشات العائدة للمؤسسة.
- المرحلة الخامسة: استعادة الموقع والعمليات: هي اتخاذ القرارات اللازمة بعد وقوع الخطر .

3-2 خطوات إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر على مجموعة من الخطوات أهمها[1]:

- تحديد المخاطر: لكي تتمكن المؤسسة من إدارة المخاطر لا بد أولا أن تحدد المخاطر، وذلك أن كل منتج أو خدمة تقدمها المؤسسة تتضمن عدة مخاطر.
- قياس الخطر: بعد تحديد المخاطر يجب قياسها، حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة؛ حجم الخطر، ومدته، واحتمالية الحدوث لهذا الخطر ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.
- ضبط المخاطر: بصفة عامة هناك ثلاث أساليب لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشطات، تقليل المخاطر أو إلغاء اثر هذه المخاطر.
- مراقبة المخاطر: يجب وضع أنظمة مراقبة وتحكم في المخاطر، من خلال توفير وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملية والقانونية.

وسنركز في دراستنا هذه على الخطوتين الأوليتين (التحديد والقياس) واللذان سيتم تناولهما بشكل تفصيلي ومعمق في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ثانيا- الأسس العملية لإدارة المخاطر المالية:

1- مبادئ إدارة المخاطر المالية

تتضمن إدارة المخاطر المالية أربعة مبادئ رئيسية وعلى أساسها يتم تحديد الأساليب والاستراتجيات[2]:

- التحوط الذاتي: لا يتخذ إلا من قبل عدد قليل من الشركات الكبيرة وفقط على بعض المخاطر.
- تأمين الأسعار أو أسعار الفائدة لمعاملة مستقبلية: وتخص المعاملات التي فيها شك في منع الشركة من الاستفادة من تحول إيجابي في الأسعار أو الأسعار يجب أن تتحول بشكل إيجابي.
- التأمين: يتألف من دفع قسط في شكل ما إلى طرف ثالث، والذي سيتحمل المخاطرة إذا تحققت.

[1]. محمد كمال عفانة، **مرجع سبق ذكره** ، ص 147.

[2] . Pierre Vernimmen, and all, OP.cit, p273-274.

- التخلص الفوري من الموجودات أو الالتزامات المحفوفة بالمخاطر.

2- استراتيجيات إدارة المخاطر المالية:

هناك اجماع لمعظم الأدبيات موضوع لمخاطر المالية على ثلاث استراتيجيات لإدارة المخاطر المالية وهي[1]:

- إستراتيجية ترك الموقف مفتوح: يقصد به الاحتفاظ بمستوى الخطر على ما هو عليه، ويتم اعتماد هذه الإستراتجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرز التكلفة المتوقعة لإدارته.
- إستراتيجية تحمل مخاطر محسوبة: يقصد بها تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالمؤسسة، مع اتخاذ كافة التدابير لتدنيه المخاطر إلى المستوى المقبول، وهو ما يسمى بسياسة تخفيض الخطر
- إستراتيجية تغطية كل الخطر: ويقصد بها تدنيه الخطر إلى الصفر، ويندرج ضمن هذه الإستراتيجية سياسات تحويل الخطر كالتغطية الكاملة أو تحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التامين.

ولاتستخدم إعادة الهيكلة المالية تعتمد على إجراءات إدارة أصول وخصوم المؤسسة بهدف استمرارها في أداء وظائفها بالشكل الذي يرضي المساهمين والدائنين، ويمكن تقسيم عمليات إعادة الهيكلة المالية إلى ما يلي[2]:

أ. إعادة هيكلة الأصول: تشمل الأساليب المالية التي تهدف إلى تغير هيكل أصول المؤسسة بغرض الوصول إلى الاستخدام الأعلى قيمة لموارد المؤسسة، أو لتوفير الضرائب، أو للتخلص من التدفق النقدي الزائد، وتجري إعادة هيكلة الأصول بواسطة عمليات البيع المختلفة، مثل بيع جزء من الأصول أو طرح أسهم إحدى الشركات للاكتتاب العام، أو فصل شركة تابعة بأحد الأساليب الثلاثة التالية: Split-ups, Split-offs, Spin-offs، أو من خلال عمليات التصفية، وقد تقوم المؤسسة بإعادة هيكلة وحدات النشاط بالاعتماد على إستراتيجية، سواء بالاستحواذ أو بالمشروعات المشتركة.

ب. إعادة هيكلة التمويل: وتركز هذه الإستراتجية على تغيير هيكل الملكية بالمؤسسة، وذلك من اجل إدارة المخاطر المالية وبخاصة لتدنيه خطر الإفلاس، أو مشكلة وتكاليف الوكالة، المرتبطة بخصائص هيكل الخصوم ورأس المال الخاص بالمؤسسة ويمكن تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال الطرق التالية[3]:

– طرح شكل جديد من التمويل الأقل خطورة على المؤسسة.

---

[1]. عبد الرؤوف احمد محمد، **إدارة المخاطر والأزمات**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2016، ص 315.

[2] . Zu, Liangrong, **Corporate Social Responsibility, Corporate Restructuring and Firm's Performance Empirical Evidence from Chinese Enterprises**, Springer-Verlag, Berlin, 2009, p214, For more see : Glover I. Stephen, **Business Separation Transactions: Spin-Offs, Subsidiary IPOs and Tracking Stock (Corporate Securities Series)**, Law Journal Press, New York, Edition 3, 2017, p 20-23.

[3]. عبد الرؤوف احمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص317.

– استبدال الأوراق المالية الحالية بأوراق مالية ذات خصائص مختلفة

– إعادة شراء الأسهم نقدا من السوق المفتوح.

3- أساليب إدارة المخاطر المالية:

المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات والتي قد تستمر لسنوات، تحتم على إدارة المخاطر المالية استخدام بعض الأساليب[1]، وعموما تستخدم إدارة المخاطر المالية الأساليب التالية في إدارتها للمخاطر:

3-1 التأمين: يمكن أن تلجأ المؤسسة إلى سياسة التأمين كي تحمي نفسها، والممارسات الشائعة تتطلب التأمين ضد المخاطر الكبيرة، إلا انه في حالة المخاطر المنخفضة قد تقرر المؤسسة تحمل النتائج ولا تؤمن ضد الخطر، مثال ذلك التامين فقط على العاملين الذين يشغلون وظائف تحتمل الفشل والاختلاس والتلاعب[2]، كما يمكن عن طريق شركات توريق الحقوق المالية تحويل الحقوق المالية الغير قابلة للتداول والمضمونة بأصول مثل ديون الجهاز المصرفي إلى مؤسسة متخصصة ذات غرض خاص بهدف إصدار أوراق مالية جديدة في مقابل هذه الحقوق المالية تكون قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية[3].

3-2 التوازن بين الأصول والخصوم: تسعى الإستراتيجية المالية لتحديد الإطار العام الذي في حدوده يمكن اتخاذ أفضل القرارات المالية التي تساعد المؤسسة على تنفيذ إستراتيجيتها، كما يمكن أن توفر ميزة تنافسية من خلال توفير التمويل اللازم وبأقل تكلفة والمرونة في زيادة رأس المال لتوفير الدعم الكافي لإستراتيجية الأعمال، كما أن إستراتيجية التمويل تحاول عادة تعظيم القيمة المالية للمؤسسة، والإستراتيجية المالية الناجحة هي التي تحاول تحقيق التوازن بين الأصول والخصوم مع المحافظة على التدفق النقدي أو السيولة الكافية للمؤسسة[4].

3-3 استخدام أدوات المشتقات المالية: المشتقات هي عبارة عن أدوات مالية أو عقود، يتم اشتقاق قيمتها إما من أصل أخر مثل الأسهم والسندات أو البضاعة، أو ترتبط بمؤشر محدد من قبل السوق مثل مؤشر سوق الأسهم، ويمكن استخدام المشتقات للحماية من بعض مخاطر[5]، حيث لها القدرة على تجزئة المخاطرة وإعادة توزيعها على الراغبين في تحملها، كما تعمل على تحجيم المخاطر فيمكن تسعيرها، وبالتالي يسهل نقلها إلى الجهات المستعدة لتحملها حيث أنها لا تنفي المخاطر أو تلغيها بل تقوم بتوزيعها من طرف غير قادر على

---

[1]. سيد محمد جاد الرب، **الاتجاهات الحديثة في إدارة المخاطر والأزمات**، مؤسسة الجوهري، المنصورة، مصر، ط2، 2015، ص 31.

[2]. رائد عبد ربه، **المراجعة الداخلية**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 98.

[3]. كمال محمود جبر، **التأمين وإدارة الخطر**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 71.

[4]. حمزة الجبالي، **التنمية الإدارية**، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 83.

[5]. عبد المجيد الطيب الفار، **إدارة الأرباح**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 141.

تحمل المخاطر، ولكن لديه القدرة على دفع ثمن تجنبها، إلى الطرف القادر على تحملها دون أن يتطلب ذلك بيع الأصول محل العقد[1]، فمثلا خيارات التامين ضد هبوط الأسعار، وعند تطبيقها على الأسهم يعطي خيار الشراء الأجل للمشتري، مقابل دفع رسم (علاوة)[2].

3-4 تغطية المخاطر: يكون تغطية المخاطر من خلال التعاون مع الأجهزة ذات العلاقة بالمخاطر سواء الاحتفاظ بالخطر كليا أو بنسبة منه أو تحويله إلى شركات التامين، لكن هذا لا يمنع أن الإجراءات التي تتخذها بعض المؤسسات في مواجهة المخاطر هي بذاتها تتضمن بعض المخاطر، لذلك فان اختيار الأسلوب لا بد أن تكون مناسبة مع حجم ونوعيه المخاطر، وإلا فان تلك الطريقة في مواجهة ربما يكون خطر بذاته إضافة إلى الخطر الأصلي[3]، بالإضافة إلى تغطية المخاطر عن طريق التعاقد مع مؤسسات رأس المال المخاطر.

3-5 التحوط من المخاطر المتعلقة بتحركات العملات: التحوط في أسواق الصرف يعني اتخاذ مركز معاكس للمركز الأصلي للعملة الأجنبية التي تتسبب بمخاطرة الصرف الأجنبي، فان أي ربح أو خسارة في المركز الأول تعوض من المركز الثاني، بغض النظر عما يحصل لسعر الصرف وحماية المؤسسة من تحركات العملة غير المرغوبة، وهذا الأسلوب من إدارة المخاطر المالية يجعل المؤسسة تتمتع بالخصائص التالية[4]:

- امتلاك فرص كبيرة للنمو لأن التحوط يقلل من المخاطر التي تجعل المؤسسة غير قادرة على الاستغلال الفرص الاستثمارية بسبب العجز الناتج عن خسائر الصرف في العملة الأجنبية.
- يقلل من احتمالية مشاكل الصرف والتي تمنع المؤسسات من الوفاء بالالتزامات النقدية الثابتة.
- يساعد المؤسسات على تقليل كلف الاقتراض من خلال أدوات المشتقات المالية
- تخفيض من أثار التقلبات في التدفقات النقدية للمؤسسات ذات المخاطر التشغيلية المنخفضة ونسب المديونية العالية بشكل يقلل من احتمالية تعرضها لمخاطر الإفلاس.

المبحث الثاني: أساليب تحديد وقياس المخاطر المالية

[1]. فاطمة سيد عبد القادر، **المشتقات المالية والأزمات المالية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017، ص 23.

[2]. Satyajit Das, **Extreme Money: Masters of the Universe and the Cult of Risk**, FT Press, Upper Saddle River, New Jersey, USA, 1 ed, 2011, p129.

[3]. عامر طوقان، **الاستثمار وأسواق رأس المال ودراسات الجدوى**، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 30.

للمزيد انظر: براق محمد، بن زاوي محمد شريف، **رأس المال المخاطر: تجارب ونماذج عالمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 2014.

[4]. حاكم الربعي، وآخرون، **المشتقات المالية : عقود المستقبليات، الخيارات، المبادلات**، دار اليازوري العلمية، ج3، 2017، ص 89-90.

يتم استخدام العديد من الاساليب لتحديد وقياس المخاطر، ونجد العديد من الاساليب التقليدية والحديثة سواء الكمية منها أو الذاتية، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال المطالب الثلاثة التالية

المطلب الأول: التأصيل النظري لتحديد وقياس المخاطر المالية

تعتبر عملية تحديد وقياس المخاطر المالية الخطوتين الأوليتين في إدارة المخاطر المالية، من هنا تكتسب هاتين العمليتين أهميتهما كونهما يمهدان لضبط ورقابة المخاطر بطرقة فعالة وكفؤة.

أولا– أدوات تحديد المخاطر

إن احتمالية حدوث أي تهديد بشكل مباشر أو غير مباشر يحول دون تحقيق المؤسسة لأهدافها وهذا يتطلب وضع إستراتيجية إدارة المخاطر ويتم من خلالها تحديد المخاطر المحتملة، وتقوم كل مؤسسة بتحديد المخاطر المحتمل حدوثها والتي قد تؤثر على أدائها أو تحقيقها لأهدافها من خلال وصف الخطر وتوثيقه باستخدام النماذج والأساليب المعتمدة لتحديد الخطر[1]، وفيما يلي نذكر اهم الادوات لتحديد المخاطر المالية:

1– أدوات تحليل الوثائق والمستندات:

- السجلات المالية والمحاسبية: تسمح بفهم السمات المؤسسة وتتكون من العديد من الوثائق*.
- التسويق والمشتريات والمستندات الأخرى: قد تكون جميع المستندات المقدمة للعملاء مفيدة[2].
- البيانات التاريخية وتحليل السيناريو: تستخدم الطرق الإحصائية في تحليل ودراسة قاعدة البيانات التاريخية المتاحة والاستفادة منها في التنبؤ باحتمالات حدوث أزمات متشابهة في المستقبل، ومن خلالها يتم وضع السيناريوهات اللازمة لعمل مجموعة من البدائل التي يمكن لمتخذ القرار اختيار بديل منها، كما يعطي نموذج تحليل السيناريو ميزة مهمة تتمثل في قدرته على التنبؤ بالمزايا التنافسية في بيئة الصناعة، ويركز على تحليل الأسباب ويدعم المرونة الإستراتيجية للمؤسسة في التعامل مع احتمالات إدارة الخطر[3].

---

[1] . أماني جرار، **إدارة المشاريع التنموية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص181.

*. تم التطرق لمختلف وثائق المحاسبة المالية في الفصل الأول المبحث الثالث.

[2] . Laurent Condamin, and all, **Risk Quantification Management: Diagnosis and Hedging**, John Wiley & Sons, Chichester, UK, 2006, p 12.

[3]. منال البارودي، **الطرق الإبداعية في حل المشكلات و اتخاذ القرارات**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015، ص 90.

للمزيد انظر: كريا الدوري، احمد علي صالح، **الفكر الإستراتيجي وانعكاساته على نجاح منظمات الأعمال: قراءات وبحوث**،دار اليازوري العلمية، عمان،الأردن، 2009، ص 93.

❖ مخططات الإنتاج والتدفق: تحدد التدفقات من السلع والخدمات داخل المؤسسة ومع شركائها الاقتصاديين، الموردين والعملاء، إذ تساعد في تحديد الاختناقات ونقاط الضعف في شبكة الخدمات اللوجستية أو التوزيع، كما يسمح مخطط التدفق التعرف على طبيعة العمليات التشغيلية الجارية للمؤسسة[1].

❖ قوائم المخاطر السريعة: تحدد هذه القوائم فئات المخاطر التي تواجه المؤسسة والتي يجري تحليلها، حيث تقسم إلى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية،..الخ مما يسهل تحليل التهديدات[2].

2- نظم الخبرة والاستشارة:

❖ **قوائم المراجعة:** وتسمى استبيانات المعايير، إذ تحوي على قائمة مختصرة من الأسئلة، ويجيب كل فرد على نفس مجموعة الأسئلة، مما يتيح نظرة سريعة متسقة، حيث يمكن استخدامها لتحديد المخاطر[3].

❖ **الخبراء:** مدراء المخاطر لديهم بعض المعرفة بجميع أنشطة المؤسسة،كما لا يمكن أن يكونوا خبراء في جميع المجالات وبالتالي يجب عليهم الاعتماد على رأي الخبراء، قد يكونون متخصصين في مجالات علمية أو تقنية مثل المسائل المالية (المصرفيون أو المؤسسات المالية) أو التأمين (السماسرة) أو القانوني (المحامون)[4].

3- الأدوات التقنية:

3-1 تقنية دلفي: هو تكتيك بديل عن عقد الاجتماعات بشكلها التقلدي، حيث يتضمن مجموعة من الإجراءات وتستخدم تنظيم غاية في الدقة ومراحل متعددة من الاستبيان مع مجموعة من الخبراء[5]، وتبدأ تقنية دلفي بإجراء مسح أولي، يتبع ذلك استطلاعات لاحقة تستند إلى الردود على الاستبيان الأولي، حيث يطلب من الخبراء المعتمدين التعليق على المخاطر بشكل مجهول ومستقل، وتسمح الاستبيانات المستخدمة هنا عمومًا بمرونة أكبر بكثير مما قد تسمح به الاستطلاعات[6]، وتمتلك تقنية دلفي قدرة التنبؤ وتلخيص التغيرات، فيمكن إن تستعمل لتحديد القيمة لأي حدث غير أكيد[7]، بمعنى استخراج اقوي التوقعات المتضاربة حول حدث ما وتبيان كافة الدلائل التي تدعم كل توقع من التوقعات[8].

---

[1]. أمال كحيلة، فريد كورتل، **الجودة و أنظمة الآيزو**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 161.

[2] . Paul Sweeting, **Financial Enterprise Risk Management**, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 1ed, 2011, p114.

[3]. تريفور ل. يانج، ترجمة: هبة عجينة، **الإدارة الناجحة للمشروعات: صنع النجاح**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط1، ص132.

[4] . Laurent Condamin, and all, Op. cit, p13.

[5] . أبو النصر مدحت، **إدارة وتنظيم الاجتماعات كمدخل لتطوير العمل بالمنظمات**، المجموعة العربية للتدريب، القاهرة، 2012، ص 177.

[6] . Paul Sweeting, Op. cit, p119.

[7] . نعمة الخفاجي، **العدسات الإستراتيجية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2019، ص 125.

[8] . رابح سرير عبد الله، **القرار الإداري**، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص 145.

3-1 تحليل SWOT: يضمن تحليل SWOT الوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، ويعد أحد أكثر التقنيات المعروفة لتطوير الإستراتيجيات، ويمكن استخدامه أيضًا لتحديد المخاطر، حيث لا يغطي فقط الجوانب السلبية للمخاطر ولكن أيضًا الاحتمالات الإيجابية للاستراتيجيات المستقبلية، بهذه الطريقة يضمن تحليل SWOT مراعاة كل من سياقات إدارة المخاطر الداخلية والخارجية للمؤسسة[1]، ويعتمد تحليل SWOT على مبدأ أساسي مبني على أن جهود صنع الإستراتيجية تهدف إلى إحداث تناسب جديد بين إمكانيات مصادر المؤسسة ومواردها التي تعكس التوازن الحركي بين ميزات مصادر الموارد وعيوبها ومكانتها الخارجية التي تعكس قدرتها التنافسية، ومقدار المخاطر التي تواجه المؤسسة من المنافسين الحاليين والجدد وهذا يشكل تهديدا لمقدار واستمرار أرباحها[2] .

3-2 العصف الذهني: الهدف من هذه التقنية هو التشجيع على المشاركة بالأفكار والتفكير المرن[3]، وهي مناقشة جماعية غير مقيدة أو غير منظمة، إذ لا تخضع الأفكار للرقابة بغض النظر عن مدى أهميتها في البداية، لأنه حتى الأفكار السيئة قد تؤدي إلى اقتراحات جيدة من الأعضاء الآخرين في المجموعة، يمكن للميسر تنظيم المخاطر في مجموعات مناسبة، وإزالة أي منها غير ذي صلة، وليس من الضروري أن يكون الميسر خبيراً في العمل الذي يتم التحقيق في الخطر من أجله، ومع ذلك من المفيد أن يكون أعضاء المجموعة الذين يحددون المخاطر على دراية بجميع جوانب أنشطة المؤسسة[4]، ويتحدد عدد الجلسات حسب طبيعة المؤسسة[5] .

4- أدوات الاستقصاءات والمقابلات

4-1 المقابلات: يمكن أن تسمح بتحديد المخاطر من خلال مقابلات مع المسؤولين ذوي الخبرة، ويقوم الشخص المسؤول عن تحديد المخاطر بتعين الأفراد المناسبين الذين يطلعهم ويقدم لهم معلومات المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة بناءً على خبرتهم ومعلوماتهم وأي مصادر أخرى قد أن يعتقد أن تكون مفيدة[6].

4-2 تقنية مسح المخاطر: يتم مسح مختلف وحدات العمل والإدارات المؤسسية وطرق العمل، ليتم كشف نقاط الضعف، ثم منح الأولويات للإجراءات الإدارية التصحيحية اللاحقة، وتشمل المسوحات الدراسات

---

[1] . Paul Sweeting , Op. cit, p112.

[2] . طلال الجحاوى، سكنة السلطانى، **SWOT لتقييم المصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2016، ص7.

[3] . زيد منيرعبوي، **الاتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص101.

[4] . Paul Sweeting, Op. cit, p116.

[5] . فريد إل. فراين، وآخرون، ترجمة: دينا عبد الإله الملاح، مراجعة: عبد المطلب يوسف جابر، **تيسير التخطيط الاستراتيجي للأعمال الصغيرة**، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2007، ص78.

[6] . Simon A. Burtonshaw-Gunn, **Risk and Financial Management in Construction**, Routledge, Abingdon-on-Thames, UK, 1ed, 2009, p 43.

الاستقصائية المتضمنة قائمة بالأسئلة حول الجوانب المختلفة للمؤسسة ومكانتها في الصناعة لمحاولة استبعاد المخاطر التي تواجهها[1]، كما يتم استخدام تحليل الفجوات كنوع من المسح الذي يستخدم في تحديد المخاطر[2].

ثانيا– قياس المخاطر المالية:

1– المقاييس الذاتية (الكيفية) للمخاطر المالية:

المقاييس الذاتية ممكنة التطبيق في مجالات محددة، كالمخاطر القانونية والتشغيل، أي التي يصعب إخضاعها للنمذجة المالية، إذ في بعض الحالات تفشل الصيغ الرياضية في إعطاء الوصف المناسب لما يمكن أن يحدث تحت مختلف ظروف السوق أو عندما لا يكون هناك قدر كافي من المعلومات حول سلوك الأصل أو السوق أو العمليات، وفي هذه الحالة من المجدي استخدام المداخل الذاتية[3]، والتي يمكن ذكر أهمها فيما يأتي:

- **الحدس:** يحدث الحدس تلقائيا ولا يتطلب جهد، ففي معظم الأحيان يكون العمل بشكل حدسي، ونظرا للأهمية الكبيرة التي أضحى الحدس يتميز بها لما أثبته من قدرة على التنبؤ بالمخاطر[4].
- **الخبرة السابقة:** يتطلب قرار منح الائتمان المصرفي إجراء موازنة بين العائد والدخل المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب، والظروف التي يمر بها النشاط الممول والمتوقع أن تسود في المستقبل، ويكون هذا في ضوء الخبرة السابقة[5]، كذلك يتم تكوين مخصص مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية بعد مراجعة شاملة لمحفظة الاستثمارات وعمليات المرابحات والمشاركات حسب الخبرة السابقة في هذا المجال مع مراعاة الظروف الاقتصادية الراهنة ولتغطية أي مخاطر تتعرض لها استثمارات[6].
- **عمر المؤسسة (عامل الزمن):** بما أن عملية قياس المخاطر تهدف بالأساس إلى مواجهة الخطر والتقليل من أثاره فان ذلك يعتمد على التخطيط الذي يبنى على مبدأ التنبؤ بالمستقبل الذي يتأثر بدوره بالأحداث، فمن المعلوم أن طول الفترة في عمليات التنبؤ ستؤدي إلى زيادة احتمال المخاطر، وهذا يؤدي

---

[1] . صادق راشد الشمرى، **إدارة العمليات المصرفية – مداخل وتطبيقات**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2016،، ص 182.

[2] . Paul Sweeting, Op. cit, p118.

[3]. بن علي بلعزوز، وآخرون، **إدارة المخاطر: المشتقات المالية، الهندسة المالية**، الوراق للنشر ، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص 57.

للمزيد انظر: Edward D.Anderson، ترجمة: عاصم سيد عبد الفتاح، **إدارة مخاطر الأعمال النماذج والتحليلات**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2018، ص 253-254.

[4]. مصطفى قسيم الهيلات، **برنامج سكامبر لتنمية التفكير الإبداعي: النظرية والتطبيق**، مركز ديبونو لتعليم التفكير، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص37

[5]. صادق راشد الشمرى، **إدارة العمليات المصرفية – مداخل وتطبيقات**، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

[6]. كوثر الأبجي، **قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندون، فرجينيا، الولايات المتحدة، 1996، ط1، ص222.

إلى وجود علاقة طردية تربط الزمن بالمخاطر، بمعنى انه كلما كانت الفترة الزمنية طويلة كلما كان احتمال وقوع الخطر كبير والعكس صحيح[1].

2- المقاييس الكمية لقياس المخاطر المالية:

2-1 أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية:

وهي تعتمد على قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير، وبخاصة الدائنين، في أجال استحقاقها، وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين، ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمؤسسة على مجموعة النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها (كمؤشرات تقريبية) على الحالة المتوقعة للمؤسسة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة للمؤسسة وبالتالي هوامش الربح او مؤشرات التغطية التزامات المؤسسة ومن أهم النسب والمؤشرات المالية التي يمكن استخدامها لقياس المخاطر المالية التي تواجه المؤسسة[2].

2-2 المقاييس الإحصائية للمخاطر المالية:

وتتمثل في مقاييس التشتت لقياس المخاطر الكلية، كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (02-06): الأساليب الإحصائية لقياس المخاطر المالية[3].

	التعريف	الصيغة	المتغيرات
المدى	ابسط مقياس كمي المخاطر ويمثل الفرق بين القيمة الكبرى والصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة، فكلما زاد الفرق، دل على زيادة تشتت التوزيع الاحتمالي أي ارتفاع مستوى الخطر	$\mathbf{R=A_n-A_1}$	$\mathbf{A_n}$: القيمة الكبرى للتدفقات النقدية المتوقعة $\mathbf{A_1}$: القيمة الصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة
الانحراف المعياري	أكثر المقاييس الإحصائية استخداما لقياس المخاطر، وهو الجذر التربيعي لانحرافات الوسط التربيعي المرجح للقيم الاحتمالية، المقدرة لصافي التدفق النقدي عن القيمة المتوقعة لها، وكلما انخفضت قيمة الانحراف المعياري قلة درجة الخطر	$\partial = \sqrt{\sum_{x=1}^{n} \frac{(Rn - \bar{R})^2}{n}}$	∂: الانحراف المعياري. $\mathbf{R_n}$: التدفق النقدي في زمن n $\bar{R}$: الوسط الحسابي للتدفقات $\mathbf{n}$: عدد التدفقات النقدية خلال الفترة

[1]. غسان السبلاني، **التحليل المالي واليات صنع القرار**، دار المنهل اللبناني ، بيروت،، ط1، 2011، ص 120و128.

[2]. وائل رفعت خليل، إبراهيم السيد، **التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية**، درا التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017، ص234.

[3]. محمد الفاتح البشير المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، مرجع سبق ذكره، ص 173، حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2009، ص 105، محمد شاهين، **تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية**، مرجع سبق ذكره ص 157، غازي فلاح المومني، **إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 75.

معامل الاختلاف	يربط بين الخطر (مقاسا بالانحراف المعياري) وبين العائد (مقاسا بالقيمة المتوقعة)، ويعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر	$CV=\frac{\partial}{\bar{R}}$	$\bar{R}$: الوسيط الحسابي لتدفقات النقدية ∂: الانحراف المعياري للتدفقات النقدية .
معامل بيتا	هو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي للتغيرات التي تحدث في متغير أخر، مثلا تأثير مخاطر السوق على السهم، ويدل ارتفاع معامل بيتا على ارتفاع مستوى الخطر	$\frac{CoV(Rm-Ri)}{\partial^2 m}$	R_m: عائد محفظة السوق R_i: عائد السهم (المشروع). ∂m: الانحراف المعياري للسوق CoV:التغاير.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على العديد من المراجع.

المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي لتحديد المخاطر المالية

يُعتبر تحديد المخاطر جزء من عملية محددة جيدًا، باستخدام أدوات وتقنيات لوصف وتحليل المؤسسة وبيئاتها، ومن الأساليب المعتمدة في تحديد المخاطر المالية تلك التي تستند لمنهجية التحليل المالي.

أولا– أساليب تحديد المخاطر المالية الخاصة بالمعاملات والعمليات:

1– تحديد المخاطر الائتمانية:

من بين الأساليب التي تعتمد على التحليل المالي، والمستخدمة في تحديد المخاطر الائتمانية للمؤسسات نجد:

1–1 نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات:

طور الباحثين نماذج مبنية على التحليل بالنسب المالية يمكن استخدامها لتحديد المؤسسات المعرضة المخاطر، كالتي تتعرض لخطر الفشل، أو أنها في حاجة ماسة لإعادة هيكلتها أو تحسينها، وتم البحث من خلال هذه النماذج على ما إذا كان التحليل بالنسب المالية يمكن استخدامها للتنبؤ بفشل المؤسسات[1].

1–2 قياس سيولة أرصدة العملاء:

تقاس سيولة أرصدة العملاء بمتوسط فترة التحصيل، أي متوسط الفترة الزمنية التي تمضي منذ إتمام صفقة البيع إلى أن يتم تحصيل قيمتها، ويمكن حساب متوسط فترة التحصيل بقسمة إجمالي أرصدة العملاء أي قبل خصم الديون المشكوك فيها على صافي المبيعات الآجلة، وضرب الناتج في عدد أيام السنة، وفق العلاقة التالية[2]:

متوسط فترة التحصيل= أرصدة العملاءXعدد أيام السنة/ صافي المبيعات الآجلة

[1]. خالد أمين عبد الله، **إدارة المخاطر الائتمانية: الإطار، القياس، التحليل**، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص 399.

[2]. منير إبراهيم هندي، **حوكمة الشركات: مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2016، ص 156.

تقيس عدد الأيام التي تمضي بين اخذ الائتمان التجاري والقيام بتسديده من طرف العميل، وتقارن مع السنوات السابقة وكلما كان المتوسط أعلى دل ذلك على سياسة تحصيل متشددة، وقد تكون هي السبب في عدم تحسين سرعة التحصيل، حيث طول الفترة مؤشر غير جيد يدل على ضعف إدارة التحصيل، والسياسة المتساهلة تؤدي إلى زيادة الأموال المستثمرة في العملاء وانخفاض معدل الدوران[1]، وفي العموم يتم مقارنة متوسط فترة التحصيل مع المعلومات الموجودة في جدول أعمار الديون (Accounts Receivable Aging) الذي يمثل تقريرًا يسرد فواتير العملاء غير المدفوعة ومذكرات الائتمان غير المستخدمة حسب نطاقات التواريخ[2].

2- تحديد المخاطر التشغيلية:

2-1 معدل دوران الأصول: تقيس قيمة مبيعات أو إيرادات بالنسبة إلى قيمة أصولها، ويمكن استخدامها كمؤشر للكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة أصولها لتوليد الإيرادات، وتحسب من خلال العلاقة التالية[3]:

معدل دوران الأصول=صافي المبيعات/إجمالي الأصول

يوضح عدد دينارات المبيعات المحققة نتيجة كل دينار مستثمر في الأصول، وبالتالي فان انخفاض هذا المؤشر يعني عدم استخدام المؤسسة وانتفاعها من أصولها، بمعنى كلما زادت نسبة دوران الأصول زادت كفاءة المؤسسة، وعلى العكس إذا كانت المؤسسة لديها معدل دوران للأصول منخفض.

2-2 معدل دوران الأصول الثابتة: تعكس مدى كفاءة المؤسسة أو بشكل أكثر تحديداً مدى كفاءة فريق إدارة المؤسسة في استخدام هذه الأصول لتوليد إيرادات المؤسسة، وتحسب من خلال العلاقة التالية[4]:

معدل دوران الأصول الثابتة= صافي المبيعات/ الأصول الثابتة

وتشير النسبة المرتفعة إلى زيادة الكفاءة في إدارة استثمارات الأصول الثابتة لتوليد الإيرادات بالمؤسسة، وكلما انخفضت دل على أن المؤسسة لا تستخدم قدرة وطاقة أصولها الثابتة بطريقة فعالة، وتقارن هذه النسبة مع النسب التاريخية الخاصة بها وقيم النسب من المؤسسات النظيرة أو متوسط نسب للقطاع.

---

[1]. زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 310.

للمزيد انظر: احمد يوسف دودين، **إدارة الأعمال الحديثة (وظائـــف المنظمة)**، اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، 2017، ص 220، رندة الدبل، **تقييم الشركات العائلية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2013، ص 287.

[2] . Belverd E Needles , Marian Powers, **Principles of Financial Accounting**, Boston, MA, USA, ed12, 2013, p358-359.

[3]. احمد العداسي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، دار الإعصار العلمي، عمان، الأردن، 2011، ص 146.

[4] . Eugene F., Joel F., **Fundamentals of Financial Management**, South-Western College Pub, Nashville, USA, 2012, p104.

2-3 نسبة التناسق بين الأصول: تهدف هذه النسبة إلى التعرف على معدل كل نوع من الأصول مقارنة بالأخر، وهي تعبر عن اكتشاف الخلل وفقا لطبيعة المؤسسة الإنتاجية، وتحسب هذه النسبة كما يلي[1]:

نسبة التناسق= الأصول الثابتة/الأصول المتداولة

يتم الحكم على سبيل المثال نسبة التناسق 2 ذلك يعني أن الاستثمار في الأصول الثابتة يقدر بضعف الاستثمار في الأصول المتداولة، وتكون هذه النسبة مقبولة في المؤسسات الإنتاجية، التي تعتمد في الإنتاج على الأصول الثابتة، بينما في المؤسسات الخدماتية تشكل الأصول المتداولة نسبة اعلي من الأصول الثابتة.

2-4 معدل دوران المخزون: يقصد به عدد مرات بيع أو استعمال المخزون خلال الفترة المعينة، أي انه مقياس لمعدل السرعة التي يتحرك بها المخزون من نقطة الشراء إلى نقطة البيع، ويحسب بالعلاقة التالية[2]:

=تكلفة البصاعة المباعة/ متوسط المخزون

يوضح هذا المؤشر عدد مرات تصريف المخزون خلال السنة الواحدة، كما يساعد على معرفة سرعة تدفق الأموال من خلال المخزون السلعي، حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى استثمار المؤسسة لأموال اقل من المخزون الخاص بحجم معين من المبيعات.

2-5 القوة الايرادية: هي قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من العمل الأساسي الذي تقوم به اي العلاقة بين قدرة وحدة المبيعات على توليد الأرباح وقدرة الموجودات التشغيلية على توليد المبيعات بمعدل دوران الأصول العاملة[3]، كما يمكن لهذا المؤشر المقارنة بين كفاءة أداء عدد من المؤسسات تنتمي لنفس القطاع[4]، ويتم تحديد القوة الايرادية للمؤسسة بتفاعل معدل دوران المبيعات مع هامش الربح وتزداد بزيادتها ففي حالة سلعة مثل السيارة فان معدل دورانها منخفض لكن هامش الربح مرتفع[5]، ويمكن حسابها كما يلي:

القوة الايرادية =الحافة ×معدل دوران الأصول العاملة الملموسة

---

[1]. حيدر محمد بني عطا، **مفاهيم أساسية في قياس الأصول الثابتة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص157.

[2]. أكرم أحمد الطويل، **إدارة المواد**، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2009، 269.

[3]. وسيم أبو عريش، **إدارة الأرباح**، دار من المحيط إلى الخليج للنشر، عمان، الأردن، 2016، ص28.

[4] . محمد لفتة عريبي، رشيد عباس الجزرواي، **إدارة رؤوس الأموال : وأثرها في تشغيل المنشات**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2014، عمان، الأردن، ص43، أكرم أحمد الطويل، **الشراء وفقا للأداء الاستراتيجي**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2018، ص 93.

[5]. سعد علي، ريحان المحمدي، **إستراتيجية الإعلان والاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2014، ص 186.

حيث أن الحافة هي عبارة عن قدرة دينار من المبيعات على توليد الإرباح وهو ما يسمى بالهامش على المبيعات، وصافي الأصول الملموسة يتم حسابها من خلال طرح قيمة الأصول غير الملموسة للمؤسسة وطرح القيم الاسمية للأسهم وقيمة شهرة المحل وبراءات الاختراع والعلامات التجارية[1].

ثانيا– أساليب تحديد المخاطر المالية الخاصة بمخاطر السوق:

1– تحديد مخاطر أسعار الصرف:

تحدد مخاطر سعر الصرف من خلال تقلبات سعر صرف العملات والمعاملات الآجلة، ففي حالة شراء سلع بعملة أجنبية وانخفاض سعر تلك العملة فان ذلك يترتب عليه خسائر بمقدار انخفاض سعر العملة الأجنبية مقابل العملات الأخرى[2]وعليه يجب على الشركات التي تتعامل بالعملات الأجنبية القيام بمتابعة مستمرة للعوامل المؤثرة على تغير أسعار صرف والتي من الممكن أن تشكل خطرا على المؤسسة[3]، وحتى تكون عملية تحديد هذه المخاطر سهلة وسريعة لا بد من تحديد واختيار عملات خارجية يتم الاعتماد عليها[4]، ما يتوجب على المؤسسة تتبع أسعار العملات واستقراء وتحديد من خلالها المخاطر المحتمل التعرض لها وذلك من خلال:

- **الأسعار المستقبلية للعملات الأجنبية:** هي الأسعار التي تحدد لتبادل العملة في فترة التعاقد وتزيد عن ستة أشهر من إبرام التعاقد[5]، ويتم حساب السعر المستقبلي للعملة من خلال العلاقة التالية[6]:

$$Fi-Si=Bi$$

حيث أن:

Fi= السعر المستقبلي للعملة

Si= السعر الحاضر للعملة

Bi= الفرق بين السعر الحاضر والمستقبلي

---

[1] . Bob Vause, **Guide to Analysing Companies**, edition 5 Profile Books, London, UK, , 2009, p153

[2]. محمد شاهين، **دور البنوك الإسلامية فى التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، ط1، 2017، ص183.

[3]. صالح طاهر الزرقان، **العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة في عوائد الأسهم: النظرية والتطبيق**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص60.

[4]. محمد سرور الحريري، **الأسس العلمية والقوانين المتبعة في إدارة منظمات المال والأعمال الدولية والعالمية**، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص 126.

[5] . Martin D. D, **Exchange-Rate Dynamics**, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 2011, p47.

[6]. صبيحة قاسم هاشم، محمد علي إبراهيم، اعتصام جابر الشكرجي، **التحوط المالي لمخاطرة اسعار الصرف باستعمال ادوات الهندسة المالية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء ، المجلد 6، عدد 25 ، ص15.

ومن العلاقة يتضح أن السعر المستقبلي خلال مدة العقد يمثل مجموع السعر الحاضر مضافا إليه الأساس، وسواء كانت إشارة الأساس موجبة أو سالبة فإنها تعتمد على سلوك الأسعار الحاضرة والمستقبلية

- **الأسعار الحاضرة للعملات الأجنبية:** وتعني سعر عملية بيع وشراء العملة الأجنبية التي تحدث بشكل يومي وفوري، حيث يحدد هذا السعر بناءا على العرض والطلب على العملة الأجنبية[1].
- **الأسعار الآجلة للعملات الأجنبية:** ويقصد به بيع وشراء العملة الأجنبية يتم وفقا لسعر، فإذا كان متوقع ارتفاع سعر العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية في المستقبل تضاف علاوة إلى السعر الحاضر، وإذا كان العكس يحتوي خصم من السعر الحاضر[2].

2- تحديد مخاطر أسعار الفائدة

2-1 معدل تغطية الأعباء الثابتة: تقيس نسبة قدرة الشركة على تغطية مصاريفها الثابتة، مثل الديون ونفقات الفائدة وتأجير المعدات، بمعنى إنها يوضح مدى قدرة أرباح الشركة على تغطية نفقاتها الثابتة، وتحسب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

=مجمل الدخل +الإيجار/الفوائد +الإيجار

والشركة التي يمكنها تغطية نفقاتها الثابتة بمعدل أسرع من أقرانها ليست فقط أكثر كفاءة، ولكنها أكثر ربحية[3].

2-2 نسبة الفائدة إلى إجمالي الربح التشغيلي: وهي النسبة التي يمكن عن طريقها تحديد قدرة المؤسسة على الوفاء بأعباء الدين المتمثلة في الفوائد،وهي توفر مؤشرا متقبلا من جهة الدائنين لمستوى المخاطر، والتي يمكن حسابها من خلال العالقة التالية:

إجمالي الربح التشغيلي /أعباء الدين(الفوائد المستحقة)

وكلما كانت نسبة التغطية عالية كلما دل ذلك قدرة المؤسسة تسديد فوائد ديونها من خلال تحقيقها للربح بعد تغطية تكاليفها التشغيلية والإدارية[4].

---

[1]. حمدى عبد العظيم، **التعامل في أسواق العملات الدولية**، المعهد العالمي للفكر الاقتصادي، القاهرة، ط1، 1996، ص19.

[2]. محمد نجيب الجوعاني، **ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي**،دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة، ط1، 2005، ص367.

[3] . Jonathan Law, **A Dictionary of Accounting (Oxford Quick Reference)**, Oxford University Press, Oxford, United Kingdom, ed4, 2010, p194.

[4]. سمير رضوان، **أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية**، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص197، سلسلة الإدارة المثلى، **المحاسبة والحسابات(مضبط قياس الأداء العام للمؤسسة)**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2005، ص20.

ثالثا– أساليب تحديد المخاطر المالية الخاصة بالنقدية:

1– تحديد مخاطر التمويل:

هناك عدة أساليب لتحديد موقف المؤسسة من الدين:

1–1 الرافعة المالية: عندما تعتمد المؤسسة على القروض كمصدر خارجي للتمويل فان هذا المصدر يصاحبه تكلفة تتمثل بالفوائد وعندما تستخدم السندات فأنها ستدفع تكاليف تتمثل بالفائدة الكوبونية، وعند استخدام الأسهم الممتازة فإنها سندفع تكاليف تتمثل بالأرباح الثابتة السنوية، وكلما زادت نسبة الدين إلى الملكية في هيكل التمويل كلما زادت قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صفية بعد الفائدة والضريبة عند تحقيق مستوى من المبيعات يغطي العائد على الديون فان هذا الوضع سيضاعف خسائر المؤسسة[1]، وهناك التزام بين مقدار المخاطر المالية ودرجة الرفع المالي أي درجة اعتماد المؤسسة على القروض، وبسبب ذلك الالتزام يمكن قياس المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة من حساب درجة الرفع المالي الذي يعني في مضمونه العام بان النسب المئوية للتغير في صافي العائد بعد الفائدة والضريبة في علاقته بالنسبة المئوية للتغير في صافي العائد قبل الفائدة الضريبية وعليه يحسب درجة الرفع المالي.

درجة الرفع المالي = نسبة التغير في صافي العائد بعد الفائدة والضريبة%/ نسبة التغير في صافي عائد العمليات

ومن خلال هذه الطريقة يمكن التأكد أن تغير متوقع في صافي عائد العمليات سوف يؤدي إلى تغير أخر في صافي العائد بعد الفائدة والضريبة، فلو توقعت إدارة المؤسسة أن عائد العمليات سوف يزداد بنسبة معينة n% عن المستوى الحالي، فان صافي العائد المتاح سوف يزداد بنسبة درجة الرفع المالي n% مما يعني انخفاض في درجة المخاطر المالية وكلما ارتفعت درجة الرفع المالي ترتفع المخاطر والعكس[2].

1–2 نسب الهيكل المالي: تكشف هذه النسبة عن الأهمية النسبية للقروض في هيكل رأس المال لذا فهي تعتبر مؤشر مقبول للحكم على المخاطر المالية.يتم حساب نسب هيكل رأس المال من خلال قسمة الأموال المقترضة على مجموع مصادر التمويل وحقوق الملكية حيث[3]:

نسبة هيكل رأس المال = القروض طويلة الأجل/ مجموع هيكل رأس المال

---

[1]. محمد الصيرفي، **التحليل المالي: وجهة نظر إدارية محاسبية**، مر جع سبق ذكره، ص 389.

[2]. دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار و التحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، 2009 ، ص 126..

[3]. منير ابراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص171.

2- تحديد مخاطر السيولة:

2-1 رأس المال العامل: يتحدد رأس المال العامل بناءا على التكلفة والوقت والحجم[1]، حيث يعتبر مقياس لسيولة المؤسسة وكفاءتها التشغيلية وصحتها المالية قصيرة الأجل[2]، ويستفيد المحلل من هذا المؤشر في الحكم على قدرة المؤسسة في مواجهة الالتزامات المتداولة المستحقة عليها، ويتم احتساب رأس المال العامل كالأتي[3]:

رأس المال العامل= الأصول المتداولة-الالتزامات المتداولة

وإذا كانت نتيجة هذا المؤشر في زيادة أي المؤسسة تحتفظ بأصول متداولة تفوق الالتزامات المتداولة، وهذه المقدرة تكون في زيادة وذلك بمقارنة ارس المال العامل من سنة إلى أخرى، وهو ما يدل على ارتفاع مقدرة المؤسسة على مواجهة هذه الالتزامات في الأجل القصير، فإذا كان لدى المؤسسة رأس مال عامل كبير، دل على قدرتها على الاستثمار والنمو، وإذا لم تتجاوز أصول المؤسسة التزاماتها الحالية، فقد تواجه مشكلة في نمو أو تسديد الدائنين أو حتى إفلاسها، حيث أن رأس المال العامل الذي يتساوى مع أو أعلى من متوسط الصناعة لشركة ذات حجم مماثل يعتبر عمومًا مقبولًا وانخفاضه يشير إلى خطر العسر أو العجز عن السداد[4].

2-2 نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول: يقصد بصافي رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة على إجمالي الأصول وبذلك يمكن الحصول على نسبة تقيس الخزان النقدي أي حجم النقدية أو شبه النقدية المتاحة المحتمل للمؤسسة والذي يمكن أن تلجأ إليه المؤسسة ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي[5]:

نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول= صافي رأس المال /إجمالي الأصول

---

[1]. عبد الستار محمد العلي، فايز جمعة النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص202.

[2] . Frank M. Werner, James Arthur Finch Stoner, **Modern Financial Managing: Continuity and Change**, Authors Academic Pr, Cambridge, Massachusetts, UK, 2000, p385.

[3]. محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، دار المريخ للنشر، الرياض، ط2، 2009، ص 130.

[4] . Bhalla V.K., **Working Capital Management**, S. Chand Group, New Delhi, India, 2014, p86, Frank M. Werner, James Arthur Finch Stoner, OP. cit, p385.

[5]. عبد الرحيم محمد عبد الرحم، **تقييم كفاءة الشركات المسجلة في البورصة باستخدام نماذج التحليل التمييزي والشبكات العصبية الصناعية**، دار المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص 20.

المطلب الثالث: الأساليب المالية لقياس المخاطر المالية

تُأخذ الأساليب المالية لقياس المخاطر المالية بعين الاعتبار العوامل التي يمكن قياسها مالياً، أي العوامل التي يكون لها تأثير على التكاليف والإيرادات والتمويل، فهي تعتمد بشكل أساسي على التحليل المالي.

أولا – أساليب قياس المخاطر المالية الخاصة بالمعاملات والعمليات

1– قياس المخاطر الائتمانية:

هناك عدة مقاييس لقياس مخاطر الائتمان؛ إلا أن معظمها يهتم الائتمان المصرفي التي تمنحه البنوك على الائتمان التجاري الذي تمنحه المؤسسات الصناعية والتجارية، ورغم ذلك نجد أن لقياس كلتا النوعين من الائتمان يخضع لنفس المبادئ والشروط، ومن أهم هذه المقاييس نجد:

1–1 احتمال العجز عن السداد: إن المقياس الكمي الكافي لمخاطرة العجز عن السداد هو الاحتمالية، المبنية على التقديرات أو الإحصائيات التاريخية عن حالات العجز عن السداد، وهناك طرق أخرى لقياس احتمالية العجز عن السداد كميا بناء على بعض خصائص المؤسسة[1]، ويقصد باحتمال التعثر(العجز) عن السداد إمكانية (احتمالية) الفشل في الدفع خلال الفترة المنصوص عليها العقد، ويعتبر الحساب السليم لاحتمال التعثر عن السداد الأساس لتقدير علاوة مخاطر الائتمان في محاسبة الأرباح وقياس المخاطر الائتمانية، ويتم مقارنة هذه النسبة مع السنوات السابقة ومن ثم استخراج متوسط احتمال التعثر لكل عميل[2]:

نسبة احتمال التعثر = عدد المقترضين ذوي التصنيف الائتماني (X) (المتعثرين خلال الفترة المحددة)/ عدد المقترضين ذوي التصنيف الائتماني (X) المتعثرين (عند بداية الفترة المحددة)

1–2 الخسارة المتوقعة: من وجهة النظر الكمية تقاس المخاطر الائتمانية بواسطة الخسارة المتوقعة، حيث انها متوسط الخسارة الائتمانية التي تتوقعها المؤسسة على مدى فترة زمنية معينة، وتقاس بالصيغة التالية[3]:

معدل الخسارة المتوقعة = مجموع الخسائر الواقعة فعلا/ مجموع مبالغ الائتمان الممنوح فعلا

ونجد في حالة حساب خسائر المتوقعة للائتمان لن تساوي مثل هذا التوقع في بعض الأحيان، فقد يكون الاحتمال أعلى أو أقل وقد لا تساوي الخسارة الحقيقية مطلقًا المتوسط، ذلك انه قد يكون تم دفع بعض

---

[1]. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر: أفراد –شركات–بنوك–مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 259.

[2]. عبد الكريم قندوز، **التحوط وإدارة المخاطر في التمويل الإسلامي**، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص 143.

[3]. Barbara S.,and all, **Fixed Income Analysis**, John Wiley & Sons, New Jersey, USA, 2015, p282.

الأقساط من مبلغ الائتمان الممنوح، أو أن المؤسسة تملك ضمانات من العميل أو لجوء المؤسسة إلى القضاء. للحصول على تعويض في حالة عدم السداد.

2- قياس مخاطر التشغيلية:

2-1 مدى كفاءة الإدارة في عملياتها التشغيلية: من أهم النسب والمؤشرات اللازمة للحكم على مدى كفاءة الإدارة في عملياتها التشغيلية، والتي من خلالها يمكن استخلاص التهديدات ونقاط الضعف:

- نسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى صافي المبيعات: وتحسب وفق العلاقة التالية[1]:

= تكلفة البضاعة المباعة / صافي المبيعات

توضح هذه النسبة تكلفة كل دينار من المبيعات، وتستخدم كمقياس لرقابة التكلفة في المؤسسات الصناعية

- نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات: وتحسب وفق العلاقة التالية:

=مجمل الربح/صافي المبيعات

كلما كانت منخفضة فان ذلك يدل على أن المؤسسة تنفق مبالغ كبيرة على نشاط الإنتاج أو نشاط التسويق.

2-2 نسبة تغطية النقدية: تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية[2]:

=التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية/التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

كلما ارتفعت دل على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهده الاحتياجات بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية.

2-3 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية:

=التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية/ التدفق النقدي الخارج للنفقات الاستثمارية

توضح قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على طاقتها الإنتاجية[3].

---

[1]. احمد العداسي، مرجع سبق ذكره، ص 144-145.

[2]. شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2014، ص185.

[3]. نفس المرجع، ص 186.

ثانيا– أساليب قياس المخاطر المالية الخاصة بالسوق:

1– قياس مخاطر أسعار الصرف:

يستدعي تقييم احتمالات التعرض لمخاطر سعر الصرف إجراء تحليل مفصل للميزانية العمومية مع التركيز على تكوين العملة وأجال الاستحقاق والسيولة والجودة الائتمانية للأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية[1]، حيث يتم حساب الخسارة الناتجة عن التغير المعاكس في سوق صرف العملة[2]، وتتبع المؤسسة الصيغ والأساليب التحليلية لقياس مخاطر سعر الصرف، التي تتضمن مقاييس مركز النقد الأجنبي الكلي القائم على أساس محاسبي وأساليب إدارة المخاطر الاستشرافية وبالنسبة لمعظم المؤسسات، فإن العملة المرجعية هي عملة البلد الذي تمارس به نشاطها الأساسي[3]، ويتم قياس مخاطر الصرف بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية من خلال حساب مركز الصرف والذي يساوي إلى رصيد الحقوق(الممتلكات) والالتزامات(الديون) بالعملة الصعبة، وهو يعطي صورة أفضل عن الخطر الحقيقي الذي تواجهه المؤسسة، وعموما نجد نوعين من مراكز الصرف هما[4]:

أ. مركز الصرف المفتوح والمغلق:

- مركز الصرف المفتوح: يكون في حالة قيمة الحقوق تختلف عن قيمة الديون وبنفس العملة لأجل معين معطى، وبالتالي فالمؤسسة تواجه خطر الصرف
- مركز الصرف المغلق: يكون في حالة قيمة الحقوق تعادل قيمة الديون لأجل معطى، ويسمى كذلك بالوضع المتوازن نظرا لتساوي المشتريات والمبيعات من ايه عملة في نهاية اليوم.

ب. مركز الصرف الطويل والقصير:

يتم تحديد مركز الصرف بحساب رصيد بين الحقوق بالعملة المتعامل بها والديون من نفس العملة حيث[5]:

مركز الصرف= الحقوق بالعملة (X) – الديون بالعملة (X)

- مركز الصرف الطويل : إذا كان الرصيد بين الحقوق وديون المؤسسة موجبا، أي إذا كانت الحقوق التي تحتفظ بها المؤسسة بتلك العملة أكبر من ديونها بتلك العملة، ويفسر هذا المركز بان المؤسسة ستتعرض لخطر الخسارة في الصرف في حالة انخفاض سعر العملة .

---

[1]. Asimina Caminis, **Moving to a Flexible Exchange Rate : How, When, and How Fast?**, IMF Multimedia Services Division, International Monetary Fund, 3rd Edition, Publication Services, wahington, USA,2006, p14.

[2]. عزيزة بن سمينة، **الائتمان في البنوك التجارية "المخاطر وأساليب تسييرها"**، دار الأيام للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2017، ص160.

[3] . Jacqueline Ducret, **Gestion du risque de change,** Éditions L'Harmattan, Paris, 2002, p20.

[4]. محمد خميسيلا بن رجم، **تسيير مخاطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2018، ص93و96.

[5]. Bob Steiner, Foreign **Exchange and Money Markets: Theory, Practice and Risk Management,** 1ed, Butterworth-Heinemann, Oxford, UK, 2002, p20.

- مركز الصرف القصير: إذا كانت الحقوق التي تملكها بتلك العملة أقل من ديونها بتلك العملة، بمعنى أن الرصيد بين الحقوق وديون المؤسسة سالبا، ويفسر هذا المركز بان المؤسسة ستتعرض لخطر الخسارة في الصرف في حالة ارتفاع سعر العملة.

2- قياس مخاطر أسعار الفائدة

معدل تغطية الفائدة هو مقياس للمخاطرة المالية صممت لإظهار المخاطرة بمدلول الربح لا بمدلول رأس المال، ويرصد هذا المعدل قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها بدفع الفائدة، فوجود احتمالية فشل المؤسسة في سداد الفائدة تشكل الخطر الأساس لمديونية مرتفعة (أي الرفع المالي المرتفع)، فإذا كانت المؤسسة تحقق أرباحا قبل احتساب الفائدة والضريبة كافية لسداد الفائدة آم أن عبء الفائدة كبير بالقياس إلى حجم أرباحها، وفي هذه الحالة فان أي انخفاض في الربح سيجعل المؤسسة غير قادرة على سداد فوائدها وبذلك تصبح عرضة للتصفية القسرية ويتم قياس هذا المعدل كالتالي[1]:

الربح قبل الفائدة والضريبة /مصاريف الفائدة

يتم قراءة وتحليل معدل تغطية الفائدة في حدود عدد المرات المتحصل عليها من خلال المعدل فإذا كان معدل في حدود مرتين أو ثالث مرات يعد منخفض وإذا كان بين أربع مرات وخمس مرات فانه ضمن الحدود المقبولة، لذلك معظم المدرين والمحللين الماليين يبحثون عن تغطية في حدود خمس مرات فأكثر، والجدير بالذكر فانه عندما يكون معدل التغطية منخفض في سنة واحدة يمكن أن يكون مشكلة مؤقتة سوف تختفي سريعا عندما ترتفع الأرباح أو تنخفض تكلفة الفائدة، أما إذا تكرر الانخفاض من سنة إلى أخرى يعد مثيرا للقلق أكثر.

ثالثا- أساليب قياس المخاطر المالية الخاصة بالنقدية:

1- قياس مخاطر التمويل:

1-1 نسبة الدين: تبين نسبة إجمالي الأصول التي يمويلها الدين، فكلما انخفضت قلت الرافعة المالية، والعكس والنسبة العالية تميل إلى تضخيم المكاسب، والنسبة المنخفضة تعني عدم كفاءة استخدام الدين[2]:

نسبة الدين =إجمالي الخصوم/ إجمالي الأصول

2-1 نسبة الاستقلالية المالية تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة، وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن حجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة ، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

[1]. خالد امين عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص 346 و347.

[2].جلال إبراهيم، **التحليل المالي في الأعمال التجارية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص162.

نسبة الاستقلالية المالية= (الأموال الخاصة/ مجموع الديون)x 100

وكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات[1].

1-3 نسبة التمويل الخارجي: تسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي نسبة مرافقة للنسبة السابقة، وهي مقارنة موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، وتحسب من خلال العلاقة التالية[2]:

نسبة التمويل الخارجي= (مجموع الديون/ مجموع الأصول) 100x

وكلما قلت هذه النسبة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات

1-4 نسبة الالتزامات المتداولة إلى حقوق الملكية: وتعرف بنسبة المديونية قصيرة الأجل،وتشير إلى نسبة الدين الخارجي قصير الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية، وتظهر هذه النسبة مقدار الأموال قصير الأجل المقدمة من المقترضين ودرجة تغطية حقوق الملكية لها، وتحسب وفق العلاقة التالية[3]:

الخصوم المتداولة / حقوق الملكية

1-5 نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة: تقيس هذه النسبة قدرة الأصول الثابتة على سداد الالتزامات طويلة الأجل وتحسب من خلال العلاقة التالية[4]:

الالتزامات طويلة الأجل/ الأصول الثابتة

عندما يكون معدل هذه النسبة اعلي لصالح الأصول الثابتة، فانه يتوفر هامش أمان اكبر، وبالتالي تعطي اطمئنانية للمقرضين على استثماراتهم.

2- قياس مخاطر السيولة:

2-1 نسبة التداول: تعبر عن العلاقة بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، وتستخدم لتقييم مركز السيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة كالأتي:

[1] . مبارك لسلوس، **التسيير المالي: تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2012، ص 46.

[2]. مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص46.

[3]. جابر شعيب الإسماعيل، مرجع سبق ذكره ص 53.

[4]. حيدر محمد بني عطا، مرجع سبق ذكره، ص 158.

نسبة التداول= الأصول المتداولة/الالتزامات المتداولة[1]

تدل زيادة النسبة على أنها مؤشر تحسن قدرة المؤسسة على السداد في الأجل القصير، ولكن الزيادة الأعلى من المستوى الملائم قد يؤثر سلبيا على ربحية المؤسسة، ولا يوجد معيار تداول مثالي يمكن تطبيقه على المؤسسات المختلفة، ذلك لان درجة السيولة التي يجب توفرها تختلف من مؤسسة لأخرى، إلا أن خبراء التمويل يعتبرون أن معيار التداول من 1الى 2 مرة معيار معتدل يدل على سلامة المركز المالي للمؤسسة[2].

2-2 معيار السداد السريع: يعتبر احد المعايير المستخدم في قياس درجة السيولة في المؤسسة، ويختلف عن معيار التداول في انه يقتصر في دراسة السيولة على عناصر الأصول المتداولة فيما عدا البضاعة، وتحدد هذه النسبة وفق العلاقة التالية[3]:

نسبة السداد السريع= (الأصول المتداولة-المخزون)/الالتزامات المتداولة

وتكون هذه النسبة 2 مرة فذلك يعني أن المؤسسة يمكنها بسهولة الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل لأنه لا مشكلة لديها في توليد نقد أصول جارية أخرى، وان كانت هذه النسبة 1.5 مرة ستبين أن المؤسسة ستحاول إما أن تقلل من مخزونها أو تزيد من قيمة أصولها السائلة الأخرى[4] .

2-3 معيار النقدية: يعد هذا المعيار أكثر دقة من المعيارين السابقين، حيث يستخدم فقط العناصر السائلة سيولة تامة فقط ولا يأخذ الأصول المتداولة الأخرى في الحسبان، ويعبر عن هذا المعيار بعدد المرات مثلما هو الحال في معيار التداول ومعيار السداد، ويحسب وفق العلاقة التالية[5]:

نسبة النقدية= النقدية والأصول الشبه النقدية/ الالتزامات المتداولة

توضح هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية عند قيام المؤسسة بعمليات خلال السنة وارتفاع سرعة دوران النقدية يعني الاستخدام الفعال للنقدية لتسهيل المعاملات المختلفة، ويلاحظ عدم وجود نسبة نموذجية لسرعة دوران النقدية ولكن ينبغي القيام بالمقارنات التاريخية للمؤسسة أو مقارنتها بالمؤسسات الأخرى المثيلة[6].

---

[1]. زياد رمضان، محمود الخلالية، **التحليل والتخطيط المالي، الشركة العربية للتسويق والتوريدات**، القاهرة، ط1، 2013، ص124.

[2]. مجموعة من خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة**، الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات، القاهرة، ط2، 2008، ص53.

[3]. نفس المرجع، ص 59.

[4]. جلال إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[5]. مجموعة من الخبراء، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[6]. سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار.التمويل.التحليل المالي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006، ص235.

المبحث الثالث: استخدام نظم المعلومات المالية لتحديد وقياس المخاطر المالية والتنبؤ بالأزمات

ان إدارة المخاطر الكفؤة هي التي تجمع بين الحذر من المخاطر والإجراءات السليمة لإدارتها، وهذا يعتمد أساسا على كفاءة نظم المعلومات في مواجهة المخاطر، وهذا ما سنتاوله في المطالب الثلاث التالية

المطلب الأول: الأزمات بالمؤسسات الاقتصادية:

قد تتسبب المخاطر بحدوث أزمات للمؤسسة والتي قد تؤثر على تحقيق أهدافها أو حتى تهدد وجودها، وقد تسبب أضرارًا كبيرة لمؤسسة، فالأزمات تتميز بطبيعة خاصة وخصائص محددة ومراحل عديدة.

أولا– تعريف الأزمة بالمؤسسة ومراحلها وطبيعتها:

1– تعريف أزمة المؤسسة:

حادثة محددة غير متوقعة، وغير مألوفة أو سلسة من الحوادث التي تخلف مستويات عالية من الاضطرابات، وتتيح للمؤسسة في نفس الوقت كلا من الفرص والتهديدات إزاء تحقيق الأهداف ذات الأولية بها[1].

حدث رئيسي له نتيجة سلبية محتملة تؤثر على مؤسسة أو شركة أو صناعة، أي لديه القدرة على التأثير على المؤسسة بأكملها وكذلك على الجمهور أو المنتجات أو الخدمات أو الاسم الجيد، تقاطع المعاملات التجارية العادية ويمكن أن تهدد في بعض الأحيان وجود واستمرار المؤسسة[2].

2– مراحل الأزمة المؤسسية

عادة ما تحدث الأزمة المؤسسية على أربع مراحل، تعمل من ناحية على زيادة تحجيم حيز التصرف أمام المؤسسة ومن ناحية أخرى تقترن بها تبعات تصل الى إشهار الإفلاس وتتمثل هذه المراحل فيما يلي[3]:

- مرحلة ما قبل الأزمة: وتتطلب استخدام نطاق واسع من آليات الاقتصاد المؤسسي، بحيث تخضع الإجراءات المتخذة عادة للتطبيق والتجريب في عملية محكومة ومنظمة لفترة طويلة.

---

[1]. روبرت أولمر، وآخرون، ترجمة: أحمد الغربي، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

[2]. Coombs, W. T., Holladay, S. J, **The Handbook of Crisis Communication**, John Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey, USA, 2010, p 18.

[3]. مالكوم شاوف، وآخرون، ترجمة: طارق عبد الباري وآخرون، **إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تبدل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة)**، المكتبة الأكاديمية, القاهرة ط1، 2009، ص 247.

- أزمة حادة: عندما يظهر تهديد حاد لكيان المؤسسة، وتتطلب التدخل قصير الأجل في بنيات المؤسسة على نحو يحقق تأثيرا عميقا دائما ، وفي هذه المرحلة تبدأ ظهور مخاطر المطالبة بالتعويضات.
- إشهار الإفلاس: باعتباره مرحلة مجسدة للازمة على مستوى المؤسسة، يتم التحرك فيه إطار قانوني ضيق نظرا لان هذه العملية يرتبط بها مجموعة محددة من الالتزامات والإجراءات القانونية، وتتحدد على إثرها مجالات التصرف في شكل إجراء قضائي.
- التصفية: تعتبر كمرحلة نهائية للازمة، يتم بصفة نهائية تقليل بدائل التصرفات والأفعال إلى حد ادني يتزامن عنده التوقف عن وظيفة المؤسسة ويتضاءل نشاطها وصولا إلى التصفية الذاتية.

3- طبيعة الأزمة وخصائصها:

3-1 طبيعة الأزمات المؤسسية:

من المؤكد أن الشركات والمؤسسات تتعرض للازمات التي تأخذ أشكالا مختلفة تتراوح مابين أزمات مالية، وأزمات بسبب كوارث طبيعية، أو نتيجة للصراعات والمشكلات، مما قد يسبب لها الضرر الكبير ماليا ومعنويا، ويعرضها للمقاضاة والتعثر والكثير من الخسائر، وتعرض الأزمة سمعة المؤسسة وصورتها بل وبقائها للخطر وتضعها هي وإدارتها أمام اختبار صعب، وهنا تكمن أهمية التخطيط لمواجهة الأزمة والسيطرة عليها لإخراج المؤسسة من ورطتها وتهيئة الظروف لإعادة ما كانت عليه قبل الأزمة[1].

المؤسسة وما تحققه نجاحات وتطورات فضلا عن مدى مواجهتها للضغوط والتأثيرات الخارجية وتتأثر كذلك بكمية المعلومات المتاحة لها عن الأزمة وما تقدمه المؤسسة لها من معلومات وبيانات، وتعد الأحداث السيئة مصدرا فعالا لتداول الشائعات والأخبار الكاذبة[2].

تستند أدبيات وضع جدول أعمال لمواجهة الأزمة إلى وجهة نظر الاعتماد على المسار المؤسسي الذي يعتبر التوازن المؤسسي متينًا وقويًا، ويعتبر التوازن كتعزيز ذاتي داخليًا ويصعب زعزعته، حيث لا يمكن تعطيله إلا بالصدمة الخارجية، والأزمة (أو الصدمة الخارجية) تبدأ من فترة الاضطراب والتغيير وتؤدي في النهاية إلى توازن جديد، بمعنى أوضح تحدث الأزمات المؤسسية كنتيجة للتآكل الاهتزازي لوظائف المؤسسة وهي عملية يتحول فيها الأداء المؤسسي ببطء إلى مشكلة ثم تتحول إلى خطر ثم أزمة مؤسسية[3].

---

[1] .فادي حسن عقيلان، **إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية والغير طبيعية**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 52.

[2]. صلاح عبد الحميد، **الإعلام وإدارة الأزمات**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2013، ص 153.

[3] . Christopher Ansell, Arjen Boin, Sanneke Kuipers**, Institutional crisis and the policy agenda**, Edwa¡d Elgar Publishing Limited, Cheltenham, U K, 2016, p 419.

3-2 خصائص الأزمات التي تصيب المؤسسات:

تتعدد خصائص الازمات باختلاف انواعها، وفيما يلي نذكر اهم الخصائص التي تواجه المؤسسة الاقتصادية[1]:

- الأزمة تحدث في بيئة خارجية وداخلية للمؤسسات كما أن الضرر يكون واقعا على البيئتين.
- الأزمة تحصل في ظل انتشار وتواجد الكثير من الضغوطات وندرة المعلومات الضرورية وقلة وانعدام التقارير الصحيحة، وذلك يؤدي لعدم معرفة الأمور بشكل صحيح نظرا لعدم توفر المعلومات.
- الأزمة تكون سببا في انهيار وضعف الكثير من المؤسسات والهيئات؛ لما تسببه من عجز مالي والإفلاس المادي والدخول في المراحل الحرجة من عدم القدرة على تصفية الديون.
- الأزمة تجعل كثير من الزبائن والعملاء في غنى عن كثير من المعاملات مع المؤسسات المتضررة .
- تحدث الأزمة في جو من الضغوطات الداخلية والخارجية الحرجة والضاغطة بقوة على المؤسسات.
- تعمل الأزمة على تضيق الخناق على المؤسسات والشركات والمؤسسات المالية والتجارية، كما تشكل تهديدا لمصالح وعدم استقرار واستمرارية عمل المؤسسات والشركات
- تداخل المعلومات وتشابك الأفكار وتعقد الظروف وتشتت الجهود الذهنية والفكرية عند المدراء في مختلف المستويات الإدارية، بالإضافة إلى ظهور حالات التوتر والقلق وعدم الالتزام الكامل بالعمل.
- وقوع الأزمة بطريقة فجائية ودون إنذار تؤثر سلبا على كل شخص داخل المؤسسة
- تتوقف كفاءة إدارة الأزمة بالمؤسسة على كفاءتها في التعامل مع وسائل الإعلام، باعتبار هذه الأخيرة تتعامل بسلبية شديدة تجاه المؤسسات أثناء الأزمة.

ثانيا- أنواع الأزمات بالمؤسسة والمخاطر المسببة لها:

1- تصنيف الأزمات للمؤسسات الاقتصادية[2]:

- أزمات ذات منشأ اقتصادي: مثل تعرض المؤسسة للمنافسة والابتزاز والمضاربة والإغراق ...اخ.
- أزمات ذات منشأ فني: مثل العبث والتلاعب ببرامج وأنظمة الكمبيوتر، القرصنة الالكترونية ...اخ.
- أزمات ذات منشأ ثقافي: مثل سرقة أو اقتباس الابتكارات أو الاختراعات.
- أزمات ذات صيغة دينية: كصناعة أو الدخول في مجال إنتاجي يتعارض دينيا في مجتمع معين.

---

[1]. محمد سرور الحريري، **إدارة الأزمات الاقتصادية وطرق حل المشكلات الإدارية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص 85-91، غادة البطريق، **العلاقات العامة وفن إدارة الأزمات**، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة، 2017، ص 102.

[2]. صلاح عباس، **إدارة الأزمات في المنشات التجارية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 40-41.

- أزمات تاريخية: كتقادم المنتج نتيجة ظهور منتجات جديدة أخرى منافسة.
- أزمات ذات صيغة مالية: مثل صناعة منتجات قليلة التكلفة تؤدي إلى استخدام مواد أولية رديئة وقليلة التكلفة مما يعرض المنتج للفشل والخسارة
- أزمات ذات صيغة فكرية: في المجتمعات الاشتراكية قد تواجه المؤسسات الخاصة صعوبات معينة قد تهددها وتهدد استمرارها المستقبلي.

2- المخاطر المسببة لازمات المؤسسة:

الأزمات ليست وليدة ذاتها، بل هي نتاج عن عدد من الأسباب المنبثقة من محيطها الذي تتأثر به والتي تؤدي إلى نشوئها، ويمكن حصر المخاطر المتعددة والمؤدية للازمات في اتجاهين رئيسيين هما كالتالي[1]:

2-1 مخاطر داخلية مسببة للازمات المؤسسة:

وهي الأسباب التي تكون في محيط المؤسسة والناتجة عن وجود خلل أو قصور تنظيمي، ويمكن إيجازها كالأتي:

- الإدارة السيئة للمخاطر: غياب الإدارة الفعالة للمخاطر من اجل تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر، مما يزيد احتمالية تعرض المؤسسة للمخاطر وبالتالي زيادة احتمال تعرضها للازمات.
- عنف العمل: ينشأ عن العمال الذين يصعب التعامل معهم[2].
- التخريب: وهو الذي يحدثه العامل أو بعض العمال في آلات المؤسسة وأدواتها أو ممتلكاتها وهي حوادث غير متوقعة إلا من كان ينوي القيام بها ويؤدي إلى أضرار مثل التخريب الانتقامي[3]
- ضعف نظام معلومات المؤسسة: وجود ضعف في نظام المعلومات يترتب عليه مشاركة أفراد غير مؤهلين في بلورة قرارات المؤسسة وعدم قدرة هؤلاء في القيام بدراسة الحلول البديلة للازمة.
- العلاقات السيئة بين العاملين: سيادة حالة التوتر والقلق بين العاملين في المؤسسة من شانه إن يؤدي إلى نموذج من العلاقات السيئة بين العاملين والانحراف عن أداء واجباتهم.
- القيادة أللأخلاقية: فالمدير يعطي الأوامر والتوجيهات لمن هم تحت سلطته استندا إلى السلطة الممنوحة له، وإذا كانت هذه السلطة غير متكافئة تكون هناك احتمالية لسلوكه سلوك غير أخلاقي[4].

---

[1]. ماجد بن عبد الله سليمان، **جهود إدارات العلاقات العامة في مواجهة الأزمات**، دار الكتاب الجامعي، الرياض، ط1، 2017، ص 38-41، روبرت أولمر، تيموثي سيلنو، ماثيو سيجر، ترجمة: أحمد الغربي، مرجع سبق ذكره، ص 29-32.

[2]. توني همفريز، ترجمة: احمد العمري، **العمل والقيمة يجددان حياتك**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص 129.

[3]. فتحي موسى، **التكيف في المؤسسات الصناعية**، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 147.

[4]. محمد سرور الحريري، **ثقافة العلاقات الإستراتيجية في إدارة الشركات العالمية والمؤسسات الدولية والخاصة**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2016، عمان، الأردن، ص 203.

2-2 مخاطر الخارجية مسببة للازمات المؤسسة الأسباب

تنشأ عن البيئة الخارجية متغيرات عدة تنشا على إثرها أزمة تصيب المؤسسات على رغم من عدم وجود خلل داخلي، وذلك لكون هذه المتغيرات غير مدركة الظهور في مكان وتوقيت معين، وتتمثل أهمها فيما يلي:

- عمليات الاستحواذ العدائية: يكون بدافع السيطرة من اجل البقاء بوضع مستقل، وهذا النوع من الاندماج يلقى معارضة من الإدارة العليا أو حملة الأسهم، مما ينشأ عنها مقاومة تهديدات للاستحواذ العدائي[1] تصل في بعض اغلب الحالات إلى تعرض مصالح المؤسسة لمخاطر كثيرة.
- الإرهاب: منذ أحداث 11 من سبتمبر 2001 أدركت كل المؤسسات في العالم إنها عرضة للأعمال الإرهابية التي تضر بمصالحها سواء التعرض مباشرة أو تعرض الدولة التي تمارس المؤسسة بها نشاطها.
- انتشار الأمراض: فمثلا فشل مشروعات معالجة المياه والصرف الصحي، فتصبح هذه الأعمال عند فشلها كارثة على المجتمع حيث يؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض التي تفتك بالإنسان[2].
- انهيار الأسواق العالمية: على الرغم من محدودية النطاق الجغرافي لبعض المؤسسات إلا انه وبسبب ارتباط الموارد والسلع والخدمات بمنظومة الاقتصاد العالمي، فقد تنشا أزمة لدى المؤسسات على اثر هذا الانهيار مما يترتب عليه زيادة أسعار المواد الأولية مصحوبة بتغير في أسعار الإنتاج النهائي للسلع.
- فشل المنتج: عندما لا تحقق المنتجات الأداء المتوقع منها، فالمؤسسات تفهم تماما توقعات السوق ولكنها فشلة في تلبية هذه التوقعات نتيجة لسوء تصميم المنتج، أو المنتج جديد لكنه مقلد أو سوء التنسيق بين وظائف المؤسسة، كل هذه العوامل وغيرها تؤدي إلى فشل المنتج المطروح في السوق[3].
- ركود الاقتصاد: هو انخفاض في الطلب الفعلي يؤدي إلى بطئ في تصريف السلع والمنتجات في الأسواق ومن ثم تخفيض في عدد العمالة بالمؤسسات، وتكديس في المعروض والمخزون، وتفشي ظاهرة عدم انتظام المتعاملين في النشاط الاقتصادي بسداد التزاماتهم المالية، ومنه شيوع الفشل والإفلاس[4].
- الكوارث الطبيعية: تتعرض المؤسسات للكوارث الطبيعية، ورغم أن تلك الأحداث لا يمكن التنبؤ بها الانه يمكن خفض أثارها، فلا يمكن بناء مؤسسة في موقع يتعرض للفيضانات أو الزلازل بطريقة غير طبيعية.

---

[1]. حاكم محسن الربيعي، حمد راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2012، ص 100.

[2]. هشام بشير، إبراهيم عبد ربه، **غسيل الأموال بين النظرية والتطبيق**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2011، ص 46.

[3].نظام موسى سويدان، سمير عزيز العبادي، **تسويق الأعمال: التسويق الصناعي**، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 190.

[4]. محمود حامد عبد الرازق، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 395.

المطلب الثاني: نظم المعلومات المالية كمؤشر إنذار مبكر للازمات:

تتعدد استخدامات نظم المعلومات المالية، من التخطيط والرقابة والتحليل إلى التنبؤ بالوقائع المستقبلية، فيمكن اعتبارها احد الأدوات المساعدة في التنبؤ بالأزمات التي قد تصيب المؤسسة وبذلك تكون كمؤشر إنذار مبكر.

أولا– أنظمة الإنذار المبكر تعريف ومكوناته

1– تعريف نظم الإنذار المبكر

يمكن تعريف نظم الإنذار المبكر بأنها أدوات تعطي علامات مسبقة الاحتمالية حدوث خلل ما يمكن من خلالها التعرف على أبعاد موقف ما قبل تدهوره وتحوله ا لازمة تمثل مصدرا للخطر على المؤسسة[1]، ويعني بها كل تلك الإشارات والمعالم التي قد توحي بتأثير على سيرورة نشاط المؤسسة، وقد تتمثل في الأعطال، أو زيادة النفقات وتراكم المخزون والصراعات وانخفاض المبيعات وكثرة الحوادث والشكاوى، وعدم الانضباط وسوء الإدارة، وتستخدم مصفوفة إشارات الإنذار المبكر وسيلة لتحليل طبيعة إشارات الإنذار من حث شعور الفرد بالأزمة ومن حيث واقعية هذه المشاعر على الأرض العملية[2]، ويمكن تمثيل هذه المصفوفة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02–07): مصفوفة إشارات الإنذار المبكر

	لا يتم حدوث الأزمة خلال الفترة القادمة	حدوث الأزمة خلال الفترة القادمة
توجد إشارات الإنذار	الإنذار الكاذب	التوفيق
لا توجد إشارات الإنذار	الرفض الصريح	الفشل

المصدر: مداني أحمد، **الأزمات المالية لأسواق الأوراق المالية العربية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص213.

وترسل نظم الإنذار المبكر إشارات عند قيم معينة لتلك الإشارات وان نتائج الإنذار المبكر يمكن أن تكون وفق أربع احتمالات وهي كما يلي[3]:

- التوفيق: حيث يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة
- الفشل: حيث لا يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة.
- الإنذار الكاذب: إذ يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة، فيعتقد أن هناك أزمة وشيكة الوقوع، بينما لا تقع الأزمة أصلا.

[1]. نصير مطر الزبيدي، **إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 70.

[2]. عاطف عبد الله المكاوي، **القيادة الإدارية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص 271.

[3].مداني أحمد، **الأزمات المالية لأسواق الأوراق المالية العربية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 212.

- الرفض الصحيح: حيث لا يتم اكتشاف إشارات بوقوع الأزمة ولا تقع الأزمة بالفعل.

وبالتالي فنظام الإنذار المبكر هو أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسيات باحتمال التعرض للازمة، فتبين احتمالية حدوثها في وقت مبكر قبل وقوعها لاتخاذ سياسات وإجراءات وقائية عند وقوعها

2- مكونات نظام الإنذار المبكر

يتكون نظام الإنذار المبكر من مجموعة عناصر مترابطة يلزم توافرها لتحقيق الكفاءة والفعالية، ويمكن حصر مكونات الإنذار المبكر في العناصر التالية[1]:

- معرفة المخاطر: وهي تعني التعرف على الخطر الموجود أو المتوقع وأسبابه ومدى احتمالية حدوثه والأضرار المتوقعة منه ومداها الزمني والمكاني والأطراف ذات العلاقة به.
- رصد حركة المخاطر: بعد إن يتم التعرف على المخاطر يأتي دور لرصد تحركاتها ومراقبة تغيرها عبر الزمن.
- القدرة على الاستجابة: وهذا يعني لزوم أن تكون هناك سرعة استجابة للتعامل مع الخطر تتماشى مع سرعة الخطر وتحركاته، وان تكون هذه الاستجابة قادرة على السيطرة عليه.
- توافر الاتصالات: يلزم أن تتوافر آلية يمكن من خلالها التواصل من اجل تبليغ الإنذار الى جميع الأطراف ذات العلاقة في الوقت المناسب.

3- خطوات عمل مؤشرات نظام الإنذار المبكر:

يقوم عمل نظم الإنذار المبكرة لاكتشاف المخاطر والأزمات والتنبؤ بها على ثلاث خطوات أساسية هي[2]:

- الخطوة الأولى: تتمثل في اختيار المؤشرات التي يمكن أن تعكس حالة المخاطرة وتمثلها بشكل مناسب، وتعتمد عملية اختيار المؤشرات القيادية على النظرية الاقتصادية والتجارب العملية السابقة للازمات.
- الخطوة الثانية: تتمثل في جمع البيانات حول المتغيرات لبناء المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم المخاطرة، وتكمن أهمية عملية جمع البيانات في تحديد قدرة النظام على التنبؤ بالأزمات بشكل مقبول.
- الخطوة الثالثة: تتضمن عملية التقييم الإحصائي والتنبؤ للخروج بتقديرات رقمية، تتم مناقشتها من طرف أصحاب الخبرة وذوي الكفاءة لتحديد مدى واقعية تلك النتائج وتوصيلها

[1].ابراهيم بن عبد العزيز اللحيدان، **دور مؤشرات الإنذار المبكر الرئيسية في إدارة الأزمات**، المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، م1، ع1، الرياض، 2017، ص 54.

[2]. احمد غربي، العيد صوفان، **مؤشرات نظام الإنذار المبكر للازمات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث، جامعة البليدة02، ع10، ص68.

4- عناصر اكتشاف إشارات الإنذار المبكر للمخاطر وللازمات:

تبحث كل مؤسسة على الطريقة المثلة التي يمكن من خلالها أن توفق في التعرف على إشارات الأزمة قبل وقوعها، وهناك عدة عناصر رئسيه لاكتشاف إشارات الإنذار المبكر للازمات واهم هذه العناصر[1]:

- تحديد نقاط الضعف بالمؤسسة والتي تجعلها مستهدفة لأنواع معينة من المخاطر والأزمات.
- حصر المعلومات المتعلقة بنقاط الضعف من خلال طرق وأساليب جمع ونقل وعرض المعلومات.
- تحديد المعاير التي تساهم في التنبؤ بوجود أو عدم وجود خطر أو أزمة.
- التخطيط لتجنب الأزمة الوشيكة أو التقليل من حدتها إذا وقعت، أو تحويل الموقف إلى فرصة.
- تشخيص الموقف باستخدام معايير محددة لتحديد وجود أو عدم وجود أزمة .

ويتطلب أداء هذه المهام دعم التحليل المناسب وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات شاملة، إذ أن رصد وتقييم المخاطر النظامية المحتملة ينبغي أن يستند إلى مجموعة واسعة من البيانات ذات الصلة على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي ومؤشرات الحيطة الكلية، إذ أن تطوير الهيكل المناسب والإجراءات لجمع كافة أنواع المعلومات ذات الصلة واستخدام البيانات الدقيقة تمثل تحديا كبيرا[2].

ثانيا- نظم المعلومات وإدارة المخاطر:

1- نظم معلومات إدارة المخاطر (RMIS):

نظام إدارة المخاطر هو نظام واحد، ولكن في الواقع هناك عدد من الأنظمة الفرعية التي توفر الوظائف اللازمة لدعم وظيفة إدارة المخاطر والسيطرة عليها مثل نظم المعلومات المالية والتنفيذية والتسويقية...الخ[3]، في الآونة الأخيرة أصبح استخدام نظم معلومات إدارة المخاطر أكثر شيوعا وتطوراً، اذ اضحى من الممكن تسجيل تفاصيل التعرض للمخاطر وخطط التحكم في فيها وإجراءات العمل باستخدام حزمة البرامج الذي يحتوي عليها بالإضافة لتسجيل المعلومات، وهناك عدد من البرمجيات التي تدعم إدارة المخاطر، حيث تتضمن حزم البرامج التي يمكنها إجراء عمليات وأنظمة تحليلية مختلفة يمكنها إجراء تحليل المخاطر ومراجعات النماذج[4].

---

[1]. محمد رشاد الحملاوي، **إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية**، مكتبة عين الشمس،القاهرة، ط2، 1995، ص 92.

[2]. علي عبد الرضا حمودي، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات: دراسة تطبيقية حالة العراق**، بحث مقدم للبنك المركزي العراقي، متوفر على: https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152232042799474.pdf

[3] . Jose A.Soler Ramos, **Financial Risk Management: A Practical Approach for Emerging Markets**, The Johns Hopkins University Press, Maryland, USA, 2000, p347.

[4] . Paul Hopkin, **Fundamentals of Risk Management: Understanding, Evaluating and Implementing Effective Risk Management**, 2ed, Kogan Page Ltd, London, UK, 2012, p123.

2- مكانة نظم المعلومات في إدارة المخاطر:

استخدام أنظمة المعلومات الحديثة لإدارة *المخاطر* تؤدى إلى إتاحة معلومات *مالية* تفصيلية وشاملة ودقيقة بشكل دوري مما يتيح إيجاد *مؤشر* مالي للإنذار المبكر بالأزمات، إذ أن احد أهداف ادراة المخاطر الحديثة هي شفافية الخطر الداخلي والخارجي، والاتصالات المفتوحة الموجهة للهدف والمعلومات السريعة الموثوقة والإبلاغ يساهمون في تحقيق هذه الأهداف، وتستخدم نظم المعلومات في رصد وإدارة المخاطر من خلال ما يلي[1]:

أ- الاتصالات والمعلومات: تحتاج الوحدات في المؤسسة إلى أنواع مختلفة من المعلومات حول الخطر، لذلك احد العناصر المؤثرة في إدارة المخاطر هو الإبلاغ المنتظم عن حالة الخطر (بطريقة مناسبة) وتقديمها للمستوى المسئول عن اتخاذ القرار، عادة ، يمكن أن تتضمن نظم معلومات إدارة المخاطر مجموعة واسعة من المعلومات، حيث يمكن التعامل مع الأنواع التالية من المعلومات وتخزينها وإدارتها وتوزيعها وإبلاغها[2]:

- سياسة وبروتوكولات إدارة المخاطر وبيانات ملف تعريف المخاطر والمعلومات.
- ترتيبات الاتصال في حالات الطوارئ وتفاصيل الاتصال قيم التأمين وتكلفة بيانات المخاطر.
- خطط عمل إدارة المخاطر (سجل المخاطر وتحسين المخاطر وتنفيذها).
- خطط ومسؤوليات استمرارية الأعمال خطط ومسؤوليات التعافي من الكوارث.

ب- الإبلاغ والتقارير: يجب أن تضمن التقارير لمتخذ القرار إمكانية اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب بالنسبة للخسارة الحادثة أو المشكل وذلك داخل إطار عمل أنظمة التحذير المبكر أو مؤشرات الخطر، ويجب أن يكون الإبلاغ عن الخطر من خلال التقارير التي تتضمن وتقد حاجات المعلومات بالنسبة للمستخدمين، وعموما يتم تصنيف التقارير التي تعتبر كمخرجات لنظم إدارة المخاطر إلى ثلاث فئات أساسية، اعتمادًا على الغرض الذي تخدمه[3]:

- تقارير التقييم: توفر هذه التقارير معلومات عن أرباح وخسائر المنشأة، والمخاطر، والعائد على رأس المال المعدل حسب المخاطر، بالإضافة إلى أهم التغييرات التي حدثت منذ آخر تقرير.
- تقارير التحكم: تحلل هذه التقارير ما إذا كان الوضع الحقيقي للمؤسسة مقبول، من حيث الامتثال لحدود، وهيكل فجوة الأصول والخصوم، ونسب التحوط.

---

[1]. Josef Christal, Kurt Pribil، ترجمة: صبري عبد الجليل، **إدارة المخاطر التشغيل في الأزمات الاقتصادية (وفقا لمعايير Basell)**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص91-92.

[2] , Paul Hopkin,, OP. cit, p124.

[3] . Jose A.Soler Ramos, OP. cit, 147.

- تقارير دعم القرارات المتخذة: الغرض الأساسي من هذه التقارير هو تقديم النتائج المتوقعة، بناءً على مزيج من توقعات المحللين في السوق والوضع الحالي للمؤسسة.

3- دور نظم المعلومات المالية ضمن لوحة القيادة المالية للتنبؤ بالازمات:

3-1 نظم المعلومات المالية ضمن هيكل لوحة القيادة المالية:

يعتمد اسلوب لوحة القيادة على تقديم رؤية اكثر شمولية للأداء وذلك بالتركيز على الاداء في صورته المالية كرؤية يعتمد عليها المساهمين بشكل كبير مع الاخذ بعين الاعتبار الاطراف الاخرى كالزبائن والموردين ...الخ[1]، وتعتبر لوحة القيادة المالية الاكثر شيوعا واستخداما وهي تجمع مؤشرات عن النتائج الكلية المحققة سابقا وعادة ما يكون استعمالها لاتخاذ قرارات قصيرة الاجل، الا ان الجدير بالذكر ان بان هذا النوع من لوحات القيادة يبنى اساسا على الانظمة المعلوماتية المالية والمحاسبية للمؤسسة لذلك تعتمد على عدة مؤشرات مثل: مؤشرات المردودية المالية ومؤشرات خلق القيمة، هامش الربح، قيمة السهم، قسمة رقم الاعمال، العائد على الاستثمار[2]، وبذلك تضم المقاييس المالية والتشغيلية مما تضمن بقاء تدفق المعلومات بصفة فورية كما تقدم ايضا وجهات نظر متعددة حول الشركة لمساعدة المديرين على رصد الاهتزازات الاولية[3].

3-2 دور نظم المعلومات في التنبؤ بالأزمة:

إن المرحلة الأولى من حياة الأزمة والتي هي مرحلة التنبؤ والتوقع والتهيؤ والاستعداد أو ما يعرف اصطلاحا بمرحلة ما قبل اللازمة تعد أهم مرحلة، ومما لا شك فيه أن لقواعد البيانات ونظم المعلومات دورا هاما وخطير في هذه المرحلة خاصة وفي جميع المراحل عامة، فالتنبؤ بالأزمة لا يتم بفاعلية دون بيانات ومعلومات دقيقة سواء كانت على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية للمؤسسة، ومنه تكمن أهمية نظم المعلومات في إدارة المرحلة الأولى من حياة الأزمة (التنبؤ والتوقع) من خلال العناصر التالية[4]:

- مخرجات نظم المعلومات هي المعلومات التي على أساسها تتخذ جميع القرارات التنظيمية.
- يتم استخدام نظام المعلومات في التنبؤ بالأزمات ومخاطرها ومحاولة منعا ودرء مخاطرها.
- إن تصميم وتنفيذ نظام معلومات فعال يعتمد في احد استخداماته على إدارة الأزمات.

---

[1] . داودي أحمد، **الفعالية التنظيمية**، مركز الكتاب الأكاديمي،عمان، الاردن، 2019، ص58.

[2] . وهيبة مقدم، **الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة من خلال لوحة القيادة**، دار التعليم الجامعي،الاسكندرية، 2020، ص24-27.

[3] . دونالد ان سول، يونغ وانغ، ترجمة: هلا الخطيب، **صنع في الصين**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2010، ص12.

[4] سيد محمد جاد الرب، **الاتجاهات الحديثة في إدارة المخاطر والأزمات**، مرجع سبق ذكره، ص 170-176.

- جمع البيانات الخاصة بنظم المعلومات لإدارة الأزمة من جميع المصادر الداخلية والخارجية كالبيانات عن الأنشطة أكثر عرضة للمخاطر.
- تساعد نظم المعلومات المعتمد على الأزمة بتجميع البيانات مع تشغيلها وتجهيزها وتصنيفها في شكل معلومات قابلة للاستخدام في أي مرحلة من مراحل أو أحداث الأزمة.
- يعتمد نظام المعلومات الأزمات على التكنولوجيا المتقدمة، كما يجب أن تكون هناك مركزية لهذا النظام على مستوى الإدارة العليا، ولا مركزية في الأقسام والفروع الأخرى.

3-3 أهمية نظم للمعلومات المالية في التنبؤ بالأزمات من خلال تحديد وقياس المخاطر المالية:

قد يكون من المستحيل مراقبة وقياس وإدارة والتقليل من حدة المخاطر على نحو كاف، ومتزامن وبمعلومات دقيقة، فالرقابة على التدفقات النقدية واحتساب المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية تعتمد على نحو كبير على مدى ملائمة أنظمة المعلومات[1]، لذلك من الواجب تجميع معلومات والحقائق وأسباب الأزمة وتفسيرها وتحليلها بكل دقة، والتعرف عليها حتى يمكن السيطرة عليها واتخاذ التدابير الصحيحة الفورية لمعالجاتها وحلها، مع قياس حدة وحجم الأثر والخسائر التي سببته الأزمة، بمعنى أخر توفير المعلومات الكافية عن الوقائع والأحداث دون قيود إدارية تمنع المعلومة من الوصول إلى صانعي القرار في الإدارة، فالمعلومات العشوائية غير الصحيحة أو المشكوك فيها تسبب إرباكا وتدهورا ومخاطر في اتخاذ القرار لمكافحة وتجنب الأزمة[2]، ويوجد اتفاق على أهمية نظم المعلومات المالية والإفصاح عن مخرجاتها في توفير بيانات ومعلومات مالية تساعد متخذ القرار على التنبؤ وقراءة المستقبل بناء على المعلومات المالية المقدمة والتي يمكن من خلالها اكتشاف مؤشرات الأزمات أو المخاطر والمشاكل المحتملة على النحو التالي[3]:

- تساعد المعلومات المنبثقة من التقارير المالية في إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية.
- الاعتماد على المعلومات المالية في رسم الخطط والبرامج لتحقيق الأهداف للمؤسسة الاقتصادية
- تقديم معلومات واضحة عن العمليات والأحداث المالية، والتي تساعد في تحسين وظيفة التنبؤ.
- إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات المناسبة حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم.
- تقديم المعلومات الهامة ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل الضرائب.

---

[1]. ايوانيس اكيزيديس، سونيل خانديلوال ، ترجمة: فوزان العبادي، **إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص73.

[2]. نخبة من الخبراء المتخصصين، **إدارة الذات والأزمات– سلسلة الإدارة المتخصصة–**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص102.

[3]. عادل رزق، مرجع سبق ذكره ، 2010، ص 26-87.

- الاعتماد على المعلومات التي تحويها القوائم والتقارير المالية في إعداد التنبؤات المالية حتى يمكن استخدامها في إعداد الخطط المستقبلية.
- تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الدخل من خلال تقديم التقارير للمستخدمين بهدف المقارنة.
- تساعد معلومات القوائم المالية في إعداد التقارير الخاصة بأنشطة المؤسسة الاقتصادية ذات الأثر المتبادل بين المؤسسة والمجتمع وبيئتها.

المطلب الثالث: مصفوفة المخاطر لتقييم المخاطر المالية والتنبؤ بالأزمات.

تعد مصفوفة المخاطر التي تستخدم في تقييم شدة المخاطر وأثرها ونسبة احتمال حدوثها، كما يمكن استخدما في التنبؤ بالأزمات بالمؤسسات، من خلال الحكم على درجة اثر المخاطر على أهداف المؤسسة.

أولا– ماهية مصفوفة المخاطر والية عملها

1– تعريف مصفوفة المخاطر:

من بين الأدوات المستخدمة في تقييم المخاطر ما يعرف بمصفوفة المخاطر، وتتكون هذه المصفوفة من عنصري احتمال الحدوث وحجم التأثير، حيث يمكن أن تأخذ عدة أشكال، لكل منها مقياس محدد، إذ أن اختيار المقياس الذي يتم اعتماده لمصفوفة المخاطر يخضع بوجه عام لرأي فريق إدارة المخاطر، بحكم انه لا يوجد معيار مطلق لتحديد درجات مصفوفات المخاطر، فالفريق هو المرجعية الأساسية في تحديد المقياس المناسب[1]، وغالبًا ما يتم الاعتماد على مخطط مصفوفة المخاطر لتصميم مصفوفة المخاطر، للفصل بين المخاطر عالية التأثير عن المخاطر منخفضة التأثير[2].

2– مصفوفة المخاطر كأداة إدارية:

يتمثل المفهوم الضمني لمصفوفة تقييم المخاطر في أنه ينبغي لكل وحدة عمل تنظيمية أو مستوى إداري معين أن تقوم بجرد جميع سياساتها وإجراءاتها وقواعدها وأنظمتها المعمول بها، من خلال الإجابة على سؤال التالي: ما هي المشكلات والمخاوف التي تواجهها، والمخاطر التي تتصورها؟ ويجب بعد ذلك تحديد ضوابط التشغيل والرقابة ومن ثم تقييم كل منها لتأثيرها المحتمل إن حدث[3]، حيث لن يؤدي استخدام مصفوفة المخاطر إلى تقليل احتمالية المخاطر فحسب، بل سيقلل أيضًا من حجم تأثيرها إذ توفر بيانات في الوقت المناسب وتحدد

[1]. سلطان الطيار، **تحليل منوال الفشل: أساليب تعزيز الموثوقية**، إي-كتب(E-KUTUB Ltd)، لندن، ط1، 2019، ص13-14.

[2]. Tony Merna,Faisal F. Al-Thani, **Corporate Risk Management An Organisational Perspective**, John Wiley & Sons Inc, Hoboken, New Jersey, USA, 2005, p 62.

[3]. Robert R. Moeller, COSO **Enterprise Risk Management: Establishing Effective Governance, Risk, and Compliance (GRC) Processes** John Wiley & Sons Inc, Hoboken, New Jersey, USA, 2011, p 101.

حجم التهديدات وتسهل للمؤسسة إلى حد كبير اتخاذ بعض الخطوات المتسقة لتقليل الفوضى المحتملة التي قد تحدث في حالة وجود خطر، كما توفر القيم العددية في المصفوفة طريقة قوية لتصور تعرض المؤسسة للمخاطر ومقدار الجهد اللازم لتقليلها، لذلك يعتبر إدارة مصفوفة المخاطر شكل من أشكال إدارة المخاطر[1].

3- خطوات عمل مصفوفة المخاطر:

يمكن وصف المنهج الأساسي لتقييم المخاطر الكمي ضمن مصفوفة المخاطر في أربع خطوات أساسية :

3-1 الخطوة الأولى: تحديد التهديدات:

تتمثل الخطوة الأولى في تعيين كل تهديد لحدوث احتمالية عالية أو منخفضة للحدث وتأثير كبير أو منخفض على المؤسسة[2]، إذ تشكل التهديدات عنصرا أساسيا في المخاطر، وبدونها لا توجد المخاطر فعلا، وما يجب إثباته حول تهديد معين هو مدى احتمال حدوثه، بالإضافة إلى أفضلية تقييم كل التهديدات، وذلك ضمن أن تكون تقييمات المخاطر "قابلة للتكرار"، بمعنى آخر إذا قام شخص آخر بتكرار تقييم المخاطر فيجب أن يعطي نفس النتائج المتحصل عليها من قبل[3].

3-2 الخطوة الثانية: تحديد القيم العددية للمصفوفة (مقابلة المصطلحات بأرقام رياضية):

تعتمد مصفوفة المخاطر على أخذ معيارين في الاعتبار لتحديد مستوى كل خطر، وهذين المعيارين هما الاحتمالات والأثر، حيث يتم وضعهما على محورين ويتم تحديد مستوى كل خطر من خلال الجمع بين الاحتمالية والاثير، وتعتمد درجة كل معيار على الوضع الحالي الذي تجد فيه المؤسسة نفسها، من خلال تعيين قيم عددية لكل محور مما يعمل على تحديد الأهمية النسبية لكل مربع من المصفوفة، ويتم احتساب الحد الأدنى للمخاطر النسبية لكل خطر وهو ما يعبر عنه بمنخفض التأثير وقليل احتمال الحدوث، واحتساب الحد الأعلى للخطر والذي يعبر عنه باحتمال وقوعه وشدة تأثيره[4].

3-3 الخطوة الثالثة: تحديد احتمال المخاطر ودرجتها

[1] . John Goodpasture, **Project Management the Agile Way: Making it Work in the Enterprise**, J. Ross Publishing, Florida, USA, 2010, p225

[2] . Douglas M. Henderson, Kristen Noakes-Fry, **The Manager's Guide to Risk Assessment: Getting it Right** , Rothstein Publishing, Connecticut, USA, 2017, p 64.

[3] . **Societal security — Business continuity management systems --- Requirements**, ISO 22301:2012(en) viewed 27/08/2019, Online at : https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:22301:ed-1:v2:en

[4] . Ali Mosleh, Robert A. Bari, **Probabilistic Safety Assessment and Management**: Proceedings of the 4th International Conference on Probabilistic Safety Assessment and Management (PSAM), 13-18 September 1998, New York City, USA, Springer-Verlag, London, UK, p 1745.

3-3-1 تحديد احتمال المخاطر: الاحتمال هو أن يستغل التهديد مشكلة عدم الحصانة للتأثير على الأصل، حيث أن الهدف من تقييم المخاطر هو قياس احتمال وقوع حدث في المستقبل، وغالبا ما يستخدم سيناريو التكرار كأساس لتحديد الاحتمال وهو موجه نحو مصدر التهديد[1]، إذ يمكن التعبير عن احتمال سقوط شجرة على مبنى إدارة المؤسسة على النحو التالي[2]: L = Lw + Lr + Ld + Lf + Lv اذ تمثل اللواحق كل من التهديدات (الرياح، الأمطار، الأمراض، القطع، اصطدام السيارة)، فإذا كان احتمال كل تهديد يتحقق 2%، فإن احتمال سقوط الشجرة سيكون 10%.

3-3-2 تحديد أثر المخاطر: يتم تقييم كل خطر في المصفوفة من خلال تسجيل الأثر في مقابل عدد مرات الحدوث[3]، إذ أن أثر هو نتيجة تهديد يكون ضارًا على أصول المؤسسة، وهناك العديد من الأساليب لتحديد الأثر وذلك يرجع بدرجة الأولى إلى نوع الخطر وأسبابه، فالنسبة للمخاطر الكمية يتم التعامل مع تقدير الخسارة بناءً على منظور مالي باستخدام حسابات مثل توقع الخسارة ومعدل الحدوث، وهذا يعتمد على المعلومات التي قد لا تكون متاحة دائمًا بسهولة، في حين يختلف التحديد النوعي للأثر عن التقدير الكمي، ذلك أن تقييمات المخاطر النوعية لا تحاول وضع قيمة مالية للأصل والخسائر النقدية الناجمة عن التهديد، وفي هذا الإطار يتم قياس القيم النسبية[4].

3-3-3 احتساب درجة المخاطر: درجة المخاطر هي رقم محسوب يعكس شدة المخاطر، وعادة يتم احتساب درجات المخاطر عن طريق ضرب الاحتمال والتأثير على الرغم من أن العوامل الأخرى، مثل الترجيح قد تكون أيضًا جزءًا من الحساب، بالنسبة للتقييم النوعي للمخاطر، أما في تقييمات المخاطر الكمية يمكن أن تكون احتمالية المخاطر ومدخلات التأثير قيمًا منفصلة أو توزيعات إحصائية[5]، وتختلف درجة الخطر بالنسبة لقرار معين أو ظاهرة معينة من حالة لأخرى، وقد بذلت محاولات عديدة لقياس درجة الخطورة، إلا أن النتيجة النهائية التي تم التوصل إليها هي تحديد حدود عليا وحدود دنيا لدرجة الخطر[6].

---

[1] . Mark Talabis, ason Martin, **Information Security Risk Assessment Toolkit: Practical Assessments through Data Collection and Data Analysis**, Syngress, Waltham, USA ,2012, , P 16.

[2] . TONY DREWITT, **Manager's Guide To ISO 22301**, IT Governance Publishing, It Governance Publishing, , Cambridgeshire, UK, 2013, p 88.

[3] .ادورد بورودزيكيس، ترجمة: احمد المغربي، **إدارة المخاطر والأزمات والأمن**، درا الفجر للنشر والتوزيع، القاهر، 2008، ص 127.

[4] . Mark Talabis, ason Martin, Op. cit, p 16.

[5] . Lev Virine, Michael Trumper, **Project Risk Analysis Made Ridiculously Simple**, World Scientific-Now Publishers Business, New Jersey, USA, 2017, p35.

[6]. عبد الله حسن مسلم، **إدارة التأمين والمخاطر**، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 203.

وهناك عدة طرق لتصنيف درجة المخاطر، ولكن معظم المناهج تستخدم الأساليب التي تنطوي على احتمالات الأحداث والآثار الناتجة عنها، إذ تتطلب معظم المؤسسات طريقة أكثر تفصيلًا لتقييم التأثير والاحتمال، عن طريق حساب التأثير الفعلي وتحديد الاحتمالات الحقيقية، وتتمثل الطريقة الشائعة في تسجيل وحساب كل من الاحتمال والتأثير على المقاييس العددية من خلال استخدام الصيغة التالية[1]:

قياس المخاطر = الاحتمال × التأثير

$$RM = P \times I$$

هذه النتيجة قد لا تكون مرضية لبعض المؤسسات عند تقييم المخاطر، فتعتبر أن التأثير (I)أكثر أهمية من الاحتمال (P)، ومن أجل تخصيص المزيد من الوزن للتأثير يتم عادةً إعطاء عنصر التأثير وزنًا إضافيًا، أي تحسين الصيغة البسيطة عن طريق تربيع التأثير، حيث يتم تحديد مستوى المخاطر عن طريق ضرب الاحتمالية حسب الأثر ألتربيعي، لذلك يمكن استخدام الصيغة السابقة بعد تعديلها كالأتي[2]:

$$RM = P \times I^2$$

3-3-4 الخطوة الرابعة: ترتيب أولوية المخاطر: بعد تحديد الأثر والاحتمال للخطر يمكن استخدام نتيجة جدائهما لتحديد أولويات المخاطر، وسيكون مقياس المخاطر بمثابة قيمة متوقعة، والتي يمكن استخدامها في تحليل التكلفة والعائد، كما أثبتت هذه العلاقة فعاليتها في قياس احتمال ظهور الأزمات ومدى تأثيراتها[3]، وبعد تحديد المخاطر يتم ترتيبها بالاعتماد على مقاييس موضوعية، حيث يجب تحليل المخاطر المحددة فيما يتعلق باحتمال حدوث الخطر(الاحتمال) وتأثير حدوث الخطر(التأثير)، حيث يتم تحديد درجة الخطر من خلال المستويات المحددة مسبقا ويعطى لكل مستوى قيمة حسابية له وما يقابلها من درجة، وهو ما يعرف بالعلاقة بين احتمالية حدوث الخطر وتأثيرات حدوثه من خلال جدول تدريجي يقيس هذه العلاقة، ومن ثم ترتيب الأولويات المتعلقة بالمخاطر حيث تعطى المخاطر الأكيدة الحدوث الدرجة الأولى من الأولوية أما المخاطر التي يكون احتمال حدوثها بعيد فتعطى الدرجة الأقل أولوية أي الأهم فالأقل أهمية[4].

[1] . Kurt J. Engemann, Douglas M. Henderson, Business Continuity and Risk Management: Essentials of Organizational Resilience, Rothstein Associates Inc, Brookfield, Connecticut, USA, 2011, p58.
[2] . Kurt J. Engemann, Douglas M Op. cit,, p59, Douglas M. Henderson, Kristen Noakes-Fry, Op. cit, p66
[3] . IBID,, p59.
[4]. عمار بن عبد العزيز العمار، **الإطار العام لِعمل وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2014، ص 133-134.

ثانيا– أنواع مصفوفة المخاطر وعلاقتها بالمخاطر المالية:

هناك عدة مصفوفات يمكن استخدامها في عملية تصنيف وتقييم المخاطر، وفيما يلي نذكر أهمها:

1– أنواع مصفوفات المخاطر:

1–1 مصفوفة المخاطر ثنائية الأبعاد "2x2": تعد أبسط مصفوفة مخاطر ممكنة تعتمد على تقسيم كل من المحورين بالاحتمال والأثر، وتتميز بسهولة استخدامها وبساطتها[1].

2–1 مصفوفة المخاطر ثلاثية الأبعاد"3x3": تحتوي هذه المصفوفة على 3 مستويات من الاحتمالات و3مستويات من التأثير، وتحاول تقييم المخاطر من حيث احتمال وقوع الحادث وشدته، [2]، فهي واضحة وسهلة وطريقة استخدامها مباشرة، إلا أنها من ناحية أخرى تمتاز بعدة عيوب كون تصميمها مفتوح للأخطاء ومنه يصبح من الصعب تحديد خلايا المخاطر المقبولة والغير مقبولة[3].

3–1 مصفوفة المخاطر رباعية الأبعاد "4x4": توفر هذه المصفوفة تقيما أكثر دقة من مصفوفة المخاطر 3x3 الأكثر بساطة، حيث أثبتت الدراسات أن استخدام كلتا المصفوفتين لتقييم نفس المخاطر تعطي نتائج مختلفة، حيث أن مصفوفة 3x3 قد لا تعطي تقييمًا كافيًا وغامضًا في حين تكون مصفوفة 4×4 صحيحة تمامًا[4] ، تحتوي هذه المصفوفة على 4 أعمدة لاحتمال التهديد و4 صفوف لتأثيرها[5].

4–1 مصفوفة المخاطر خماسية الأبعاد "5x5": تعد مصفوفة المخاطر 5×5 احدث أنواع المصفوفات، وتتكون مصفوفة المخاطر هذه من 5صفوف و5 أعمدة، حيث تنقسم المخاطر إلى خمسة مستويات (1، 2، 3،4،5). المستوى1 الخطر منخفض جدًا، والمستوى 5 خطر عالي جدًا، وهناك العديد من الطرق لإجراء تقيم المخاطر ضمن هذه المصفوفة، والنموذج الذي يتم استخدامه في العادة نموذج شبه رياضي البسيط[6]، حيث يتم تقسيم محور الاحتمال إلى خمس فئات نوعية مرتبة من (غير محتمل، ممكن وبعيد، غالبا، محتمل، متكررا) وهذه الفئات تتوافق مع تقسيم محور الاحتمال الكمي إلى الفواصل العددية [0 -0.2) ، [0.2- 0.4) ، [04-

---

[1] . Robert B. Kauffman, Merry Lynn Moiseichik, **Integrated Risk Management for Leisure Services**, Human Kinetics Publishers, Champaign, USA, 2013, p131.

[2] . Phil Hughes, Phil Hughes, **Introduction to Health and Safety at Work, Introduction to Health and Safety at Work** , Third Edition, Butterworth-Heinemann, Oxford, UK, 2008, p72.

[3] . T. Cameron , R. Raman, **Process Systems Risk Management**, Academic Press, Massachusetts, USA, 2005, p347-348.

[4] . IBID, Op. cit , p348.

[5] . Made Sudiana Mahendra, and all, **Information and Communication Technology:** Second IFIP TC 5/8 International Conference, ICT-EurAsia 2014, Bali, Indonesia, April 14-17, 2014, Proceedings, Springer, Heidelberg, Germany, 2014, p 408-409.

[6] . Robert K. Wysocki, Rudd McGary, **Effective Project Management: Traditional, Adaptive, Extreme**, 3rd Edition, Wiley Publishing, Indiana, USA, 2003, p371.

0.6) ، [0.6 -0.8) ، [0.8- 1][*] ، وبطبيعة الحال تقسم الفئات الخمس المرتبة لمحور الأثر وهو محور الأفقي على أنها مطابقة للفواصل العددية لمحور الاحتمالات وتكون مرتبة (غير مؤثر، طفيفة، متوسطة، بالغة، شديدة الخطورة)[1]، كما أن هناك سلم أخر أكثر استخداما معتمد في مصفوفة 5x5 وهو كالأتي: [0 -0.1) ، [0.1- 0.3) ، [03-0.5) ، [0.5 -0.7) ، [0.7- 0.9]، تتيح مصفوفة المخاطر5×5 لمتخصصين إجراء تقييمات للمخاطر بأدق التفاصيل والوضوح[2].

شكل رقم (02–08): مصفوفة تقييم المخاطر 5×5



المصدر:Jan-Erik Vinnem, p85. And Cox Jr., Louis A. p102

2– مصفوفة المخاطر المالية:

2–1 استخدام المصفوفات لتقييم المخاطر المالية:

تأتي المخاطر من أنشطة الأعمال بالإضافة إلى الإستراتيجية المالية التي تتبناها المؤسسة، وبالتالي فإن القرار بشأن مقدار المخاطر المالية التي يجب أن تتحمله المؤسسة سيتوقف بشكل أساسي على خصائص العمل[3]، وتعد مراقبة والتحكم في المخاطر على أساس دوري، من اجل وضع حدود وفقًا لتحمل المؤسسة للمخاطر المالية، وهذا ما توضحه نتيجة مصفوفة المخاطر، حيث تساعد في الإبلاغ المنتظم عن التقدم المحرز في إدارة المخاطر المالية والمراجعة الدورية للعمليات المالية بأكملها تساهم في تحسين الأساليب الاستراتيجيات، وغالبًا ما

*. يتم الاعتماد على هذا السلم بالاعتماد على نظرية المنفعة لـ: von Neumann-Morgenstern والتي تعد امتداد لنظرية تفضيلات المستهلك التي تتضمن نظرية سلوك وتباين المخاطر، وقد تم طرحها بواسطة في نظرية الألعاب والسلوك الاقتصادي (1944)، ويتم الاعتماد على نظرية المنفعة في تحديد سلوك واتجاه المخاطرة. للمزيد انظر: Thorsten Hens, Beate Pilgrim , **General Equilibrium Foundations of Finance: Structure of Incomplete Markets Models**, Springer-Verlag, New York, USA, 2002, p124-126.

[1] Cox Jr., Louis A. **Risk Analysis of Complex and Uncertain Systems**, Springer-Verlag, New York, USA, 2009,. p108.

[2] . T. Cameron , R. Raman, Op. cit p350.

[3] . Ruth Bender, Keith Ward, **Corporate Financial Strategy**, George Routledge, Abingdon-on-Thames, UK, 3ed, 2008, p45.

يتم إعداد تقرير شهري لإدارة المخاطر المالية عن المشكلات المالية والتحوطات الحالية مقترنة بتوصيات بالاعتماد على نتيجة مصفوفة المخاطر، ومن ثم تقديم هذا التقرير لمجلس الإدارة للسماح باتخاذ القرارات المناسبة بشكل دائم بعد تحليلها وتحسينها، وفي نفس الوقت يعمل كأنظمة تحذير مبكر[1].

2-2 المتغيرات والبيانات المعتمدة لإعداد مصفوفة المخاطر المالية:

بعد تقييم مخاطر الأعمال التجارية والصناعية، فإن الخطوة التالية هي النظر في المخاطر المالية بصورة شاملة ويأخذ هذا التقييم في الاعتبار القيمة السوقية للشركة ودرجة الرافعة المالية، وعلاوة على ذلك يجب إجراء تحليل شامل لتقييم النتائج المالية الماضية، وتشمل المتغيرات الرئيسية للمخاطر المالية ما يلي[2]: استقرار التدفقات النقدية، واتجاهات الأداء المتوقعة في الآونة الأخيرة وعلى المدى القريب، والرافعة المالية وإحصاءات التغطية، والنقدية والسيولة المتاحة، والوصول إلى أسواق رأس المال، حيث يتم إجراء تحليل للمخاطر المالية للشركة على أساس عوامل مختلفة مثل تمويل الشركة والمحاسبة، وكفاية التدفق النقدي، وهيكل رأس المال والسيولة[3]، وذلك باستخدام البيانات المالية للشركة والتي من أهمها[4]:

- تحليل الميزانية: حيث يقوم التقييم على هدفين أساسين؛ أولهما تحديد بدقة جميع التزامات الشركة، والهدف الثاني هو تحديد مدى اعتدال تمويل الشركة بالاعتماد على الدين.
- الربحية: لأنها تميز الأداء المالي للأصول التشغيلية، وتصبح أكثر قيمة عندما يتم استخدامها في التوقعات المستقبلية والمقارنات مع المنافسين.
- التدفق النقدي: يتم المقارنة بين توليد النقد وإجمالي التزامات الديون، ومدفوعات فوائد الديون، والنفقات الرأسمالية، حيث أن كل نسبة تعطي نظرة لقدرة الشركة على تمويل نفسها.
- المرونة المالية: من خلال تقييم القدرة على الوصول إلى النقد (السيولة) من مصادر مختلفة أوقات الحاجة.

[1] . Schönborn Jana, Op. cit, p6-7.
[2]. Frank J. Fabozzi, Steven V. Mann, **The Handbook of Fixed Income Securities**, McGraw-Hill Contemporary, Édition8, chicago, USA, 2012, p 1218..
[3] . García Alcubilla, Raquel, Ruiz del Pozo, Javier, **Credit Rating Agencies on the Watch List: Analysis of European Regulation**, Oxford University Press, Oxford, UK, 2012, p 20.
[4] . Blaise Ganguin, Op. cit, p105-107.

خلاصة الفصل

توضح أساليب التحليل المالي إمكانية تحديد المخاطر المالية للشركة من خلال استخدام المعلومات المالية من القوائم المالية، حيث أن هذا الأسلوب اثبت قدرته في تحديد المشاكل والتهديدات الرئيسية للمؤسسات الاقتصادية، كما يمكن استخدام الاستنتاجات المتحصل عليها كأساس للتخطيط المالي والتنبؤ بالمخاطر المالية، وللحصول على صورة أكثر وضوحا ودقة للصحة المالية للمؤسسة، ينبغي استخدام أجزاء أخرى من البيانات المالية ومعلومات إضافية من نظام المحاسبة والمالية بالإضافة إلى معلومات المالية من خارج المؤسسة كمعدلات تغير أسعار الصرف وأسعار معدلات الفائدة ووضعيات العملاء المنوح لهم الائتمان، وهذا ما يجعل هذه الطريقة أكثر تعقيدًا لتحديد المخاطر المالية.

والجدير بالذكر أن أسلوب التحليل المالي كنظام معلومات لتحديد المخاطر المالية يجب أن يكون كمقدمة لتحديد أكثر تفصيلاً، وهو ما يعرف بعملية قياس المخاطر المالية وتقييمها، الذان يعتبران أساس بناء الخطط في مواجهة المخاطر المالية، وتسهيل عملية تتبع ومراقبة المخاطر لتقليل تأثيرها على المؤسسة، حيث أن هذه العملية لها أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات وكذلك للمستثمرين ورجال الأعمال الذين سيوجهون عملية صنع القرار في تحديد أنواع وحجم الاستثمار والأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل، لذلك من الضروري قياس المخاطر المالية بالنسبة للمؤسسات التي تكون أكثر حساسية لعدم اليقين في السوق، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن النماذج المستخدمة حتى اليوم يتم تطبيقها بشكل أساسي على المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية، وهذا يدفع بالمؤسسات غير المدرجة باعتماد أساليب التحليل المالي في قياس المخاطر المالية.

ويساهم قياس المخاطر المالية في توفير علامات التحذير وإشارات الإنذار سواء المتعلقة بحدوث مخاطر مستقبلية أو الأزمات المرتبطة بها، حيث يعتمد قياس المخاطر المالية وتقييمها على الربط بين البيانات التاريخية وأدوات التنبؤ لصياغة السيناريوهات المحتملة التي قد تشكل تهديدًا للمؤسسة ومدى تأثيرها على أنشطة المؤسسة، إذ توجد العديد من الأدوات الكمية والنوعية تعمل كمؤشرات إنذار مبكر بناءا على قياس مدى تأثير المخاطر المالية ، والتي من أهمها مصفوفة تقييم المخاطر والتي تأخذ بعين الاعتبار اثر المخاطر واحتمال تكرار حدوثها لتحديد شدة الخطر.

الفصل الثالث

-دراسة حالة شركة جينيرال أُمبَلاج -

تمهيـــــــــــد:

شهدت شركة جينيرال أُمبَلاج نمو نشاط متسارع واتساع حصتها السوقية وتعدد معاملاتها، أدى ذلك إلى تنوع بيئة الشركة خاصة الخارجية مما يعني دخول متغيرات وعوامل جديدة مؤثرة على نشاط وعمليات الشركة، مما يجعل تعرضها للمخاطر خاصة المالية منها أكثر احتمالية وتأثيرا، مما استدعى فرض نوع من الرقابة والتقييم لأداء الشركة بصفة مستمرة، حيث كانت إدارة الشركة تخطط لتفعيل قسم خاص بإدارة مخاطر الشركة تماشيا مع رغبتها في دخول سوق الأوراق المالية سنة 2014 إلا أن ذلك لم يتم بسبب عزوف الشركة عن هذه الخطوة مؤقتا، لذلك بقيت إدارة المخاطر بما فيها المالية من مهام قسم المالية والمحاسبة وقسم مراقبة التسيير.

ومن اجل تحديد وقياس المخاطر المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج اعتمدنا على أساليب التحليل المالي كنظام فرعي لنظم المعلومات المالية بالشركة، حيث يعتمد التحليل المالي بشكل أساسي على المعلومات المالية، وهذا ما يتطلب استخدام نظام معلومات للسماح بمعرفة جميع الظواهر والعمليات التي تحدث داخل وخارج الشركة، حيث من خلال محتواه يوفر التحليل المالي معلومات مالية تساعد مختلف المستخدمين، واستخلاص المعلومات الضرورية التي تعكس أداء الشركة ونقاط ضعفها وقوتها واستنتاج المشاكل التي تواجهها أو التنبؤ بها.

أما فيما يخص رصد إشارات الإنذار المبكرة للازمات المحتمل أن تواجه الشركة من خلال تحديد وقياس المخاطر المالية، فقد اعتمدنا مصفوفة تقيم المخاطر التي تقوم على أساس تقيم شدة الخطر من خلال الأثر والاحتمال، وفي دراستنا قمنا باستخدام مؤشرات قياس المخاطر المالية باستخدام النسب المالية للتحليل المالي من اجل تكيفها مع شروط إعداد مصفوفة المخاطر، وفي الأخير مقارنة نتائج المصفوفة وذلك بإسقاط نتائجها على مصفوفة إشارات الإنذار المبكر للازمات.

ولذا سوف نتناول كل ذلك ضمن هذا الفصل من خلال أربع مباحث مرتبة كالأتي:

- المبحث الأول: تقديم عام لشركة جينيرال أُمبَلاج ونظم معلوماتها المالية؛
- المبحث الثاني: دور نظم المعلومات المالية في تحديد المخاطر المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج ؛
- المبحث الثالث: دور نظم المعلومات المالية في قياس المخاطر المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج ؛
- المبحث الرابع: مصفوفة تقييم المخاطر ومؤشرات الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات بشركة جينيرال أُمبَلاج؛

المبحث الأول: تقديم عام لشركة جينيرال أُمبَلاج ونظم معلوماتها المالية

تعد شركة جينيرال أُمبَلاج من الشركات الرائدة في قطاع صناعة وتحويل الكرتون المموج ومشتقاته، إذ تصنف من اكبر الشركات الصناعية على المستوى الوطني، وقد اعتمدت الشركة عدة استراتيجيات منذ نشأتها لتحقق أهدافها، من خلال تطوير استثماراتها، واعتماد أساليب أدارية حديثة والتي من بينها تبني أنظمة معلومات متطورة.

المطلب الأول: تقديم شركة جينيرال أُمبَلاج وطبيعة نشاطها

لقد عرفت شركة جينيرال أُمبَلاج منذ انطلاقها تطورا كبيرا، اذ مرت بالعديد من المراحل مما جعلها تتبوأ المكانة الحالية في السوق الوطنية.

أولا– تقديم، تاريخ ونمو شركة جينيرال أُمبَلاج SPA:

1– الإنشاء:

1–1 فكرة المشروع:

تعود فكرة إنشاء شركة جينيرال أُمبَلاج لمالكها بطوش رمضان، بعد أن كان والده محند بطوش يملك مصنع الألبان "DJURDJURA"حيث كانت هناك مشاكل في تعبئة هذه المنتجات إلى الأسواق بالإضافة إلى الاعتماد على العبوات البلاستكية المكلفة، فطرح احد أصدقاء بطوش رمضان فكرة تعبئة هذه المنتجات في صناديق كرتونية ومن هنا تبلورت الفكرة لإنشاء مصنع يقوم بصنع هذه الصناديق الكرتونية باعتبار أن في ذلك الوقت كان هذا القطاع غير مكتشف وكانت شركة تونيك هي المسيطرة على السوق[1].

2–1 دوافع الإنشاء:

- دخول عالم الاستثمار من أجل إنشاء الثروة الخاصة ولاستقلالية وريادة الأعمال
- الحصول على الفرص والمساعدة التي تقدمها وكالات دعم الاستثمار.
- ندرة هذا النوع من الاستثمار.
- المشاركة في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية وخلق فرص عمل.

[1]. مقابلة مع بن صابر علي (المدير التنفيدي للشركة 2000–2010)، تمت في منزله ببئر توتة–الجزائر العاصمة–، يوم السبت 22 ديسمبر2018، على الساعة 11:00صباحاً.

2- تقديم شركة جينيرال أُمبَلاج :

2-1 الطبيعة القانونية ورأس المال:

نتيجة السياسة الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الجزائر لتشجيع الاستثمار في الصناعة، ولدت العديد من الشركات الخاصة وكانت جنرال أمبالاج واحدة منها، هي شركة جزائرية متخصصة في تصنيع وتحويل الورق المقوى المموج "الكارتون"، تم إنشاء هذه الشركة ذات الطبيعة القانونية "SARL" كشركة ذات مسؤولية محدودة، في أوت سنة 2000 بموجب قرار APSI رقم 13051 المؤرخ في جوان 1998 في منطقة النشاط الصناعي تحارشت، بلدية أقبو ولاية بجاية من قبل السيدين محند ورمضان بطوش بدأت أعمال البناء في شهر أوت من نفس العام وقام بتنفيذها شركات بناء جزائرية، وبدأت نشاطها الإنتاجي في شهر جوان من سنة 2002، برأسمال أولي قدره 32 مليون دينار جزائري، نتيجة تحول الطبيعة القانونية للشركة إلى شركة ذات أسهم "SPA" ابتداء من 3 جوان 2006 بعد شراء 40% من رأسمالها من طرف صندوق الاستثمار MAGHREB PRIVATE EQUITY FUND II (MPEF)، إلا أن هذه الأخيرة وفي سنة 2016، قامت بتنازل عن حصتها لصالح كل من(Developpement Partners International DPI) والشركة الألمانية للتنمية الاستثمارية (DEG) بنسبة 49% من رأس المال الشركة، ليرتفع بذلك رأسمال الشركة إلى 2 مليار دينار جزائري، وهي تمارس نشاطها في ثلاث وحدات إنتاجية أقبو، وسطيف، ووهران[1].

2-2 الموقع الجغرافي والمساحة:

أ- الموقع الجغرافي: تقع الشركة في المنطقة الصناعية تحارشت بلدية اقبو، على بعد 5.2كم شمال شرق عاصمة البلدية، وعلى بعد 70كلم عن مدينة بجاية، وهو مفترق طرق اقتصادي حقيقي بالنظر إلى عدد الوحدات الصناعية العاملة في هذه المنطقة، ويمكن الوصول إلى الموقع من الطريق R.N.26 (جسر وادي تفريت) بطول 1.5كم، عن مدخل بلدية اقبو، حيث يحد الشركة من الشمال اراضي غير مؤهولة، اما من الجنوب فهناك مشروع لوحدة صناعية، ومن الغرب الطريق المؤدي الى المدينة، وشرقا وادي تفريت.

ب- المساحة: بدأ إنشاء شركة جينيرال أُمبَلاج ، على مساحة 14263م^2، تم بناء 12470م^2 منها، وفي سنة 2005 تم توسيع المساحة لـ 33231م^2 ، تم بناء 28628م^2، وحاليا تتربع الشركة على قاعدة أرضية بمساحة كلبية تقدر بـ24 هكتار، وتحتل منشآت الشركة 25175م^2 منها والباقي عبارة عن أراضي للشركة.

[1] . انظر الملحق رقم (01).

3- تاريخ وتطور الشركة:

3-1 نمو شركة جينيرال أُمبَلاج :

شهدت الشركة نمو كبير منذ تأسيسها إلى حد الآن حيث بدأت الشركة نشاطها برأس مال يقدر بـ: 32031000دج، ليصل إلى 2000000000دج، حيث ارتفاع بنسبة 62 مرة عن رأس المال الذي بدأت به الشركة نشاطها، هذه الزيادة في رأس المال صاحبه زيادة في اليد العاملة حيث بدأت الشركة بـ: 83 عامل ليصل عدد العمال سنة 2018 إلى 1201 عامل، وذلك لحاجة الشركة لموارد بشرية للرفع من طاقاتها الإنتاجية التي وصلت سنة 2018 ما يقارب 170000 طن، بمعنى تغطية احتياجات السوق الوطنية بنسبة 75%، بعدما كانت تغطي 5% فقط عند انطلاق الشركة في عملية الإنتاج، وهذا ما يدل عليه ننمو رقم أعمال الشركة من سنة لأخرى فقد كان سنة 2014 يقدر بـ: 387821436دج، ليصل سنة 2018 إلى 18922171432دج[1].

3-2 تطور شركة جينيرال أُمبَلاج :

شهدت شركة جينيرال أُمبَلاج منذ تأسيسها تطور كبير في جل جوانب أنشطتها لاسيما الزيادات في الرأس المال والدخول في شركات مع مؤسسات عالمية بهدف توسيع نشاطاتها وتنمية صادراتها، وهو ما حققته الشركة من خلال إنشاء فرعين للشركة في سطيف ووهران وفرع خاص بتوزيع منتجاتها بتونس، ويمكن إيجاز أهم مراحل تطور شركة جينيرال أُمبَلاج فيما يلي:

- ❖ سنة 2000 التأسيس: 1أوت، تم إنشاء شركة تحت اسم: SARL Général Emballage من قبل رمضان بطوش، برأسمال قدره 32 مليون دينار في منطقة نشاط تاحارشت.
- ❖ سنة 2002 الانطلاقة: بدء الإنتاج في مصنع Akbou ببجاية وذلك بقوى عاملة تكونت من 83 موظفا بين عمال وإداريين.
- ❖ أعوام 2003-2005 محاولة إيجاد حيز سوقي: وذلك لشدة المنافسة الداخلية خاصة من مصنع تونيك وانفتاح الجزائر على السوق الخارجي (الواردات)، ومن اجل ذلك تم رفع رأس المال 70 مليون دينار جزائري سنة 2005.
- ❖ سنة 2006 زيادة الرأس المالي والعمال: تم رفع رأس المال الشركة إلى 150 مليون دينار.

[1]. انظر الملاحق رقم (1) و(2) و(11).

- ❖ سنة 2007 التوسع نحو الشرق الجزائري: بدء الإنتاج في وحدة سطيف مع زيادة رأس المال إلى 1.23 مليار دينار.Trophée de la Production Euro-Développement PME
- ❖ سنة 2008 التصدير والتوسع نحو الغرب الجزائري: بداية تشغيل وحدة وهران تم زيادة رأس المال إلى 1032200000 دينار، وكانت بداية التصدير إلى تونس.
- ❖ سنة 2009 الشراكة: في 3 جوان زيادة رأس المال إلى 2 مليار دينار ودخول MAGHREB PRIVATE EOUITY FUND (MPEF) بحصة 40%. أصبحت شركة Général Emballage شركة رأسمالية (شركة مساهمة SPA) (Société par Actions).
- ❖ سنة 2010 بداية الطفرة: بلغت مبيعاتها وصافي ربحها 38.053 مليون دينار و 2.071 مليون دولار، وزيادة القوى العاملة إلى 699 موظفا، مما وضعها في المرتبة 50 بين الشركات الجزائرية.
- ❖ سنة 2011 التصنيف: الحصول على تصنيف من الشركة الفرنسية COFACE "@@@"
- ❖ سنة 2012 زيادة الطاقة الإنتاجية:
  - مارس: بلغت الطاقة الإنتاجية لمصانع الإنتاج الثلاثة في أقبو ووهران و سطيف 130000 طن.
  - جوان: تم نقل مصنع وهران إلى منطقة حاسي عامر الصناعية.
  - 02 جويلية: توقيع اتفاقية شراكة تأطير مع جامعة بجاية.
  - 17 ديسمبر: الحصول على تصنيف COFACE "@@@"
- ❖ سنة 2013 شهادة الجودة : 23 جانفي الحصول على شهادة ISO 9001:2008 .
- ❖ سنة 2014 زيادة الصادرات :
  - 22 فيفري: توقيع اتفاقية توظيف مع وكالة التوظيف الوطنية (ANEM)
  - 30 أكتوبر: بداية الصادرات إلى ليبيا
- ❖ سنة 2015 مصنع جديد وجائزة مركز التجارة العالمي :
  - أفريل: بدء إنتاج مصنع جديد بوحدة سطيف في المنطقة الصناعية عين السيفيهة.
  - جوان: جائزة حافز التصدير لسنة 2014 التي يقدمها مركز التجارة العالمي (WTCA)
- ❖ سنة 2016 فك وتجديد الشراكة وتوسيع الصادرات :
  - فيفري: أول تصدير إلى إسبانيا

- أوت: الخروج من صندوق المغاربي للأسهم الخاصة والدخول في شراكة مع مؤسسة التنمية الدولية (DPI) و Deutsche Dation Investments und Entwicklungsgesellschaft (mbH DEG) حتى 49% من رأس مال الشركة.
- سبتمبر: أول تصدير إلى موريتانيا.

❖ سنة 2017:

- 19أفريل: الحصول على تصنيف COFACE "@@@"[1].

❖ سنة 2018:

- 09 أفريل: شهادة ISO 9001 الإصدار 2015[2].
- 29 ماي: الحصول على تصنيف COFACE "@@@"[3].

❖ سنة 2019:

- 16 جانفي: تم تكريمها كشركة "ملهمة" لإفريقيا في تقرير "الشركات الملهمة لإفريقيا 2019" من قبل مجموعة بورصة لندن.
- 21 أفريل: أول تصدير إلى بلجيكا.
- 13 جوان: جائزة لجنة التحكيم الخاصة لجائزة التصدير لعام 2018 مركز التجارة العالمي (WTCA)
- 19 جوان: أول تصدير إلى فرنسا[4]
- 25 جوان: الحصول على تصنيف COFACE "@@@"

ثانيا– طبيعة نشاط شركة جينيرال أُمبَلاج :

1– منتجات شركة جينيرال أُمبَلاج :

تقوم شركة جينيرال أُمبَلاج بالإنتاج حسب الطلب، حيث تنتج أنواع كثيرة من المنتجات إذ أنتجت منذ بداية نشاطها إلى الآن ما يقرب من 15 ألف نوع ومن أكثر ممنتجاتها المطلوبة ما هو موضح في الجدول التالي:

[1] . انظر الملحق رقم (03): جزء (أ).

[2] . انظر الملحق رقم (04).

[3] . انظر الملحق رقم (03): جزء (ب).

[4] . انظر الملحق رقم (05).

جدول رقم (03-07): أهم منتجات شركة جينيرال أُمبَلاج .

نوع	الخصائص	نموذج	نوع	الخصائص	نموذج
علب إشهاري	علب جاهزة لِعرض منتجات في مواقع البيع		علب الألبان	للحليب و الزبدة و الجبن و الزبادي	
علب أمريكية	تتصف بإمكانية استعمالها للمتوجات الخفيفة وَ الثقيلة		علب البيتزا	أنواع وأحجام مختلفة، تخضع لمعايير السلامة الغذائية	
صفائح الكارتونية	تعد وفقا لمتطلبات العملاء		صناديق صيدلانية	طباعة فليكسسو غرافية 5 ألوان +ورنيش اختياري	
علب باركيت	موجهة لتعبئة الخضر والفواكه، وتصنع من ورق وكرتون على المقاييس الغذائية.		علب متعدد الأضلع	جامدة ومقاومة وتستخدم لتعبئة الأغراض ثقيلة الوزن مع إمكانية إعادة استخدامها	
الأرشيف علب	علب لحفظ الوثائق مقاومة لرطوبة وفق مقاييس عالمية		علب خماسية الألوان	تستخدم تقنية للطباعة الطباعة السامية 5 ألوان.	
التغذية علب	تتمثل حفظ الأغذية الجافة		مشمع كرتون	يستخدم المواد المضادة للتآكل و الشحوم	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المقابلة والموقع الرسمي للشركة

2- عملاء شركة جينيرال أُمبَلاج :

وصل عدد عملاء الشركة لغاية 2018 إلى ما يقرب 2000 زبون والجدول التالي يوضح اكبر واهم الزبائن:

جدول رقم (03-08): أهم زبائن شركة جينيرال أُمبَلاج .

زبون	المنج المطلوب	رمز الشركة	زبون	المنج المطلوب	رمز الشركة
SOUMMAM	علب غذائية، علب الألبان	SOUMMAM	TCHIN-LAIT	علب الألبان، علب أمريكية، علب غذائية، صفائح كرتونية	candia
CEVITAL	علب أمريكية، علب غذائية، كرتون مشمع، صفائح كرتونية	ceVital	SAMHA	علب رباعية و ثمانية الأضلع، علب امريكية، صفائح كرتونية	SAMSUNG

IFRI	صفائح كرتونية، علب الألبان		RAMY	علب الألبان، علب أمريكية، علب غذائية، صفائح كرتونية	
ROUIBA	علب الألبان، علب أمريكية، علب غذائية، صفائح كرتونية		COCA COLA	علب غذائية، صفائح كرتونية	
CONDOR	علب رباعية و ثمانية الأضلع، علب أمريكية، صفائح كرتونية		FRATER-RAZES	صناديق صيدلانية	
BELLAT	تتمثل حفظ الأغذية الجافة عُلب باركيت، علب أمريكية، صفائح كرتونية، كرتون مشمع		SNTA	علب رباعية و ثمانية الأضلع، علب أمريكية، صفائح كرتونية	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المقابلة والموقع الرسمي للشركة

3- طبيعة الإنتاج بشركة جينيرال أُمبَلاج :

3-1 المواد الخام والمدخلات:

3-1-1 الورق: يعد الورق المادة الرئيسية الأولى في صناعة الكارتون المموج، وتستخدم شركة جينيرال أُمبَلاج عدة أنواع من الورق أهمها[1]:

- اسطوانات الورق Bobines de papier: يتم استردها من اسبانيا حسب احتياجات الشركة ولها العديد من الأنواع وفي اغلب أنتاج الشركة تحتاج إلى اسطوانات الورق بحجم بعرض2.4 متر وحجم عرض 3.3 متر من نوع (ورق كرافت)(kraft liner) وهو نوع من الورق قاس ومتين.
- اسطوانات الورق المموج (Bobines de papier pour cannelure): يتم استزادها كذلك من اسبانيا، وهي تتمثل في اسطوانات الورق المموج المستخدم في العملية الإنتاجية والذي يمثل في الغالب الطبقة الوسطى لكل منتج، والذي يسمى بالألواح الليفية المموجة test liner et fluting والتي تتطلب قوة ميكانيكية ومقاومة الصدمات.

3-1-2 المواد اللاصقة (الغراء): نشا الذرة لصنع الغراء للإلصاق Amidon de mais pour la fabrication de la colleالغراء هو مادة ذات قوة لاصقة دائمة للمواد المتلامسة في صناعة تصنيع الكرتون، حيث يربط العناصر الورقية المختلفة معًا (الأغطية والأخاديد)، وتقوم شركة جينيرال أُمبَلاج باستيراد

[1] . مقابلة مع بن يحي رابح (رئيس قسم الانتاج) ، تمت في مقر الشركة بأقبو-بجاية-، يوم الثلاثاء 27 أوت 2019، على الساعة 11:30 صباحاً.

الغراء من اسبانيا على شكل مسحوق في أكياس ومن ثم يقوم بتحضيره قسم النتاج عن طريق ما يعرف بمطبخ الغراء من خلال مزج المسحوق النشا بالماء وتعرضيه للبخار للحصول على درجة الحرارة من المطلوبة (30الى 35 درجة) وبعدها يتم إضافة الصوديوم المائي والصودا والمواد المخمرة، من اجل الحصول على اللزوجة اللازمة (من 23 mPa s الى 28 mPa s) ويتم تحضير الخزان باستخدام مضخة التي يتم التحكم بالكمية فيها عن طريق الصمام الذي ينشط تلقائيًا بعد مرور الكميات المحددة في الوصفة.

3-1-3 حبر صبغ نباتي لطباعة: وهو الحبر السائل منخفض اللزوجة قابل للذوبان يستخدم في طباعة الصور والأشكال والكتابات على المنتجات المراد إنتاجها، وتستخدم شركة جينيرال أُمبَلاج الطباعة المرنة "flexographique" وتنفذ مطبوعات عالية الدقة تصل إلى 6 ألوان مع طلاء كامل أو انتقائي وتعتبر من التقنيات المبتكرة في هذا المجال، حيث تكون الصورة عبارة عن لوحة مرنة، مصنوعة من مواد البوليمر التي يختلف سمكها وفقًا للعمل الذي سيتم تنفيذه، ثم يتم طلائها بالحبر، الذي يتغلغل في الصورة أو الكتابة التي يجب أن تكون منقوشة بالنقش الضوئي.

4- خط إنتاج جينيرال أُمبَلاج:

تبدأ عملية تصنيع الكرتون بشركة الكرتون المموج بوصول اسطوانة (البكرة) الورق من المخزن، حيث يتم نقل البكرات على حزام ناقل أوتوماتيكي أو في الشاحنات المخصصة لذلك، يتم استلام المواد الخام لإنتاج الورق المقوى المموج في شكل اسطوانات (بكرات) ذات أطوال وعرض مختلف، يتم طي الورق الوسيط تلقائيًا في أخاديد ذات تمويجات مختلفة ثم يتم تجميعها ولصقها، للحصول على لوح كرتون مموج.

ويتمثل الدور الرئيسي لقسم الإنتاج في ضمان مرور المادة الأولية الخام، المتمثلة في اسطوانات الورق والغراء، إلى المنتج النهائي المطلوب، أي الكارتون المموج في شكل ألواح أو صناديق مخصصة للشحن، تتم هذه العملية من خلال المرور عبر أجزاء مختلفة مكونة لخط التحويل المموج لإنهاء التحول، ومن أهم الآلات المستخدمة في قسم الإنتاج ما يُعرف بقطار العاكس، ويُعتبر العمود الفقري لإنتاج الكارتون المموج، وهو يتوافق مع مجموعة من الآلات الفرعية مرتبطة معًا بطريقة منظمة ومتزامنة جيدًا، والتي تتطلب طاقة ميكانيكية وطاقة حرارية.

ويتمثل خط الإنتاج بصفة عامة لإنتاج أي منتج من خلال استخدام الورق الملفوف والورق المموج والغراء لإنشاء الكرتون المموج ومن ثم إضافة الحبر الملون أو العادي، وتمر العملية الإنتاجية على عدة آلات تختلف حسب نوع المنتج المطلوب لكن بصفة عامة تكون العملية التقنية نفسها عمليا لكل آلة ولكل المنتجات، لذلك تحتوي ورشات الإنتاج على عدة خطوط إنتاج.

المطلب الثاني: نظم المعلومات الإدارية بشركة جينيرال أُمبَلاج :

أولا– الهيكل التنظيمي والمعلومات المستخدمة

1– المخطط التنظيمي للشركة

يتمثل الهيكل التنظيمي لشركة جينيرال أُمبَلاج من العديد من الوظائف التي تتطلبها طبيعة نشاط الشركة، وتتم مراجعة الهيكل التنظيمي حسب الضرورة لتكييفها مع إستراتيجية الشركة والتغيرات السوقية، وفيما يلي نذكر مكونات هيكل التنظيمي للشركة بإيجاز[1]:

✓ **الإدارة العامة:** تجمع وظيفتها بين جميع مناصب الإدارية للشركة، وتتميز بتحمل مسؤولية مزدوجة هي إستراتيجية وتشغيلية، حيث تعمل عل تطوير السياسة والأهداف والإشراف على وإدارة الوسائل لتحقيقها، ويتكون هذا القسم من:

- سكرتارية الإدارة.
- أمانة مجلس الإدارة.
- مساعد المدير العام المسؤول عن التمويل.
- مساعد المدير العام المسؤول عن الموارد البشرية.

✓ **قسم المبيعات:** قسم المبيعات مسؤول عن تحديد وتنفيذ سياسة مبيعات شركة وتوفير معلومات عن التشغيل والإدارة وتطوير أساليب التوزيع ..الخ، حيث يهتم بطلبات العملاء ويلبي احتياجاتهم.

✓ **قسم المالية والمحاسبة:** يتضمن هذا القسم إدارتين هما الإدارة المالية والإدارة المحاسبية، وهذا القسم يحظى بأهمية كبيرة من قبل الشركة، وله علاقات مع جميع الخدمات الأخرى، يتمثل دورها في الإدارة المالية المتعلقة بالوصول إلى الموارد المالية واستخدامها وفقًا لأهداف الشركة هي المسؤولة عن تسجيل ومعالجة المعلومات المتعلقة بالحركات المالية للشركة، بالإضافة إلى تسجيل وتبويب كل الحركات المالية.

✓ **قسم الإنتاج:** يعتبر قسم الإنتاج أهم وظيفة في مجال نشاط شركة جينيرال أُمبَلاج ، ويتجمل المسؤولة عن تركيب الآلات والمعدات وإبلاغ الموظفين حول استخدام المعدات، وإعادة التشغيل بعد كل تدخل وتحديد وتشخيص العيوب، ويعمل هذا القسم على تحقيق ثلاث أهداف أساسية:

- تحقيق طلبات العملاء.
- تقليل النفايات.

[1] . انظر الملحق رقم (06).

- جعل المعدات مربحة وتحسين الأداء.

✓ **قسم الموارد البشرية:** هذا القسم يهتم بكل ما يتعلق بالموظفين، وتتمثل مهمة هذا القسم في مراجعة وتنظيم وتنفيذ جميع الإجراءات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، من مرحلة تحديد الاحتياجات البشرية والتدريب وصقل الكفاءات إلى مرحلة التقاعد وانتهاء الخدمة.

✓ **قسم التموين** توفر قسم التموين للشركة احتياجاتها من المواد الخام وقطع الغيار والمعدات، وهي مقسمة إلى ثلاث أقسام فرعية:

- المشتريات.
- إدارة المخزون.
- المتجر والمستودع.

✓ **قسم التخطيط والجدولة:** دورها هو تخطيط الإنتاج ومراقبة الإنجازات، فهو المسؤول عن وضع جداول المهام والأنشطة، وتوزيع الموظفين وفقا لطبيعة العمل والموعد النهائي ورصد التقدم المحرز في العمل.

✓ **قسم مراقبة الجودة:** تتمثل مهمة هذا القسم تنفيذ سياسة الجودة للشركة، ومراقبة جودة الأداء والإنتاج، حيث اعتمدت شركة جينيرال أُمبَلاج إستراتيجية لتحسين جودة منتجاتها عن طريق إنشاء مختبر لمراقبة الجودة يحتوي على احدث المعدات التي تتيح التحكم في جودة المنتج.

✓ **قسم نظم المعلومات:** دور قسم نظم المعلومات هو:

- تطوير البرمجيات لتلبية احتياجات الشركة.
- الحفاظ على البرمجيات.
- مساعدة وتدريب الموظفين الذين يستخدمون معدات تكنولوجيا المعلومات.

✓ **قسم اللوجستيات:** يتكون من إدارة كل ما يتعلق بنقل وتخزين منتجات الشركة، من المركبات اللازمة للنقل، والمستودعات.

✓ **الوسائل العامة:** هذا القسم مسؤول عن مراقبة كل الوسائل المستخدمة (الهاتف ، الكهرباء ، الغاز ، إلخ) ، الصرف الصحي وصيانة المصنع... إلخ.

✓ **قسم الصيانة:** لهذا القسم دورًا مهمًا للغاية في الشركة من خلال ضمان التشغيل السليم للمعدات بشكل دائم وتنفيذ إصلاحاتها الفورية في حالة حدوث عطل، حيث إنها مسؤولة عن التنبؤ بقطع الغيار وخاصة التخطيط الوقائي لصيانة الآلات والمعدات.

2- المعلومات الموجهة للإدارة حسب مستوياتها بشركة جينيرال أُمبَلاج :

من خلال الهيكل التنظيمي الذي تعتمده الشركة يتضح أن الشركة تنقسم إلى الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية، وفيما يلي طبيعة المعلومات التي تحتاجها هذه الإدارات بالشركة:

2-1 المعلومات الموجهة للإدارة العليا:

حسب الهيكل التنظيمي للشركة فان الإدارة العليا تكون تحت مسؤولية المباشرة للإدارة العامة والتي من شانها وضع الخطط والسياسات الإستراتيجية والتشغيلية لعدة سنوات، فان ذلك يتطلب توفير المعلومات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، حيث تشمل هذه المعلومات التكاليف الكلية المنفقة والتكاليف المتوقع إنفاقها الطاقة الإنتاجية للشركة وحجم الطلب السوقي على نوع المنتجات التي تنتجها فمثلا قدرة الشركة الإنتاجية تصل إلى 200000طن سنويا حسب القدرات التكنولوجية والإنتاجية وهي تنتج حاليا 170000طن وبذلك تغطي حوالي 70% من احتياجات السوق الجزائري، لذلك تخطط الشركة لإنشاء وحدات تصنيع في مختلف أنحاء الوطن، بالإضافة إلى معلومات عن كل العوامل والمستجدات التي تؤثر على نشاط الشركة سواء تلك المعلومات المتعلقة بالظروف الخارجية كقوانين التصدير والاستيراد والضرائب والتامين وأسعار العملات، أما المعلومات المتعلقة بالظروف الداخلية والتي تتضمن معلومات عن الأفراد والمواد الأولية ومستوى المبيعات والإنتاج، وبصفة عامة تقدم هذه المعلومات في شكل تقارير يومية أو أسبوعية أو شهرية أو سداسية أو سنوية[1].

2-2 المعلومات الموجهة للإدارة الوسطى:

حسب الهيكل التنظيمي للشركة فان الإدارة الوسطى هي التي تدعم الإستراتيجية العامة للشركة من خلال التخطيط قصير المدى لكل الأقسام التي تمثل مستوى الإدارة الوسطى، وهي بذلك تحتاج إلى المعلومات التي تساهم في استمرارية نشاطها كالمعلومات عن الوضع المالي للشركة المساعدة على اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية، بالإضافة إلى تتبع حركة المخزون من المواد الأولية بالمخازن لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتامين الاحتياجات للشركة وهذا بالاعتماد على جميع المعلومات التي توفرها كل الوحدات الإنتاجية للشركة (أقبو، وهران، سطيف)، حيث من خلال الهيكل التنظيمي نلاحظ أن الإدارة بالشركة تعتبر مركزية وهي الموجودة بأقبو باعتبارها المركز والوحدة الكبيرة، أما في وحدة سطيف ووهران فان الإدارة هناك تقتصر على الإنتاج والتخزين والنقل وهي المسئولة عن توفير المعلومات.

[1] . مقابلة مع حمزة شعلال (المدقق الداخلي للشركة) ، تمت في مقر الشركة بأقبو-بجاية-، يوم الخميس 4 جويلية 2019، على الساعة 11:00صباحاً.

2-3 المعلومات الموجهة للإدارة التنفيذية:

من المعلوم أن الإدارة التنفيذية تتمثل في الأقسام المباشرة المسؤولة عن نشاط الشركة الأساسي، وفي شركة جينيرال أُمبَلاج تحتاج هذه الإدارة للمعلومات المتعلقة بالإنتاج من بداية طلب الزبون ورغباته حول موصفات المنتج، ومن ثم تكيد قسم النمذجة والتصميم لتوافق رغبات الزبون مع المنتج المطلوب وتوافقه مع المنتج المراد تعبئته به، حيث يجب توفير كل المعلومات والمقاييس وطبيعة المنتج، بالإضافة إلى معلومات عن الوقت المتاح للإنتاج وطبيعة المواد التي يجب أن تستخدم والآلات اللازم تشغيلها للإنتاج، والأفراد الذين توكل إليهم مهمة الإنتاج، كل هذه المعلومات وأخرى يجب توفيرها وتبادلها مع الأقسام بالإدارة التنفيذية والأقسام بالإدارة الوسطى، والتي تكون في شكل تقارير أو أوامر تصنيع أو أوامر تصميم ومهام والتي غالبا ما يتم إعدادها بصفة يومية أو أسبوعية وشهرية[1].

ثانيا- مكونات نظم المعلومات وطبيعة المعلومات المنتجة بشركة جينيرال أُمبَلاج :

1- المكونات نظم المعلومات:

يتكون نظم المعلومات بشركة جينيرال أُمبَلاج من المكونات نفسها لأي نظام معلومات[2].

1-1 المكونات المادية:

تضم الشركة 300 حاسوب بمختلف أنواعها من حواسيب مكتب ومحمول وحواسب مدمجة بالآلات وفيما يلي نذكر أهم المكونات المادية لنظم المعلومات بالشركة:

- الحواسيب من نوع Dell وLENOVO من فئة معالج i5 وi7 وi9 سوداء اللون وشاشات معظمها مقاس 19.5 بوصة وذات ذاكرات تخزين مختلفة.
- الحواسب المحمولة من نوع Dell وHP من فئة معالج i5 وi7 وشاشات بحجم 15 بوصة فأكثر.
- أجهزة الـ Tablet لرؤساء الأقسام وإطارات الشركة من نوع condor
- العاكس الكهربائي: يهدف لضمان استقرار الطاقة الكهربائية عند انقطاعها من المصدر الرئيسي عن أجهزة الحاسوب، حيث يتم تزويد العاكس ببرنامج إغلاق وفتح تلقائي أثناء انقطاع الطاقة.

[1] . مقابلة مع داليا طالب (مصمم منتجات) ، تمت في مقر الشركة بأقبو-بجاية-، يوم الخميس 4 جويلية 2019، على الساعة 09:00صباحاً.

[2] . مقابلة مع شيخي حكيم (رئيس قسم نظم المعلومات)، وقلايا وليد (مهندس نظم أول) ، تمت في مقر الشركة بأقبو-بجاية-، يوم الخميس 4 جويلية 2019، على الساعة 14:00بعد الظهر.

- هواتف محمولةّ ذكية لعمال الإدارة والمسئولين في ورشات الإنتاج نوع P8 وCondor Plume P7

2-1 البرامج والتطبيقات: تبنت شركة جينيرال أُمبَلاج مواكبة التطور التكنولوجي بغية تطوير قدراتها ورفع من كفاءتها لذلك تحوي العديد من البرامج الالكترونية لمختلف الأقسام والوظائف، وفيما يلي نذكر أهمها:

- برنامج GEPRO^{TM}: يقوم هذا البرنامج، المستخدم من طرف قسم المبيعات على وظيفة تحديد أسعار البيع، حيث يضم هذا البرنامج جميع المتغيرات التي تؤثر على المنتج مثل نوع المنتج، الألوان المستخدمة وعددها، مقاييس المنتج،والكمية المنتجة،وطريقة التسليم والدفع.
- برنامج PC-Topp: يستخدم برنامج تخطيط PC-Topp من طرف قسم الإنتاج لمجموعة من الآلات التي تتضمن اسطوانات الورق، والتي تسمح بإنتاج وتحويل صفائح الكرتون، حيث يعمل هذا البرنامج على تخطيط وجدولة ومراقبة والتحكم في عملية إنتاج الكرتون.
- برنامجSTORM: هو أداة لتحسين الموارد وتخصيصها، يتم الاستعانة به لتحديد أفضل السبل لاستخدام الموارد المحدودة لتعظيم الأهداف المطلوبة وتقليل الخسارة (مثل تكلفة النقل ...)، ويتم استخدام برنامج STORM في شركة جينيرال أُمبَلاج لحل مشاكل النقل وتخفيض تكاليفها وتحديد امثل الطرق لنقل المواد أو المنتجات.
- برنامج QAD EAM: يستخدم هذا البرنامج من طرف قسم الصيانة من اجل صيانة معدات الشركة من خلال ما يعرف بالصيانة الوقائية والتنبؤية، والقيام بأعمال الصيانة المخططة وغير المخططة اللازمة للحفاظ على سلامة المعدات حتى تتمكن الورشات من العمل بأقصى طاقتها،
- برنامج MPLAB: يستخدم هذا البرنامج من طرف قسم نظم المعلومات، ويعد أداة تطوير لبرمجة من نوع PIC الذي يتيح إنشاء برنامج وتجميعه ومحاكاته، ويتميز MPLAB بإنتاج برامج بلغة C،
- برنامج STEP 7 Professional: يستخدم هذا البرنامج من طرف قسم نظم المعلومات،وهو برنامج يستخدم للبرمجة، حيث يتميز هذا البرنامج بنظام مساعدة على الانترنت، مما يتيح تتبع جميع البرامج التي يتم إنشاءها من خلاله.
- برنامج SAGE 1000 FRP: وهو برنامج يساعد على التسيير المحاسبي والمالي حيث يحتوي على خصائص وجداول تساعد على تطبق واستخدام المحاسبة العامة والتحليلية ومحاسبة الشركات، وتحديد الضرائب ومتابعة العملاء.

- برنامج Volupack: يدعم هذا البرنامج نظام معلومات تخطيط موارد المؤسسات (Enterprise Resource Planning)(ERP) في مؤسسات صناعة وتحويل الكرتون لإدارة إنتاج الكرتون بمختلف أنواعه، حيث تم تصميمه خصيصا لمؤسسات صناعة الكرتون، فهو يمثل برنامج متكامل يسمح بالإدارة ومراقبة العمليات لجميع المهام المتعلقة بتحويل الورق الى منتجات كرتونية من وقت وضع خطة الإنتاج حتى التسليم.
- برنامج ArtiosCAD وtreeDiM PackLIB: يستخدمها قسم التصميم والنمذجة المصممة خصيصًا للتصميم الهيكلي وتطوير المنتجات والنماذج الافتراضية التي تستخدم في إنتاج المنتجات.

1-3 قواعد البيانات: وتعتمد على العديد من قواعد البيانات:

- تقوم الشركة بتحديث لغة قاعدة بيانات نوعSQL Server كلما كان هناك اصدرا جديد من هذا النوع وهي حاليا تستخدم SQL Server 2018.
- C12 Oracle : قواعد بيانات أوراكل تخضع لنظام إدارة قواعد البيانات العلائقية، وتتعامل مع لغات البرمجة مثل C و C++ و Java، ولغة البرمجة PL/SQL، وفي شركة جينيرال أُمبَلاج تتم معالجتها بلغة SQL (OR100) وتم اعتمادها من طرف شركة جينيرال أُمبَلاج لموثقتيها وأمانها،
- MySQL: نظام إدارة قواعد البيانات وهي قواعد بيانات مفتوحة المصدر مبنية وفق SQL، وهي تعمل على مختلف المنصات بما فيها لينكس ووينذوز ويونيكس.
- Microsoft SQL Server: تدعم الكثير من العمليات والمعالجات، التطبيقات الذكية للشركات وتقدم تحليل للبيانات بطرق تكنولوجية.

1-4 الشبكات: وتتكون من:

- الشبكة الداخلية: تستخدم الشركة للاستخدام الداخلي الشبكة الخاصة الافتراضية Virtual Private Network (VPN)، التي تقوم بتوصيل مجموعة الأجهزة الحاسوبية الموجودة داخل الشركة من اجل الاتصال وتبادل البيانات بين الأنظمة وتطبيقات البرامج والمستخدمين، وتعتمد شركة جينيرال أُمبَلاج على مجموعة من الكابلات والوسائط اللاسلكية مثل شبكة (Metropolitan Area Network) MAN، باعتبار المساحة كبيرة بين ورشات الإنتاج والإدارة والمخازن.
- switch ordinateur محول الانترنت: يتمون من حوالي 100منفذ Ethernet ، لتوصيل العديد من الكابلات، ويساعد في تلقي المعلومات وإرسالها.

- راوتر او الموجه (Routeur): يتصل الراوتر عبر كابل الشبكة إلى مودمٍ بوساطة منفذ الإنترنت، خاصة من اجل ربط الاتصال وتبادل المعلومات مع وحدة سطيف ووهران.
- البريد الكتروني: تملك الشركة بريد الكتروني رسمي خاص contact@generalemballage.com، أما البريد الرسمي للموظفين فيكون Nom_de_l'employé@generalemballage.com ويمكن لهذا البريد الكتروني إرسال واستلام جميع الرسائل من أي جهاز محمول آو ثابت، كما توفر الشركة شريحة اتصال من نوع موبليس لكل عمال الشركة ذات امتيازات خاصة.

5-1 الأفراد: هم العنصر المؤثر على تشغيل وفعالية ونجاح أي نظم معلومات وفي شركة جينيرال أُمبَلاج نجد:

- المبرمجون: تملك الشركة 2 موظفين بقسم نظم المعلومات يحملون شهادات جامعية في البرمجة الالكترونية، تم توظيفهم خصصا لغاية برمجة وصيانة وتطوير البرامج التي تحتاجها الشركة، اذ تتمثل مهامهم الأساسية في الشركة بتطوير برامج إعداد التقارير المختلفة، كما قاموا بربط برنامج التصميم
- محلل النظم والبيانات: يعتبر الخبير الذي تسند إليه مهمة توجيه مستخدمي النظم حول آلية استخدام الحواسيب والبرامج والتطبيقات الجديدة في الشركة أو عند توظيف عناصر جديدة، والمساعدة في الإبلاغ عن تحليل بيانات تخطيط موارد المؤسسات.
- مدير قواعد البيانات: توكل مهمة إنشاء وإدارة قواعد البيانات بغية إنتاج المعلومات بشركة جنرال امبالاج إلى رئيس قسم نظم المعلومات وموظف أخر المسؤول المباشر عن إدارة قواعد البيانات.
- المشغلون والتقنيون: وهم الذين يشغلون أجهزة نظم المعلومات، وصيانتها وحل مشاكلها، ويضم قسم نظم المعلومات بشركة جينيرال أُمبَلاج 3 تقنين متخصصين في صيانة وإصلاح الأجهزة المعلوماتية
- مختص الشبكة: يوجد بشركة جينيرال أُمبَلاج موظف تابع لقسم نظم المعلومات مسؤول عن شبكة الاتصالات ونقل المعلومات، بمختلف أنواعها، حيث يقوم بمراقبة يومية للتأكد من عدم وجود تهديدات أو مشاكل في أجهزة الاتصال ونقل المعلومات، وهو المسؤول عن صيانة ومراقبة خادم الحاسوب الرئيسي وكل الأجهزة الاتصالية.
- المستخدمين النهائيين: وهم المستفيدين النهائيين من مخرجات نظم المعلومات بالشركة والذي يقدر عددهم 255 مستخدم من موظفي وعمال الشركة في الثلاث وحدات(أقبو، سطيف، وهرن)، ويضاف إليهم المستخدمين من عملاء وموردين.

2- المعلومات والبيانات التي يوفرها بنظم المعلومات بالشركة لكل قسم:

2-1 المعلومات والبيانات الخاصة بقسم قسم المبيعات:

أهم المعلومات والبيانات الخاصة بهذا القسم على النحو التالي[1]:

- معلومات من اجل إعداد الفواتير وإدارة مخزون المنتجات النهائية.
- معدلات تحقيق أهداف المبيعات: تشير إلى المبيعات التي يتم إجراؤها شهريًا، ومقارنتها بالأهداف التي حددتها الإدارة العامة.
- معلومات عن الجرد المادي للمنتجات النهائية: يوضح تحركات مخزونات المنتجات النهائية.
- معلومات عن تكلفة النقل: عدد عمليات النقل وخط النقل، ونوعية المنتجات المنقولة.
- المعلومات الخاصة لإعداد موازنة المبيعات التي يتم من خلالها توقع المبيعات المحتملة للشركة عن طريق استخدام تقنيات التنبؤ.

2-2 المعلومات والبيانات الخاصة بقسم الإنتاج:

يستخدم قسم الإنتاج في معالجة البيانات والمعلومات VoluPack ERP وبرنامج Sage 1000FRP[2]:

- معلومات عن عقود التوريد، وتوقع نفاذ المخزون من المواد ونفاذ المنتجات من المخازن... إلخ، بما في ذلك الكميات الدقيقة والوزن والقيمة النقدية وموقع كل منصة نقل.
- معلومات عامة عن المنتجات حيث انه لكل أمر إنتاج يتم إنشاء ملف تصنيع مما يتيح تتبع كامل للإنتاج، من الطلب إلى حساب سعر التكلفة، ويتم توفير النسخة المطبوعة والالكترونية PDF.
- البيانات والمعلومات عن ورشة العمل المتعلقة بالتنفيذ وسرعات الإنتاج المطلوبة لأغراض العمل والاستراحات وأسباب التوقف.
- المعلومات الخاصة بتخصيص وتحديد العمليات التي تتوافق مع طريقة العمل، مثل إدارة الطليات بمختلف أنواعها كطلبيه إخراج المواد من المخزون وطلبيه احتياجات المواد الأولية...الخ[3].
- مراقبة عملية الإنتاج من بدايتها إلى نهايتها، وإضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال تقارير الإنتاج المفصلة والشخصية وإحصاءات الأداء.

---

[1] . مقابلة مع بوشناق محمد (مسؤول المبيعات بالمصلحة التجارية) ، تمت في مقر الشركة بأقبو-بجاية-، يوم الثلاثاء 27 أوت 2019، على الساعة 09:00 صباحاً.

[2]. مقابلة مع بن يحيى رابح، مرجع سبق ذكره.

[3] . انظر الملحق رقم (07).

- معلومات عن وقت الإنتاج عن طريق تقارير الاستهلاك أي تتبع استهلاك الاسطوانات الورقية.

2-3 المعلومات والبيانات الخاصة لقسم الموارد البشرية

لتسير وإدارة شؤون الموظفين المختلفة من رواتب وأجور وتعمل على إنتاج المعلومات التالية[1]:

- معلومات عن الموظفين الحالة الاجتماعية الكفاءة المؤهلات ...الخ
- معلومات عن تطوير وتنفيذ ورصد خطط التدريب.
- معلومات عن إدارة الرواتب والأجور.
- معلومات عن إدارة وتحديد العطل.
- معلومات عن حوادث العمل ورصد مرودية الموظفين.

2-4 المعلومات والبيانات الخاصة لقسم التموين:

تهتم هذه الوظيفة بالمشتريات من السوق المحلي والأجنبي، وتقوم بتوفير المعلومات التالية[2]:

- كشوف التكاليف لشراء المواد الخام المحلية والمستوردة وتحديد تكلفة الشراء.
- الاستهلاك: معرفة كميات وقيم المواد الخام المأخوذة من المخزون إلى ورشة

2-5 المعلومات والبيانات الخاصة لقسم مراقبة الجودة:

إن من الأهداف الرئيسية لهذه لقسم هي ضمان[3]:

- معلومات عن الجودة من خلال مختلف الاختبارات الفيزيائية للورق والكرتون، والاختبارات الكيميائية للمياه والحبر المستخدم، حيث يتم إجراء هذه الاختبارات بواسطة مراقبي الجودة بالمختبر
- معلومات عن مطابقة المواد الخام مع المنتج المراد إنتاجه.
- معلومات عن مواصفات أحبار المياه المستخدمة أثناء المعالجة، في ورشة عمل لإعداد أحبار المعالجة.

2-6 المعلومات والبيانات الخاصة لقسم نظم المعلومات:

يستخدم العديد من البرامج والتطبيقات ويعمل على توفير المعلومات التالية[4]:

---

[1]. مقابلة مع صديقي حاج (رئيس قسم الموارد البشرية) ، تمت في مقر الشركة بأقبو-بجاية-، يوم الثلاثاء 27 أوت 2019، على الساعة 14:00 بعد الظهر.

[2]. مقابلة مع مسعودي موسى (مسؤول المشتريات بالمصلحة التجارية) ، تمت في مقر الشركة بأقبو-بجاية-، يوم الاربعاء 28 أوت 2019، على الساعة 10:00 صباحاً.

[3]. مقابلة مع سوو عمار (رئيس قسم مراقبة الجودة) ، تمت في مقر الشركة بأقبو-بجاية-، يوم الاربعاء 28 أوت 2019، على الساعة 12:00 صباحاً.

[4] . مقابلة مع شيخي حكيم، وقلايا وليد، مرجع سبق ذكره.

- معلومات عن الوضعية التقنية للمكونات التشغيلية لنظم المعلومات كالحواسيب وملحقاتها والشبكة.
- رصد نقاط الضعف لدى مستخدمي أجهزة نظم المعلومات.
- جمع المعلومات عن احدث البرامج والتطبيقات التي يمكن استخدامها.

المطلب الثالث: نظم المعلومات المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج

أولا– التعريف والأهداف:

1– تعريف نظم المعلومات المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج :

نظم المعلومات المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج هي عبارة عن حزم البرامج والتطبيقات التي تستخدمها الإدارة المالية والمحاسبية وقسم مراقبة التسيير بالإضافة إلى قسم نظم المعلومات في جمع وتخزين ومعالجة ونشر المعلومات المالية داخل الشركة وخارجها، ومن خلال المقابلة التي أجرينها مع رؤساء هذه الأقسام يمكننا القول أن تبعية نظم المعومات المالية بالشركة يتبع لقسم المالية والمحاسبة.

2– دوافع الشركة لتبني نظم معلومات مالية حديث:

- إنتاج المعلومات المالية المؤهلة والمعدة للإدارة بمختلف مستوياتها.
- تحقيق السرعة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية للجهات الطالبة لها
- التقليل والقضاء على عمليات تبادل الورق التي تؤخر عملية إنتاج المعلومات المالية
- فهم التحديات بشكل أفضل وتحديد احتياجاتهم بدقة.

3– أهداف نظم المعلومات المالية:

تتمثل أهم أهداف نظم المعلومات المالية لشركة جينيرال أُمبَلاج فيما يلي[1]:

- إن معظم القرارات التي يقوم باتخاذها مديري شركة جينيرال أُمبَلاج بناءا على المعلومات المالية مثلا اتخاذ قرار الشراء المواد الأولية باعتبار أنها مستوردة ويتم الدفع بالعملة الصعبة (اليورو)، يقوم قسم المالية بتتبع أسعار الصرف العملات بصفة يومية.
- تقييم الشركة حيث يتم تخزين المعلومات المالية الخاصة بتقييم أداء الشركة الحالي وطرحها في اجتماع التقييم الذي يقام كل 3 أشهر حيث يقوم من خلاله رئيس قسم المالية ورئيس قسم المحاسبة بشرح الوضع المالي للشركة عن طريق إجراء مقارنات بين مؤشرات الأداء المختلفة ...الخ

[1] . مقابلة مع طواهري كيسة (رئيسة قسم المالية) ، تمت في مقر الشركة بأقبو–بجاية–، يوم الاثنين 22 سبتمبر 2019، على الساعة 09:00 صباحاً.

- شركة جينيرال أُمبَلاج تربطها شراكة في رأس المال فان أي شريك قد يطلب الاطلاع على لوثائق المالية الخاصة بالشركة لذلك تعمل نظم المعلومات المالية على توفيرها والتي تعتبر كدلائل.
- استخدام المعلومات المالية في حساب الضرائب المختلفة أو توقع الضرائب التي ستلتزم الشركة بها وذلك بناء على التنبؤ بالأرباح، ووضع الموازنات التقديرية.

4- مكونات نظم المعلومات المالية بالشركة[1]:

4-1 الأجهزة المادية:

بحسب تعرفنا لنظم المعلومات المالية تعتمد هذه الأخيرة على 22 جهاز كمبيوتر بمختلف أنواعه ومواصفاته بملحقاتها المختلفة من طابعات حاسوبية وماسحات ضوئية...الخ تابعة للأقسام المسؤولة بطريقة مباشرة عن استخدام هذا النوع من نظم المعلومات في جمع ومعالجة وتخزين وتبوب ونشر المعلومات المالية.

4-2 البرامج التطبيقية:

- برنامج sage 1000FRP: وهو البرنامج الرئيسي المستخدم في نظم المعلومات المالية حيث بدا استخدام هذا البرنامج بداية من جانفي 2019، والذي تم شراءه من شركة SAGE الفرنسية، بمبلغ 5مليار سنتيم، وهو برنامج يعتمد أساسا على الأنشطة المحاسبية والمالية للشركة.
- بالإضافة إلى برنامج SAGE 1000 FRP يتم استخدام برامح وتطبيقات أخرى في نظم المعلومات المالية والتي تم ذكرنها سابقا، مثل برنامج VoluPack،GEPRO^{TM} ، والتي تعد وضيفتهما ثانوية أو تكميلية إذا ما قرنت بوظيفة ودرجة استخدام برنامج SAGE 1000 FRP.

4-3 الأفراد: هم المسئولون عن تنفيذ وتشغيل مهام نظم المعلومات المالية وتطويرها ومراقبتها، وضمان سلامة البيانات والمعلومات من الشوائب والمغالطات، وفي شركة جينيرال أُمبَلاج تشترط الشهادات الجامعية في التخصص مثل المالية والمحاسبة حيث كل الأفراد العاملين بهذين القسمين يملكون شهادات جامعية (لسانس وماستر) في تخصص المالية والمحاسبة، فمثلا المحاسب الرئيسي يملك شهادة ماستر في المحاسبة ومتحصل على شهادة محافظ حسابات وعدة شهادات للدورات في تسير البرامج الالكترونية المحاسبية إضافة إلى ذلك يخضع الموظفين بهذين القسمين للتدريب من خلال الدورات التدريبية، فمثلا قبل البدء باستخدام برنامج SAGE1000FRP خضع كل الموظفين في هذين القسمين وقسم نظم المعلومات لدورتين تدريب على استخدام هذا البرنامج من طرف مختصين من شركة SAGE.

[1] . مقابلة مع شيخي حكيم، وقلايا وليد، مرجع سبق ذكره.

4-4 الشبكات والاتصالات: يستخدم نظم المعلومات المالية بالشركة نفس الشبكة الداخلية المستخدمة Virtual Private Network (VPN)، باستخدام مجموعة من الكابلات والانترنت، والاثرنت، في الإدارة المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج ، هناك شخص واحد وظيفته الاتصال وإعلام المستخدمين لمخرجات نظم المعلومات المالية الآخرين سواء الأقسام الأخرى أو المديرين أو العملاء والموردين وقسم تكنولوجيا المعلومات.

5- التطور نظم المعلومات المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج [1]:

في السابق كانت تعتمد الإدارة المالية على جداول Excel وAccess لمعالجة البيانات المالية، ونظرًا للنمو السريع الذي حققته شركة جينيرال أُمبَلاج ، تطور معها حجم المعلومات المالية التي يتم إنتاجها يوميًا، وأصبحت هذه الأدوات والبرامج غير فعالة بدرجة كافية، لما لها من سلبيات مثل استهلاك وقت كبير من اجل جمع البيانات وتسجيلها وتبويبها في الجداول الملائمة، من هذا اقتنعت إدارة شركة جينيرال أُمبَلاج بفكرة تحديث نظم معلوماتها ليتواكب مع تطور نشاطها والتماشي مع التطورات الحاصلة في السوق الوطنية والعالمية، إذ تمت شراء برنامج المالية والمحاسبية الذي دخل الخدمة ضمن نظم المعلومات المالية بالشركة بداية من سنة 2011، وبعد توسع أعمال الشركة على المستوى الوطني والدولي خاصة عمليات التصدير التي أضحت تمثل هدف استراتيجي وأساسي للشركة قامت هذه بشراء برنامج sage1000 FRP إصدار 8 بداية من جانفي 2019.

ثانيا- عناصر نظم المعلومات المالية:

1- مدخلات نظم المعلومات المالية:

تعتبر البيانات التي تمثل الحركات المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج مدخلات لنظم المعلومات المالية بالشركة، وهي البيانات التي تكون قد تولدت عن الأنشطة الداخلية بالشركة بين مختلف الأقسام والورشات والمخازن أو تلك المتولدة عن التعاملات الخارجية للشركة مثل الزبائن والموردين والضرائب والتامين والبنوك وفيما يلي نوضح أهم البيانات المالية التي تمثل مدخلات نظم المعلومات المالية:

- البيانات الخاصة بالأنشطة الخارجية مثل وصولات تسديد الضرائب وتسديد المستحقات البنكية.
- بيانات الموارد البشرية والتي تخص كشوف الأجور والرواتب والحوافز والتعويضات.
- البيانات التي يوفرها قسم التموين ومن أمثلتها فاتورة الشراء ووصل الاستلام والمتضمنة اسم المورد وعنوانه ونوع المادة والكمية والتكلفة والتاريخ، بالإضافة إلى فاتورة شراء الفضلات.

[1] . مقابلة مع حداد موسى(رئيس قسم المحاسبة)، طواهري كيسة (رئيسة قسم المالية) ، تمت في مقر الشركة بأقبو-بجاية-، يوم الاثنين 22 سبتمبر 2019، على الساعة 11:00 صباحاً.

- البيانات الخاصة بالأنشطة الداخلية للشركة مثل أمر دخول وخروج المواد من المخازن إلى ورشات الإنتاج، وأوامر دخول المنتجات وخروجها من المخازن، وصولات استهلاك المواد الأولية، وتكاليف الإنتاج، وتكاليف الصيانة، وتكاليف النقل.
- البيانات التي يتم اعتمادها للقيام بعملية المراجعة سواء المراجعة الداخلية أو الخارجية حيث أن الشركة لديها المراجع الداخلي الخاص بها كما تتعاقد مع مراجع خارجي.
- البيانات التي يوفرها قسم المبيعات ومن أمثلتها تقرير المبيعات اليومي فاتورة البيع ووصل التسليم والمتضمنة لاسم العميل وعنوانه ونوع المنتج والكمية والمبلغ والتاريخ، بالإضافة إلى فاتورة بيع الفضلات[1].

هذه البيانات يمكن أن تحصل عليها قسم المالية والمحاسبة بصفة آلية من خلال برنامج SAGE 1000 FRP من خلال الشبكة الداخلية أو الشبكة الخارجية للحصول على البيانات من وحدة سطيف ووحدة وهران، حيث يستطيع رئيس قسم المحاسبة ورئيس قسم المالية من الوصول لهذه البيانات عن طريق هذا البرنامج إذ يعد صاحبي هذين المركزين ورئيس قسم المعلومات والمدير العام هم الأربعة فقط الذين يخول لهم البرنامج بالاطلاع على كل محتوياته والتنقل بين تطبيقاته ونسخ محتوياته مع متطلباتهم من بيانات ومعلومات فمثلا إذا قام قسم المالية بتسديد أو استفاء فاتورة ما بمجرد أن يدخل البيانات للبرنامج يستطيع رئيس قسم المحاسبة من الاطلاع على العملية ومن ثم القيام بالتسجيل المحاسبي المناسب[2].

كما يتم إدخال البيانات المستخدمة للتسجيل والتقييد المحاسبي حسب طبيعة هذه البيانات بصفة يومية حيث تبدأ عملية إدخال البيانات للمعالجة بصفة تلقائية في برنامجSAGE 100 FRP من الساعة 5.00 صباحا وذلك حسب ضبط توقيت البرنامج لمعالجة البيانات إذ تتوفر هذه الخاصية بهذا البرنامج وبذلك يتلقى القسمين كل البيانات الأحداث التي تم إدخالها بالشركة من الساعة 5.00 صباحا لليلة الماضية إلى الساعة 5.00 صبحا لليوم الموالي أي بداية اليوم الإنتاجي.

2- المعالجة في نظم المعلومات المالية:

تمر معالجة البيانات المالية ضمن إطار نظم المعلومات المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج حسب تبعية نظم المعلومات المالية أي قسم المالية والمحاسبة، حيث يعالج هذا القسم حوالي 200 فاتورة خلال السنة تخص العمليات

[1]. انظر الملحقين رقم (08) و(09)

[2]. مقابلة مع حداد موسى، طواهري كيسة، شعلال حمزة، مرجع سبق ذكره، مقابلة مع ايت معمر زهير (رئيس قسم مراقبة التسيير) تمت في مقر الشركة بأقبو-بجاية-، يوم الاثنين 22 سبتمبر 2019، على الساعة 14:00 صباحاً.

الشرائية من المواد الأولية والفضلات وقطع الغيار واللوازم والملحقات، ويعالج أكثر من 3700 فاتورة تخص عمليات البيع سواء البيع في السوق الوطني أو الصادرات. وبمجرد استلام الفواتير يقوم قسم المحاسبة بالبدء في عملية التسجيل المحاسبي، حيث يقوم مساعد المحاسب بإدخال بيانات الفاتورة أو تحويل مكونات الفاتورة الموجودة ببرنامج SAGE 1000FRP والواردة من احد الأقسام سواء كانت فاتورة شراء أو بيع أو وصل تسديد، إذ يمكن تحويل المبلغ أو الرقم دون أن يستطيع مساعد المحاسب تعديل على الرقم أو التلاعب به وذلك لتقنية Public Key وPrivate Key التي يوفرها البرنامج والتي تعد خاصة تشفرية لمواضع محددة أو بيانات خاصة لا يمكن تعديلها أو تغيرها إلى للشخص المخول لذلك.

وبعد إدخال البيانات من الوثائق المثبتة لذلك تبدأ عملية المعالجة حيث تسجل في اليومية العامة وبعد ذلك يتم ترحيلها إلى دفتر الكبير ثم إلى ميزان المراجعة ومنه يتم البدء في عملية إعداد مختلف القوائم المالية.

كما يقوم قسم المالية بإعداد الفواتير، وذلك باستخدام برنامج sage 1000 وبرنامج VoluPack دون إعادة إدخال البيانات، حيث تكون البيانات كلها موجودة والتي تم إدخالها من قسم الإنتاج أو المبيعات مع وجود عدد من القوالب الفاتورة قابلة للتعديل ويمكن إرسالها إلى العملاء والإشعار والتنبيه في حالة التأخير أو النسيان، في ملف PDF أو وفقًا لبروتوكول EDI[1]، ويتم أيضًا إرسال الفواتير تلقائيًا إلى قسم المحاسبة.

أما فيما يخص معالجة البيانات الخاصة بالتعاملات مع البنوك فان برنامج FRP Sage 1000، يوفر مراقبة أكثر تفصيلاً للأرصدة المصرفية، فعند إدخال المبلغ المدفوع للموردين أو تسديد الزبائن عن طريق البنك المتعامل معه تكون هناك إمكانية لمتابعة الرصيد بعد كل عملية معالجة.

كما يمكن اعتبار عمليات المعالجة للبيانات المالية المختلفة بالشركة بمثابة مراقبة دورية لأنشطة الشركة إذ يوفر برنامج sage 1000 من خلال أدوات التخصيص الموجهة للمستخدم لإنشاء لوحات المعلومات الخاصة به وفقا لكل ملف تعريف، حيث يستطيع المدير المالي مثلا أو أمين الصندوق مقارنة النشاط أو الفاتورة التي يعالجها مع نشاط مماثل لها بأوقات أخرى في السنوات الماضية إذ بمجرد أن يدخل المستخدم رمز العملية والتي تكون محتواة ضمن قاعدة بيانات البرنامج يستطيع أن ينتقل إلى البيانات المشابهة والتي تم إدخالها لمعالجة نفس العملية في الماضي، بالإضافة إلى معالجة أسعار العملات من خلال خاصية-Peseta d'andorre Devisببرنامج SAGE 1000 FRP حيث تتيح هذه الخاصية تسجيل خصائص العملات التي تستخدمها

[1] . يستخدم بروتوكول EDI الرسائل عبر الإنترنت من خلال استخدام الإشعارات والتوقيعات الرقمية بين الشركاء وهو يضمن التبادل الأمثل والآمن للمعلومات مع شركاء الشركة.

الشركة بجدول إدخال سعر الصرف مقابل عملة الأسعار يومًا بيوم، وإذا لم يتم إدخال الأسعار الحديثة للعملة يعتمد البرنامج لتحويل العملة على أخر سعر عملة تم إدخاله، كما يمكن تشغيل خاصية التتبع التلقائي للعملات بالبرنامج وذلك يستوجب الاتصال المباشر مع الانترنت.

3- مخرجات نظم المعلومات المالية:

تتمثل مخرجات نظم المعلومات المالية بصفة عامة في التقارير المالية أي القوائم المالية المستخدمة، حيث بعد انتهاء عملية المعالجة للبيانات تصبح المعلومات المالية جاهزة للاستخدام هذه المعلومات التي تأخذ أشكالا مختلفة وتهدف لتحقيق أغراض مختلفة، في شكل تقارير أي القوائم المالية المستخدمة المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية، كما تعد الموازنات التخطيطية والتقديرية سواء للمبيعات أو التمويل للشركة ككل ولكل وحدة على حدة، حيث يقوم كل قسم من أقسام الشركة بوضع الخطة الموازنية الخاصة به ثم تقوم الإدارة العامة بوضع الموازنات الشاملة وذلك بالتنسيق مع قسم المالية والمحاسبية[1] ويمكن تلخيص مخرجات نظم المعلومات المالية بالشركة كما يلي[2]:

أ- المعلومات الخاصة بقسم المالية

- المعلومات الخاصة بتسجيل وتتبع المعاملات المالية التي تؤثر على حسابات الشركة.
- معلومات عن توازن التدفق النقدي للشركة.
- معلومات عن أوامر الشراء الصادرة وضبط تسديد الالتزامات.
- إعداد وثائق توقعات الإدارة المالية (خطة التمويل).
- معلومات عن تحليل الوضع العام لخزينة الشركة بشكل دوري وتقديم أي اقتراح يهدف إلى تحسين شروط الاستخدام بهدف زيادة العائدات.

ب- المعلومات الخاصة بقسم المحاسبة:

- معلومات التسجيل اليومي للعمليات التي تقوم بها الشركة وهذا من الوثائق الداعمة من مختلف الإدارات وحساب التكاليف.
- معلومات عن الحسابات العامة للشركة والملخصات السنوية.
- معلومات المواعيد النهائية المحددة لتسديد الالتزامات الضريبية إلى السلطات الضريبية.

---

[1]. انظر الملحقين رقم (10) و(11)

[2]. مقابلة مع حداد موسى، طواهري كيسة، مرجع سبق ذكره.

ت– المعلومات الخاصة بقسم التدقيق:

تقارير التدقيق والمراجعة للقوائم المالية والسجلات المحاسبية حيث تعتمد الشركة نوعين تقارير المراجعة هما:

- تقارير المراجعة الداخلية حيث يقوم المراجع الداخلي بمراجعة القوائم والتقارير المالية كل 3 أشهر عن 3 الأشهر السابقة ويقدم بذلك تقريره للإدارة.
- تقارير المراجعة الخارجية حيث تقوم الشركة بعملية المراجعة الخارجية مرتين في السنة حيث يقوم المراجع الخارجي بمراجعة القوائم والبيانات المالية في شهر أكتوبر الخاصة بالفترة من شهر فيفري إلى شهر سبتمبر، ثم يقوم بمراجعة الفترة من أكتوبر إلى جانفي وذلك في شهر فيفري.

ومن خلال المقابلة التي أجرينها مع رئيس قسم المحاسبة ورئيس قسم المالية وأسلوب الملاحظة في إعداد التقارير، لاحظنا أن برنامج SAGE 1000 يحضى بقبول ورضا في هذين القسمين مقارنة بالبرامج السابقة المستخدمة، حيث ساعد بتقليل الوقت في إعداد التقارير المالية وجمع وتحليل البيانات المالية في الوقت الحقيقي، كما ساهم إلى حد كبير من التدخل البشري السلبي المؤثر على البيانات والمعلومات المالية إذ أضحت عملية التأكد من صحة البيانات والمعلومات مهمة سهلة باعتبار أن البيانات التي تتم معالجها لأغراض مختلفة يكون عملية ادخلاها بصفة آلية فلو أخذنا مثال عن الفاتورة الشكلية للأسعار وموصفات المواد الأولية التي يرسلها المورد لقسم التموين، والتي يتلقها في البريد الالكتروني الرسمي للشركة وهذا الأخير مرتبط أليا ببرنامج SAGE 1000 FRP، ومنه يستطع قسم الإدارة المالية بمشاهدتها وملاحظتها بطريقة مباشرة والية حيث بمجرد فتح البرنامج من طرف ريس هذا القسم يظهر له أن هناك رسالة واردة من خلال أيقونة إشعار الرسائل الواردة، وبالتالي تفادي إجراء تبادل المعلومات التقليدي الذي كان يقوم على أساس أن قسم التموين عندما يتلقى الرسائل أو الفاتورة الشكلية يحولها إلى قسم التموين، وبذلك يتيح أمان وموثوقية المعلومة المستلمة لقسم المالية باعتبار أن التدخل البشري محدود، بالإضافة إلى تقليل مخاطر الأخطاء التي يمكن أن تحدث أثناء معالجة البيانات وتخفيض أوقات المعالجة وتوفير الوقت لتحليل البيانات، وذلك ما يحقق أمان الوصول إلى البيانات بواسطة مجموعة محدودة من المستخدمين مما يعطي مصداقية وثقة اكبر للبيانات المستخدمة في عملية المعالجة للحصول على المعلومات المالية.

المبحث الثاني: دور نظم المعلومات المالية في تحديد المخاطر المالية للشركة

يعتمد نوع ومدى تعرض الشركة للمخاطر المالية على طبيعة معاملاتها وأعمالها الأساسية، بالإضافة إلى مستوى تعاملاتها المالية بالعملات الأجنبية ودرجة اعتمادها القروض في تمويل نشاطها ومدى سيولة أصولها، وبالتالي يكون تقييم هذه المتغيرات مؤشر على أي مخاطر محتملة، ولذا فإننا ضمن هذا المبحث سوف نتناول تحديد المخاطر المالية ضمن نظم المعلومات المالية، وذلك في ثلاث مطالب الآتية.

المطلب الأول: دور نظم المعلومات المالية في تحديد مخاطر المعاملات والعمليات

تعد مخاطر العمليات المتمثلة في المخاطر التشغيلية ومخاطر المعاملات التي من ضمنها مخاطر الائتمان التجاري من أكثر المخاطر المالية التي تحرص شركة جينيرال أُمبَلاج على تتبعها ورصدها، وهذا ما سنتناوله في مطلبنا هذا، من خلال الفرعين الآتيين.

اولا– تحديد مخاطر الائتمان التجاري للشركة.

1– منهجية تحديد مخاطر الائتمان التجاري ضمن نظم المعلومات المالية:

لتحديد مخاطر الائتمان التجاري الممنوح للعملاء من شركة جينيرال أُمبَلاج ضمن نظم المعلومات المالية بالشركة نقوم بحساب درجة سيولة أرصدة العملاء الممنوح لهم الائتمان التجاري، من خلال حساب متوسط فترة التحصيل، حيث تعتبر المعلومات المستنبطة من الميزانية العمومية وجدول حسابات النتائج للشركة كمدخلات لنظم المعلومات المالية لتحديد خطر الائتمان التجاري، وتتم عملية المعالجة من خلال حساب متوسط فترة التحصيل، ونتائج هذا المتوسط تعد كمخرجات لنظم المعلومات المالية للحكم بوجود خطر ائتمان تجاري من عدمه، إلا أن الجدير بالذكر أن الشركة تعتمد على هذه الطريقة بصفة أساسية في نهاية كل شهر، بالإضافة إلى تتبع وضعية العميل بصفة مستمرة عن طريق جمع المعلومات التي تصف وضعه المالي في السوق مثل تعاملاته مع البنوك، ووضعية استقرار نشاطه، ومدى وفاء العميل بالتزاماته تجاه الشركات الأخرى وهذه الأساليب تتم بطرق رسمية أو غير رسمية.

2– نتائج تحديد مخاطر الائتمان التجاري:

ومن خلال حساب متوسط فترة التحصيل لفترة الدراسة التي تكون كمؤشر لسيولة ارصدة العملاء تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (03-09): فترة التحصيل

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد العملاء	1281341020.36	1656573386.66	2659857865	3942990255	4353472053
المبيعات	8817595629	10545622407	12378260487	15366701842	18922171432
متوسط المبيعات اليومية	24157796.24	28892116.18	33913042.43	42100552.99	51841565.57
معدل دوران الأصول ج	6.88	6.37	4.65	3.90	4.35
فترة التحصيل	53.04	57.34	78.43	93.66	83.98

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الشركة

من خلال الجدول (03-09) نلاحظ عموما أن نسبة متوسط فترة التحصيل كانت في ارتفاع مستمر، حيث كانت فترة التحصيل متقاربة بين سنة 2014 وسنة 2015، إذ كانت 53 يوم و57 يوم على التوالي، حيث ارتفعت فترة التحصيل بنسبة 8% أي زيادة 4 أيام عما كانت عليه في 2014، ويعود ذلك إلى ارتفاع رصيد العملاء لسنة 2015 بمقدار 375232366.30دج أي بنسبة 29%، في حين كان ما حققته المبيعات من ارتفاع يقدر بـ: 1728026778دج أي بنسبة 20%، وهذا يعني ارتفاع الائتمان الممنوح للعملاء بنسبة اكبر من ارتفاع المبيعات،كما يشير معدل دوران الأصول الجارية إلى أن استثمار كل دينار ممنوح للعملاء كائتمان يساهم في تحقيق 6.88 دج من المبيعات لسنة 2014 في حين انخفض معدل الدوران في سنة 2015 إلى 6.37 دج، أي بنسبة 7%، وعليه فان ارتفاع فترة التحصيل وتراجع معدل الدوران ورغم ضعفه نسبيا إلا أن ذلك يوحي بوجد مشكل في تحصيل الشركة لحقوقها الائتمانية من العملاء مما يُستنتج منه أن هناك ضعف في سيولة أرصدة العملاء لسنة 2015، وقد ارتفعت فترة التحصيل لسنة 2016 إلى 78 يوم بنسبة 37% أي زيادة بـ 21 يوم عما كانت عليه في 2015، ويعود ذلك إلى ارتفاع رصيد العملاء لسنة 2016 بمقدار 1003284478.34 دج أي بنسبة 61% وهي أعلى من نسبة الارتفاع في رصيد العملاء لسنة 2015، في حين كان ما حققته المبيعات من ارتفاع يقدر بـ: 1832638080 دج أي بنسبة 17% وهي نسبة منخفضة عن نسبة الارتفاع لسنة 2015، وهذا يعني ارتفاع الائتمان الممنوح للعملاء بنسبة اكبر وتباطؤ في ارتفاع المبيعات، وهو ما يفسره انخفاض معدل الدوران عما كان عليه في سنة 2015 بنسبة 28%، وعليه فان ارتفاع فترة التحصيل وتراجع معدل دوران الأصول الجارية بنسب كبيرة يؤكد وجود مشكل في تحصيل الشركة لحقوقها الائتمانية من العملاء مما يُستنتج منه أن هناك ضعف في سيولة أرصدة العملاء لسنة 2016.

أما في سنة 2017 وقد ارتفعت فترة التحصيل إلى 94 يوم بنسبة 20% أي زيادة بـ 15 يوم عما كانت عليه في 2016، ويعود ذلك إلى ارتفاع رصيد العملاء لسنة 2017 بمقدار 1283132390دج أي بنسبة 48% وتعد هذه النسبة منخفضة إذا ما تم مقارنتها مع نسبة ارتفاع أرصدة العملاء لسنة 2016، في حين كان ما حققته المبيعات من ارتفاع يقدر بـ: 2988441355دج أي بنسبة 24% وهي نسبة مرتفعة عن نسبة الارتفاع المبيعات لسنة 2016، وهذا يعني ارتفاع الائتمان الممنوح للعملاء بنسبة اكبر من ارتفاع المبيعات، وهو ما يفسره انخفاض معدل دوران الأصول الجارية الذي تحقق بمقدار 3.90 دج أي انخفاض عما كان عليه في سنة 2016 بنسبة 25%، وعليه فان ارتفاع فترة التحصيل وتراجع معدل دوران الأصول الجارية بنسب غير مقبولة يؤكد وجود مشكل في تحصيل الشركة لحقوقها الائتمانية من العملاء مما يُستنتج منه أن هناك ضعف في سيولة أرصدة العملاء لسنة 2017، وفيما يخص سنة 2018 انخفضت فترة التحصيل إلى 84 يوم بنسبة 10% أي زيادة بانخفاض 10 أيام عما كانت عليه في 2017، ويعود ذلك إلى ارتفاع رصيد العملاء لسنة 2018 بمقدار 410481798دج أي بنسبة 10% وتعد هذه النسبة اقل نسبة تم تحقيقها خلال فترة الدراسة لنسب ارتفاع أرصدة العملاء من السنة لأخرى، وقد ارتفعت المبيعات بمقدار 3555469590دج أي بنسبة 23%، وهي نسبة متقاربة مع نسبة الارتفاع في المبيعات لسنة 2017، ومنه الزيادة في رصيد العملاء بنسبة مقبولة عموما إذا ما تم مقارنتها مع نسب الزيادة لسنوات السابقة، وان نسبة الزيادة في المبيعات كانت جيدة، وهو ما ساهم في تحسين معدل دوران الأصول الجارية إذ ارتفع إلى 4.35 دج أي بنسبة 12% عما كان في سنة 2017.

ومما سبق يتضح أن فترة تحصيل العملاء للشركة كانت متقاربة وكذلك معدل دوران الأصول الجارية في سنة 2014 وسنة 2015، لترتفع فترة تحصيل العملاء سنة 2016 وسنة 2017 واثر ذلك على انخفاض معدل دوران الأصول الجارية، أما في سنة 2018 فقد انخفضت فترة التحصيل وسجل معدل دوران الأصول الجارية تحسن ملحوظ وبالرغم من ذلك فانه لا يعتبر مؤشر جيد للشركة كون مدة التحصيل بقيت مرتفعة نسبيا، وعليه يمكن القول أن السياسة الائتمانية للشركة تتصف بالتباطؤ وارتفاع فترة التحصيل وهو ما يعكس تراجع سيولة العملاء الممنوح لهم الائتمان وهذا ما يشكل مخاطر الائتمان التجاري للشركة خاصة في السنتين الأخيرتين.

ثانيا– تحديد المخاطر التشغيلية للشركة.

1– منهجية تحديد المخاطر التشغيلية ضمن نظم المعلومات المالية:

يتصف التحديد الكمي للمخاطر التشغيلية بالشركات الإنتاجية بالصعوبة والتعقيد، نظرا لارتباطها المباشر أو غير المباشر بعمليات الشركة، لذلك لا يوجد تعريف موحد للمخطر التشغيلية خاصة المتعلقة بالشركات والمؤسسات الصناعية، وبما أن أي خطر متعلق بعمليات الشركة سيكون له اثر مالي سواء تلك الأخطار المتعلقة بالغش والاحتيال أو عدم دقة المعلومات أو مخاطر فشل الأجهزة والأفراد في أداء مهامهم أو مخاطر الكوارث، ويظهر ذلك جليا أصول الشركة المستخدمة في نشاطها الأساسي، ومن هذا المنطلق سنحاول تحديد المخاطر التشغيلية من خلال تقييم مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام أصولها.

ولتحديد المخاطر التشغيلية ضمن نظم المعلومات المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج ، قمنا بالاعتماد على الميزانية العمومية وجدول حسابات النتائج للشركة كمدخلات لنظم المعلومات المالية، وتتم عملية المعالجة عن طريق إجراء العمليات الحسابية التي يرتكز عليها هذا النوع من الحسابات من خلال استخدام برنامج إكسيل ومن ثم يتم التحصل على النتائج والتي تمثل كمخرجات لنظم المعلومات المالية والتي يتم اعتمادها في تحديد مخاطر التشغيلية للشركة حيث تعكس النتائج المحصل عليها كمؤشر عام لوجود مشكلات او خلل في أصول الشركة المستخدمة في عملياتها التشغيلية ومن هذه النسب يمكن استخلاص وجود مخاطر التشغيل من عدمها التي تواجه شركة جينيرال أُمبَلاج بصفة عامة.

2– نتائج تحديد المخاطر التشغيلية:

وقد كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

جدول رقم (03–10): نسب تحديد المخاطر التشغيلية

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
م دوران الأصول	0.09	0.09	0.11	0.14	0.13
م د أ ثابتة	1.38	1.64	2.01	2.71	3.53
تناسق الأصول	1.96	1.43	1.23	0.85	0.63
م د المخزون	4.53	4.80	4.97	6.10	6.36
فترة تحصيل	79.50	75.03	72.46	59.06	56.56

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الشركة

2-1 تحديد المخاطر التشغيلية حسب معدل دوران الأصول:

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (03-10) نلاحظ أن معدل دوران الأصول قد حقق سنة 2014 ما مقداره 0.09 مرة أي أن كل 1 دينار مستثمر يحقق رقم أعمال قدره 0.09دج، ونفس المعدل تم تحقيقه سنة 2015، وقد ارتفع سنة 2016 إلى 0.11 مرة وهو ما يعني كفاءة الإدارة في استثمار الأصول، وفي سنة 2017 إذ ارتفع معدل الدوران إلى 0.14 مرة، وقد انخفض لسنة 2018 إلى 13.0 مرة.

نستنتج أن معدل دوران الأصول كان متذبذب طيلة فترة الدراسة بين ثبات في سنة 2014 و2015 والارتفاع لسنة 2016 و2017 والانخفاض لسنة 2018 وهذا يوحي الكفاءة الإدارية في استثمار الأصول غير مستقرة وهو مؤشر لوجود بعض المشاكل التي لا ترقى إلى المخاطر كون التغيرات في معدل دوران الأصول طفيفة.

2-2 تحديد المخاطر التشغيلية حسب معدل دوران الأصول الثابتة:

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم(03-10) نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة حيث كان ادني معدل في سنة 2014 بـ:1.38 مرة وأعلى معدل دوران سنة 2018 بـ : 3.53 مرة، وهذا يدل زيادة الكفاءة في إدارة استثمارات الأصول الثابتة لتوليد الإيرادات، ومنه فان وفق معدل دوران الأصول الثابتة الشركة لم تواجه أي مشاكل فيما يتعلق بتشغيل أصولها الثابتة لتحقيق إراداتها.

2-3 تحديد المخاطر التشغيلية حسب نسبة التناسق بين الأصول

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (03-10) نلاحظ أن نسبة التناسق سجلت سنة 2014 ما مقداره 1.96 مرة أي أن الشركة استثمرت في الأصول الثابتة 1.96 مرة عن الاستثمار في الأصول المتداولة، وقد انخفضت سنة 2015 إلى 1.43 مرة، ويعود ذلك إلى الزيادة الكبيرة في الأصول المتداولة مقارنة الزيادة الضئيلة في الأصول الثابتة، حيث ارتفعت هذه الأخيرة 0.2% في حين كان ارتفاع الأصول المتداولة بنسبة37%، كما حققت هذه النسبة في سنة 2016 انخفاض كذلك، إذ سجلت 1.23 مرة، إذ انخفضت الأصول الثابتة بنسبة 5% عما كانت عليه في سنة 2015 مع تسجيل ارتفاع في الأصول المتداولة بنسبة 11%، أما في سنة 2017 فقد انخفضت نسبة التناسق إلى 0.85 مرة نتيجة لانخفاض الأصول الثابتة بنسبة 8% وزيادة الأصول المتداولة بنسبة 33 %، وفيما يخص سنة 2018 تم تسجيل انخفاض لنسبة التناسق إلى 0.63 مرة أي بنسبة انخفا ض6 %، وزيادة الأصول المتداولة بنسبة 26%.

مما سبق يلاحظ أن نسبة تناسق بين الأصول كانت في انخفاض مستمر طيلة فترة الدراسة حيث سجلت اعلي نسبة سنة 2014 بمقدار 1.96 مرة ويعني ذلك أن الاستثمار في الأصول الثابتة كان يمثل 1.96 مرة من الاستثمار في الأصول المتداولة، كما تم تسجيل ادني نسبة سنة 2018 بمقدار 63.0 مرة، وهذا يعني أن الاستثمار في الأصول الثابتة يمثل 0.63 مرة في الأصول المتداولة، مما يدل على أن الاتجاه العام للنسبة التناسق بين الأصول يتجه إلى التناقص وذلك مؤشر غير جيد للشركة باعتبار أن النسبة المثلى لهذا النوع من النسب في المؤسسات الإنتاجية هو كلما كانت في ارتفاع.

2-4 تحديد المخاطر التشغيلية حسب معدل دوران المخزون:

اعتمدنا على معدل دوران المخزون لتحديد أي مؤشرات لوجود مخاطر تشغيلية، وذلك كون هذا المعدل يقيس مدى تحويل المخزون إلى مبيعات، وكلما زاد دل ذلك على كفاءة الإدارة في استخدام المخزون، ومن خلال النتائج المتحصل عليها والمبينة في الجدول رقم (03-10) نلاحظ أن معدل دوران المخزون في سنة 2014 كان 4.53 مرة، وفترة اللازمة لتصريف المخزون ما يقارب 80 يوم، وقد ارتفع المعدل سنة 2015 ليصل إلى 4.80 مرة، وبذلك انخفضت الفترة اللازمة لتصريف المخزون إلى 75 يوم، ويرجع ذلك إلى الارتفاع في متوسط المخزون بمقدار: 187707822.55دج وبنسبة 13%، رغم الزيادة المسجلة في تكلفة بضاعة المباعة التي ارتفعت بمقدار: 1234599575.74دج وبنسبة 18%، كما ارتفع معدل دوران المخزون سنة 2016 ليبلغ 4.97مرة والمدة اللازمة لتصريف المخزون انخفضت إلى 72 يوم ،ويعود السبب في هذا الارتفاع الطفيف لهذه السنة إلى مقدار الزيادة في تكلفة البضاعة المباعة مقارنة مع مقدار الزيادة في متوسط المخزون، حث ارتفعت الأولى بمقدار 1081528752.63دج وبنسبة 14%، وارتفعت الثانية بمقدار 99.168891491دج، أي بمنسبة 11%، وهذا يوضح أن معدل دوران المخزون كان في تصاعد بطيء، أما في سنة 2017 فقد ارتفع معدل الدوران بنسبة مقبولة حيث حقق 6.10 مرة وبذلك انخفضت المدة اللازمة لتصريف المخزون إلى 59 يوم، والسبب في ذلك تراجع نسبة ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة حيث ارتفعت بنسبة 11% عما كانت عليه، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة زيادة متوسط المخزون بمقدار 4%، وفيما يخص سنة 2018 فقد حققت أفضل معدل لفترة الدراسة إذ كان معدل الدوران 6.36 مرة ومدة تصريف المخزون 56 يوم، وذلك رغم الزيادة في تكلفة البضاعة المباعة بنسبة 26 %، لكن ذلك لم يكن له تأثير كبير بسب زيادة متوسط المخزون بنسبة 23%.

مما سبق يمكن الحكم على أن معدل دوران المخزون كان في تحسن من خلال ارتفاعه كل سنة مما اثر على تخفيض الفترة اللازمة لتصريف المخزون وهو مؤشر جيد للشركة التي تعتمد سياسة عدم بقاء المخزون لفترة طويلة بالمخازن، خاصة إذا علمنا أن الشركة تتعد بتسليم أول دفعة من كل طلبيه في مدة أقصاها 60يوم على الأكثر وهو ما تم تحقيقه في سنة 2017 و2018، وعليه يمكن القول أن معدلات دوران المخزون المحققة خلال فترة الدراسة لم توحي بوجود أي مخاطر يمكن أن تكون كمؤشر على وجود مخاطر تشغيلية.

المطلب الثاني: دور نظم المعلومات المالية في تحديد مخاطر السوق.

تتعدد أنواع مخاطر السوق المرتبطة أساسا بسوق الأوراق المالية إلا أن شركة جينيرال أُمبَلاج وباعتبارها غير مدرجة في هذا السوق فإنها تواجه نوعيين من أكثر المخاطر السوقية تأثيرا على نشاطات الشركة، وهو ما سنتطرق إليه في الفرعين الآتيين لهذا المطلب.

أولا– تحديد مخاطر أسعار الصرف للشركة:

1– منهجية تحديد مخاطر أسعار الصرف ضمن نظم المعلومات المالية:

تقوم الإدارة المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج بتتبع أسعار صرف العملات بصفة يومية وذلك من خلال الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري BEA ومختلف مواقع الانترنت المتخصصة في نقل والتنبؤ بأسعار الصرف المستقبلية، وهي ما يمكن اعتبارها كمخلات لنظم المعلومات المالية في تحديد مخاطر أسعار الصرف (العملات) وتتم عملية المعالجة من خلال إجراء الحسابات اللازمة لتحديد خطر الصرف وذلك من خلال مقارنة السعر الحاضر مع المستقبلي للشهر المقبل فمثلا تتم مقارنة السعر الحاضر للعملات لشهر جانفي بالسعر المستقبلي المتوقع للعملات لشهر فيفري بالإضافة إلى مقارنة سعر الحاضر مع سعر الأساس الذي تم اعتماده عند التخطيط للميزانية، وخاصة فيما يتعلق بالصادرات (الإيرادات) والواردات (المشتريات)، وتعد نتائج هذه المعالجة مخرجات لنظم المعلومات المالية المتمثلة في الفرق بين السعر الحاضر والسعر المستقبلي للعملة والفرق بين السعر الحاضر والسعر الذي تم اعتماده للميزانية التقدير وتحديد الانحرافات ومن ثم الحكم على وجود خطر من عدمه، وبناءا على ذلك تتخذ إدارة الشركة القرارات الخاصة بشراء المواد في التوقيت التي تكون المعطيات مؤكدة لعدم وجود خطر أو وجد خطر ضئيل، وبالموازاة مع قرار الشراء يتم اتخاذ قرار بشأن أسلوب التغطية والحماية من خطر الصرف، وفيما يلي سنقوم بتحديد مخاطر الصرف التي تعرضت لها الشركة.

2- نتائج تحديد مخاطر أسعار الصرف لشركة:

2-1 تحديد مخاطر الصرف لشركة جينيرال أُمبَلاج لسنة 2014:

من خلال الملحق رقم (16) جزء (أ) نلاحظ أن الفرق (BI) السعر المستقبلي والسعر الحاضر للأشهر (1) و(4) و(5) و(7) و(8) و(12) سالب وهذا يعني بان الأسعار المستقبلة المتوقعة كانت اقل من السعر الحاضر المحقق، وهو مؤشر غير جيد للشركة فيما يخص أسعار العملات، وكان الفرق (BI) السعر المستقبلي والسعر الحاضر للأشهر (2) و(3) و(6) و(9) و(10) و(11) موجب وهذا يعني بان الأسعار المستقبلة المتوقعة كانت أعلى من السعر الحاضر المحقق، وهو مؤشر جيد للشركة فيما يخص أسعار العملات، وبمقارنة السعر الحاضر مع سعر الأساس الذي تم اعتماده للتخطيط للميزانية نلاحظ أن الفرق موجب طيلة أشهر السنة حيث كان أعلى فرق في شهر (4) بـ 7.545 دج، وكان ادني فرق في شهر (11) بـ2.964 دج، وتمثل هذه الفروق تكلفة إضافية في حالة ماذا قامت بعمليات الشراء في نفس الشهر، كما تمثل خسارة في رصيد الشركة من العملة الصعبة في حالة ماذا قامت بعمليات البيع، ومنه يمكن القول أن الشركة تتعرض لمخاطر سعر الصرف طيلة أشهر السنة مع تفاوت درجة التعرض للخطر من شهر لأخر، إذ بلغ متوسط الفروقات 19.5دج لسنة 2014 محققا بذلك متوسط تغير 5%.

2-2 تحديد مخاطر الصرف لشركة جينيرال أُمبَلاج لسنة 2015:

من خلال الملحق رقم (16) جزء (ب) نلاحظ أن الفرق (BI) السعر المستقبلي والسعر الحاضر للأشهر (1) و(2) و(3) و(4) و(5) و(6) و(7) و(8) و(9) و(11) و(12) موجبة وهذا يعني بان الأسعار المستقبلة المتوقعة كانت أعلى من السعر الحاضر المتحقق، وهو مؤشر جيد للشركة فيما يخص توقع أسعار العملات المستقبلية، وكان الفرق (BI) السعر المستقبلي والسعر الحاضر للشهر (10) سالب وهذا يعني بان السعر المستقبلي المتوقعة لهذا الشهر كان أقل من السعر الحاضر المحقق، وهو مؤشر غير جيد للشركة فيما يخص توقع أسعار العملات المستقبلية، وبمقارنة السعر الحاضر مع سعر الأساس الذي تم اعتماده للتخطيط للميزانية نلاحظ أن الفرق موجب طيلة أشهر السنة عدا الشهر (2) الذي كان فرقه سالب، ومنه نستنتج أن الشركة تواجه مخاطر سعر الصرف العملات طيلة أشهر السنة عدا الشهر (2)، إذ تعتبر الفروقات من شهر (1) إلى شهر (7) فروقات ضئيلة مما يفسر وجود خطر صرف ضئيل، لثم لتتسع الفروقات من شهر (8) الى شهر (12) ليصبح الخطر كبير حيث خلال هذه الفترة كان أعلى فرق في شهر (8) بـ 14.275 دج، وكان ادني فرق في شهر (10) بـ170 دج، وعليه يمكن القول أن كل الفروقات المسجلة خلال السنة عدا الفرق المسجل

في شهر (2) تمثل تكلفة إضافية في حالة ماذا قامت بعمليات الشراء في نفس الشهر، كما تمثل خسارة في رصيد الشركة من العملة الصعبة في حالة ماذا قامت بعمليات البيع، ومنه يمكن القول أن الشركة تتعرض لمخاطر سعر الصرف طيلة أشهر السنة مع تفاوت درجة الخطر من شهر لأخر، إذ بلغ متوسط الفروقات 6.52دج لسنة 2015 محققا بذلك متوسط تغير 6 %.

2-3 تحديد مخاطر الصرف لشركة جينيرال أُمبَلاج لسنة 2016:

من خلال الملحق رقم (16) جزء (ت) نلاحظ أن الفرق (BI) السعر المستقبلي والسعر الحاضر للأشهر (1) و(2) و(3) و(4) و(5) و(6) و(7) و(8) و(9) و(10) و(12) موجبة وهذا يعني بان الأسعار المستقبلة المتوقعة كانت أعلى من السعر الحاضر المتحقق، وهو مؤشر جيد للشركة فيما يخص توقع أسعار العملات المستقبلية، وكان الفرق (BI) السعر المستقبلي والسعر الحاضر للشهر (11) سالب وهذا يعني بان السعر المستقبلي المتوقع لهذا الشهر كان أقل من السعر الحاضر المحقق، وهو مؤشر غير جيد للشركة فيما يخص توقع أسعار العملات المستقبلية، وبمقارنة السعر الحاضر مع سعر الأساس الذي تم اعتماده للتخطيط للميزانية نلاحظ أن الفرق موجب طيلة أشهر السنة، حيث سجل أعلى فرق في شهر (5) بـ 13.973دج أي أعلى خطر يمكن التعرض له، وسجل أدنى فرق في شهر (1) بـ 5.263دج أي أدنى خطر يمكن التعرض له، أي ومنه نستنتج أن الشركة تواجه مخاطر سعر الصرف العملات طيلة أشهر السنة، إذ تعتبر الفروقات من شهر (1) إلى شهر (3) و(12) فروقات ضئيلة مما يفسر وجود خطر صرف ضئيل، ثم ليتسع الفرق من شهر (4) إلى شهر (11) ليصبح الخطر كبير، وعليه يمكن القول أن كل الفروقات المسجلة خلال السنة، إذ تمثل تكلفة إضافية في حالة ماذا قامت بعمليات الشراء في نفس الشهر، كما تمثل خسارة في رصيد الشركة من العملة الصعبة في حالة ماذا قامت بعمليات البيع، ومنه يمكن القول أن الشركة تتعرض لمخاطر سعر الصرف طيلة أشهر السنة مع تفاوت درجة الخطر من شهر لأخر، إذ بلغ متوسط الفروقات 10.19دج لسنة 2015 محققا بذلك متوسط تغير 9%.

2-4 تحديد مخاطر الصرف لشركة جينيرال أُمبَلاج لسنة 2017:

من خلال الملحق رقم (16) جزء (ث) نلاحظ أن الفرق (BI) السعر المستقبلي والسعر الحاضر للأشهر (1) الى (12) موجبة وهذا يعني بان الأسعار المستقبلة المتوقعة كانت أعلى من السعر الحاضر المتحقق، وهو مؤشر جيد للشركة فيما يخص توقع أسعار العملات المستقبلية، وبمقارنة السعر الحاضر مع سعر الأساس الذي تم اعتماده للتخطيط للميزانية نلاحظ أن الفرق موجب طيلة أشهر السنة عدا شهر (1) الذي كان فرقه سالب،

حيث سجل اعلى فرق في شهر (11) بـ 18.565دج أي أعلى خطر يمكن تحمله، وسجل أدنى فرق في شهر (3) بـ 0.992 دج أي أدنى خطر يمكن تحمله، ومنه نستنتج أن الشركة تواجه مخاطر سعر الصرف العملات طيلة أشهر السنة، إذ تعتبر الفروقات من شهر (2) إلى شهر (7) و(12) فروقات ضئيلة مما يفسر وجود خطر صرف ضئيل، ثم ليتسع الفرق من شهر (8) إلى شهر (11) ليصبح الخطر كبير، وعليه يمكن القول أن كل الفروقات المسجلة خلال السنة، إذ تمثل تكلفة إضافية في حالة ماذا قامت بعمليات الشراء في نفس الشهر، كما تمثل خسارة في رصيد الشركة من العملة الصعبة في حالة ماذا قامت بعمليات البيع، ومنه يمكن القول أن الشركة تتعرض لمخاطر سعر الصرف طيلة أشهر السنة عدا شهر (1) مع تفاوت درجة الخطر من شهر لأخر، إذ بلغ متوسط الفروقات 7.39دج لسنة 2017 محققا بذلك متوسط تغير 6.4 %.

2-5 تحديد مخاطر الصرف لشركة جينيرال أُمبَلاج لسنة 2018:

من خلال الملحق رقم (16) جزء (ج) نلاحظ أن الفرق (BI) السعر المستقبلي والسعر الحاضر للأشهر (2) و(4) و(5) و(7) و(9) و(10) سالبة وهذا يعني بان الأسعار المستقبلة المتوقعة كانت اقل من السعر الحاضر المحقق، وهو مؤشر غير جيد للشركة فيما يخص أسعار العملات، وكان الفرق (BI) السعر المستقبلي والسعر الحاضر للأشهر (1) و(3) و(6) و(8) و(11) و(12) موجب وهذا يعني بان الأسعار المستقبلة المتوقعة كانت أعلى من السعر الحاضر المحقق، وهو مؤشر جيد للشركة فيما يخص أسعار العملات، وبمقارنة السعر الحاضر مع سعر الأساس الذي تم اعتماده للتخطيط للميزانية نلاحظ أن الفرق موجب طيلة أشهر السنة حيث كان أعلى فرق في شهر (2) بـ 7.545 دج، وكان ادني فرق في شهر (12) بـ14.159 دج، وتمثل هذه الفروق تكلفة إضافية في حالة ماذا قامت بعمليات الشراء في نفس الشهر، كما تمثل خسارة في رصيد الشركة من العملة الصعبة في حالة ماذا قامت بعمليات البيع، ومنه يمكن القول أن الشركة تتعرض لمخاطر سعر الصرف طيلة أشهر السنة مع تفاوت درجة الخطر من شهر لأخر، إذ بلغ متوسط الفروقات 17.34دج لسنة 2018 محققا بذلك متوسط تغير 14.3% .

ثانيا- تحديد مخاطر أسعار الفائدة:

1- منهجية تحديد مخاطر أسعار الفائدة ضمن نظم المعلومات المالية:

تقترض شركة جينيرال أُمبَلاج كغيرها من الشركات الجزائرية من البنوك الجزائرية، ومعظم القروض البنكية للشركة هي ذات معدل فائدة ثابت (5.75 %) ويتم الاتفاق عليه عند إبرام عقد الاقتراض، كما يتم الاتفاق على

علاوات التأخر في سداد أقساط الديون بنسب محددة مسبقا ومعدل زيادتها، ومنذ نشأة الشركة كانت حريصة على عدم الاعتماد الكبير على القروض، وما تم الاعتماد عليه كانت للحاجة الداعية إلى ذلك مع الحرص على التسديد الأقساط في مواعدها، لذلك فان مخاطر الفائدة التي يمكن أن تواجه الشركة هي مخاطر عدم القدرة على سداد فوائد الديون، أما ما يعرف بالمخاطر تغير أسعار الفائدة فان الشركة بمنئ عنه، وعليه سنقوم بتحديد مخاطر الفائدة من جانب عدم القدرة على تسديد فوائد القروض.

ولتحديد مخاطر الفائدة من جانب عدم القدرة على تسديد فوائد القروض، اعتمدنا على ميزانيات الشركة وجداول تسديد القروض، كمدخلات لنظم المعلومات المالية لتحديد مخاطر الفائدة، وتتم عملية المعالجة من خلال حساب قدرة الشركة على تغطية فائدتها، لنحصل على النتائج التي تحك على ذلك والتي تعتبر كمخرجات لنظم المعلومات لتحديد مخاطر الفائدة للشركة.

2- نتائج تحديد مخاطر أسعار الفائدة

2-1 معدل تغطية الأعباء الثابتة:

نتائج معدل تغطية الأعباء الثابتة مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (03-11): معدل تغطية الأعباء الثابتة

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
مجمل الدخل+ الإيجار	3217504798.17	3710932000	4462041328	5293720620	5223908317
الفوائد + الإيجار	191627818.95	192833739.20	156116484.87	109549429.24	59086661.50
المعدل	16.79	19.24	28.58	48.32	88.41

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الشركة

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (03-11) نلاحظ أن معدل تغطية الأعباء الثابتة من خلال مجمل الدخل المحقق للشركة قد حقق سنة 2014 بمعدل 16.79 مرة أي أن الشركة قادرة على تغطية أعبائها الثابتة بما فيها الديون 16.79 مرة من مجمل دخلها المحقق، ليرتفع هذا المعدل سنة 2015 إلى 19.24 مرة رغم الزيادة في فوائد الديون بمقدار : 1205920.25 دج أي بنسبة 1 %، إلا أن ذلك لم يكن له تأثير كبير لان الزيادة في مجمل الدخل كانت اكبر بمقدار: 493427201.83 دج، أي بنسبة 14% ، كما ارتفع معدل التغطية في سنة 2016 ليبلغ 28.58 مرة، وذلك لزيادة مجمل الدخل بمقدار : 751109328 دج، أي بنسبة 14 %، مع تسجيل انخفاض في الأعباء الثابتة بمقدار: 36717254.33 دج، أي بنسبة 19% ، وفي سنة 2017 سجل معدل تغطية الأعباء الثابتة ارتفاع كذلك إذ بلغ 48.32 مرة، وذلك راجع إلى الزيادة في

مجمل الدخل بمقدار: 831679292دج، وبنسبة 16%، وبالمقابل انخفضت الأعباء الثابتة بمقدار: 46567055.63دج، أي بنسبة 30 %، عما كانت عليه في سنة 2016، أما فيما يخص سنة 2018 فقد ارتع المعدل إلى النصف وذلك راجع إلى ارتفاع مجمل الدخل بـ: 69812303دج، في حين انخفضت الأعباء الثابتة بمقدار: 59086661.50دج، أي بنسبة 44 %.

من النتائج السابقة كان معدل تغطية الأعباء الثابتة في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدارسة وهو مؤشر جيد للشركة حيث كان أدنى معدل سنة 2014، بمقدار 16.79 مرة، وتم تسجيل اعلي معدل لتغطية الأعباء الثابتة سنة 2018 بمقدار 88.41 مرة وهذا يعني أن الشركة كانت في وضع جيد اتجاه تغطية أعباءها الثابتة بما فيها فوائد القروض من مجمل الدخل، مما يدل على أن الشركة لا تواجه أي مخاطر للفائدة.

المطلب الثالث: دور نظم المعلومات المالية تحديد في مخاطر النقدية للشركة

تعتبر مخاطر التمويل ومخاطر السهولة من أكثر وأصعب المخاطر المالية التي تواجهها الشركات، وشركة جينيرال أُمبَلاج تولي اهتمام خاص بهذين الخطرين من خلال تتبع كل المتغيرات والعوامل التي قد تؤدي لحدوث هذا النوع من المخاطر، وهذا ما سوف تتضمنه الفرعين التاليين؛

اولا– تحديد مخاطر التمويل للشركة:

1– منهجية تحديد مخاطر التمويل ضمن نظم المعلومات المالية:

لتحديد مخاطر التمويل ضمن نظم المعلومات المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج اعتمدنا البيانات الخاصة بالتمويل الميزانيات العمومية للشركة كمدخلات لنظم المعلومات المالية وتتمثل هذه البيانات في قيمة الديون القصيرة والطويلة منها والأموال الخاصة، بالإضافة إلى الأصول بنوعيها الثابتة والمتداولة، وتتم عملية المعالجة عن طريق إجراء العمليات الحسابية التي يرتكز عليها هذا النوع من الحسابات من خلال استخدام برنامج إكسيل ومن ثم يتم التحصل على النتائج والمتمثلة في النسب المالية والتي تعد كمخرجات لنظم المعلومات المالية في تحديد مخاطر التمويل للشركة، حيث تعكس النتائج المحصل عليها كمؤشر عام لوجود مشكلات او خلل في تمويل أصول الشركة ومن هذه النسب يمكن استخلاص وجود مخاطر التشغيل من عدمها التي تواجه الشركة بصفة عامة.

2- نتائج تحديد مخاطر التمويل بالشركة

من خلال حساب نسب الاستقلالية المالية والتمويل الخارجي ونسبة الديون طويلة الأجل الى الأصول الثابتة والديون قصيرة الأجل إلى الأصول المتداولة لفترة الدراسة التي تكون كمؤشر مخاطر التمويل بالشركة، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (03-12): نسب تحديد مخاطر التمويل

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
سبة الاستقلالية المالية	0.81	0.80	0.90	1.02	1.35
نسبة التمويل الخارجي	0.55	0.56	0.53	0.49	0.43
نسبة د ط أ/ أ ثا	0.84	0.70	0.46	0.35	0.21
نسبة د ق أ/ أ م	0.83	0.93	0.84	1.21	1.64

من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الشركة

2-1 نسبة الاستقلالية المالية:

من خلال الجدول رقم (03-12) نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية لسنة 2014 كانت 81% وبذلك تكون الأموال الخاصة اقل من مجموع الديون، وقد انخفضت هذه النسبة سنة 2015 إلى 80%، رغم الزيادة المسجلة في الأموال الخاصة بنسبة 11%، إلا أن الزيادة في مجموع الديون لهذه السنة كان اكبر حيث زادت بـ: 13% عن سنة 2014 مما أدى إلى انخفاض الطفيف في نسبة الاستقلالية المالية، أما في سنة 2016 فقد ارتفعت النسبة إلى 90% وذلك راجع إلى الزيادة في الأموال الخاصة بنسبة 9 %، وانخفاض مجموع الديون لهذه السنة بنسبة 4%، أما في سنة 2017 فقد ارتفعت النسبة إلى 1.02%، والسبب في ذلك الزيادة في الأموال الخاصة بنسبة 18%، رغم الزيادة المسجلة في مجموع الديون بنسبة 4%، إلا أن ذلك لم يؤثر على الزيادة في نسبة الاستقلالية المالية وذلك كون نسبة الزيادة في الأموال الخاصة كانت اكبر من الزيادة في مجموع الديون، وفيما يخص سنة 2018 فقد ارتفعت النسبة إلى 1.35%، والسبب في ذلك ارتفاع الأموال الخاصة بنسبة 27%، وانخفاض في مجموع الديون بنسبة 4%.

مما سبق نستنتج حسب نسبة الاستقلالية المالية أن الشركة كانت تواجه مخاطر التمويل ،إلا أنها كانت محدودة في سنوات 2014 و2015 و2016 باعتبار أن النسب المتحصل عليها تدل على تقارب الأموال الخاصة من مجموع الديون، إذ كانت الأموال الخاصة اقل من مجموع الديون لكن بنسب غير كبيرة، وقد ارتفعت نسبة الاستقلالية المالية سنة 2017 و2018 مما مخاطر التمويل تتناقص خاصة سنة 2018 حسب هذه النسبة.

2-2 نسبة التمويل الخارجي

من خلال الجدول رقم (03-12) نلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي لسنة 2014 قد كانت 55% وقد ارتفعت هذه النسبة لسنة 2015 إلى 56% وهذا يعني أن 56% من أصول الشركة تيتم تمويلها من خلال الديون وهذا ما يعني ارتفاع وجود مخاطر التمويل، ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في مجموع الديون بـ: 13%، رغم الزيادة في مجموع الأصول بـ: 12%، أما في سنة 2016 فقد انخفضت نسبة التمويل الخارجي إلى 53% نتيجة انخفاض مجموع الديون بنسبة 4%,ارتفاع مجموع الأصول بنسبة 2 %ذلك ما جعل الانخفاض طفيف وبالتالي انخفاض مخاطر التمويل، وفيما يخص سنة 2017 فقد انخفضت هذه النسبة إلى 49% ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع في مجموع الأصول بنسبة 10 %رغم الارتفاع في مجموع الديون بـ:4%، إلا أن ذلك لم يؤثر على نسبة التمويل الخارجي باعتبار أن نسبة الزيادة في مجموع الديون كان اكبر، أما سنة 2018 فقد انخفضت النسبة إلى 43%، ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع في مجموع الأصول بـ : 11% والانخفاض في مجموع الديون بـ4%

مما سبق نستنتج حسب نسبة التمويل الخارجي أن الشركة كانت تواجه مخاطر التمويل في سنوات 2014 و2015 و2016 إذ كانت الشركة تمول أكثر من 50% مجموع أصولها عن طريق الديون، وبالرغم من ذلك إلا أن هذه المخاطر لم تكن بدرجة كبيرة، وقد ارتفعت نسبة التمويل الخارجي سنة 2017 و2018 مما جعل مخاطر التمويل تناقص خاصة سنة 2018.

3-2 نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة

من خلال الجدول رقم (03-12) نلاحظ أن نسبة الالتزامات الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة لسنة 2014 قد كانت 84%، بمعنى أن الشركة تمول أصولها الثابتة عن طريق الديون دويلة الأجل بنسبة 84%، في حين انخفضت هذه النسبة سنة 2015 إلى 70%، وذلك نتيجة الارتفاع في الأصول الثابتة بنسبة 21%، بالرغم من الزيادة في د ط أ بنسبة 6%، وقد واصلت هذه النسبة الانخفاض سنة 2016 إذ كانت النسبة 46%، وذلك نتيجة الانخفاض في د ط أ بنسبة 19%، وارتفاع الأصول الثابتة بنسبة 23%، أما في سنة 2017 فقد انخفضت النسبة إلى 35%، وذلك بسبب الانخفاض في د ط ا بنسبة 70 %، بالإضافة إلى الانخفاض في الأصول الثابتة بنسبة 8%، إلا أن ذلك لم يؤثر على ارتفاع النسبة، أما في سنة 2018 فقد انخفضت النسبة

إلى 21%، نتيجة الانخفاض في الد ط أ بنسبة 44%، وبالرغم من الانخفاض في الأصول الثابتة بنسبة 7%، مما أدى إلى انخفاض النسبة.

مما سبق يمكن أن نستنتج وجود مخاطر التمويل المرتبطة بالديون طويلة الأجل في سنة 2014 وسنة 2015، حيث كانت النسبة د ط أ إلى الأصول الثابتة مرتفعة أي أن الشركة كانت تعتمد على تمويل أصولها الثابتة من خلال الد ط أ بنسبة 84%، و70%، على التوالي، أما باقي السنوات فكانت النسبة منخفضة وبالتالي انخفاض مخاطر التمويل المرتبطة بالديون طويلة الأجل خاصة سنة 2018 التي حققت أدنى نسبة أي تخلي الشركة عن سياسة الاعتماد على تمويل الأصول الثابتة من د ط ا والتوجه نحو سياسة التمويل من حقوق الملكية لأصولها الثابتة.

2-4 نسبة الالتزامات قصير الأجل إلى الأصول المتداولة

من خلال الجدول رقم (03-12) نلاحظ أن نسبة الالتزامات قصيرة الأجل إلى الأصول المتداولة لسنة 2014 قد كانت 83%، بمعنى أن الشركة تمول أصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل بنسبة 83%، في حين ارتفعت هذه النسبة سنة 2015 إلى 93%، وذلك نتيجة الارتفاع في د ق أ بنسبة 34%، بالرغم من الارتفاع في الأصول المتداولة بنسبة 21%، أما في سنة 2016 فقد انخفضت النسبة إلى 84%، وذلك لارتفاع الأصول المتداولة بنسبة 23 %، بالرغم من الارتفاع في د ق ا بنسبة 15%، أما في سنة 2017 فقط ارتفعت النسبة إلى 1.21%، وذلك نتيجة ارتفاع د ق ا بنسبة 33%،وانخفاض الأصول المتداولة بنسبة 8%، ولتحقق النسبة ارتفاع كذلك سنة 2018 حيث كانت 1.64 %، بسبب الارتفاع في د ق ا بنسبة 14 %، وانخفاض الأصول المتداولة بنسبة 7 %.

مما سبق يمكن القول حسب نسبة الديون قصيرة الأجل إلى الأصول المتداولة أن الشركة كانت تعتمد على تمويل أصولها المتداولة بنسب كبيرة من خلال الديون قصيرة الأجل، إلى أن الملاحظ أن سنة 2017 و2016 كانت هذه النسب أعلى وفاقت 1 وهذا يعني أن الشركة لها 21% من ديونها قصيرة الأجل غير مستغلة في تمويل أصولها المتداولة لسنة 2017، و64% من ديونها قصيرة الأجل غير مستغلة في تمويل أصولها المتداولة وهذا يعني وجود مخاطر التمويل المتعلقة بالديون قصيرة الأجل في هاتين السنتين.

ثانيا– تحديد مخاطر السيولة للشركة:

1– منهجية تحديد مخاطر السيولة ضمن نظم المعلومات المالية:

لتحديد مخاطر السيولة ضمن نظم المعلومات المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج حيث تعتمد الإدارة المالية بالشركة على الميزانية العمومية للشركة كمدخلات لنظم المعلومات المالية، وتتم عملية المعالجة عن طريق إجراء العمليات الحسابية التي يرتكز عليها هذا النوع من الحسابات ومن ثم يتم التحصل على النتائج والتي تمثل كمخرجات لنظم المعلومات المالية والتي يتم اعتمادها في تحديد مخاطر السيولة للشركة

ولقد تم الاعتماد على رأس المال العامل من اجل تحديد مخاطر السيولة التي تتعرض لها الشركة بصفة عامة خلال فترة الدراسة، حيث قمنا بحساب رأس المال العامل من أعلى وأسفل الميزانية وكانت النتائج كما يلي:

2– نتائج تحديد مخاطر السيولة بالشركة

الجدول رقم (03–13): نسب تحديد مخاطر السيولة (رأس المال العامل)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
من أعلى الميزانية					
رأس المال العامل	1263040976	1780927930	1877593076	2512645866	3677817016
النسبة	0.84	0.78	0.77	0.69	0.59
هامش الأمان	0.16	0.22	0.23	0.31	0.41
من أسفل الميزانية					
راس المال العامل	1263040976	1780927930	1877593076	2512645866	3677817016
نسبة	1.63	1.66	1.60	1.60	1.77
هامش الأمان	0.63	0.66	0.60	0.60	0.77

المصدر: ومن إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الشركة

2–1 رأس المال العامل من أعلى الميزانية:

من خلال الجدول رقم (03-13) نلاحظ ان الشركة ستسدد كل الالتزامات قصيرة الأجل لسنة 2014 ويتبقى مبلغ 976 040 263 1دج بنسبة 0.84 %، وكل الالتزامات قصيرة الأجل لسنوات 2015 و2016 و2017 و2018 وتتبقى مبالغ على التوالي تقدر بـ: 930 927 780 1 دج بنسبة 0.78%.

2-2 رأس المال العامل من أسفل الميزانية:

من خلال الجدول رقم (03-13) نلاحظ أن الشركة تسدد كل الالتزامات قصيرة الأجل لسنوات 2014 و2015 و2016 و2017 و2018، إذ حققت رأسمال عامل صافي على التوالي 1263040976 دج بنسبة 1.63% و1780927930دج بنسبة 1.66%، و1877593076دج بنسبة 1.59% و2512645866دج بنسبة 1.6% و3677817016دج بنسبة 1.76%، بمعنى أن قيمة رأس المال العامل هي المبالغ المتبقية من بعد تسديد الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة، وبالنظر إلى قيمة رأس المال العامل الذي حققته الشركة لكل سنة يتبن أن رأس المال العامل كان في تصاعد مستمر من سنة 2014 إلى سنة 2018، أي الشركة تحتفظ بأصول متداولة تفوق الالتزامات المتداولة وهو يدل على ارتفاع مقدرة الشركة على مواجهة الالتزامات في الأجل القصير من سنة لأخرى، وظاهريا يعد هذا أمر جيد للسيولة الشركة، إلا أن الملاحظ لهامش الأمان الذي يحققه رأس المال العامل لفترة الدراسة كانت نسب الهامش متذبذبة حيث بلغ في سنة 2014 تقدر بـ 62%، ليرتفع سنة 2015 بـ: 65%، ثم ينخفض سنة 2016 بـ: 59%، ليحقق ارتفاع طفيف سنة 2017 حث بلغ 6% ثم يرتفع إلى78% لسنة 2018، وهذا يعود إلى التغير المتذبذب في الأصول والخصوم المتداولة، حيث كانت الأصول المتداولة تحقق نمو بمعدلات متقاربة من سنة لأخرى عدا سنة 2016 الذي كان ارتفاعها بمعدل ضئيل نسبيا إذا ما تم مقارنته مع سنوات فترة الدراسة، في حين كان معدل تغير الخصوم المتداولة متذبذب بدرجة كبيرة خلال سنوات فترة الدراسة،ومنه يمكن القول انه كلما كانت الشركة تزيد من أصولها المتداولة كان يقابل ذلك زيادة في خصومها المتداولة ولكن ليس بنفس معدل الزيادة، وهذا ما يفسر ارتفاع وانخفاض كل من معدل رأس المال العامل وهامش الأمان الذي يحققه من سنة لأخرى، وهذا يدل على أن هناك أسباب يمكن اعتبارها مشاكل في السيولة قد ترقى لمستوى المخاطر السيولة التي قد تواجه الشركة، خاصة إذا ما تم الاعتماد في تقييم رأس المال العامل على النسب المرجعية للحكم على رأس المال العامل انه بوضعية جيدة والتي تحدد من 1.2 إلى 2 حيث كانت ادني نسبة محققة للشركة تقدر بـ 1.5 وأعلى نسبة تقدر بـ1.7.

المبحث الثالث: دور نظم المعلومات المالية في قياس المخاطر المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج

تتمثل القاعدة الأساسية لقياس المخاطر المالية في التأكد من تضمين عملية القياس كل عامل أو متغير ذي صلة يمكن قياسه بطريقة صحيحة وفي الاتجاه المناسب، وهذا ما يتطلب معلومات كافية ودقيقة عن العوامل المشكلة للخطر المراد قياسه حتى وان كان تأثير هذه العوامل ضعيفة، وهذا ما سنركز عليه في هذا المبحث ضمن المطالب الآتية؛

المطلب الأول: دور نظم المعلومات المالية في قياس مخاطر المعاملات والعمليات

تعتمد عملية قياس مخاطر المعاملات على معلومات محددة ومحصورة، بينما تقوم عملية قياس المخاطر العمليات على معلومات كثيرة ذات خصائص معقدة ومتشابكة ، وهذا ما سوف نوضحه في المطلبين الآتيين؛

اولا– قياس مخاطر الائتمان التجاري:

1– منهجية قياس مخاطر الائتمان التجاري ضمن نظم المعلومات المالية:

لا يوحد تصنيف الائتماني لمعظم الشركات والمؤسسات التي تمثل عملاء لشركة جينيرال أُمبَلاج لذلك تقوم الشركة بتقسيم عملائها إلى فئتين أساسيتين لإعداد جدول أعمار الديون، حيث تتمثل الفئة الأولى في الشركات الكبيرة التي تتعامل معها الشركة والتي لها سمعة طيبة في السوق الوطنية بالإضافة إلى تاريخ تعاملها مع الشركة وهذه الفئة تكون موثوقة من وجهة نظر الشركة لأداء ما عليها من ديون على عاتقها لحساب الشركة، أما الفئة الثانية تتمثل في الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة منها خاصة التي يكون تعاملها جديد مع الشركة وهنا تقوم الشركة في تصنيفها في الفئة الثانية حيث تقوم بتتبع وضعها في السوق وتعاملنها مع الشركات الأخرى فمثلا تقوم الشركة بالاتصال بأحد الشركات التي تنتج الكرتون والتي تتعامل مع نفس العميل أو كان لها تعامل سابق معه والاستفسار عن العميل و مدى التزامه بسداد ديونه.

ومن اجل قياس مخاطر الائتمان التجاري ضمن نظم المعلومات المالية، اعتمدنا على جداول أعمار ديون العملاء الذي يتم إعداده في نهاية كل سنة للتتبع مدى التزام العملاء في الوفاء بالتزاماتهم تجاه الشركة في الأوقات المتفق عليها، بالإضافة لاعتمادنا على الميزانيات العمومية للشركة، إذ يعتبر هذين الوثيقتين بمثابة مدخلات لنظم المعلومات المالية لقياس المخاطر الائتمان التجاري، وتكون عملية المعالجة عبارة عن إجراء العمليات الحسابية المتمثلة في حساب احتمال التعثر ثم المتوسط لكل سنة مما يتيح حساب احتمال الخسائر

النابجة عن التعثر لكل سنة ولفترة الدراسة ككل، وهذه الأخيرة تعتبر من مخرجات نظم المعلومات المالية لقياس تأثير المخاطر الائتمانية على الشركة.

2- نتائج قياس مخاطر الائتمان التجاري:

تحصلنا على النتائج التالية المبينة في الجدول:

جدول رقم (03-14): العجز عن السداد والخسائر المتوقعة

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الفئة الأولى (الشركات الكبيرة)					
الزبائن الممنوح لهم الائتمان	25	32	41	48	52
الزبائن الممنوح لهم الائتمان المتعثرين	3	3	6.	9	4
نسبة احتمال التعثر	0.12	0.09	0.15	0.19	0.08
متوسط احتمال التعثر لكل سنة	0.11	0.12	0.17	0.13	0.08
مبالغ الائتمان الممنوح	1281341020.36	1656573386.66	2659857865	3942990255	4353472053
احتمال الخسائر النابجة عن تعثر	134878002.14	204235075.07	448290651.40	512588733.15	334882465.62
الفئة الثانية (الشركات الصغيرة والمتوسطة)					
الزبائن الممنوح لهم الائتمان	83	104	155	184	206
الزبائن الممنوح لهم الائتمان المتعثرين	16	13	21	29	37
نسبة احتمال التعثر	0.19	0.13	0.14	0.16	0.18
متوسط احتمال التعثر لكل سنة	0.16	0.13	0.15	0.17	0.18
مبالغ الائتمان الممنوح	1281341020.36	1656573386.66	2659857865	3942990255	4353472053
احتمال الخسائر النابجة عن تعثر	198710639.52	217465232.23	392309419.62	667275273.92	781934300.78

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الشركة

2-1 قياس مخاطر الائتمان التجاري للفئة الأولى:

من خلال الجدول رقم (03-14) نلاحظ أن عدد الزبائن الذين منح لهم الائتمان لسنة 2014 كان 25 زبون وقد تعثر 3 زبائن عن تسديد التزاماتهم من ديون لدى الشركة بنسبة احتمال تعثر 12 %، وبذلك يكون متوسط احتمال التعثر المسجل لسنة 2014 يقدر بـ: 11% مما يحقق احتمال خسائر لمبالغ الائتمان الممنوح في هذه السنة بمقدار: 134878002.14دج، في حين ارتفع عدد الزبائن الممنوح لهم الائتمان لسنة 2015 إلى 32 زبون وقد تعثر 3 زبائن عن تسديد التزاماتهم للشركة بنسبة احتمال تعثر 9 %، وبذلك يكون متوسط احتمال التعثر المسجل لسنة 2015 يقدر بـ: 11% مما يحقق احتمال خسائر لمبالغ الائتمان الممنوح في هذه السنة بمقدار: 204235075.07دج، أي ارتفاع احتمال الخسائر لسنة 2015 عن سنة 2014 بمقدر: 69357072.93دج أي ارتفاع احتمال الخسارة بنسبة 51%، وذلك راجع للارتفاع في مبالغ الائتمان

الممنوحة حيث ارتفعت هذه الأخيرة بمقدار: 375232366.30دج أي بنسبة 29% عما كانت عليه في سنة 2014 مع بقاء نفس عدد الزبائن المتعثرين في كلتا السنتين. أما في سنة 2016 فقط ارتفع عدد الزبائن الممنوح لهم الائتمان إلى 41 زبون وبلغ عدد الزبائن المتعثرين 6 زبائن، وكان متوسط احتمال التعثر المسجل لهذه السنة يقدر بـ: 15% مما يحقق احتمال خسائر لمبالغ الائتمان بمقدار: 448290651.40دج أي ارتفاع احتمال الخسائر لسنة 2016 عن سنة 2015 بمقدر: 244055576.3دج وارتفاع احتمال الخسارة بنسبة 45 %، وذلك راجع للارتفاع في مبالغ الائتمان الممنوحة حيث ارتفعت هذه الأخيرة بمقدار: 1003284478دج أي بنسبة 61% ، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الزبائن المتعثرين بنسبة 50% عن سنة 2015، وفيما يخص سنة 2017 فقد ارتفع عدد الزبائن الممنوح لهم الائتمان إلى 48 زبون وكان عدد المتعثرين 9 زبائن، وبذلك بلغت نسبة احتمال التعثر 19% وبمتوسط 13%، مما يحقق احتمال خسائر لمبالغ الائتمان الممنوح في هذه السنة بمقدار: 512588733.15دج، أي ارتفاع احتمال الخسائر لسنة 2017 عن سنة 2016 بمقدر: 64298081.75 دج وارتفاع احتمال الخسارة بنسبة 14%، وذلك راجع للارتفاع في مبالغ الائتمان الممنوحة حيث ارتفعت هذه الأخيرة بمقدار: 1283132390 دج أي بنسبة 48%، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الزبائن المتعثرين عن سنة 2016، وقد تم تسجيل ارتفاع في عدد الزبائن الممنوح لهم الائتمان في سنة 2018 إلى 52 زبون وكان عدد الزبائن المتعثرين 4 زبائن بنسبة احتمال تعثر 8%، وبمتوسط بنسبة احتمال تعثر 8% لسنة 2018*، مما يحقق احتمال خسائر لمبالغ الائتمان بمقدار: 334882465.62 دج أي انخفاض احتمال الخسائر لسنة 2018 عن سنة 2017 بمقدر: -177706267.5دج وانخفاضت بنسبة 65%، بسبب للارتفاع الضئيل لمبالغ الائتمان الممنوحة حيث ارتفعت هذه الأخيرة بمقدار: 410481798 دج أي بنسبة +10 %، بالإضافة إلى انخفاض عدد الزبائن المتعثرين بنسبة 45% عن سنة 2017.

ومما سبق يمكن نستنتج أن اعدد الزبائن الممنوح لهم الائتمان من طرف الشركة كان في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة ونفس الوضع لعدد الزبائن الممنوح لهم الائتمان المتعثرين عدا سنة 2018 التي سجلت انخفاض في عدد الزبائن المتعثرين في الوفاء بالتزاماتهم، كما كانت المبالغ الائتمان الممنوحة في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة بنسب متفاوتة من سنة لأخرى حيث تم تسجيل اعلي نسبة ارتفاع في سنة 2016 بنسبة61% تليها

*. بما أن متوسط احتمال التعثر يحسب على أساس السنة الحالية والسنة الماضية أي متوسط احتمال التعثر لسنة 2018 يكون: **[(عدد الزبائن الممنوح لهم المتعثرين لسنة 2018+عدد الزبائن الممنوح لهم الائتمان المتعثرين لسنة 2019)/(عدد الزبائن الممنوح لهم الائتمان لسنة 2018+عدد الزبائن الممنوح لهم الائتمان لسنة 2019)]**، افترضنا أن نسبة احتمال التعثر هي نفسها متوسط نسبة احتمال التعثر وذلك كون سنة 2019 لم تختم بعد أثناء فترة دراستنا.

سنة 2017 بنسبة 48% بالإضافة إلى ارتفاع عدد الزبائن المتعثرين في هاتين السنتين، مما اثر على ارتفاع معدل الخسارة وبالتالي ارتفاع الخسائر الناجمة عن خطر الائتمان الممنوح، وقد تم تسجيل أدنى نسبة ارتفاع للمبالغ الممنوحة في سنة 2018 بنسبة 10%، وقد اثر ذلك إيجابا على خطر خسارة المبالغ الائتمان الممنوح حيث سجلت انخفاض بمقدار: 177706267.5 دج، ومنه تكون سنة 2016 و2017 السنتين الَتيْن تم تسجيل فيهما أعلى درجة لمخاطر الائتمان للشركة.

2-2 قياس مخاطر الائتمان التجاري للفئة الثانية:

من خلال الجدول رقم (03-14) نلاحظ أن عدد الزبائن الذين منح لهم الائتمان من الفئة الثانية لسنة 2014 بلغ 83 زبون وقد تعثر 16 زبون عن تسديد التزاماتهم من ديون لدى الشركة بنسبة احتمال تعثر 19%، وبذلك يكون متوسط احتمال التعثر المسجل لسنة 2014 يقدر بـ: 16% مما يحقق احتمال خسائر لمبالغ الائتمان الممنوح في هذه السنة بمقدار: 198710639.52دج، وقد ارتفع عدد الزبائن الممنوح لهم الائتمان لسنة 2015 إلى 104 زبون وقد تعثر 13 زبون عن تسديد التزاماتهم للشركة بنسبة احتمال تعثر 13 %، وبذلك يكون متوسط احتمال التعثر المسجل لسنة 2015 يقدر بـ: 13% مما يحقق احتمال خسائر لمبالغ الائتمان الممنوح في هذه السنة بمقدار: 217465232.23 دج، أي ارتفاع احتمال الخسائر لسنة 2015 عن سنة 2014 بمقدار: 18754592.71 دج أي ارتفاع احتمال الخسارة بنسبة 9 %، وذلك راجع للارتفاع في مبالغ الائتمان الممنوحة حيث ارتفعت هذه الأخيرة بمقدار: 375232366.3 دج أي بنسبة 30% عما كانت عليه في سنة 2014 والشيء الايجابي هنا هو انخفاض عدد الزبائن المتعثرين لسنة 2015 عن سنة 2014، وهو ما ساهم في زيادة نسبة احتمال الخسارة بنسبة ضئيلة، وفيما يخص سنة 2016 فقط تم تسجيل ارتفاع عدد الزبائن الممنوح لهم الائتمان إلى 155 زبون وبلغ عدد الزبائن المتعثرين 21 زبون، وكان متوسط احتمال التعثر المسجل لهذه السنة يقدر بـ: 15% مما يحقق احتمال خسائر لمبالغ الائتمان بمقدار: 392309419.62دج أي ارتفاع احتمال الخسائر لسنة 2016 عن سنة 2015 بمقدر: 174844187.4دج وارتفاع احتمال الخسارة بنسبة 80%، وذلك راجع للارتفاع في مبالغ الائتمان الممنوحة حيث ارتفعت هذه الأخيرة بمقدار: 1003284478 دج أي بنسبة 61% ، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الزبائن المتعثرين بنسبة 59% عن سنة 2015، أما سنة 2017 فقد ارتفع عدد الزبائن الممنوح لهم الائتمان إلى 184 زبون كما ارتفع الزبائن المتعثرين إلى 29 زبون، وبذلك بلغت نسبة احتمال التعثر 16%وبمتوسط 17%، مما يحقق احتمال خسائر لمبالغ الائتمان الممنوح في هذه السنة بمقدار: 667275273.92دج، أي ارتفاع احتمال

الخسائر لسنة 2017 عن سنة 2016 بمقدر: 274965854.3دج وارتفاع احتمال الخسارة بنسبة 70%، وذلك راجع للارتفاع في مبالغ الائتمان الممنوحة حيث ارتفعت هذه الأخيرة بمقدار: 1283132390 دج أي بنسبة 48%، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الزبائن المتعثرين عن سنة 2016 بنسبة 18.5%، وقد تم تسجيل ارتفاع في الزبائن الممنوح لهم الائتمان سنة 2018 إلى 206 زبون وكان الزبائن المتعثرين 37 زبون بنسبة احتمال تعثر 18%، وبمتوسط احتمال تعثر 18% لسنة 2018*، مما يحقق احتمال خسائر لمبالغ الائتمان بمقدار: 781934300.78دج أي ارتفاع احتمال الخسائر لسنة 2018 عن سنة 2017 بمقدر: 114659026.9دج وارتفاع احتمال الخسارة بنسبة 17%، وذلك راجع للارتفاع لمبالغ الائتمان بمقدار: 410481798 دج أي بنسبة 10%، بالإضافة إلى ارتفاع الزبائن المتعثرين بنسبة 27% عن سنة 2017.

ومما سبق نستنتج أن الزبائن الممنوح لهم الائتمان من طرف الشركة كان في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة ونفس الوضع لعدد الزبائن الممنوح لهم الائتمان المتعثرين، كما كانت المبالغ الائتمان الممنوحة في ارتفاع طيلة فترة الدراسة بنسب متفاوتة، اذكانت اعلي نسبة ارتفاع لاحتمالات الخسارة في سنة 2016 بنسبة 80% وسنة 2017 بنسبة 70% بالإضافة إلى ارتفاع عدد الزبائن المتعثرين في هاتين السنتين خاصة في سنة 2016 التي سجلت أعلى نسبة لارتفاع عدد الزبائن المتعثرين بمقدار59% ، مما اثر على ارتفاع معدل الخسارة وبالتالي ارتفاع الخسائر الناجمة عن خطر الائتمان الممنوح، وقد تم تسجيل انخفاض في الزبائن المتعثرين الممنوح لهم الائتمان في سنة 2015 إذ انخفض عدد الزبائن بنسبة 23%، وعليه تكون الشركة قد تعرضت لأعلى درجة لمخاطر الائتمان سنة 2016 و2017.

ثانيا– قياس المخاطر التشغيلية:

1– متهجية قياس المخاطر التشغيلية ضمن نظم المعلومات المالية:

من خلال تحديد المخاطر التشغيلية اتضح أن الشركة جينيرال أُمبَلاج لا تواجه هذا النوع من المخاطر المالية، وبهدف إثبات ذلك ارتأينا أن نقوم بقاس المخاطر التشغيلية من خلال النسب والمعدلات المتعلقة بذلك والتي تكون بمثابة مدخلات لنظم المعلومات المالية لقياس المخاطر التشغيلية، وتتم عملية المعالجة من خلال إجراء

*. بما أن متوسط احتمال التعثر يحسب على أساس السنة الحالية والسنة الماضية أي متوسط احتمال التعثر لسنة 2018 يكون: **[(عدد الزبائن الممنوح لهم المتعثرين لسنة 2018+عدد الزبائن الممنوح لهم الائتمان المتعثرين لسنة 2019)/(عدد الزبائن الممنوح لهم الائتمان لسنة 2018+عدد الزبائن الممنوح لهم الائتمان لسنة 2019)]**، افترضنا أن نسبة احتمال التعثر هي نفسها متوسط نسبة احتمال التعثر وذلك كون سنة 2019 لم تختم بعد أثناء فترة دراستنا.

العمليات الحسابية، التي تكون نتائجها عبارة عن مخرجات لنظم المعلومات المالية للحكم على مدى تأثير المخاطر التشغيلية على أداء الشركة.

2- نتائج قياس المخاطر التشغيلية:

تحصلنا على النتائج التالية المبينة في الجدول:

جدول رقم (03-15):نسبة قياس المخاطر التشغيلية

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة ت ب م إلى ص م	0.64	0.65	0.64	0.66	0.72
نسبة مجمل ربح الى ص م	0.36	0.35	0.36	0.34	0.28
تغطية النقدية	0.377	0.718	0.775	0.646	0.545
ت ن أ ت / ت ن أ إ	0.712	2.497	2.465	5.143	3.522

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الشركة

2-1 نسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى صافي المبيعات:

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (03-15) نلاحظ أن نسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى صافي المبيعات في ارتفاع مستمر ، حيث سجلت سنة 2014 نسبة 0.64 دج أي كل دينار من المبيعات كلف الشركة 0.64دج وبذلك كل 1دينار يحقق ربح مقداره 0.36 دج، في حين ارتفعت سنة 2015 إلى 0.65دج أي انه كل دينار يحقق ربح يقدر بـ: 0.35دج، وهذا يعني تراجع هامش الربح للشركة لسنة 2015 عن سنة 2014 ويعود السبب في ذلك إلى نسبة الزيادة في تكلفة البضاعة المباعة مقارنة بالزيادة في نسبة صافي المبيعات، حيث كان مقدرا الزيادة في تكلفة البضاعة المباعة يقدر بـ: 1234599575.74دج بنسبة 22%، في حين كانت زيادة صافي المبيعات تقدر بـ: 1728026778.06دج، وبنسبة 19% وهذا يفسر ارتفاع التكاليف البضاعة المباعة لسنة 2015، مما أدى إلى تخفيض هامش الربح عن سنة 2014 بمقدار 0.01دج لكل 1دينار مباع، أما في سنة 2016 فقط انخفضت النسبة إلى 0.64دج نتيجة ارتفاع نسبة الزيادة في المبيعات عن نسبة الزيادة لتكلفة البضاعة المباعة حيث ارتفعت هذه الأخيرة بمقدار: 1081528752.63 دج أي بنسبة 15%، وهذه النسبة اقل من الزيادة المحققة لسنة 2015 وهذا مؤشر ايجابي على الزيادة في التكاليف انخفض بنسبة 7%، وكانت الزيادة في صافي المبيعات تقدر بـ: 1832638080.14 دج، أي بنسبة 17% وهذه النسبة اقل من نسبة الزيادة المحققة في سنة 2015 بـ: 2%، إلى أن ذلك لم يكمن ذو تأثير كبير على صافي المبيعات كون الانخفاض في تكاليف البضاعة المباعة كان اكبر من الانخفاض في صافي المبيعات، وفيما يخص سنة 2017 فقد ارتفعت نسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى صافي المبيعات إلى 0.66دج، عما كان في سنة 2016،

وذلك راجع إلى ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة بمقدار: 2156762063 دج، أي بنسبة 27%، وهي نسبة اكبر من النسبة الزيادة لسنة 2016 بمقدار: 12% ، كما ارتفع صافي المبيعات بمقدار: 2988441355 دج، وبنسبة 24%، وهذه النسبة أعلى من النسبة المحققة في سنة 2016 بنسبة 7 %، وهنه فان مقدار ونسب الزيادة لكل من تكلفة البضاعة المباعة وصافي المبيعات متقارب لسنة 2017 مما انعكس على ارتفاع ضئيل لهذه النسبة، أما سنة 2018 فقد تم تسجيل نسبة مرتفعة بـ:0.72 دج، ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة الزيادة في المبيعات مقارنة مع الزيادة في تكلفة البضاعة المباعة، حيث كانت الزيادة في تكلفة البضاعة المباعة تقدر بـ: 3625281893 دج، وبنسبة 35 %، وهي نسبة اكبر من النسبة الزيادة لسنة 2017 بمقدار: 8% ، وكانت الزيادة في صافي المبيعات تقدر بـ: 3555469590 دج، وبنسبة 23 %، وهذه النسبة منخفضة عن سنة 2017 بمقدار، 1 %، وهذا كان له تأثير كبير على ارتفاع نسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى صافي المبيعات إلى 0.72دج مما أدى إلى تخفيض هامش الربح لكل 1 دينار مباع إلى 0.18 دج بعد أن كان سنة 2017 يقدر بـ: 0.34 دج.

مما سبق نستنتج أن نسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى صافي المبيعات كان في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة، عدا سنة 2016 التي حققت انخفاض نسبي، وغيرها من السنوات كانت في ارتفاع وهو مؤشر على ارتفاع التكاليف بالشركة وهو ما ساهم في تأثير طفيف للمخاطر التشغيلية للشركة حسب هذه النسبة كون الارتفاع في التكاليف كان يصاحبه ارتفاع في المبيعات ولو كان العكس بالنسبة للمبيعات لكان المخاطر التشغيلية ذو تأثير كبير.

2-2 نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (03-15) أن نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات كانت في متذبذبة من سنة لأخرى، حيث حققت 36% سنة 2014 في حين انخفضت سنة 2015 إلى 35% وهو ما يفسر ارتفاع التكاليف لهذه السنة عن سنة 2014، ثم لترتفع سنة 2016 إلى 36 %، ومعنى ذلك أن الشركة قد خفضت من تكاليف إنتاجها عما كان سنة 2015، أما في سنة 2017 فقد انخفضت النسبة إلى 34% وهو مؤشر عن ارتفاع التكاليف لهذه السنة، وفيما يخص سنة 2018 فقد سجلت أدنى نسبة لفترة الدراسة بـ: 28% مما يدل على ارتفاع التكاليف.

مما سبق يمكن القول أن أعلى نسبة لمجمل الربح إلى صافي المبيعات تم تسجيلها في سنة 2014 وسنة 2016، وهذا يوحي بكفاءة عمليات التشغيل لهاتين السنتين لان نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات كانت اقل، عكس السنوات الأخرى التي تم تسجيل نسب منخفضة خاصة سنة 2018 وسبب أن تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات كانت اكبر، ويمكن أن نستنتج من هذا أن تحليلات النسب المحصل عليها من مجمل الربح إلى صافي المبيعات توافق تحليلات النسب المحصل عليها من نسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى صافي المبيعات، وعليه يمكن القول أن الشركة لم تتأثر كثيرا بالمخاطر في عملياتها التشغيلية خاصة خلال السنوات 2015 و2017 و2018.

3-2 نسبة تغطية النقدية:

من خلال النتائج الخاصة بنسبة التغطية المبينة في الجدول رقم (03-15) نلاحظ ارتفاع نسبة التغطية لسنة 2015 عن سنة 2014 حيث حققت نسبة 0.377 و0.718 لسنة 2015 أي ارتفاع في النسبة بـ: 0.341 بالرغم من انخفاض صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية في هذه السنة بمقدار: 569101242.77دج، ونسبة 39%، إلا أن ذلك لم يكن له تأثير كبير كون الانخفاض في التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الاستثمارية والتمويلية كان اكبر إذ انخفضت الأولى بمقدار: 1713893573.50دج، وبنسبة 83%، وانخفاض الثانية بمقدار:937186503.15 دج، وبنسبة 49%، وهذا يعني أن الإنفاق على الأنشطة التشغيلية كان اكبر من الإنفاق على الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، كما حققت نسبة التغطية ارتفاع كذلك لسنة 2016 حيث بلغت النسبة 0.775 والسبب في ذلك هو ارتفاع في صافي الأنشطة التشغيلية حيث ارتفعت بمقدار: 7172307540دج، أي بنسبة 78%، كما ارتفعت التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية بمقدار: 295664502دج و537890891دج بنسبة 81% و59% على التوالي، أي ارتفاع مجموع التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية بنسبة65%، وهي نسبة اقل من الزيادة في نسبة صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية وبالتالي الإنفاق على هذه الأخيرة كان اكبر من الإنفاق على الأنشطة الاستثمارية والتمويلية. أما فيما يخص سنة 2017 فقط انخفضت النسبة إلى 0.646، وذلك راجع إلى الانخفاض في صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية بمقدار: 421461641دج، أي بنسبة 26%، في حين حققت التدفقات النقدية الخارجة للنشطة الاستثمارية والتمويلية انخفاض كذلك بمجموع: 233074234دج وبنسبة 22 %، وهذا يبين أن الانخفاض في التدفقات الخارجة لهاتين النشاطين كانت اقل

من الانخفاض المسجل في التدفقات النقطية للأنشطة التشغيلية، وهذا يعني أن الشركة قد أنفقت مبالغ اقل على النشطة التشغيلية مقارنة مع الإنفاق على الأنشطة التمويلية والاستثمارية، وقد استمرت النسبة في الانخفاض في سنة 2018 إذ حققت نسبة 0.545، وذلك بسبب الانخفاض في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بمقدار: 532226099دج وبنسبة 56%، بالإضافة إلى الانخفاض في التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية بمجموع:631874244 دج، وبنسبة إجمالية 66%، وهذا يعني أن الانخفاض في صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية والانخفاض في التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية بدرجة كبيرة مما أدى إلى تحقيق نسبة تغطية منخفضة.

مما سبق يمكن القول أن تأثير المخاطر التشغيلية على الشركة حسب نسبة التغطية النقدية لم يكن ذو تأثير كبير حيث كانت نسبة التغطية في ارتفاع عدا سنة 2017 و2018 مما يدل على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية وهذا ما يوحي بكفاءة العمليات التشغيلية للشركة.

4-2 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الاستثمارية:

من خلال النتائج الخاصة بنسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الاستثمارية المبينة في الجدول رقم (03-15) نلاحظ ارتفاع نسبة التغطية لسنة 2015 عن سنة 2014 حيث حققت نسبة 0.712 و2.497 مرة لسنة 2015 أي ارتفاع في النسبة بـ: 1.785 مرة بالرغم من انخفاض صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية في هذه السنة بمقدار: 569101242.77دج، ونسبة 39%، لكن الانخفاض في التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية بدرجة كبيرة 83%، وذلك يدل على قدرة الشركة في المحافظة على طاقتها الإنتاجية لسنة 2015 عن سنة 2014، أما في سنة 2016 فقط انخفضت هذه النسبة حيث بلغت 2.465 مرة أي انخفاض بمقدار: 0.032 مرة وهو انخفاض طفيف لم يؤثر كثيرا على طاقة الإنتاجية للشركة وذلك بسبب الزيادة في كل من التدفقات النقدية التشغيلية والتدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية بنسب متقاربة حيث ارتفعت الأولى بنسبة 79% والثانية بنسبة 81%، وفيما يخص سنة 2017 فقد ارتفعت النسبة إلى 5.143 مرة بالرغم من الانخفاض المسجل في كل من صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إذ الانخفاض في الأولى كان بنسبة 26%، في حين كان الانخفاض في الثانية بنسبة 64%، وهذا ما ساهم في ارتفاع النسبة لهذه السنة، أما سنة 2018 فقط

انخفضت النسبة إلى 3.522 مرة وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير لصافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية بمقدار: 532226099دج وبنسبة 56%، بالإضافة الانخفاض في لتدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية، بمقدار: 43246570دج، أي بنسبة 18%، مما ساهم في انخفاض درجة الاحتفاظ بطاقتها الإنتاجية.

مما سبق يمكن القول أن تأثير المخاطر التشغيلية على الشركة حسب نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الاستثمارية لم يكن ذو تأثير كبير حيث كانت نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الاستثمارية في ارتفاع مستمر ما عدا سنة 2018 التي شهدت انخفاض محدود، مما يدل على أن تأثير المخاطر التشغيلية كان طفيف.

المطلب الثاني: دور نظم المعلومات المالية في قياس مخاطر السوق للشركة

تتعدد أساليب قياس مخاطر السوق وذلك لتعدد أنواع هذه المخاطر ما يتطلب معلومات كثيرة ولمدة زمنية طويلة، خاصة في ما يتعلق بمخاطر تغير أسعار الصرف وتغير أسعار الفائدة، لذا سنحاول قياس هذه المخاطر ضمن الفرعين التاليين.

اولا– قياس مخاطر أسعار الصرف:

1– منهجية قياس مخاطر الصرف ضمن نظم المعلومات المالية:

لقياس مخاطر الصرف ضمن نظم المعلومات المالية نعتمد على تحديد مركز صرف الشركة، الذي يقيس مدى سهولة أو صعوبة التي تواجهها الشركة في مواجهة تقلبات أسعار الصرف، وقد افترضنا أن تسوية التدفقات النقدية الخارجة أو الداخلة تتم في نفس الفترة التي يحدث فيها تغيرات أسعار العملة، والدافع لهذا الافتراض أن الشركة تتجنب الاحتفاظ بأصول كبيرة من العملة الصعبة أو ما عليها من ديون بالعملة الصعبة نظرا للخطر الكبير الذي يحيط بهذه العمليات خاصة النزول المستمر لدينار الجزائري، إذ تقوم الشركة بتسوية معظم تعاملنها بالعملة الصعبة خاصة استراد المواد الأولية عن طريق تغطية خطر الصرف من خلال تقنية تغطية خطر الصرف الاجل، هذه التقنية التي بدات الشركة في تطبيقها منذ سنة 2011 بعد أن حققت خسارة كبيرة في سعر صرفها، وهي السنة التي شهدت دولة تونس ثورة الياسمين وكانت تونس المستورد الأساسي لمنتجات الشركة وقد اثرت هذه الصثولرة على اسعار الدينار التونسي مما اثر على أسعار الاورو

حيث قمنا بجمع البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد حسابات مركز الصرف، من ميزانيات الشركة، ورصيد الخزينة ووثائقها الداخلية المتمثلة في حسابات أرصدتها البنكية بالعملة الصعبة وكل ما يخص أصولها والتزاماتها المسعرة بالعملة الصعبة، والتي تعد كمخلات لنظم المعلومات المالية لقياس مخاطر الصرف، وتكون عملية المعالجة من خلال إجراء العمليات الحسابية لإجراء حسابات مركز الصرف الشركة، وبعد مركز الصرف المتحصل عليه كنتيجة من مخرجات نظم المعلومات المالية لقياس مخاطر الصرف، وعلى أساسها تقوم الشركة باتخاذ القرارات الخاصة بتغطية مخاطر الصرف

2- نتائج قياس مخاطر أسعار الصرف:

2-1 قياس مخاطر الصرف لسنة 2014:

من خلال الملحق رقم (17) جزء (أ) كان مركز الصرف القصير والطويل للشركة كما يلي:

أ. **مركز الصرف القصير**: الشركة حققت مركز صرف سالب في الأشهر (3) و(4) و(9) و(10) و(11) و(12) وبذلك تكون قد حققت مركز صرف قصير لسنة 2014 بإجمالي: € 91292.6-، ومنه فان مراكز الصرف القصيرة التي حققت مخاطر خسارة الصرف للشركة فكانت مركز الصرف القصير للاشهر (3) و(4) و(12)، إذ ارتفعت العملة في هذه الأشهر على التوالي بدرجة +1.006 دج و+1.025 دج و+1.024 دج لكل € 1، ومنه تحقق الشركة خسارة صرف بالنسبة لديونها تقدر بـ: -39611.34 دج و-210170.41دج و-176342.13 دج، بالرغم من الارتفاع المسجل في حقوق الشركة وذلك كون مركز الصرف السالب أي الزيادة التي حصلت عليها الشركة في حقوقها كانت اقل من الزيادة المسجلة في ديونها، وبذلك يكون إجمالي خطر خسارة الصرف لمركز صرف القصير لسنة 2014 يقدر بـ:-426123,88دج، أما فيما يخص مراكز الصرف السالبة (القصيرة) للأشهر (9) و(10) و(11)، فإنها حققت خطر خسارة الصرف لحقوق الشركة بإجمالي 71090.59 دج نتيجة انخفاض العملة لكن تأثير ذلك لم يكن كبير كون انخفاض خطر خسارة الصرف لديون الشركة انخفض كذلك بمقدار إجمالي: 131805.96 دج، أي تم تغطية الخسارة في الحقوق من الانخفاض في الديون نتيجة انخفاض العملة.

ب. **مركز الصرف الطويل**: الشركة حققت مركز صرف موجب في الأشهر (1) و(2) و(5) و(6) و(7) و(8) وبذلك تكون قد حققت مركز صرف طويل لسنة 2014 بإجمالي: € 56747.57، وقد حققت جميع هذه المراكز خطر خسارة نتيجة انخفاض سعر العملة بدرجة -0.985 دج و-0.990 دج و-0.993 دج و-0.998 دج و-0.998 دج و-0.990 دج، وبذلك يكون خطر خسارة الصرف بالنسبة لحقوقها

يقدر بإجمالي: 310174.95 دج، وذلك رغم الوفرة التي حققتها الشركة في ديونها نتيجة الانخفاض سعر العملة حيث كان إجمالي الانخفاض في الديون يقدر بـ: 267959.96 دج.

مما سبق نستنتج أن الشركة حققت خطر خسارة صرف لسنة 2014 بمقدار: 807389,42 دج، نتيجة لمراكز الصرف المحققة القصيرة منها والطويلة، حيث كانت مخاطر صرف نتيجة مركز الصرف القصير أعلى من مخاطر صرف نتيجة مركز الصرف الطويل، وذلك كون واردات الشركة أكثر من صادراتها.

2-2 قياس مخاطر الصرف لسنة 2015:

من خلال الملحق رقم (17) جزء (ب)كان مركز الصرف القصير والطويل للشركة كما يلي:

أ. **مركز الصرف القصير**: الشركة حققت مركز صرف سالب في الأشهر (1) و(3) و(5) و(7) و(8) و(9) و(10) و(12) وبذلك تكون قد حققت مركز صرف قصير لسنة 2015 بإجمالي: € - 107219.98، ومنه فان مراكز الصرف القصيرة التي حققت مخاطر خسارة الصرف للشركة فكانت مركز الصرف القصير للأشهر (3) و(5) و(7) و(9)، إذ ارتفعت العملة في هذه الأشهر على التوالي بدرجة +1.023 دج و+1.043 دج و+1.013 دج و+1.092 دج لكل € 1، ومنه تحقق الشركة خسارة صرف بالنسبة لديونها تقدر بـ: -153702.31 دج و-347440.12 دج و-89273.27 دج و-844747.47 دج، بالرغم من الارتفاع المسجل في حقوق الشركة وذلك بسبب مركز الصرف السالب أي الزيادة التي حصلت عليها الشركة في حقوقها كانت اقل من الزيادة المسجلة في ديونها، وبذلك يكون إجمالي خطر خسارة الصرف لمركز صرف القصير لسنة 2015 يقدر بـ:- 1435163,17دج، أما فيما يخص مراكز الصرف السالبة (القصيرة) للأشهر (1) و(8) و(10) و(12) ، فإنها حققت خطر خسارة الصرف لحقوق الشركة بإجمالي 181386.62 دج نتيجة انخفاض العملة لكن تأثير ذلك لم يكن كبير كون انخفاض خطر خسارة الصرف لديون الشركة انخفض كذلك بمقدار إجمالي: 247998.62 دج، أي تم تغطية الخسارة في الحقوق من الربح في الديون نتيجة انخفاض العملة.

ب. **مركز الصرف الطويل**: الشركة حققت مركز صرف موجب في الأشهر (2) و(4) و(6) و(11) وبذلك تكون قد حققت مركز صرف طويل لسنة 2015 بإجمالي: € 35846.62، وقد حققت جميع هذه المراكز خطر خسارة نتيجة انخفاض سعر العملة بدرجة -0.978 دج و-0.987 دج و-0.991 دج و-0.985 دج، وبذلك يكون خطر خسارة الصرف بالنسبة لحقوقها يقدر بإجمالي: 388504.33 دج،

وذلك رغم الوفرة التي حققتها الشركة في ديونها نتيجة الانخفاض سعر العملة حيث كان إجمالي الانخفاض في الديون يقدر بـ: 330006.13 دج.

مما سبق نستنتج أن الشركة حققت خطر خسارة صرف لسنة 2015 بمقدار: 2005054,12دج، نتيجة لمراكز الصرف المحققة القصيرة منها والطويلة، حيث كانت مخاطر صرف نتيجة مركز الصرف القصير أعلى من مخاطر صرف نتيجة مركز الصرف الطويل، وذلك كون واردات الشركة أكثر من صادراتها.

3-2 قياس مخاطر الصرف لسنة 2016:

من خلال الملحق رقم (17) جزء (ت)كان مركز الصرف القصير والطويل للشركة كما يلي:

أ. **مركز الصرف القصير**: الشركة حققت مركز صرف سالب في الأشهر (1) و(2) و(5) و(6) و(7) و(8) و(10) و(11) وبذلك يكون مركز صرفها قصير لسنة 2016 بإجمالي: € - 161603.77، ومنه فان مراكز الصرف القصيرة التي حققت مخاطر خسارة الصرف للشركة فكانت مركز الصرف القصير للأشهر (1) و(2) و(5) و(8) و(10)، إذ ارتفعت العملة في هذه الأشهر على التوالي بدرجة +1.009 دج و+1.007 و+1.011 دج و+1.005 دج و+1.007 دج لكل € 1، ومنه تحقق الشركة خسارة صرف بالنسبة لديونها تقدر بـ: -58150.51 دج و-47432.50 دج و-112205.47 دج و-39496.75 دج و-62099.88 دج، بالرغم من الارتفاع المسجل في حقوق الشركة وذلك بسبب مركز الصرف السالب أي الزيادة التي حصلت عليها الشركة في حقوقها كانت اقل من الزيادة المسجلة في ديونها، وبذلك يكون إجمالي خطر خسارة الصرف لمركز صرف القصير لسنة 2016 يقدر بـ:- 319385,11دج، أما فيما يخص مراكز الصرف السالبة (القصيرة) للأشهر (6) و(7) و(11)، فإنها حققت خطر خسارة الصرف لحقوق الشركة بإجمالي 167190.42 دج نتيجة انخفاض العملة لكن تأثير ذلك لم يكن كبير كون انخفاض خطر خسارة الصرف لديون الشركة انخفض كذلك بمقدار إجمالي: 257648.46 دج، أي تم تغطية الخسارة في الحقوق من الربح في الديون نتيجة انخفاض العملة.

ب. **مركز الصرف الطويل**: الشركة حققت مركز صرف موجب في الأشهر (3) و(4) و(9) و(12) وبذلك تكون قد حققت مركز صرف طويل لسنة 2016 بإجمالي: € 71449.33، وقد حقق مركز الصرف الطويل لشهر(9) و(12) خطر خسارة نتيجة انخفاض سعر العملة بدرجة -0.991 دج و-0.968 دج، وبذلك يكون خطر خسارة الصرف بالنسبة لحقوقها يقدر على التوالي بـ: 75000.42دج و228748.35 دج، أي بإجمالي: 303748.77 دج، وذلك رغم الوفرة التي حققتها الشركة في ديونها نتيجة

الانخفاض سعر العملة حيث كان إجمالي الانخفاض في الديون يقدر بـ: 252805.45 دج، إلا أن هذه الوفرة لم تغطي خطر الخسارة في الحقوق، أما فيما يخص مراكز الصرف الطويل للشهر (3) و(4)، فقد ارتفع سعر العملة في هذين الشهرين بدرجة +1.007 دج و+1.010 دج وهذا ما حقق ارتفاع في حقوق الشركة بمقدار 79883.77 دج و 434136.63 دج على التوالي، أي بإجمالي: 514020,4 دج، وبالرغم من الارتفاع قيمة ديونها بمقدار إجمالي: 299612,24 دج، نتيجة ارتفاع العملة إلا أن ذلك لم يجعل الخطر كبير على الشركة كون الارتفاع في الحقوق كان اكبر من الارتفاع في الديون.

مما سبق نستنتج أن الشركة حققت خطر خسارة صرف لسنة 2016 بمقدار: 1089942,54دج، نتيجة لمراكز الصرف المحققة القصيرة منها والطويلة، حيث كانت مخاطر صرف نتيجة مركز الصرف القصير أعلى من مخاطر صرف نتيجة مركز الصرف الطويل، وذلك كون واردات الشركة أكثر من صادراتها.

4-2 قياس مخاطر الصرف لسنة 2017:

من خلال الملحق رقم (17) جزء (ث)كان مركز الصرف القصير والطويل للشركة كما يلي:

أ. **مركز الصرف القصير**: الشركة حققت مركز صرف سالب في الأشهر (4) و(5) و(6) و(7) و(8) و(9) و(12) وبذلك تكون قد حققت مركز صرف قصير لسنة 2017 بإجمالي: € - 232184.14، ومنه فان كل مراكز الصرف القصيرة الخاصة بهذه الأشهر حققت مخاطر خسارة الصرف للشركة، إذ ارتفعت العملة في هذه الأشهر على التوالي بدرجة +1.0004 دج و+1.024 و+1.019 دج و+1.012 دج و+1.040 دج و+1.031 دج و+1.018 دج لكل € 1، ومنه تحقق الشركة خسارة صرف بالنسبة لديونها تقدر بـ: - 5164.34 دج و-312495.48 دج و-250340.54 دج و-145858.90 دج و-488605.94 دج، و-463244.99 دج، و-246046.25 دج، بالرغم من الارتفاع المسجل في حقوق الشركة وذلك بسبب مركز الصرف السالب أي الزيادة التي حصلت عليها الشركة في حقوقها كانت اقل من الزيادة المسجلة في ديونها، وبذلك يكون إجمالي خطر خسارة الصرف لمركز صرف القصير لسنة 2017 يقدر بـ:- 1911756,44 دج.

ب. **مركز الصرف الطويل**: الشركة حققت مركز صرف موجب في الأشهر (1) و(2) و(3) و(10) و(11) وبذلك تكون قد حققت مركز صرف طويل لسنة 2017 بإجمالي: € 215127.73، وقد حقق مركز الصرف الطويل لشهر(1) و(3) خطر خسارة نتيجة انخفاض سعر العملة بدرجة -0.985 دج و-0.992 دج، وبذلك يكون خطر خسارة الصرف بالنسبة لحقوقها يقدر على التوالي بـ: 200543.33دج

و80545.63دج، أي بإجمالي: 281088,96دج، وذلك رغم الوفرة التي حققتها الشركة في ديونها نتيجة الانخفاض سعر العملة حيث كان إجمالي الانخفاض في الديون يقدر بـ: 137857,92دج، إلا أن هذه الوفرة لم تغطي خطر الخسارة في الحقوق، أما فيما يخص مراكز الصرف الطويل للشهر (2) و(10) و(11)، فقد ارتفع سعر العملة بدرجة +1.018 دج و+1.009 دج و+1.018 دج وهذا ما حقق ارتفاع في حقوق الشركة بمقدار 207140.50 دج و132111.94دج و 77482.21دج على التوالي، أي بإجمالي: 554592,57 دج، كما أن ارتفاع سعر العملة أدى إلى رفع ديون الشركة بمقدار إجمالي: 424442,35دج، مما يعني في هذه الحالة أي في حالة مركز صرف طويل وارتفاع العملة يؤدي الى خطر خسارة سعر صرف العملة في كل من حقوق وديون الشركة، وهو الخطر الأكثر تأثيرا معاملات الشركة بالعملة الصعبة.

مما سبق نستنتج أن الشركة حققت خطر خسارة صرف لسنة 2017 بمقدار: 2617287,75دج، نتيجة لمراكز الصرف المحققة القصيرة منها والطويلة، حيث كانت مخاطر صرف نتيجة مركز الصرف القصير أعلى من مخاطر صرف " الطويل، وذلك كون واردات الشركة أكثر من صادراتها.

5-2 قياس مخاطر الصرف لسنة 2018:

من خلال الملحق رقم (17) جزء (ج) كان مركز الصرف القصير والطويل للشركة كما يلي:

أ. **مركز الصرف القصير**: الشركة حققت مركز صرف سالب في الأشهر (1) و(2) و(4) و(7) و(9) و(12) وبذلك تكون قد حققت مركز صرف قصير لسنة 2018 بإجمالي: € - 200817.12، ومنه فان مراكز الصرف القصيرة التي حققت مخاطر خسارة الصرف للشركة فكانت مركز الصرف القصير للأشهر (1) و(2) و(4)، و(7)، إذ ارتفعت العملة في هذه الأشهر على التوالي بدرجة +1.006 دج و+1.029 دج و+1.005 دج و+1.012 دج لكل € 1، حيث حققت الشركة خسارة صرف بالنسبة لديونها تقدر بـ: -89681.10دج و-437242.95دج و-98494.24دج و-236183.87دج، بالرغم من الارتفاع المسجل في حقوق الشركة وذلك بسبب مركز الصرف السالب أي الزيادة التي حصلت عليها الشركة في حقوقها كانت اقل من الزيادة المسجلة في ديونها، وبذلك يكون إجمالي خطر خسارة الصرف لمركز صرف القصير لسنة 2018 يقدر بـ:- 861602,16دج، أما فيما يخص مراكز الصرف السالبة (القصيرة) للأشهر (9) و(12) ، فإنها حققت خطر خسارة الصرف لحقوق الشركة بإجمالي: 38345,79 دج نتيجة انخفاض العملة لكن

تأثير ذلك لم يكن كبير كون انخفاض خطر خسارة الصرف لديون انخفض كذلك بمقدار إجمالي: 60501,99دج، أي تم تغطية الخسارة في الحقوق من الربح في الديون نتيجة انخفاض العملة.

ب. مركز الصرف الطويل: الشركة حققت مركز صرف موجب في الأشهر (3) و(5) و(6) و(8) و(10) و(11) وبذلك تكون قد حققت مركز صرف طويل لسنة 2018 بإجمالي: € 115721.16، وقد حققت كل مراكز الصرف الطويل خطر خسارة نتيجة انخفاض سعر العملة بدرجة -992.0 دج و-0.984 دج، و-0.982 دج و-0.998 دج و-0.995 دج و-0.988 دج وبذلك يكون خطر خسارة الصرف بالنسبة لحقوقها يقدر بإجمالي: 825785,3 دج، وذلك رغم الوفرة التي حققتها الشركة في ديونها نتيجة الانخفاض سعر العملة حيث كان إجمالي الانخفاض في الديون يقدر بـ: 639211,55دج، إلا أن هذه الوفرة لم تغطي خطر الخسارة في الحقوق.

مما سبق نستنتج أن الشركة حققت خطر خسارة صرف لسنة 2018 بمقدار: 1725733,25دج، نتيجة لمراكز الصرف المحققة القصيرة منها والطويلة، حيث كانت مخاطر صرف نتيجة مركز الصرف القصير أعلى من مخاطر صرف نتيجة مركز الصرف الطويل، وذلك كون واردات الشركة أكثر من صادراتها.

ثانيا– قياس مخاطر أسعار الفائدة:

1– منهجية قياس مخاطر أسعار الفائدة ضمن نظم المعلومات المالية:

توصلت نتائج تحديد المخاطر التي اعتمدنها إلى عدم وجود مخاطر الفائدة للشركة جينيرال أُمبَلاج ، وللتأكد من مدى صدقيه النتائج المتحصل عليها، ارتأينا قياس المخاطر الفائدة من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى فوائد الدين التي توضح مدى قدرة سيولة الشركة على تسديد فوائد الديون، حيث تكون قائمة التدفقات النقدية وجداول تسديد أقساط الديون وفوائدها كمدخلات لنظم المعلومات المالية لقياس مخاطر أسعار الفائدة، وتتم عملية المعالجة من خلال العمليات الحسابية اللازمة لذلك، وتكون نتائج النسبة عبارة عن مخرجات نظم المعلومات المالية لقياس مخاطر أسعار الفائدة من خالا الحكم على مقدرة الشركة في تسديد فوائد الديون من صافي تدفقها النقدي للأنشطة التشغيلية.

2– نتائج قياس مخاطر استعار الفائدة:

كانت النتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (03-16): نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى الفوائد

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
ص ت ن أ تشغيلية	1478656915.77	909555673	1626786427	1205324786	673098687
الفوائد	191627819	192833739.2	156116484.9	109549429.2	59086661.5
النسبة	7.72	4.72	10.42	11.00	11.39

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الشركة

من خلال الجدول رقم(03-16) نلاحظ أن نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى فوائد الديون انخفضت سنة 2015 عن سنة 2014 حيث انخفضت بمقدار: 3%، وذلك راجع للانخفاض في صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية، بالإضافة إلى ارتفاع فوائد الديون بنسبة 0.6%، وقد حققت النسبة ارتفاع في سنة 2016 لتحقق 10.42%، وذلك نتيجة ارتفاع صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية وانخفاض في فوائد الديون بنسبة 20%، أما في سنة 2017 فقد ارتفعت النسبة إلى 11%، وذلك رغم الانخفاض في صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية بنسبة 26%، إلا أن هذا لم يؤثر على هذه النسبة كون الانخفاض في فوائد الديون كان اكبر إذ انخفضت بنسبة 30%، وفيما يخص سنة 2018 فقد ارتفعت النسبة إلى 11.39%، رغم الانخفاض في صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية بنسبة 56%، بالإضافة إلى الانخفاض في فوائد الديون بـ: 53%، وهو ما ساهم في الارتفاع الطفيف لنسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى فوائد الديون لهذه السنة.

المطلب الثالث: دور نظم المعلومات المالية في قياس مخاطر النقدية للشركة

تنطوي مخاطر التمويل ومخاطر السيولة على العديد من العوامل المؤثرة في تشكيل هذه المخاطر، مما يستوجب قياس كل هذه العوامل لمعرفة مدى تأثيرها على الشركة، لذا فإن هذا المطلب سيتضمَّن فرعين بخصوص ذلك.

أول- قياس مخاطر التمويل للشركة:

1- منهجية قياس مخاطر التمويل ضمن نظم المعلومات المالية:

لقياس مخاطر التمويل التي تتعرض لها شركة جينيرال أُمبَلاج ، لابد من اعتماد على النسب المالية الأكثر دلالة وتفسيرا لهذا النوع من المخاطر المالية، حيث يمكن إجراء القياس الأساسي لمخاطر تمويل الشركة من خلال استخدام نسب هيكل رأس المال بناءً على البيانات المستمدة من الميزانية العمومية التي يمكن اعتبارها كأحد

مدخلات نظم المعلومات المالية لقياس مخاطر التمويل، وتتم عملية المعالجة من خلال إجراء الحسابات الضرورية، وتعد درجات النسب مخرجات لنظم المعلومات المالية لقياس مخاطر التمويل والتي تتم مقارنتها بالنسب المرجعية المحددة ومن ثم الحكم على مدى تأثير الخطر الذي يواجه الشركة.

ولقد اعتمدنا على نسب هيكل رأس المال لقياس مخاطر التمويل من خلال تقييم مدى اعتماد الشركة على القروض طويلة وقصيرة الأجل في هيكلها المالي، إلا أن هذا لا يكفي لقياس مدى تأثير مخاطر التمويل لذلك يجب مقارنة نسب هيكل رأس المال مع صافي الربح المحقق والتدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية للشركة، باعتبار أن الشركة تسدد ديونها من خلال أرباحها وليس من بيع أصولها.

2- نتائج قياس مخاطر التمويل للشركة:

2-1 نسب هيكل رأس المال لديون طويلة الأجل:

الجدول الموالي يوضح النسب الخاصة بهيكل رأس المال فيما يخص الديون طويلة الأجل ونسب المقارنة مع صافي الربح وتدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى الديون طويلة الأجل:

جدول رقم (03-17): قياس مخاطر التمويل حسب نسب هيكل رأس المال لديون ط أ

البيان	2014	2015	2016	2017	2017
نسبة د ط أ / مج د ط أ +ح م	0.43	0.41	0.34	0.24	0.12
نسبة صافي الربح / د ط ا	0.26	0.30	0.45	0.92	1.68
نسبة ت ن أ تشغيلية / د ط ا	0.44	0.27	0.59	0.62	0.62

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الشركة

2-1-1 نسبة الديون طويلة الأجل إلى ديون طويلة الأجل +حقوق الملكية:

من خلال الجدول رقم (03-17) نلاحظ أن نسبة هيكل رأس المال لديون دويلة الأجل سنة 2014 قد كانت سنة 43%، وهذا يعني أن نسبة الديون طويلة الأجل في هيكل رأس المال هو 43%، وقد انخفضت هذه النسبة سنة 2015 إلى 41%، وذلك نتيجة الزيادة في حقوق الملكية بنسبة 6%، وبالرغم من الزيادة في الديون طويلة الأجل بنسبة 0.6%، إلا أن ذلك لم يؤثر، كما حققت هذه النسبة انخفاض سنة 2016 لتبلغ 34%، وذلك بسبب الانخفاض في الديون طويلة الأجل بنسبة 19%، بالإضافة إلى ارتفاع حقوق الملكية بنسبة 3%، وقد واصلت النسبة الانخفاض في سنة 2017 حيث سجلت نسبة 24%، نتيجة انخفاض

الديون طويلة الأجل بنسبة 70%، وارتفاع حقوق الملكية بنسبة 16%، أما سنة 2018 فقد كانت السبة 12%، نتيجة الانخفاض في ديون طويلة الأجل بنسبة 44%، وارتفاع حقوق الملكية بنسبة 27%.

مما سبق يمكن القول أن مخاطر التمويل حسب نسبة الديون الطويلة الأجل إلى مجموع التمويل طويل الأجل قد كانت واضحة سنة 2014 و2015 حيث تم تسجيل نسب مرتفعة بالرغم من اعتبارها نسب مقبولة إلا حد ما، وقد انخفضت هذه المخاطر لسنوات 2016 و2017 و2018 خاصة هذه السنة الأخيرة التي حققت نسبة 12% أي نسبة الديون طويلة الأجل في هيكل رأس المال كانت متدنية ومنه تدنى المخاطر المرتبطة بالتمويل طويل الأجل.

2-1-2 نسبة صافي الربح إلى ديون طويلة الأجل:

من خلال الجدول رقم (03-17) وبمقارنة نسبة صافي الربح إلى ديون طويلة الأجل نلاحظ أن النسبة قد حققت 26% سنة 2014، بمعنى أن الشركة بمقدورها أن تسدد 26% من ديونها طويلة الأجل من صافي ربحها لسنة 2014 وهي نسبة ضعيفة نوعا ما، أما في سنة 2015 فقد ارتفعت النسبة إلى 30%، بالرغم من الزيادة في د ط أ بنسبة 0.6%، وذلك كون الزيادة في صافي الربح كانت اكبر بنسبة 15%، كما حققت النسبة ارتفاع كذلك سنة 2016 إذ بلغت 45%، وذلك نتيجة انخفاض د ط أ بنسبة 19%، وارتفاع صافي الربح بنسبة 22%، وفي سنة 2017 ارتفعت النسبة إلى 92%، ويعود ذلك إلى انخفاض د ط أ إلى 70%، وارتفاع صافي الربح بنسبة 42%، وفيما يخص سنة 2018 فقد كانت أفضل نسبة محققة بـ: 1.68%، نتيجة انخفاض ديون ط أ بـ: 12%، وارتفاع صافي الربح بـ: 3%.

مما سبق يمكن القول أن تأثير مخاطر التمويل من خلال د ط الأجل حسب نسبة صافي الربح إلى د ط ا قد كانت مرتفعة في سنة 2014 و2015، لينخفض تأثيرها في سنة 2016 و2017، أما سنة 2018 فقد كانت السنة المثالية إذ يعد تأثير مخاطر التمويل معدوم كون الشركة تستطيع تسديد ما عليها من ديون ط ا ويبقى لها فائض بنسبة 68%.

3-1-2 نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى ديون طويلة الأجل:

من خلال الجدول رقم (03-17) وفيما يخص نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى ديون طويلة الأجل فقد بلغت 44% سنة 2014، وقد انخفضت سنة 2015 إلى 27%، وذلك نتيجة انخفاض التدفقات النقدية للأنشطة التشغيل بنسبة 61%، وارتفاع ديون ط أ بـ:0.6%، وقد ارتفعت هذه النسبة سنة

2016 إلى 59%، وذلك راجع إلى ارتفاع ت ن أ التشغيلية بنسبة 78%، وانخفاض د ط أ بنسبة 19%، أما سنة 2017 و2018 فقط تم تحقيق نفس النسب بـ: 62%، وهي أفضل النسب المحققة طيلة فترة الدراسة، بالرغم من انخفاض التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية سنة 2018 بنسبة 55%، إلا أن النسبة بقيت نفسها وذلك لانخفاض د ط أ بنسبة 44%.

مما سبق يمكن القول أن تأثير مخاطر التمويل من خلال د ط الأجل حسب نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى د ط ا قد كانت مرتفعة في سنة 2014 و2015، وذلك لانخفاض نسبة تغطية د ط أ من ت ن أ تشغيلية لينخفض تأثيرها في سنة 2016 و2017 و2018 فقد انخفضت النسبة يعد تأثير مخاطر التمويل منخفض كون الشركة تستطيع تسديد أكثر من 50% مما عليها من ديون ط أ.

2-2 نسب هيكل رأس المال لديون قصيرة الأجل:

الجدول الموالي يوضح النسب الخاصة بهيكل رأس المال فيما يخص الديون قصيرة الأجل ونسب المقارنة مع صافي الربح وتدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى الديون قصيرة الأجل:

جدول رقم (03-18): قياس مخاطر التمويل حسب نسب هيكل رأس المال لديون ق أ

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة د ق أ / مج د ق أ +ح م	0.32	0.36	0.37	0.40	0.38
نسبة صافي الربح / د ق أ	0.44	0.37	0.40	0.42	0.38
نسبة ت ن أ تشغيلية / د ق أ	0.74	0.34	0.52	0.29	0.14

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الشركة

2-2-1 نسبة الديون قصيرة الأجل إلى ديون قصيرة الأجل +حقوق الملكية:

من خلال الجدول رقم (03-18) نلاحظ أن نسبة هيكل راش المال لديون قصيرة الأجل سنة 2014 قد كانت سنة 32%، وهذا يعني أن نسبة الديون قصير الأجل في هيكل رأس المال هو 32%، وقد ارتفعت هذه النسبة سنة 2015 إلى 36%، وذلك نتيجة الزيادة في الديون قصيرة الأجل بنسبة 34%، وبالرغم من الزيادة في حقوق الملكية بنسبة 6 %، وذلك اثر على هذه النسبة بالزيادة، كما حققت هذه النسبة ارتفاع طفيف سنة 2016 لتبلغ 37%، وذلك بسبب الارتفاع في الديون قصيرة الأجل بنسبة 15%، بالإضافة إلى ارتفاع حقوق الملكية بنسبة 3%، وقد واصلت النسبة الارتفاع في سنة 2017 حيث سجلت نسبة 40%، نتيجة الارتفاع في الديون قصيرة الأجل بنسبة 33%، وارتفاع حقوق الملكية بنسبة 16%، أما سنة 2018

فقد انخفضت السبة إلى 38%، نتيجة الارتفاع في ديون قصيرة الأجل بنسبة 14%، وارتفاع حقوق الملكية بنسبة 27%.

مما سبق يمكن القول أن مخاطر التمويل حسب نسبة الديون قصيرة الأجل إلى مجموع حقوق الملكية وديون قصيرة الأجل قد كانت متوسطة عموما عدا سنة 2017 التي حققت أعلى نسبة بـ:40%، وغير ذلك كانت النسب متقاربة وهي مقبولة عموما، إلا أن ذلك لا يعني مناعة الشركة من المخاطر التمويل المرتبطة بالديون قصيرة الأجل.

2-2-2 نسبة صافي الربح إلى ديون قصيرة الأجل:

من خلال الجدول رقم (03-18) وبمقارنة نسبة صافي الربح إلى ديون قصيرة الأجل نلاحظ أن النسبة قد حققت 44% سنة 2014، بمعنى أن الشركة بمقدورها أن تسدد 44% من ديونها قصيرة الأجل من صافي ربحها لسنة 2014، أما في سنة 2015 فقد انخفضت النسبة إلى 37%، حيث ارتفعت د ق أ بـ:34% بالرغم من الزيادة في صافي ربح الشركة بنسبة 15%، أما في سنة 2016 فقد ارتفعت النسبة إلى 40%، نتيجة ارتفاع صافي الربح بنسبة 22%، بالرغم من الزيادة في د ق ا بنسبة 15%، كما حققت سنة 2017 أفضل نسبة بـ: 42%، وذلك لارتفاع صافي الربح بـ:42%، وارتفاع د ق أ بنسبة 33%، أما في سنة 2018 عادت النسبة لتنخفض إلى 38%، وذلك بسبب ارتفاع د ق أ بنسبة 14%، وانخفاض صافي الربح بـ: 3%

مما سبق يمكن القول أن مخاطر التمويل حسب صافي الربح إلى ديون قصيرة الأجل قد كانت ادني من المتوسط خاصة سنتي 2015 و2018 التي حققت ادني نسبتين على التوالي، وغير ذلك كانت النسب متقاربة وهي مقبولة عموما، إلا أن ذلك لا يعني مناعة الشركة من المخاطر التمويل المرتبطة بالديون قصيرة الأجل.

2-2-3 نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى ديون قصيرة الأجل:

من خلال الجدول رقم (03-19) فيما يخص نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى ديون ق ا فقد بلغت 74% سنة 2014، وقد انخفضت سنة 2015 إلى 34%، وذلك نتيجة انخفاض التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية بنسبة 61%، وارتفاع ديون ق أ بـ: 34%، وقد ارتفعت هذه النسبة سنة 2016 إلى 52%، وذلك راجع إلى ارتفاع ت ن أ التشغيلية بنسبة 78%، بالرغم من ارتفاع د ق أ بنسبة 15%، أما سنة 2017 فقد انخفضت إلى 29%، نتيجة انخفاض ت ن أ التشغيلية بـ: 34% وزيادة الد ق أ بنسبة 33%، وفي سنة 2018 فقط تم تحقيق ادني نسبة طيلة فترة الدراسة بـ: 14%.

مما سبق يمكن القول أن تأثير مخاطر التمويل من خلال ديون قصيرة الأجل حسب نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى د ق أ قد كانت مرتفعة في سنة 2015 و2017 و2018، وذلك لانخفاض نسبة تغطية د ق ا من ت ن أ تشغيلية لينخفض تأثيرها في سنة 2016، أما سنة 2014 فقد كانت تأثيرات مخاطر تمويل القصير الأجل أدناها.

2-3 نسبة حقوق الملكية وصافي الربح والتدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى مجموع الديون:

جدول رقم (03-19): قياس مخاطر التمويل حسب نسب هيكل رأس المال لمجموع الديون

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
حقوق الملكية/ مج الديون	0.81	0.80	0.90	1.02	1.35
صافي الربح / مج الديون	0.16	0.17	0.21	0.29	0.31
ت ن أ تشغيلية/مج الديون	0.28	0.15	0.28	0.20	0.11

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الشركة

2-3-1 نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الديون:

من خلال الجدول رقم (03-19) نلاحظ نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الديون أن النسبة قد حققت 81% سنة 2014، بمعنى قدرة الشركة على تغطية مجموع ديونها من حقوق الملكية الخاصة بها بنسبة 81%، وقد انخفضت النسبة سنة 2015 إلى 80%، وذلك بسبب الارتفاع في مجموع ديون الشركة لهذه السنة بـ: 12%، بالرغم من ارتفاع قيمة حقوق الملكية بـ: 11%، وهو ما جعل هذه النسبة تحقق انخفاض طفيف، أما في سنة 2016 فقد ارتفعت النسبة إلى 90%، حيث انخفضت مجموع الديون بـ:3%، بالإضافة إلى الزيادة في حقوق الملكية بنسبة 12%، وفي سنة 2017 ارتفعت النسبة إلى 102%، وذلك لارتفاع حقوق الملكية بـ:18%، مع انخفاض مجموع الديون بنسبة 4%، أما في سنة 2018 فقد ارتفعت النسبة إلى 135%، وذلك نتيجة ارتفاع حقوق الملكية بـ: 27%، بالإضافة إلى الانخفاض في مجموع الديون بنسبة 4%.

مما سبق نستنتج أن مخاطر التمويل حسب حقوق الملكية إلى مجموع الديون قد كانت مقبولة حد ما طيلة سنوات 2014 و2015 و2016 ، أما في سنة 2017 و2018 فقد تحسنت نسبة التغطية لمجموع الديون وهو ما يدل على انخفاض تأثير مخاطر التمويل في هاتين السنتين خاصة السنة الأخيرة.

2-3-2 نسبة صافي الربح إلى مجموع الديون:

من خلال الجدول رقم (03-19) نلاحظ نسبة صافي الربح إلى مجموع الديون أن النسبة قد حققت 16% سنة 2014، بمعنى أن الشركة بمقدورها أن تسدد 16% من ديونها من صافي ربحها لسنة 2014، وقد ارتفعت النسبة لسنة 2015 إلى 17% ، وذلك لارتفاع صافي الربح بالموازاة مع الارتفاع في مجموع الديون، أما في سنة 2016 فقد ارتفعت النسبة إلى 21%، حيث انخفضت مجموع الديون بـ:3%، بالإضافة إلى الزيادة في صافي ربح الشركة بنسبة 15%، وفي سنة 2017 ارتفعت النسبة إلى 29%، وذلك لارتفاع صافي الربح بـ:42%، وانخفاض مجموع الديون بنسبة 4%، أما في سنة 2018 فقد ارتفعت النسبة إلى 31%، بالرغم من الانخفاض في صافي الربح بـ: 3% وانخفاض مجموع الديون بنسبة 4%.

مما سبق نستنتج أن مخاطر التمويل حسب صافي الربح إلى مجموع الديون قد كان تأثيرها مرتفع نوع ما سنة سنوات 2014 و2015 حيث حققت أدنى نسب لتغطية مجموع الديون من صافي الربح المحقق، وقد بدأت النسبة تتحسن بداية من سنة 2016 ، أما في سنة 2017 و2018 فقد تحسنت نسبة التغطية لمجموع الديون وهو ما يدل على انخفاض تأثير مخاطر التمويل في هاتين السنتين.

2-3-2 نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى مجموع الديون:

من خلال الجدول رقم (03-19) نلاحظ نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى مجموع الديون فقد بلغت 28% سنة 2014، وقد انخفضت سنة 2015 إلى 15%، وذلك نتيجة انخفاض التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية بنسبة 61%، وارتفاع مجموع الديون بـ: 12%، وقد ارتفعت هذه النسبة سنة 2016 إلى 28%، وذلك راجع إلى ارتفاع ت ن أ التشغيلية بنسبة 78%، وانخفاض مجموع الديون بنسبة 3%، وفي سنة 2017 انخفضت النسبة إلى 20%، رغم الانخفاض في مجموع الديون بـ:4%، إلا أن الانخفاض ت ن ا التشغيلية كان اكبر، أما في سنة 2018، فقد انخفضت النسبة إلى 11%، نتيجة وانخفاض التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية سنة 2018 بنسبة 55%. بالرغم من الانخفاض في مجموع الديون بنسبة 3%،

مما سبق يمكن القول أن تأثير مخاطر التمويل من خلال مجموع الديون حسب نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى مجموع الديون قد كانت متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض حيث كانت أدنى تأثير للمخاطر التمويل سنة 2014 و2016 وأعلى تأثير للمخاطر سنة 2018، وذلك لانخفاض نسبة تغطية مجموع الديون من ت ن أ تشغيلية.

ثانيا: قياس مخاطر السيولة للشركة:

1- منهجية قياس مخاطر السيولة ضمن نظم المعلومات المالية:

لقياس مخاطر السيولة التي تتعرض لها شركة جينيرال أُمبَلاج ، لابد من اعتماد على النسب السيولة المعتمدة والأكثر دلالة وتفسيرا لهذا النوع من المخاطر المالية، حيث يمكن إجراء التحليل الأساسي لمخاطر سيولة الشركة من خلال استخدام نسب السيولة بناءً على معلومات الميزانية العمومية التي يمكن اعتبارها كأحد مدخلات نظم المعلومات المالية لقياس مخاطر السيولة، وتتم عملية المعالجة من خلال إجراء الحسابات الضرورية عن طريق برنامج اكسل، وتعد درجات النسب مخرجات لنظم المعلومات المالية لقياس مخاطر السيولة والتي تتم مقارنتها بالنسب المرجعية المحددة ومن ثم الحكم على مدى درجة الخطر الذي يواجه الشركة.

2- نتائج قياس مخاطر السيولة:

اعتمدنا على نسب السيولة المتمثلة في نسبة التداول السداد السريع و النقدية والتي سيتم توضيحها فيما يلي:

جدول رقم (03-20): قياس مخاطر السيولة حسب نسب السيولة

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة التداول	1.62	1.65	1.59	1.60	1.76
نسبة سداد السريع	0.99	1.07	1.08	1.19	1.22
نسبة النقدية	0.21	0.30	0.15	0.19	0.22

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الشركة

2-1 نسبة التداول:

من خلال الجدول رقم (03-20) نلاحظ أن الأصول المتداولة لشركة جينيرال أُمبَلاج تغطي خصومها المتداولة خلال الفترة محل الدراسة حيث في سنة 2014 كانت الأصول المتداولة تغطي خصومها المتداولة 1.62 مرة أي أن الشركة يتوفر لديها 1.62 دج من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة لسداد ما قيمته 1دج من الالتزامات قصيرة الأجل للشركة، وقد ارتفعت هذه النسبة لسنة 2015 لتبلغ 1.65 مرة، أما في سنة 2016 انخفضت بمقدار 0.06مرة لتبلغ 1.59 مرة، لترتفع هذه النسبة سنة 2017 بمقدار طفيف لتبلغ 1.60مرة، أما في سنة 2018 ارتفعت النسبة بمقدار 0.16 مرة لتبلغ بذلك 1.76 مرة، ويعود هذا التذبذب لارتفاع الأصول المتداولة خلال السنوات حيث ومن خلال الرجوع إلى الميزانيات خلال فترة الدراسة نلاحظ أن سبب ارتفاع الأصول المتداولة لسنة 2015 عن سنة 2014 يعود إلى ارتفاع المخزون بمقدار 298173952 دج وارتفاع بند العملاء بمقدار 375232366 دج وزيادة المدينين الآخرين بمقدار

94889030دج وارتفاع الخزينة بمقدار 341199351دج، ويقابل ذلك الزيادة في الخصوم المتداولة في بند الموردين لسنة 2015 عن سنة 2014 بمقدار 370749764دج، وقد انخفضت الالتزامات الضريبية بمقدار 57420819 دج مع الزيادة في الديون الأخرى والخزينة، ومنه نستنتج أن ارتفاع نسبة التداول لسنة 2015 عن سنة 2014 سببه الزيادة في عناصر الأصول المتداولة خاصة الزيادة في بند المخزون والعملاء، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الزيادات في عناصر الخصوم عدا الانخفاض المسجل في بند الالتزامات الضريبية قصيرة الأجل، ومنه يمكن القول ان عدم وجود خطر لسنة 2015 بناء على تحديد الخطر من خلال رأس المال العامل كان صحيحا، وان الشركة لم تواجه أي تأثيرات لخطر سيولة على نشاطها من خلال سنة 2015 حسب نتائج نسبة التداول.

فيما يخص سنة 2016 انخفضت نسبة التداول عن سنة 2015 بمقدار 0.06 حيث تم تسجيل زيادات ضئيلة في كل من المخزون والمدينين الآخرين بمقدار 39609032دج و13002631دج على التوالي، في حين كانت الزيادة في بند العملاء تقدر بـ 1003284478دج، قد حققت الضرائب والخزينة انخفاض على بمقدار 189811263دج و354867985دج على التوالي، كما قابل ذلك انخفاض في عناصر الخصوم المتداولة خاصة في قيمة بند الالتزامات الضريبية وديون أخرى وخزينة بمقدار 285716828دج و107096282دج و1358339286دج، وعموما حققت الشركة انخفاض في الأصول المتداولة وانخفاض في الخصوم المتداولة غير أن الانخفاض المحقق في عناصر الأصول المتداولة كان اكبر من الانخفاض المحقق في الخصوم المتداولة، وهذا ما يعكس انخفاض نسبة التداول لسنة 2016 عن سنة 2015 وبالتالي الشركة واجهت خطر سيولة يمكن تصنيفه بالخطر البسيط كون تأثيراته لم تكن كبيرة على عناصر السيولة بالشركة.

وكانت نسبة التداول لسنة 2017 تقدر بـ 1.60دج حيث حققت ارتفاع طفيف عن سنة 2016 يقدر بـ0.1 دج وهذا راجع للزيادة التي حققها كل من عناصر الأصول المتداولة والمتمثلة، حيث زاد بند المخزون والمدنين الآخرين بزيادة ضئيلة نسبيا تقدر بـ79020460دج و7527968دج على التوالي، كما حقق كل من بند العملاء والخزينة زيادات مقبولة حيث تقدر بـ1283132390دج و231135656دج على التوالي، في حين قدر انخفاض عنصر الضرائب بـ 14359321 دج عن سنة 2016، وقد حقت عناصر الخصوم المتداولة زيادات مقبولة عن سنة عدا عنصر الديون الأخرى الذي حقق انخفاض بمقدار 5659687 دج عن سنة 2016، وعليه يمكن القول أن سيولة الشركة قد حققت تحسن لسنة 2017 عما كانت عليه في سنة 2016، ومنه انخفاض لمخاطر السيولة على الشركة.

وقد ارتفعت نسبة التداول لسنة 2018 إلى 1.76دج إذ ارتفعت بمقدار 0.16دج عن سنة 2017، حيث حققت كل عناصر الأصول المتداولة زيادات جيدة تقدر بـ 1783680209 دج للإجمالي، كما حققت الخصوم متداولة ارتفاع ضئيل نسبيا يقدر بـ 618509059دج وذلك لانخفاض مقدار بند الموردين والالتزامات الضريبية بمقدار 107584480دج و98439767دج على التوالي، وحقق عنصر الديون الأخرى والخزينة ارتفاع بمقدار 47698089دج و776835219دج على التوالي، وبالتالي عدم وجود تأثير لمخاطر السيولة نظرا لزيادة الكبيرة في الأصول المتداولة عن الزيادة في عناصر الخصوم المتداولة.

2-2 نسبة السداد السريع:

من خلال الجدول رقم (03-20) نلاحظ أن نسبة السداد السريع في ارتفاع مستمر طيلة سنوات فترة الدراسة حيث كانت نسبة السداد السريع لسنة 2014 تقدر بـ0.99 وهي ادني من النسبة المثالية، وقد ارتفعت سنة 2015 و2016 بمقدار 1.07 و1.08 على التوالي، في حين كان ارتفاعها كبير نسبيا إذ كانت 1.19 و1.22 سنة 2017 و2018 على التوالي، ومنه يمكن القول حسب هذه النسبة لسنة 2014 كانت تمثل مؤشر سيئ، في حين كانت تمثل نسب مقبولة لسنوات اللاحقة، وما يفسر ارتفاع هذه النسبة من سنة لأخرى عن نسبة التداول هو أن المخزون يشكل عنصر مؤثر على سيولة الشركة خاصة انه عندما تم استبعاده من الأصول المتداولة زادة نسبة سيولة الشركة وبالتالي فان زيادة المخزون وركوده قد يشكل خطر كبير على سيولة الشركة وعليه يجب على الشركة الأخذ في الحسبان دوران المخزون السلعي حتى تتفادى الخطر.

2-3 نسبة النقدية:

من خلال الجدول رقم (03-20) نلاحظ أن نسب النقدية متقاربة خلال فترة الدراسة، إلا أن هذا التقارب لا يعني بالضرورة انه جيد فيما يخص هذه النسبة، خاصة إذا علمنا أن النسبة المثالية لها تكون محصورة بين 0.3 و0.5 وهذا ما لم يتحصل عليه من حساب هذه النسبة لشركة جينيرال أُمبَلاج عدا سنة 2015 التي حققت فيها نسبة 0.3، في حين كانت النسب منخفضة وتشكل مؤشر سيئ خاصة في سنة 2016 وسنة 2017 حيث كانت النسبة 0.15 و0.19 على التوالي، في حين كانت النسب مقبولة على العموم سنة 2014 وسنة 2018 إذ كانت 0.21 و0.22 على التوالي، وعليه يمكن القول من خلال نسب النقدية لفترة الدراسة كانت مقبولة عموما ولا تشكل أي خطر على سيولة الفورية للشركة، عدا سنة 2016 و2017 التي كانت نسبها منخفضة وتشكل قلقا للشركة وذلك لانخفاض بند الخزينة لسنة 2016 بمقدار 354867985 دج وانخفاض قيمة الشيكات الواجب تحصيلها لسنة 2018 بمقدار 34039247 دج.

المبحث الرابع: مصفوفة تقييم المخاطر ومؤشرات الإنذار للتنبؤ بالأزمات بشركة جينيرال أُمبَلاج

تقوم مصفوفة تقييم المخاطر على تعيين قيم نسبية لأثر الخطر واحتمالية حدوثه من اجل تحديد درجة شدته مما يسهل الحكم على الخطر من خلال مستوى أهميته سواء كان الخطر قد وقع فعلا أو محتمل الوقوع للشركة، بالإضافة إلى استخدام مستوى الخطر كمؤشر إنذار بالأزمات، لذا سوف نتناول كل واحدٍ من المخاطر المالية التي تم التطرق إليها سابقا على انفراد، وذلك في المطالب الثلاثة الآتية، وقبل ذلك نوضح منهجية تطبيق مصفوفة المخاطر؛

1. منهجية حساب شدة الخطر:

1.1 حساب احتمال تكرار الخطر (P):

من اجل حساب احتمال تكرار الخطر قمنا باعتماد ادني نسبة محققة لنسب قياس المخاطر المحصل عليها خلال فترة الدراسة والتي تم حسابها سابقا، حتى وان كانت هذه النسب ضمن حدود المجال النموذجي لنسب المرجعية إلا إن اعتمادنا على ادني نسبة محققة، كان من منطلق أن الشركة قد تتأثر بالمخاطر نتيجة انخفاض النسب الدالة على ذلك، وعليه نعتمدها لإيجاد تكرار الاحتمال الخطر وذلك بقسمة عدد النسب المشَكِلة للخطر على فترة الدراسة والتي هي 5سنوات، هذا في حالة النسب المالية التي تكون ادني النسب المحصل عليها هي غير المقبولة أي تكون كلما ارتفعت النسبة يكون ذلك أفضل، أما في حالة بعض النسب التي تكون أفضليتها كلما انخفضت فإننا نعتمد على النسبة الأعلى المحققة في حساب احتمال تكرار الخطر كون كلما ارتفعت النسبة كان ذلك أسوء.

2.1 حساب اثر الخطر (I):

أما فيما يخص اثر الخطر فإننا اعتمدنا على النسبة الدنيا (نفس النسبة المشَكِلة للخطر) بقسمتها على مجموع النسب المحققة (الحوادث المحققة)، لاستخراج اثر الخطر من خلال النسبة المشَكِلة للخطر على النسب المحققة سواء التي تتصف بالأفضلية المثلى أو دنى منها.

3.1 شدة المخاطر(RM):

بعد حساب احتمال واثر الخطر نقوم بحساب شدة الخطر من خلال حداء اثر الخطر في احتمال تكرار الخطر

$$RM = I \times P$$

ملاحظة:

- شدة الخطر قيمته [0-1]
- احتمال الخطر قيمته [0-1]
- اثر الخطر قيمته [0-1]

2. مستوى أهمية المخاطر:

من اجل تحديد مجال مؤشرات المخاطر بمصفوفة المخاطر نعتمد على تحديد مستوى الأهمية للخطر من خلال تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى لقيمة الخطر في المصفوفة المعتمدة حيث الحد الأدنى هو شدة الخطر المتحصل عليها، ويكون الحد الأعلى عبارة عن الحد الأدنى مضافا إلية الفرق بين مؤشرات المصفوفة والذي هو 20% ، وبذلك نحصل على الحد الأعلى حيث:

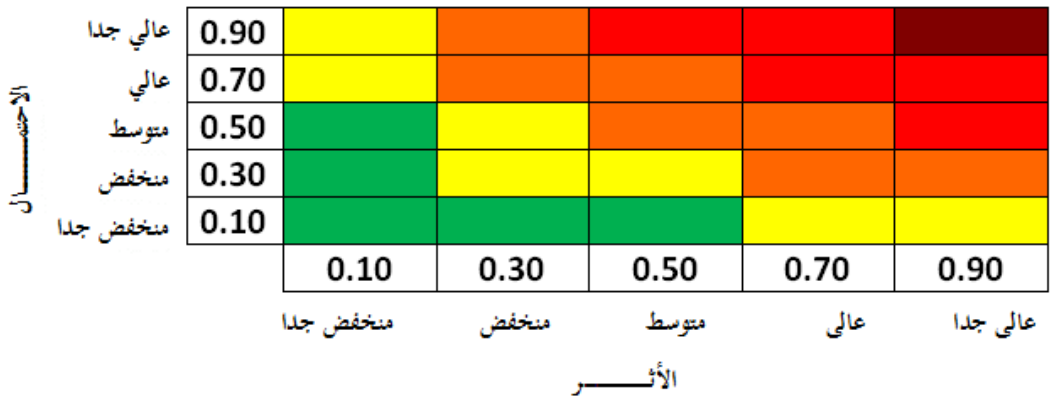
الحد الأعلى= الحد الأدنى + الفرق بين مؤشرات المصفوفة

وعليه يكون مستوى الأهمية لمؤشر الخطر محصورا بين الحد الأدنى والحد الأعلى، بالإضافة للأخذ بعين الاعتبار اثر واحتمال تكرار الخطر في تحديد خلية الخطر بالمصفوفة.

3. مصفوفة تقييم المخاطر المعتمدة:

اعتمدنا على مصفوفة تقييم المخاطر 5×5 من خلال الاعتماد على النماذج المذكورة في الجزء النظري، حيث كانت المصفوفة من الشكل:

الشكل رقم (03-09): مصفوفة تقيم المخاطر 5×5



حيث أن:

- **مستوى أهمية الخطر منخفض جدا.**
- **مستوى أهمية الخطر منخفض.**
- **مستوى أهمية الخطر متوسط.**
- **مستوى أهمية الخطر عالي.**
- **مستوى أهمية الخطر عالي جدا.**

المطلب الأول: مصفوفة تقييم المخاطر للمخاطر المعاملات والعمليات للشركة والتنبؤ بالأزمات

اولا– مصفوفة تقييم المخاطر لمخاطر الائتمان التجاري

1– تحديد متغيرات المصفوفة:

الجدول رقم (03–21): متغيرات مصفوفة مخاطر الائتمان التجاري .

البيان	الفئة الأولى			الفئة الثانية		
المتغيرات	P	I	RM	P	I	RM
شدة الخطر	0.2	0.431	0.086	0.2	0.311	0.062
حدود الخطر	الحد الأدنى	الحد الأعلى		الحد الأدنى	الحد الأعلى	
	0.086	0.286		0.062	0.262	
موقع الخطر في المصفوفة	خلية1 صف 1 عمود1			خلية 1صف 1 عمود1		
مستوى الأهمية	منخفض جدا			منخفض جدا		

المصدر: من إعداد الطالب

1–1 شدة الخطر ومستوى الأهمية لمخاطر الائتمان التجاري:

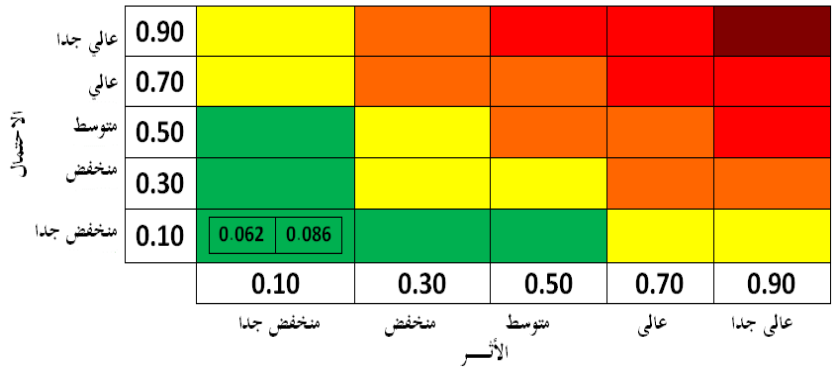
قمنا بحساب شدة مخاطر الائتمان التجاري بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من احتمال الخسائر الناتجة عن تعثر الزبائن الممنوح لهم الائتمان حسب كل فئة من الفئات المشار إليها سابقا، وذلك بتطبيق القانون حساب شدة المخاطر (RM) التي تعتمده مصفوفة تقييم مخاطر الأثر/ الاحتمال، ومن خلال الجدول رقم (03-21) كانت شدة مخاطر الائتمان التجاري الخاصة للفئة الأولى أي الشركات الكبيرة 8.6%، في حين بلغت شدة مخاطر الائتمان التجاري الخاصة للفئة الثانية أي الشركات الصغيرة والمتوسطة 2.6%، وعليه يكون مجال شدة مخاطر الائتمان التجاري حسب نسب المعتمدة محصور بين 6.2% و8.6%، للفئتين معا.

1–2 إعداد مصفوفة تقيم المخاطر لمخاطر الائتمان التجاري:

1–2–1 مصفوفة تقييم المخاطر لمخاطر الائتمان التجاري:

بعد حساب الحد الأعلى لشدة مخاطر الائتمان التجاري يتم تحديد مجال الخطر ضمن مصفوفة تقيم المخاطر لمخاطر السيولة وعليه تكون المصفوفة بعد إسقاط عليها مؤشرات المخاطر على نحو الأتي:

الشكل رقم(03-10): مصفوفة تقييم مخاطر الائتمان التجاري



المصدر: من إعداد الطالب

1-2-2 ترتيب المخاطر الائتمان التجاري حسب مصفوفة المخاطر:

من خلال شكل رقم (03-10) مصفوفة تقييم المخاطر لمخاطر الائتمان التجاري يتضح ما يلي:

كانت شدة مخاطر الائتمان التجاري ذو مستوى أهمية منخفض جدا، حيث حققت مخاطر الائتمان التجاري للفئة الأولى المرتبة الأولى (الأعلى) بشدة خطر 8.6% كحد أدنى و28.6% كحد أعلى، كما حققت هذه المخاطر للفئة الثانية المرتبة الثانية بشدة خطر بمقار 6.2% كحد أدنى و26.2% كحد أعلى، وبذلك تكون مخاطر الائتمان التجاري محصورة بين 6.2% كحد أدنى و28.6% كحد أعلى وهو ما يحقق مستوى أهمية منخفض جدا لمخاطر الائتمان التجاري طيلة فترة الدراسة.

2- مؤشرات الإنذار المبكر للازمات بناءاً على تحديد وقياس مخاطر الائتمان التجاري:

من خلال مصفوفة تقييم شدة مخاطر الائتمان التجاري يمكن القول أن هذه مخاطر لم تكن ذو تأثير ولا احتمال كبيرين طيلة فترة الدراسة للشركة جينيرال أُمبَلاج ، حيث كانت مستوى أهميتها منخفض جدا وعليه يمكن الاستنتاج أن مخاطر الائتمان التجاري لم تسبب أي أزمة من الأزمات المرتبطة بمنح الائتمان إلى الزبائن، إذ وبتطبيق النتائج المحصل عليها لمصفوفة إشارات الإنذار المبكر يمكن أن نحصل على مصفوفة مؤشرات الإنذار المبكر للازمات على ما يلي:

الشكل رقم (03-11): مصفوفة إشارات الإنذار المبكر للازمات بناءا على مخاطر الائتمان التجاري

	حدوث الأزمة خلال الفترة القادمة	لا تحدث الأزمة خلال الفترة القادمة
توجد إشارات الإنذار	التوفيق	الإنذار الكاذب
لا توجد إشارات الإنذار	الفشل	**الرفض الصريح**

من مصفوفة إشارات الإنذار المبكر نستنتج بان لا وجود لإشارات إنذار بأزمة محتملة والتي تكون أسبابها مخاطر الائتمان التجاري الذي تمنحه بالشركة، وعليه فان هذه الوضعية تفسر ضمن خلية الرفض الصريح بمصفوفة إشارات الإنذار المبكر للازمات، حيث لم يتم اكتشاف إشارات إنذار بوقوع أزمة ولم تقع الأزمة بالفعل، كما يمكن اعتماد النتائج السابقة في مؤشرات الإنذار الخاصة بالتنبؤ بالأزمات المستقبلية وذلك بشرط ثبات العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان التجاري أو تغيرها ضمن مجالات محدودة لقيم شدة هذه المخاطر في مصفوفة التقييم حسب النسب المعتمدة في ذلك، بمعنى أن تكون شدة مخاطر الائتمان التجاري محصورة بين ادني قيمة لشدة المحققة أي بين 6.2% كحد ادني و26.2% كحد أعلى، واكبر قيمة لشدة مخاطر الائتمان التجاري المحققة والتي 8.6% كحد ادني و28.6% كحد اعلي.

ثانيا– مصفوفة تقييم المخاطر للمخاطر التشغيلية:

1– تحديد متغيرات المصفوفة:

الجدول رقم (03–22): متغيرات مصفوفة مخاطر التشغيلية

البيان	ت ب م إلى صافي المبيعات			مجمل الربح إلى صافي المبيعات		
متغيرات	P	I	RM	P	I	RM
شدة الخطر	0.2	0.27	0.056	0.2	0.19	0.039
البيان	التغطية النقدية			ت ن أ تشغيلية إلى ن الاستثمارية		
شدة الخطر	0.2	0.22	0.04	0.2	0.052	0.010
البيان	ب م إلى صافي المبيعات ن ت			مجمل الربح إلى صافي المبيعات		
حدود الخطر	الحد الأدنى	الحد الأعلى		الحد الأدنى	الحد الأعلى	
	0.056	0.256		0.039	0.239	
موقع الخطر في المصفوفة	خلية1 صف 1 عمود1			خلية1صف 1 عمود1		
مستوى الأهمية	منخفض جدا			منخفض جدا		
البيان	التغطية النقدية			ت ن أ تشغيلية إلى ن الاستثمارية		
حدود الخطر	0.04	0.24		0.010	0.210	
موقع الخطر في المصفوفة	خلية1 صف 1 عمود1			خلية1 صف 1 عمود1		
مستوى الأهمية	منخفض جدا			منخفض جدا		

المصدر: من إعداد الطالب

1-1 شدة الخطر ومستوى الأهمية للمخاطر التشغيلية:

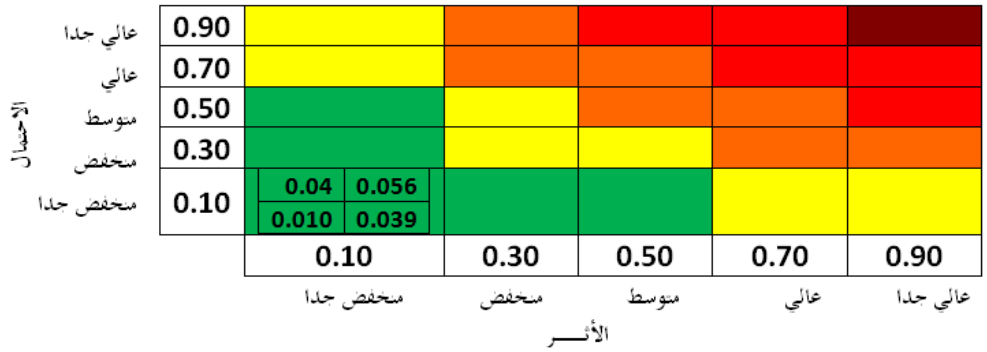
قمنا بحساب شدة مخاطر التشغيلية لكل النسب التي اعتمدنا في قياس مخاطر التشغيلية، وذلك بتطبيق القانون المذكور سابقا لحساب شدة المخاطر (RM) التي تعتمده مصفوفة تقييم مخاطر الأثر/ الاحتمال، إذ كانت شدة المخاطر التشغيلية حسب نسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى صافي المبيعات 6.5%، وبلغت الشدة 3.9%، حسب نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات، وقد بلغت 4% حسب نسبة التغطية النقدية، وحسب نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى النفقات الاستثمارية فقد بلغت 1%، وعليه يكون مجال شدة مخاطر التشغيلية حسب نسب المعتمدة محصور بين 1% و5.6%.

2-1 إعداد مصفوفة تقيم المخاطر للمخاطر التشغيلية وترتيبها:

1-2-1 مصفوفة تقييم المخاطر للمخاطر التشغيلية:

بعد حساب الحد الأعلى لشدة مخاطر التشغيلية يتم تحديد مجال الخطر ضمن مصفوفة تقيم المخاطر لمخاطر السيولة وعليه تكون المصفوفة بعد إسقاط عليها مؤشرات المخاطر على نحو الأتي:

الشكل رقم (03-12): مصفوفة تقييم المخاطر التشغيلية.



المصدر: من إعداد الطالب

2-2-1 ترتيب المخاطر التشغيلية حسب مصفوفة المخاطر:

من خلال شكل رقم (03-12)مصفوفة تقييم المخاطر لمخاطر التشغيلية يتضح ما يلي:

كانت شدة المخاطر التشغيلية ذو مستوى أهمية منخفض جدا، حيث حققت مخاطر التشغيلية حسب نسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى صافي المبيعات المرتبة الأولى (الأعلى) بشدة خطر 5.6% كحد أدنى و25.6% كحد أعلى، في حين جاءت في المرتبة الثانية المخاطر التشغيلية حسب نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات شدة خطر بمقار 3.9% كحد أدنى و23.9% كحد أعلى، وكانت المرتبة الثالثة للمخاطر التشغيلية حسب

نسبة التغطية النقدية شدة خطر بمقار 4% كحد أدنى و24% كحد أعلى، في حين كانت المخاطر التشغيلية في المرتبة الرابعة حسب نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى النفقات الاستثمارية شدة خطر بمقار 1% كحد أدنى و21% كحد أعلى، وهذا يعني أن المتغيرات التي يتم اعتمادها لحساب هذه النسب تتفاوت في تأثيراتها على المخاطر التشغيلية حسب كل نسبة، وبذلك تكون المخاطر التشغيلية حسب النسب المعتمدة في القياس محصورة بين 1% كحد أدنى و25.6% كحد أعلى وهو ما يحقق مستوى أهمية منخفض جدا للمخاطر التشغيلية طيلة فترة الدراسة.

2- مؤشرات الإنذار المبكر للازمات بناءاً على تحديد وقياس مخاطر التشغيلية :

من خلال مصفوفة تقييم شدة المخاطر التشغيلية يمكن القول أن هذه المخاطر بشركة جينيرال أُمبَلاج لم تكن ذو تأثير ولا احتمال كبيرين طيلة فترة الدراسة حيث كانت مستوى أهميتها منخفض جدا وعليه يمكن الاستنتاج أن المخاطر التشغيلية لم تسبب أي أزمة من الأزمات المرتبطة بهذا النوع من المخاطر، إذ وبتطبيق النتائج المحصل عليها لمصفوفة إشارات الإنذار المبكر يمكن أن نحصل على مصفوفة مؤشرات الإنذار المبكر للازمات على ما يلي:

الشكل رقم (03-13): مصفوفة إشارات الإنذار المبكر للازمات بناءا على المخاطر التشغيلية

	حدوث الأزمة خلال الفترة القادمة	لا تحدث الأزمة خلال الفترة القادمة
توجد إشارات الإنذار	التوفيق	الإنذار الكاذب
لا توجد إشارات الإنذار	الفشل	**الرفض الصريح**

من مصفوفة إشارات الإنذار المبكر نستنتج بان لا وجود لإشارات إنذار بأزمة محتملة والتي تكون أسبابها المخاطر التشغيلية بالشركة، وعليه فان هذه الوضعية تفسر ضمن خلية الرفض الصريح بمصفوفة إشارات الإنذار المبكر للازمات، حيث لم يتم اكتشاف إشارات إنذار بوقوع أزمة ولم تقع الأزمة بالفعل، كما يمكن اعتماد النتائج السابقة في مؤشرات الإنذار الخاصة بالتنبؤ بالأزمات المستقبلية وذلك بشرط ثبات العوامل المؤثرة في المخاطر التشغيلية أو تغيرها ضمن مجالات محدودة لقيم شدة المخاطر التشغيلية في مصفوفة التقييم حسب النسب المعتمدة في ذلك، بمعنى أن تكون شدة المخاطر التشغيلية محصورة بين ادني قيمة لشدة مخاطر التمويل المحققة والتي 1% كحد ادني و21% كحد أعلى، واكبر قيمة لشدة مخاطر التشغيلية المحققة والتي 4.6% كحد ادني و25.6% كحد اعلي.

المطلب الثاني: مصفوفة تقييم المخاطر لمخاطر السوق للشركة والتنبؤ بالأزمات

اولا– مصفوفة لمخاطر أسعار الصرف:

1– تحديد متغيرات تقييم المخاطر المصفوفة:

الجدول رقم (03–23): متغيرات مصفوفة مخاطر أسعار الصرف

الفترة	2014			2015			2016		
متغيرات	P	I	RM	P	I	RM	P	I	RM
شدة الخطر	1	0.87	0.877	1	0.898	0.898	1	0.895	0.895
حدود الخطر	الحد الأدنى	الحد الأعلى		الحد الأدنى	الحد الأعلى		الحد الأدنى	الحد الأعلى	
	0.877	1.077		0.898	1.098		0.895	1.095	
موقع الخطر في المصفوفة	خلية16 صف 5 عمود4			خلية16 صف 5 عمود4			خلية16 صف 5 عمود4		
مستوى الأهمية	مرتفع			مرتفع			مرتفع		
الفترة	2017			2017			فترة الدراسة		
متغيرات	P	I	RM	P	I	RM	P	I	RM
شدة الخطر	1	0.970	0.970	1	0.923	0.923	1	0.920	0.920
حدود الخطر	الحد الأدنى	الحد الأعلى		الحد الأدنى	الحد الأعلى		الحد الأدنى	الحد الأعلى	
	0.970	1.17		0.923	1.123		0.920	1.120	
موقع الخطر في المصفوفة	خلية25 صف 5 عمود5			خلية25 صف 5 عمود5			خلية25 صف 5 عمود5		
مستوى الأهمية	مرتفع جدا			مرتفع جدا			مرتفع جدا		

المصدر: من إعداد الطالب

1–1 حساب شدة الخطر لمخاطر أسعار الصرف:

قمنا بحساب شدة مخاطر أسعار الصرف لكل السنة على حِدة وذلك اعتمادا على مخاطر الصرف المحققة لكل سنة، حيث تم قياس خطر أسعار الصرف سواء لمركز الصرف القصير أو مركز الصرف الطويل بناءا على تغير أسعار العملات لكل شهر من أشهر السنة، ومن اجل ذلك اعتمدنا على حساب احتمال تكرار الخطر(P) بالنسبة لكل سنة على الخطر الواقع فعلا خلال كل شهر، أما فيما يخص حساب اثر الخطر (I) فقد اعتمدنا على قياس مدى تأثر حقوق الشركة بعد التغير في العملة إلى ديون الشركة بعد التغير في العملة لكل سنة، ثم قمنا بحساب احتمال تكرار الخطر (P) لفترة الدراسة والتي تم تقديرها بالأشهر وليس بالسنوات، أما بالنسبة

لحساب اثر الخطر (I) فقد اعتمدنا على قياس مدى تأثر مجموع حقوق الشركة بعد التغير في العملة إلى مجموع ديون الشركة بعد التغير في العملة لفترة الدراسة ككل[1].

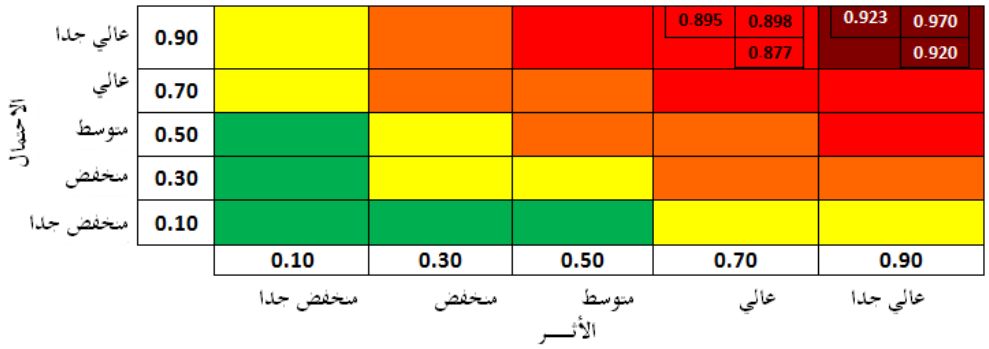
من خلال الجدول رقم (03-23) كانت شدة مخاطر أسعار الصرف لسنة 2014 تبلغ 87.7%، في حين بلغت الشدة 89.8% في سنة 2015 ، أما في سنة 2016 فقد بلغت شدة مخاطر أسعار الصرف 89.5%، وكانت شدة مخاطر أسعار الصرف لسنة 2017 تقدر بـ: 97%، ولسنة 2018 فقد بلغت 92.3%، أما بالنسبة لفترة الدراسة ككل فقد بلغت شدة مخاطر أسعار الصرف 92%، وعليه يكون مجال شدة مخاطر التشغيلية حسب كانت محصورة بين 87.7% و97%.

1-2 إعداد مصفوفة تقيم المخاطر لمخاطر أسعار الصرف:

1-2-1 مصفوفة تقييم مخاطر أسعار الصرف:

بعد حساب الحد الأعلى لشدة لمخاطر أسعار الصرف يتم تحديد مجال الخطر ضمن مصفوفة تقيم المخاطر لمخاطر أسعار الصرف وعليه تكون المصفوفة بعد إسقاط عليها مؤشرات المخاطر على نحو الأتي:

الشكل رقم (03-14): مصفوفة تقييم مخاطر أسعار الصرف.



المصدر: من إعداد الطالب

2-2-1 ترتيب مخاطر أسعار الصرف حسب مصفوفة المخاطر:

من خلال شكل رقم (03-14) مصفوفة تقييم المخاطر لمخاطر السيولة يمكن ترتيبها حسب شدتها على النحو التالي :

كانت شدة المخاطر أسعار الصرف محصورة بين مستوى أهمية مرتفع ومرتفع جدا حيث كانت شدة مخاطر أسعار الصرف لسنوات الدراسة والفترة ككل، حيث حققت مخاطر أسعار الصرف لسنة 2017 المرتبة الأولى

[1] . تعتبر شدة مخاطر أسعار الصرف وفق هذه المنهجية هي نفس شدة الخطر لو تم احتسابها على أساس متوسط فترة الدراسة، بمعنى إذا تم حساب (P) لفترة الدراسة يكون كالأتي:P_{18} +P_{17}+P_{16}+P_{15}+P_{14}+5/، ونفس الأمر لـ (I) و(RM)

(الأعلى) بشدة خطر 97% كحد أدنى و117% كحد أعلى، في حين جاءت في المرتبة الثانية مخاطر أسعار الصرف لسنة 2018 بشدة خطر 92.3% كحد أدنى و112.3% كحد أعلى، وكانت المرتبة الثالثة لمخاطر أسعار الصرف لسنة 2015 بشدة خطر 89.8% كحد أدنى و109.8% كحد أعلى، في حين كانت مخاطر أسعار الصرف لسنة 2016 في المرتبة الرابعة بشدة خطر بمقار 89.5% كحد أدنى و109.5% كحد أعلى، وكانت المرتبة الخامسة (ادني مرتبة) لمخاطر أسعار الصرف في سنة 2014 بشدة خطر 87.7% كحد أدنى و107.7% كحد أعلى، وهذا يعني أن المتغيرات (حقوق والديون بالعملة الصعبة) التي يتم اعتمادها لحساب هذه المخاطر تتفاوت في تأثيراتها على المخاطر أسعار الصرف حسب كل رصيد او مركز الصرف لكل سنة، وفيما يخص شدة مخاطر أسعار الصرف لفترة الدراسة ككل ضمن مستوى أهمية مرتفع جدا، وبذلك تكون مخاطر أسعار الصرف محصورة بين 87.7% كحد أدنى و117% كحد أعلى وهو ما يحقق مستوى أهمية مرتفع ومرتفع جدا للمخاطر أسعار الصرف طيلة فترة الدراسة.

2- مؤشرات الإنذار المبكر للازمات بناءاً على تحديد وقياس مخاطر أسعار الصرف:

من خلال مصفوفة تقييم شدة مخاطر أسعار الصرف يمكن القول أن هذه المخاطر بشركة جينيرال أُمبَلاج كانت ذو تأثير واحتمال مرتفعين طيلة فترة الدراسة حيث كانت مستوى أهميتها بني مرتفع ومرتفع جدا، إلا أن هذا المستوى المرتفع من شدة مخاطر أسعار الصرف لم يسبب أي أزمة من الأزمات المرتبطة بتغير العملات رغم الخسائر المحققة بسبب هذا النوع من المخاطر، ومنه بتطبيق النتائج المحصل عليها لمصفوفة إشارات الإنذار المبكر يمكن أن نحصل على مصفوفة مؤشرات الإنذار المبكر للازمات على ما يلي:

الشكل رقم (03-15): مصفوفة إشارات الإنذار المبكر للازمات بناءا على المخاطر أسعار الصرف

	حدوث الأزمة خلال الفترة القادمة	لا تحدث الأزمة خلال الفترة القادمة
توجد إشارات الإنذار	التوفيق	**الإنذار الكاذب**
لا توجد إشارات الإنذار	الفشل	الرفض الصريح

من مصفوفة إشارات الإنذار المبكر نستنتج بان هناك وجود لإشارات إنذار بأزمة محتملة والتي تكون أسبابها مخاطر أسعار الصرف بالشركة، إلا أن الأزمة لم تقع فعلا، وعليه فان هذه الوضعية تفسر ضمن خلية الإنذار الكاذب بمصفوفة إشارات الإنذار المبكر للازمات، حيث تم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة، فكان هذا الاتجاه يدل على أن هناك أزمة وشيكة الوقوع نتيجة مخاطر أسعار الصرف، بينما لم تقع الأزمة أصلا، إلا أن

هذا لا يمنع من وقوع خسائر مالية نتيجة مخاطر أسعار الصرف لكن هذه المخاطر لا ترقى لمستوى التسبب في الأزمة وهذا راجع إلى ما اشرنا إليه سابقا كون الشركة تتجنب الاحتفاظ بأصول كبيرة بالعملة الصعبة بالإضافة إلى تقنية تغطية مخاطر أسعار الصرف التي تعتمدها الشركة عند عقد الصفات، كما يمكن اعتماد النتائج السابقة في مؤشرات الإنذار الخاصة بالتنبؤ بالأزمات المستقبلية وذلك بشرط ثبات العوامل المؤثرة في مخاطر أسعار الصرف أو تغيرها ضمن مجالات محدودة لقيم شدة المخاطر هذه المخاطر في مصفوفة التقييم، بمعنى أن تكون شدة مخاطر أسعار الصرف محصورة بين ادني قيمة لشدة المخاطر المحققة والتي 87.7% كحد ادني و107% كحد أعلى، واكبر قيمة لشدة مخاطر التمويل المحققة والتي 97% كحد ادني و117% كحد اعلي.

ثانيا– مصفوفة تقييم المخاطر لمخاطر أسعار الفائدة

1– تحديد متغيرات المصفوفة

الجدول رقم (03–24): متغيرات مصفوفة مخاطر أسعار الفائدة

البيان	صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى الفوائد		
متغيرات	**P**	**I**	**RM**
شدة الخطر	0.116	0.023	0.2
حدود الخطر	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
	0.023	0.223	
موقع الخطر في المصفوفة	خلية1 صف 1 عمود1		
مستوى الأهمية	منخفض جدا		

المصدر: من إعداد الطالب

1–1 حساب شدة الخطر لمخاطر أسعار الفائدة:

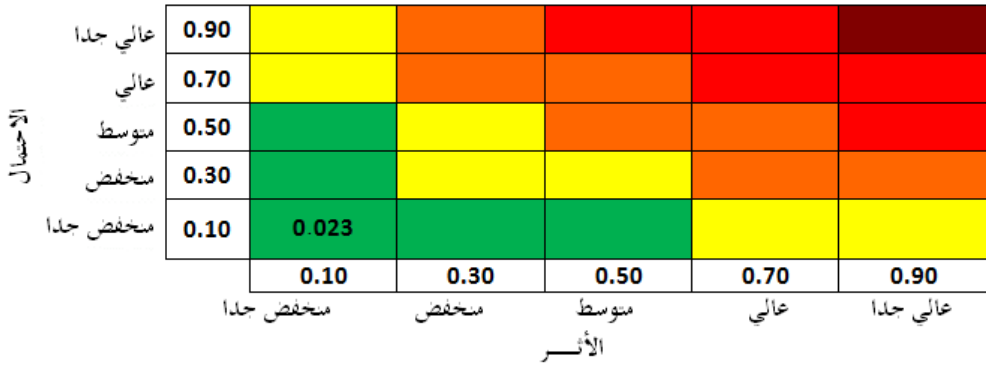
قمنا بحساب شدة مخاطر أسعار الفائدة النسب التي اعتمدنا في قياس مخاطر هذه المخاطر، وذلك بتطبيق القانون المذكور سابقا لحساب شدة المخاطر (RM) التي تعتمده مصفوفة تقييم مخاطر الأثر/ الاحتمال.، ومن خلال الجدول رقم (03-24) كانت شدة خطر أسعار الفائدة حسب نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى الفوائد 2.3%.

2-1 إعداد مصفوفة تقيم المخاطر لمخاطر أسعار الفائدة وترتيبها:

1-2-1 مصفوفة تقييم مخاطر أسعار الفائدة:

بعد حساب الحد الأعلى لشدة مخاطر أسعار الفائدة يتم تحديد مجال الخطر ضمن مصفوفة تقيم المخاطر لمخاطر السيولة وعليه تكون المصفوفة بعد إسقاط عليها مؤشرات المخاطر على نحو الأتي:

الشكل رقم (03-16): مصفوفة تقييم مخاطر أسعار الفائدة



المصدر: من إعداد الطالب

من خلال شكل رقم (03-16) مصفوفة تقييم المخاطر لمخاطر أسعار الفائدة يتضح ما يلي:

كانت شدة مخاطر أسعار الفائدة ذو مستوى أهمية منخفض جدا، حيث حققت هذه المخاطر حسب نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى الفوائد شدة خطر بمقار 2.3% كحد أدنى و22.3% كحد أعلى، وبذلك تكون مخاطر أسعار الفائدة محصورة بين هذين الحدين وهو ما يحقق مستوى أهمية منخفض جدا لمخاطر السيولة طيلة فترة الدراسة.

2- مؤشرات الإنذار المبكر للازمات بناءا على تحديد وقياس مخاطر أسعار القائدة:

من خلال مصفوفة تقييم شدة مخاطر أسعار الفائدة يمكن القول أن هذه المخاطر لم تكن ذو تأثير ولا احتمال كبيرين طيلة فترة الدراسة للشركة جينيرال أُمبَلاج ، حيث كانت مستوى أهميتها منخفض جدا وعليه يمكن الاستنتاج أن مخاطر أسعار الفائدة لم تسبب أي أزمة من الأزمات المرتبطة بتغير أسعار الفائدة، إذ وبتطبيق النتائج المحصل عليها لمصفوفة إشارات الإنذار المبكر يمكن أن نحصل على مصفوفة مؤشرات الإنذار المبكر للازمات على ما يلي:

الشكل رقم (03-17): مصفوفة إشارات الإنذار المبكر للازمات بناءا على المخاطر أسعار الفائدة

لا تحدث الأزمة خلال الفترة القادمة	حدوث الأزمة خلال الفترة القادمة	
الإنذار الكاذب	التوفيق	توجد إشارات الإنذار
الرفض الصريح	الفشل	لا توجد إشارات الإنذار

من مصفوفة إشارات الإنذار المبكر نستنتج بان لا وجود لإشارات إنذار بأزمة محتملة والتي تكون أسبابها مخاطر التغير في أسعار الفائدة للشركة، وعليه فان هذه الوضعية تفسر ضمن خلية الرفض الصريح بمصفوفة إشارات الإنذار المبكر للازمات، حيث لم يتم اكتشاف إشارات إنذار بوقوع أزمة ولم تقع الأزمة بالفعل، كما يمكن اعتماد النتائج السابقة في مؤشرات الإنذار الخاصة بالتنبؤ بالأزمات المستقبلية وذلك بشرط ثبات العوامل المؤثرة في مخاطر تغير مخاطر أسعار الفائدة أو تغيرها ضمن مجالات محدودة لقيم شدة هذه المخاطر في مصفوفة التقييم حسب النسب المعتمدة في ذلك، بمعنى أن تكون شدة مخاطر أسعار الفائدة محصورة بين قيم شدة المخاطر المحققة أي بين 2.3% كحد ادني و22.3% كحد أعلى.

المطلب الثالث: مصفوفة تقييم المخاطر للمخاطر النقدية للشركة والتنبؤ بالأزمات

اولا- مصفوفة تقييم المخاطر لمخاطر التمويل:

1- تحديد متغيرات المصفوفة:

الجدول رقم: رقم (03-25): متغيرات مصفوفة مخاطر التمويل

هيكل رأس المال لد ط أ	نسبة د. ط. ا/ ح م + د ط أ			نسبة صافي الربح / د ط أ			نسبة ت ن أ تشغيلية د ط أ		
متغيرات	**P**	**I**	**RM**	**P**	**I**	**RM**	**P**	**I**	**RM**
شدة الخطر	0.4	0.41	0.16	0.4	0.11	0.05	0.4	0.19	0.08
حدود الخطر	الحد الأدنى		الحد الأعلى	الحد الأدنى		الحد الأعلى	الحد الأدنى		الحد الأعلى
	0.16		0.36	0.05		0.25	0.08		0.28
موقع الخطر في المصفوفة	خلية7 صف 2 عمود2			خلية 2صف 1 عمود1			خلية 1صف 1 عمود1		
مستوى الأهمية	منخفض			منخفض جدا			منخفض جدا		
هيكل رأس المال لد ق أ	**نسبة د. ق. ا/ ح م +دق أ**			**نسبة صافي الربح / د ق أ**			**نسبة ت ن أ تشغيلية / د ق أ**		
شدة الخطر	0.4	0.22	0.04	0.4	0.28	0.11	0.6	0.33	0.2
حدود الخطر	0.04		0.24	0.11		0.31	0.2		0.4
موقع الخطر في خلايا المصفوفة	خلية2 صف 2 عمود1			خلية2 صف 2 عمود1			خلية8 صف 3 عمود2		
مستوى الأهمية	منخفض			منخفض			منخفض		

هيكل رأس المال لمج د	نسبة مج ديون / ح م+مج د			نسبة صافي الربح/مج د			نسبة ت ن أ تشغيلية /مج د		
شدة الخطر	0.4	0.12	0.048	0.4	0.309	0.123	0.4	0.243	0.097
حدود الخطر	0.147		0.347	0.123		0.323	0.097		0.297
موقع الخطر في خلايا المصفوفة	خلية 2صف 1 عمود1			خلية 7 صف 2 عمود 2			خلية 2صف 1 عمود1		
مستوى الأهمية	منخفض			منخفض			منخفض		

المصدر: من إعداد الطالب

1-1 حساب شدة الخطر لمخاطر التمويل:

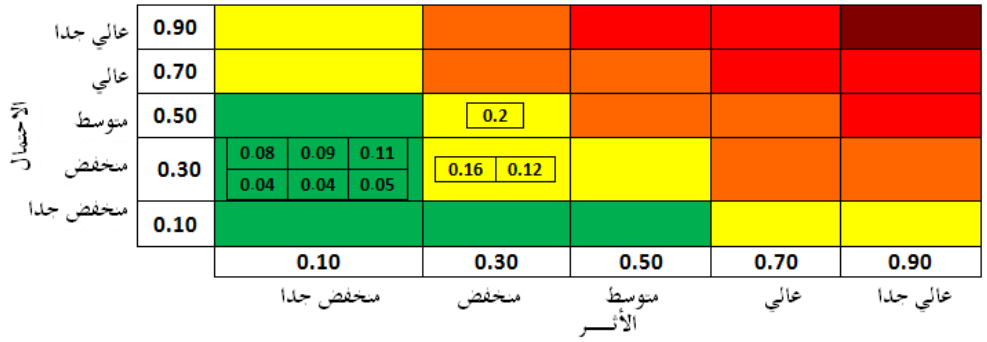
قمنا بحساب شدة مخاطر التمويل لكل النسب التي اعتمدنا في قياس مخاطر التمويل، وذلك بتطبيق القانون المذكور سابقا لحساب شدة المخاطر (RM) التي تعتمده مصفوفة تقييم مخاطر الأثر/ الاحتمال، ومن خلال الجدول رقم (03-25) كانت شدة خطر التمويل حسب نسبة د ط أ إلى حقوق الملكية + د ط أ تبلغ 16%، في حين بلغت الشدة 5%، حسب نسبة صافي الربح إلى د ط أ، وقد بلغت 8% حسب نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى د ط أ، وعليه يكون مجال شدة خطر التمويل حسب نسب هيكل رأس المال إلى د ط أ محصور بين 5 %و16%، وقدكانت شدة خطر التمويل حسب نسبة د ق أ إلى حقوق الملكية + د ق أ تبلغ 4%، في حين بلغت الشدة 11%، حسب نسبة صافي الربح إلى د ق أ، وقد بلغت 20% حسب نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى د ق أ، وعليه يكون مجال شدة خطر التمويل حسب نسب هيكل رأس المال إلى د ق أ محصور بين 4 %و20%. اما فيما يخص شدة خطر التمويل حسب نسبة مج الديون إلى حقوق الملكية فقدكانت تبلغ 4.8%، في حين بلغت الشدة 12.3% حسب نسبة صافي الربح إلى مجموع الديون، وقد بلغت 9.7% حسب نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى مجموع الديون، وعليه يكون مجال شدة خطر التمويل حسب نسب هيكل رأس المال إلى د ق أ محصور بين 4.8 %و12.3%.

2-1 إعداد مصفوفة تقيم المخاطر لمخاطر التمويل:

1-2-1 مصفوفة تقييم مخاطر التمويل:

بعد حساب الحد الأعلى لشدة مخاطر التمويل يتم تحديد مجال الخطر ضمن مصفوفة تقيم المخاطر لمخاطر التمويل وعليه تكون المصفوفة بعد إسقاط عليها مؤشرات المخاطر على نحو الأتي:

الشكل رقم (03-18): مصفوفة تقييم مخاطر التمويل



المصدر: من إعداد الطالب

1-2-2 ترتيب مخاطر التمويل حسب مصفوفة المخاطر:

من خلال شكل رقم (03-18) مصفوفة تقييم المخاطر لمخاطر التمويل يتضح ما يلي:

كانت شدة المخاطر التمويل ذو مستوى أهمية منخفض ومنخفض جدا، حيث حققت مخاطر التمويل حسب نسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى صافي المبيعات المرتبة الأولى (الأعلى) بشدة خطر 20% كحد أدنى و40% كحد أعلى حسب نسبة ت ن أ تشغيلية إلى د ق أ، في حين كانت المرتبة الثانية لمخاطر التمويل حسب نسبة د ط أ إلى ح م + د ط أ بشدة خطر 16% كحد أدنى و36% كحد أعلى، وتحصلت مخاطر التمويل على المرتبة الثالثة حسب نسبة صافي الربح إلى مجموع الديون بشدة خطر 12.3% كحد أدنى و32.3% كحد أعلى، في حين كانت المرتبة الرابعة لمخاطر التمويل حسب نسبة صافي الربح إلى د ق أ بشدة خطر 11% كحد أدنى و31% كحد أعلى، أما المرتبة الخامسة لمخاطر التمويل فكانت حسب نسبة ت ن أ تشغيلية إلى مجموع الديون بشدة خطر 9.7% كحد أدنى و29.7% كحد أعلى، وجاءت مخاطر التمويل في المرتبة السادسة حسب نسبة ت ن أ تشغيلية إلى د ط أ الديون بشدة خطر 8% كحد أدنى و28% كحد أعلى، أما المرتبة السابعة فكانت لمخاطر التمويل حسب نسبة صافي الربح إلى د ط أ بشدة خطر 5% كحد أدنى و25% كحد أعلى، وجاءت مخاطر التمويل في المرتبة الثامنة حسب نسبة مج ديون إلى ح م بشدة خطر 4.8% كحد أدنى و24.8% كحد أعلى، وجاءت في المرتبة التاسعة (المرتبة الدنيا) المخاطر التمويلية حسب نسبة د ط أ إلى ح م +دق بشدة خطر 4% كحد أدنى و24% كحد أعلى، وهذا يعني أن المتغيرات التي يتم اعتمادها لحساب هذه النسب تتفاوت في تأثيراتها على المخاطر تمويل حسب كل نسبة.

2- مؤشرات الإنذار المبكر للازمات بناءاً على تحديد وقياس مخاطر التمويل :

من خلال مصفوفة تقييم شدة مخاطر التمويل يمكن القول أن مخاطر التمويل للشركة جينيرال أُمبَلاج لم تكن ذو تأثير ولا احتمال كبيرين طيلة فترة الدراسة وعليه يمكن الاستنتاج أن مخاطر التمويل لم تسبب أي أزمة من الأزمات المرتبطة بالتمويل، إذ وبتطبيق النتائج المحصل عليها لمصفوفة إشارات الإنذار المبكر يمكن أن نستنتج فيما يخص تحديد وقياس المخاطر المالية كمؤشر إنذار مبكر للازمات على ما يلي:

الشكل رقم (03-19): مصفوفة إشارات الإنذار المبكر

	لا تحدث الأزمة خلال الفترة القادمة	حدوث الأزمة خلال الفترة القادمة
توجد إشارات الإنذار	الإنذار الكاذب	التوفيق
لا توجد إشارات الإنذار	**الرفض الصريح**	الفشل

من مصفوفة إشارات الإنذار المبكر نستنتج بان لا وجود لإشارات إنذار بأزمة محتملة والتي تكون أسبابها مخاطر التمويل بالشركة، وعليه فان هذه الوضعية تفسر ضمن خلية الرفض الصريح بمصفوفة إشارات الإنذار المبكر للازمات، اذ لم يتم اكتشاف إشارات إنذار بوقوع أزمة ولم تقع الأزمة بالفعل، ويمكن اعتماد النتائج السابقة في مؤشرات الإنذار الخاصة بالتنبؤ بالأزمات المستقبلية وذلك بشرط ثبات العوامل المؤثرة في مخاطر التمويل أو تغيرها ضمن مجالات محدودة لقيم شدة مخاطر التمويل في مصفوفة تقييم حسب النسب المعتمدة في ذلك، بمعنى أن تكون شدة مخاطر التمويل محصورة بين ادني قيمة لشدة مخاطر التمويل المحققة والتي 4% كحد ادني و24% كحد أعلى، واكبر قيمة لشدة مخاطر التمويل المحققة والتي 20% كحد ادني و40% كحد اعلي.

ثانيا- مصفوفة تقييم المخاطر لمخاطر السيولة:

1- تحديد متغيرات المصفوفة:

الجدول رقم (03-26): متغيرات مصفوفة مخاطر السيولة

البيان	نسبة التداول			نسبة السداد السريع			نسبة النقدية		
متغيرات	P	I	RM	P	I	RM	P	I	RM
شدة الخطر	0.2	0.23	0.046	0.2	0.21	0.042	0.2	0.16	0.032
حدود الخطر	الحد الأدنى	الحد الأعلى		الحد الأدنى	الحد الأعلى		الحد الأدنى	الحد الأعلى	
	0.046	0.246		0.042	0.242		0.032	0.232	
موقع الخطر في المصفوفة	خلية1 صف 1 عمود1			خلية 1صف 1 عمود1			خلية 1صف 1 عمود1		
مستوى الأهمية	منخفض جدا			منخفض جدا			منخفض جدا		

المصدر: من إعداد الطالب

1-1 حساب شدة الخطر لمخاطر السيولة:

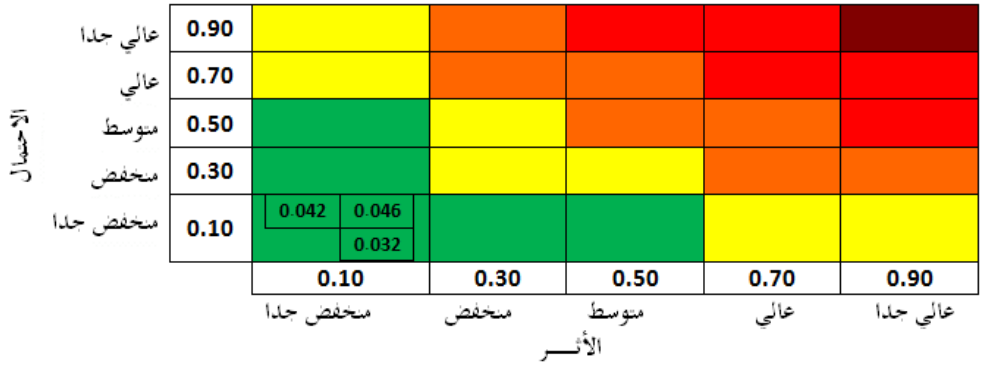
قمنا بحساب شدة مخاطر السيولة لكل النسب التي اعتمدنا في قياس مخاطر السيولة، وذلك بتطبيق القانون المذكور سابقا لحساب شدة المخاطر (RM) التي تعتمده مصفوفة تقييم مخاطر الأثر/ الاحتمال، ومن خلال الجدول رقم (03-26) كانت شدة خطر التمويل حسب نسبة التداول 4.6%، في حين بلغت الشدة 4.2%، حسب السداد السريع، وقد بلغت 3.2% حسب نسبة النقدية، وعليه يكون مجال شدة خطر السيولة حسب نسب المعتمدة محصور بين 3.2% و4.6%.

2-1 إعداد مصفوفة تقيم المخاطر لمخاطر السيولة:

1-2-1 مصفوفة تقييم مخاطر السيولة:

بعد حساب الحد الأعلى لشدة مخاطر السيولة يتم تحديد مجال الخطر ضمن مصفوفة تقيم المخاطر لمخاطر السيولة وعليه تكون المصفوفة بعد إسقاط عليها مؤشرات المخاطر على نحو الأتي:

الشكل رقم (03-20): مصفوفة تقييم مخاطر السيولة.



المصدر: من إعداد الطالب

2-2-1 ترتيب مخاطر السيولة حسب مصفوفة المخاطر:

من خلال شكل رقم (03-20) مصفوفة تقييم المخاطر لمخاطر السيولة يمكن ترتيبها حسب شدتها على النحو التالي :

كانت شدة مخاطر السيولة ذو مستوى أهمية منخفض جدا، حيث حققت مخاطر السيولة حسب نسبة التداول المرتبة الأولى (الأعلى) بشدة خطر 4.6% كحد أدنى و24.6% كحد أعلى، كما حققت مخاطر السيولة حسب نسبة السداد السريع المرتبة الثانية بشدة خطر 4.2% كحد أدنى و24.2% كحد أعلى، وحققت مخاطر السيولة حسب نسبة النقدية المرتبة الثالثة بشدة خطر 3.2% كحد أدنى و23.2% كحد

أعلى، وهذا يعني أن المتغيرات التي يتم اعتمادها لحساب هذه النسب تتفاوت في تأثيراتها على المخاطر السيولة حسب كل نسبة، وبذلك تكون مخاطر السيولة محصورة بين 3.2% كحد أدنى و24.6% كحد أعلى وهو ما يحقق مستوى أهمية منخفض جدا لمخاطر السيولة طيلة فترة الدراسة.

2- مؤشرات الإنذار المبكر للازمات بناءاً على تحديد وقياس مخاطر السيولة :

من خلال مصفوفة تقييم شدة مخاطر السيولة يمكن القول أن مخاطر التمويل للشركة جينيرال أُمبَلاج لم تكن ذو تأثير ولا احتمال كبيرين طيلة فترة الدراسة حيث كانت مستوى أهميتها ضعيف جدا وعليه يمكن الاستنتاج أن مخاطر السيولة لم تسبب أي أزمة من الأزمات المرتبطة بالسيولة، إذ وبتطبيق النتائج المحصل عليها لمصفوفة إشارات الإنذار المبكر يمكن أن نحصل على مصفوفة مؤشرات الإنذار المبكر للازمات على ما يلي:

الشكل رقم (03-21): مصفوفة إشارات الإنذار المبكر

	حدوث الأزمة خلال الفترة القادمة	لا تحدث الأزمة خلال الفترة القادمة
توجد إشارات الإنذار	التوفيق	الإنذار الكاذب
لا توجد إشارات الإنذار	الفشل	**الرفض الصريح**

من مصفوفة إشارات الإنذار المبكر نستنتج بان لا وجود لإشارات إنذار بأزمة محتملة والتي تكون أسبابها مخاطر السيولة بالشركة، وعليه فان هذه الوضعية تفسر ضمن خلية الرفض الصريح بمصفوفة إشارات الإنذار المبكر للازمات، حيث لم يتم اكتشاف إشارات إنذار بوقوع أزمة ولم تقع الأزمة بالفعل، كما يمكن اعتماد النتائج السابقة في مؤشرات الإنذار الخاصة بالتنبؤ بالأزمات المستقبلية وذلك بشرط ثبات العوامل المؤثرة في مخاطر السيولة أو تغيرها ضمن مجالات محدودة لقيم شدة مخاطر السيولة في مصفوفة التقييم حسب النسب المعتمدة في ذلك، بمعنى أن تكون شدة مخاطر السيولة محصورة بين ادني قيمة لشدة مخاطر التمويل المحققة والتي 2.3% كحد ادني و23.2% كحد أعلى، واكبر قيمة لشدة مخاطر السيولة المحققة والتي 6.4% كحد ادني و24.6% كحد اعلي.

خلاصة الفصل

تم التطرق في الفصل التطبيقي إلى تحديد وقياس مختلف أنواع المخاطر المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج، بالإضافة إلى تبيين استخدام نتائج قياس المخاطر المالية كمؤشر إنذار مبكر للازمات، حيث تم تخصيص المبحث الأول لتقديم الشركة محل الدراسة وطبيعة نشاطها، ووصف عام لنظام المعلومات المعتمد من طرف بالشركة بصفة عامة ونظرة خاصة على نظم المعلومات المالية.

وفي المبحث الثاني تم تناول قياس المخاطر المالية باستخدام أساليب التحليل المالي، من نسب ومؤشرات المالية التي توحي بوجود مشاكل أو مخاطر حسب النسبة الدالة على ذلك، باعتبار أن المعلومات المالية التي يعتمد عليها التحليل المالي تتمثل في البيانات المالية المتمثلة في القوائم المالية المختلفة، أما فيما يخص مخاطر الصرف فقد اعتمدنا على الوثائق الداخلية للشركة والتي تصف المعاملات بالعملة الصعبة من حقوق وديون، ولتحديد هذا النوع من المخاطر اعتمدنا على البيانات التاريخية والحالة والمستقبلية لأسعار الصرف.

أما فيما يخص عملية قياس المخاطر المالية بشركة جينيرال أُمبَلاج، فقد تم الاعتماد كذلك على أساليب التحليل المالي المعتمدة في قياس المخاطر المالية من نسب ومؤشرات مالية ذات دلالة قياسية لحجم المخاطر بالشركة، عدا مخاطر الائتمان التجاري ومخاطر أسعار الصرف التي استخدمنا في قياسها علاقة الخسارة المتوقعة ومركز الصرف الخاص بالشركة.

ومن اجل استخدام نتائج تحديد وقياس المخاطر المالية كمؤشر إنذار للتنبؤ بالأزمات، اعتمدنا على مصفوفة تقييم المخاطر، من خلال تحديد شدة الخطر بعد حساب الأثر والاحتمال لكل خطر، ومن اجل ذلك اعتمدنا على النسب المالية التي شكلت اكبر خطر على الشرطة خلال فترة الدراسة، من ثم استخدام النتائج المتحصل عليها في مصفوفة إشارات الإنذار المبكر للازمات.

خاتمـــــة

حوصلة عامة :

تُعد نظم المعلومات المالية أحد أهم ركائز أنظمة المعلومات الإدارية بمختلف أنظمنها وفروعها لما لها من دورٍ رئيسي في الدفع بالمؤسسة الاقتصادية نحو النمو والاستقرار والنجاح من خلال مساعدتها في اتخاذ القرارات المناسبة بناءا على المعلومات المالية الصحيحة والدقيقة في الوقت المناسب، فهي تعد من الوسائل التنظيمية المهمة التي يتم من خلالها تحقيق أهداف واستراتيجيات المؤسسة خاصة، وتحديد التهديدات والمشاكل، حيث تقوم مخرجات نظم المعلومات المالية بعدة وظائف كعملية تقييم الأداء المالي والتخطيط والتنبؤ المالية وتحديد الاحتياجات المالية للاستثمار، بالإضافة إلى اعتمادها من طرف المستخدمين الخارجين كالمستثمرين والمساهمين كأداة للمعرفة الدقيقة بالوضعية المالية للمؤسسة.

وتعتبر المخاطر المالية اكبر هاجس يهدد المؤسسات الاقتصادية، ذلك كون أي تهديد أو مشكل إن لم يتم السيطرة عليه ومعالجته قد يتحول إلى خطر حتى ولم يكن يصنف ضمن المخاطر المالية إلا انه سيكون له اثر مالي، وبذلك يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نجاح المؤسسة أو فشلها مهما كانت طبيعة نشاطها، حيث أن موضوع إدارة المخاطر المالية تبنى في الأساس على دقة التحديد وصحة القياس قبل عملية التحليل والمعالجة لهذه المخاطر، لذلك تتعدد أساليب التحديد والقياس ويختلف استخدامها من مؤسسة لأخرى.

وعادةً ما تكون عملية التحديد والقياس للمخاطر المالية غير كافية إذ يتطلب معرفة التأثيرات المستقبلية لهذه المخاطر حتى لو كانت ضعيفة، لذلك تتبع المؤسسة الاقتصادية مجموعة من الخطوات تتمثل أولها في تحديد درجة شدة الخطر وأثره واحتمالية تكراره ثم تحديد مستوى أهميته الذي يجيب على التساؤلات التي يمكن أن تطرحها إدارة المخاطر مثل هل مستوى الخطر مرتفع جدا أو منخفض جدا وعلى أساس ذلك يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة أو معالجة الخطر، وهذا ما توفره مصفوفة تقييم المخاطر.

ولطالما ارتبطت المخاطر بصفة عامة والمخاطر المالية بصفة خاصة بحدوث الأزمات، والتي تسبقها إشارات إنذار يمكن استنتاجها واستنباطها من المخاطر التي تواجه المؤسسة سواء التي كانت في الفترة السابقة أو الحالية أو المستقبلية، وعليه يجب رصد هذه الإشارات واكتشافها في الوقت المناسب.

نتائج اختبار الفرضيات

خلال اختبار فرضيات الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

الفرضية الأولى صحيحة:

– من خلال الفصل الأول تم إثبات صحة الفرضية الأولى، التي نصت على عدم امكانية استخدام نظم المعلومات المالية بمعزل عن أنظمة المعلومات الأخرى بالمؤسسة، حيث لا يمكن استخدام نظم المعلومات المالية ولا الاستفادة من وظائفها، إلا ضمن ترابطها مع نظم المعلومات الإدارية الشاملة في المؤسسة، فهي كنظام فرعي لنظم المعلومات العام بالمؤسسة حيث هناك علاقة تكاملية وترابطية بينهما وبين مختلف الأنظمة الفرعية الأخرى بالمؤسسة، كون اعتماد نظم المعلومات المالية في مدخالاتها المتمثلة في البيانات يتم الحصول عليها من مختلف الأنظمة الفرعية الأخرى، بالإضافة إلى مخرجاتها التي توجه حسب أهدافها إلى الجهات التي تحتاجها.

الفرضية الثانية خاطئة:

– من خلال الفصل الثاني تم نفي صحة الفرضية الثانية، والتي نصت على ان تفضيل أسلوب من الأساليب المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر المالية على أساس ما يتناسب مع وجهة نظر المؤسسة في إدارة المخاطر المالية، حيث أن تفضيل أسلوب من الأساليب المعتمدة في تحديد وقياس المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة المؤسسة حيث إذا كانت المؤسسة مالية او مدرجة في سوق الأوراق المالية تستخدم النماذج الكمية والإحصائية في تحديد وقياس المخاطر وذلك كون طبيعة التعاملات والاستثمارات المالية لهذا النوع من المؤسسات تكون ضخمة ومتعددة الأطراف فهي وتؤثر وتتأثر بيئتها بدرجة حساسة، كما تحتاج إلى العديد من البيانات والمعلومات ولفترات زمنية طويلة من اجل عملية التحديد والقياس، بينما لا يخص ذلك المؤسسات الاقتصادية الغير مدرجة في سوق الأوراق المالية إذ يمكنها الاعتماد على أساليب تحليلية لوضعها المالي وإسقاط نتائجه على أشطتها، ومقارنتها بوضعها أو النتائج التحليل للسنوات السابقة، أو مع نتائج التحليل للمؤسسات في نفس القطاع، وبذلك يمكنها تحديد المخاطر وقياسها.

الفرضية الثالثة صحيحة:

– من خلال الفصل الثالث تم إثبات صحة الفرضية الثالثة، والتي نصت على عدم الاستفادة من نتائج تحديد وقياس المخاطر المالية في كشف إشارات الإنذار المبكر بالأزمات من خلال تحويل هذه النتائج إلى مدخلات لأنظمة المعلومات إدارة المخاطر، حيث انطلاقا من عرضنا لتحديد وقياس المخاطر المالية بالاعتماد على نظم

المعلومات المالية، تكون نتائج المتحصل عليها سواء نتائج تحديد أو نتائج قياس المخاطر المالية بمثابة مدخلات لأنظمة معلومات إدارة المخاطر، وقد قمنا بتطبيق ذلك على أسلوب مصفوفة تقييم المخاطر التي تعد من أهم أدوات إدارة المخاطر ضمن نظم معلومات المخاطر، كما يتم الاستفادة من نتائج هذه المصفوفة في التنبؤ بالأزمات وذلك من خلال إسقاط النتائج على مصفوفة إشارات الإنذار المبكر التي يتم استخدامها للتنبؤ بالأزمات.

الفرضية الرابعة خاطئة:

- من خلال الفصل الثالث تم نفي صحة الفرضية الرابعة، والتي نصت على اعتماد شركة جينيرال أُمبَلاج على نظم المعلومات المالية الخاصة بها في تحديد وقياس المخاطر المالية كمؤشر للإنذار بالأزمات، حيث من خلال دراسة الحالة التي تم تطبيقها بشركة جينيرال أُمبَلاج لصناعة وتحويل الكرتون، اتضح أن هذه الأخيرة لا تعتمد على نظم المعلومات المالية الخاص بها في تحديد وقياس المخاطر المالية عدا بعض المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف، وهي تعتمد على هذا النوع من الأنظمة في تقييم الأداء العام للشركة لكن دون التركيز على المخاطر المالية، أما فيما يخص استخدمها كمؤشرات إنذار مبكر بالأزمات فان الشركة لا تستخدم ذلك إطلاقا، ويقتصر استخدام نظم المعلومات المالية على ما تم ذكره سابقا.

النتـــائـــج المتوصل إليها:

من خلال تطرقنا لهذا الموضوع بجانبيه النظري والتطبيقي توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- النتائج النظرية:

بناءا على المرجعيات والأدبيات التي تم تناولها في الجانب النظري توصلنا إلى أهم النتائج الآتية:

- رغم عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه لنظم المعلومات، إلا أن هناك إجماع عام من مختلف الباحثين على أهمية نظم المعلومات وأهدافها، إذ تعد أداة مهمة في توجيه عملية صنع القرار حسب مستويات المسؤولية بالمؤسسة، بالإضافة إلى الاتفاق عن الصفات الضرورية التي يجب توافرها بأنظمة المعلومات (الدقة والاختصار والبساطة والتوقيت المناسب والأمن).
- مع تطور البيئة المؤسسية والسرعة في تطور تكنولوجيا المعلومات وزيادة عدم اليقين وعملية تدويل الشركات أصبحت المؤسسات الاقتصادية ملزمة بتبني أنظمة معلومات خاصة بها حسب طبيعة

نشاطها وبيئتها التي تتعامل معها، مما يتطلب توافر المؤسسة على مصممي ومطوري ومديري نظم معلومات متخصصين.

- إن امتلاك الشركات للحواسيب الأكثر تقدمًا وأفضل البرامج وأفضل شبكات الاتصالات لا يدل على وجود نظام معلومات كفؤ وفعال، لأنه في بعض الأحيان تكون تكنولوجيا معلومات أكثر قدما يمكنها تلبية احتياجات المؤسسة بنفس الطريقة، ولذلك يتعين على كل مؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار كل عوامل نجاح في أنظمة المعلومات، اذ تحدد العديد من النماذج التي تقوم بتقييم نجاح وجودة انظمة المعلومات للحكم على نجاح النظام من عدمه من خلال الأبعاد التالية: جودة المعلومات، جودة النظام، جودة الخدمة، استخدام النظام أو نوايا الاستخدام، رضا المستخدمين، فوائد الصافية للنظام.
- يعد نظم المعلومات المالية من أهم ركائز أنظمة المعلومات بالمؤسسات، حيث ترتبط قواعد بيانات نظم المعلومات المالية مع مختلف الأقسام والوظائف بالمؤسسة، فهو يعالج كل المعاملات المالية والمعاملات ذات الأثر المالي، ولذلك تكون تبعيته الإدارية في معظم الحالات للإدارة المالية بالمؤسسة ويعد المدير المالي المستخدم الأول والمسؤول الرئيسي لهذا النوع من النظم.
- تقوم أنظمة المعلومات المالية بجمع وتحليل المعلومات المالية، مما يسمح للمؤسسة بتقييم الحسابات المدينة والدائنة والمحاسبة بشكل دائم وبأسلوب أفضل، وذلك من خلال استخدام برامج نظم المعلومات المالية التي تهتم بجمع البيانات المالية ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات مالية، وجعلها في متناول المستخدمين النهائيين في جميع الإدارات ووحدات الأعمال والفروع، مما يزيد من دقة واتساق المعلومات.
- تساعد أنظمة المعلومات المالية المديرين والمديرين الماليين في اختيار الأساليب المناسبة لتمويل المؤسسة وتخصيص الموارد المالية والتحكم فيها، وذلك من خلال أهم استخداماتها المتمثلة في:
  - أنظمة المعلومات المالية لإدارة النقد (التدفق النقدي): حيث تقوم أنظمة المعلومات المالية بجمع المعلومات، في الوقت الحقيقي أو خلال فترة معينة، عن كل ما يرتبط بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة، وبذلك تنتج معلومات مالية بصفة يومية أو أسبوعية أو شهرية، التي يمكن استخدامها لتحديد عجز أو فائض نقدي مستقبلي.

- أنظمة المعلومات المالية للتخطيط المالي ونظم التنبؤ: عادة ما تستخدم جداول البيانات وبرامج التخطيط المالي الأخرى للتقييم الأداء المالي الحالي والمتوقع للمؤسسة، كما أنها تساعد على تحديد الاحتياجات التمويلية للشركة وتحليل الطرق البديلة لعمليات التمويل.
- أنظمة المعلومات المالية للميزانيات الرأسمالية: وهي تنطوي على تقييم الربحية والأثر المالي لمقترحات الإنفاق الرأسمالي، يمكن تحليل مقترحات النفقات طويلة الأجل للمرافق والمعدات باستخدام تقنيات مختلفة من خلال برمجيات وتطبيقات نظم المعلومات المالية، حيث تستخدم هذه التطبيقات بشكل مكثف نماذج جداول البيانات التي تتضمن تحليل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة وتحليل احتمالية المخاطر لتحديد المزيج الأمثل لمشاريع الرسملة المؤسسة.

- تحتاج الشركات إلى المخاطرة، دون المخاطرة لا توجد فرصة ولا ربح لكن تحمل الكثير من المخاطر يمكن أن يدمر المؤسسة، خاصة تلك المخاطر التي لا يتم معالجتها بسبب عدم قدرة المؤسسة على تحديدها أو قياس أثرها.
- تعد عملية التحديد وقياس المخاطر المالية أول خطوتين من سلسلة من الخطوات لإدارة المخاطر المالية فهذه العملية تعتبر الانطلاقة وبذلك كلما كانت هاتين الخطوتين صحيحتين ومتزنتين كلما كانت الخطوات التي تليها من تحليل ومعالجة او مواجه الخطر أكثر فاعلية.
- يمكن للمؤسسات تقليل المخاطر من خلال هيكل متين يضمن الامتثال لإرشادات إعداد التقارير المالية، من خلال تحسين الضوابط المالية ، وقدرات المراجعة ومراقبة الوظائف، وهذا بالاعتماد على أنظمة برمجيات نظم المعلومات المالية التي تساعد في الوصل السريع للمعلومات المالية للمستخدمين في الوقت المناسب وإمكانية الاطلاع عليها بسهولة.
- تتعدد أساليب تحديد وقياس المخاطر المالية فنجد الأساليب النوعية التي تعتمد على الطرق الاستقصائية والمقابلات الشخصية والملاحظة بالإضافة إلى الخبرة والحدس، إلا أن هذه الأساليب تبقى فاعليتها محدودة كونها تتأثر ببعض المتغيرات الشخصية كالتحيز والتلاعب بالمعلومات للأفراد الموكلة لهم عملية إدارة المخاطر، لذلك يجب أن استخدام الأساليب الكمية بالموازاة مع استخدام الأساليب النوعية كون الطرق الرياضية والإحصائية تنتج معلومات دقيقة وبناء على منهجية مرجعية.
- بالرغم من إثبات الأساليب الكمية لفاعليتها في تحديد وقياس المخاطر المالية إلا أن استخدامها يبقى محدود من جانبين، حيث يتمثل الجانب الأول في طبيعة نشاط المؤسسة الاقتصادية أي المؤسسات

المالية أو المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية، أما الجانب الثاني فهو تعدد هذه الأساليب وهذا يتطلب متغيرات إحصائية كثيرة ولفترة زمنية طويلة بالإضافة إلى الخبرة والمعرفة الجيدة باستخدام الأسلوب حسب نوع الخطر المراد تحديده أو قايسه.

- إن أفضل الأساليب الكمية من اجل تحديد وقياس المخاطر المالية بالمؤسسات الغير مدرجة في سوق الأوراق المالية أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أساليب التحليل المالي المتمثلة في النسب التي توضح وتحكم الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يعد التحليل المالي محتوى في نظام المحاسبة المالية وهذه الأخيرة تحسب على الأنظمة الفرعية لنظم المعلومات المالية، وذلك من خلال مخرجات المحاسبة المالية من المعلومات المالية المتمثلة في القوائم والتقارير المالية.
- نماذج التنبؤ بالفشل المالي المتوصل إليها من طرف الباحثين والتي أثبتت قدرتها على التنبؤ بالفشل المالي، إلا أن هذه النماذج تعطي صورة عامة عن الحالة العامة أي أنها لا تتطرق بالتدقيق إلى المشاكل والتهديدات كما أنها لا توضح اثر المخاطر على المؤسسة بمعنى أن نماذج الفشل المالي أن توصلت إلى نتائج الفشل فهذا يكون بعد حدوث المخاطر المالية وتأثيرها على المؤسسة، وان كانت النتائج تدل على العكس فإنها لا توضح مواطن الخلل حتى لو كان ضعيفا والذي قد يتطور، لذلك من المستحسن استخدام النسب والمؤشرات المالية التي تستهدف كل العناصر المالية على حدى من اجل تحديد وقياس المخاطر المالية.
- تعد مصفوفة تقييم المخاطر من أكثر الأدوات المستخدمة في عملية تقييم مستوى أهمية المخاطر بالنسبة للمؤسسة، لذلك تعتمدها الكثير من شركات التصنيف الائتمانية في تقييم مخاطر المؤسسات مثل بمصفوفة المخاطر المالية لشركة Standard & Poor's التي تعتمد في منح تصيف الائتماني للشركات على هذه المصفوفة، حيث يوجد العديد من أنواع المصفوفات لتقييم المخاطر وتعد مصفوفة 5×5 الأكثر استخداما وتقدما.
- من غير المنطقي أن تحدث أزمة دون وجود إشارات بوقوعها سواء تم رصد تلك الإشارات أو لا، وهو ما يعرف في مجال الأزمات بإشارات الإنذار المبكر، حيث أصبحت هناك أنظمة تنظم رصد واكتشاف هذه الإشارات وتتبعها من خلال العديد من الأدوات والأساليب مثل مصفوفة إشارات الإنذار المبكر بالأزمات.

2- النتائج التطبيقية:

من خلال الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع والتي تضمنت أربع مباحث، تم التوصل إلى النتائج التالية:

2-1 النتائج الخاصة بنظم المعلومات المالية بالشركة:

- شهدت شركة جينيرال أُمبَلاج منذ تأسيسها تطور كبير في جل جوانب أنشطتها لاسيما الزيادات في الرأس المال والدخول في شركات مع مؤسسات عالمية بهدف توسيع نشاطاتها وتنمية صادراتها، وهو ما جعلها ضمن اكبر 50 شركة في القارة الإفريقية وحصة سوقية بالجزائر تقدر بـ75% .
- تتوفر شركة جينيرال أُمبَلاج على نظام معلومات شامل ومتكامل يسمح بتبادل المعلومات بين مختلف الإدارات والمصالح، وهذا ما يعكسه مكونات نظام المعلومات المتبني من طرف الشركة من أفراد وأجهزة مادية متطورة وشبكة اتصالات سريعة وقواعد بيانات حديثة بالإضافة إلى عملية التقييم والصيانة المستمرة للنظام.
- هناك رضا وقبول من طرف مستخدمي نظم المعلومات بشركة جينيرال أُمبَلاج على هذا النظام سواء فيما يخص آلية عمله وسهولة التعامل معه آو فيما يخص مخرجاته المتمثلة في تلبية احتياجات المستخدمين من معلومات في الوقت المناسب والكمية المطلوبة.
- تعتمد شركة جينيرال أُمبَلاج على نظام معلومات مالي حديث ومتطور وهو ما يدل على اهتمام ووعي الإدارة بأهمية هذا النوم من نظم المعلومات إذ وبعد أن كانت تعتمد على برامج Excel و Access لمعالجة البيانات المالية في السنوات الأولى من نشاطها، قامت بإدخال عدة برامج لنظم المعلومات المالية مثل برنامج SAGE100 ثم برنامج SAGE 1000 FRP إصدار 8 بداية من جانفي 2019، وفي حدود بحثنا واطلاعنا والى غاية الانتهاء من هذه الدراسة تعد شركة جينيرال أُمبَلاج الشركة الوحيدة والأولى على المستوى الوطني التي تستخدم هذا البرنامج المتطور الخاص الذي يدخل ضمن احدث البرامج الالكترونية لأنظمة المعلومات المالية.
- يتم الحصول على البيانات والتي تعد مدخلات لنظم المعلومات المالية بالشركة من جهتين أساسيتين الجهة الأولى تتمثل في البيئة الداخلية للشركة مثل سجلات عمليات الشركة التي يمكن الحصول عليها أما في شكل الكتروني أو مطبوعة ورقية بالإضافة إلى ميزة برنامج SAGE 1000 FRP الذي يتيح تبادل حيني للمعلومات بين الأقسام، أما الجهة الثانية فتتمثل في البيئة الخارجية للشركة مثل مصالح

الضرائب والبنوك والمؤسسات المالية خاصة فيما يتعلق بجمع المعلومات عن أسعار السلع وتغيرات أسعار الصرف.

- تتمثل مخرجات نظم المعلومات المالية بالشركة في مختلف المعلومات المالية مثل القوائم المالية والتقارير المالية وفق ما هو محدد ضمن النظام المحاسبي الجزائري (الميزانية العمومية، جدول حسابات النتائج، قامة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية)، بالإضافة إلى تقارير المراجعة والتدقيق سواء الداخلي أو الخارجي، كذلك يعد جدول أعمال الديون بالنسبة لزبائن وجداول اهتلاك الدين من مخرجات نظم المعلومات المالية بالشركة.

2-2 النتائج الخاصة بتحديد وقياس المخاطر المالية والتنبؤ بالأزمات في الشركة:

2-2-1 النتائج الخاصة بمخاطر المعاملات والعمليات:

- **النتائج الخاصة بمخاطر الائتمان التجاري**

- بالنسبة لتحديد مخاطر الائتمان التجاري واجهت الشركة هذا النوع من المخاطر المالية وهو يزيد من سنة لأخرى حسب ما تناولته هذه الدراسة وهذا ما يدل على أن الشركة تتبع ساسة منح ائتمان متساهل نوع ما، مما ينتج عنه صعوبة في تحصيل مبالغ الائتمان التجاري الممنوح للزبائن.
- من نتائج قياس مخاطر الائتمان التجاري للشركة كان تأثيرها الخطر على الشريكة اكبر للفئة الأولى عن الفئة الثانية وذلك راجع إلى أن المبالغ الائتمان للفئة الأولى تكون أعلى من مبالغ الائتمان للفئة الثانية كون الفئة الأولى تتمثل في الشركات كبيرة الحجم، وهو ما تم تأكيده من خلال مصفوفة تقييم المخاطر للمخاطر الائتمان التجاري، إلا أن هذه المخاطر لم تؤدي لحدوث أزمة وحسب مصفوفة إشارات الإنذار المبكر فان إذا ما بقيت درجة المخاطر ضمن الحدود الحالية التي تم قياسها فانه لا وجود لازمة محتملة بالمستقبل قد تواجه الشركة.

- **النتائج الخاصة نتائج المخاطر التشغيلية**

- حسب نتائج تحديد المخاطر التشغيلية للشركة فانه رغم وجود بعض المشاكل أو التهديدات في أنشطتها التشغيلية وفق أساليب التحديد المنتهجة فان هذه المشاكل كانت ضعيفة وبسيطة، مما يدل على كفاءة الشركة في عملياتها التشغيلية.
- أما فيما يخص قياس المخاطر التشغيلية فان اثر تلك المشاكل والتهديدات لم يكن له اثر كبير وكان تأثير ضمن الحدود المقبولة، وهو ما تم تأكيده من نتائج مصفوفة تقييم المخاطر للمخاطر التشغيلية،

حيث كان مستوى أهمية هذه المخاطر منخفض جدا وهو ما يدل على أن لا وجود لازمات متوقعة قد يتسبب فيها هذا النوع من المخاطر المالية بشرط ثبات مستوى المخاطر ضمن الحدود المتحصل عليها وفق هذه الدارسة.

2-2-2 النتائج الخاصة بمخاطر السوق:

- **النتائج الخاصة بمخاطر تعير أسعار الصرف**

- على أساس نتائج تحديد مخاطر أسعار الصرف بشركة جينيرال أُمبَلاج فان الشركة في تعرض مستمر ومتزايد خلال الفترة التي تناولتها الدراسة لهذا النوع من المخاطر المالية، ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى تعامل الشركة بعملة اليورو الذي يشهد منذ سنوات ارتفاع مستمر أمام انخفاض مستمر لعملة الدينار الجزائري.
- من نتائج قياس مخاطر أسعار الصرف فان تأثير هذا النوع من المخاطر المالية قد كان كبيرا جدا بناءا على مراكز الصرف للشركة خلال فترة الدراسة، وهو ما تدل عليه نتائج مصفوفة تقييم المخاطر لمخاطر أسعار الصرف حيث كانت ذو مستوى أهمية بين مرتفع ومرتفع جدا، إلا أن هذا المستوى لم يؤدي لحدوث أزمة حسب مصفوفة إشارات الإنذار المبكر وذلك لسببين، أولهما أن الشركة تتجنب الاحتفاظ بمبالغ أو حقوق مالية كبيرة لفترات طويلة بالعملة الصعبة وثانيهما ان الشركة تعتمد تقنية تغطية مخاطر الصرف في حالة تعاملاتها بالعملة الصعبة بمبالغ كبيرة.

- **النتائج الخاصة بمخاطر تعير أسعار الفائدة**

- بالنسبة لتحديد مخاطر أسعار الفائدة فان النتائج تدل على عدم وجود هذا النوع من المخاطر المالية بالشركة، وان الشركة لها القدرة على التحكم والسيطرة في هذه المخاطر، وذلك بسبب الاقتراض بمعدل فائدة ثابت بالإضافة إلى حرص الشركة على عدم تراكم فوائد وأقساط الديون وتسديدها في أوقاتها المحددة.
- أما فيما يخص قياس المخاطر أسعار الفائدة فإنها لم تكن لها تأثير يذكر على الشركة، وهو ما تدل عليه نتائج مصفوفة تقييم المخاطر للمخاطر أسعار الفائدة حيث كان مستوى أهميته منخفض جدا سواء من حيث الأثر أو الاحتمال وبالتالي عدم حدوث أزمات التي قد تتسبب فيها هذا النوع من المخاطر.

2-2-3 النتائج الخاصة بمخاطر النقد:

- **النتائج الخاصة بمخاطر التمويل**

- من خلال نتائج تحديد مخاطر التمويل لشركة جنرال امبلاج فإنها قد واجهت هذا النوع من المخاطر المالية في السنوات 2014 و2015 و2016 من فترة الدراسة وهذا نتيجة ارتفاع التمويل عن طريق القروض خاصة أن هذه السنوات شهدت ارتفاع في مستوى استثمارات الشركة.
- ومن نتائج قياس مخاطر التمويل فقد كان تأثير هذا النوع من المخاطر المالية واضحا، وإلا أن تأثيراته لم تكن كبيرة وهو ما تأكيده نتائج مصفوفة تقييم المخاطر لمخاطر التمويل حيث كانت ذو مستوى أهمية بين منخفض جدا ومنخفض، ما دل على عدم حدوث أزمة قد تتسبب فيها هذه المخاطر ، بالإضافة إلى عدم حدوثها مستقبلا شرط ثبات مخاطر التمويل ضمن الحدود المتحصل عليها.

- **النتائج الخاصة بمخاطر السيولة**

- على أساس نتائج تحديد مخاطر السيولة بشركة جينيرال أُمبَلاج فان الشركة لم تتعرض لهذا النوع خلال الفترة التي تناولتها الدراسة لهذا النوع من المخاطر المالية، وكانت النتائج مقبولة عموما، إلا أنها تدل على وجود بعض المشاكل والتهديدات.
- ومن خلال نتائج قياس مخاطر السيولة فان تأثير تلك المشاكل التهديدات التي تم تحديدها لم يكن لها تأثير كبير، وهو ما تدل عليه نتائج تقييم مصفوفة المخاطر لمخاطر السيولة حيث كانت ذو مستوى أهمية منخفض جدا، مما دل على عدم حدوث أزمات بالإضافة إلى توقع عدم حدوثها بالمستقبل التي قد تتسبب بها هذه المخاطر، بشرط ضمان بقاء مخاطر السيولة ضمن الحدود المتحصل عليها.

الاقتراحات:

بناءً على النتائج المذكورة سابقا، يمكننا أن نقدم الاقتراحات التالية:

- العمل على تثمين ثقافة تبني أنظمة معلومات حديثة عامةً ونظم المعلومات المالية خاصةً بالمؤسسات الاقتصادية، وذلك بالتركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة كونه يعتبر أحد أهم ركائز نجاح المؤسسة وضمان استمرارها.
- إيلاء موضوع إدارة المخاطر المالية من خلال أنظمة المعلومات المالية الأهمية المناسبة، عن طريق إعداد الدراسات الوافية لهذا الموضوع وتبيين أهميته لدى المستثمرين والإداريين بالمؤسسات الاقتصادية.

- ضرورة تكوين اختصاصيين كفوئين بالمستوى اللازم للقيام بدراسات اللازمة ومهمة تصميم أنظمة معلومات مالية لإدارة المخاطر المالية، من خلال فتح تخصصات في الجامعات والمعاهد متعلقة بالبرمجة الالكترونية في المجالات المالية وهو ما يعرف حاليا بالتزاوج بين العلوم.
- جعل نتائج التقييم لأنظمة المعلومات المالية وإدارة المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية إحدى المستندات المشروطة من طرف الجهات الإدارية خاصة البنكية والمالية لمنح القروض والإعانات المالية.
- دراسة وتقييم مدى كفاءة الشركات الجزائرية التي يتمثل نشاطها في إعداد وتصميم برامج أنظمة المعلومات بغية تأهيلها والرفع من مستواها، كون هذا الميدان أضحى من أهم الميادين الإدارية والاقتصادية بالدول المتقدمة.
- زيادة الاهتمام بالعنصر البشري في المؤسسات الاقتصادية كونه احد أهم مكونات أنظمة المعلومات وإدارة المخاطر، وذلك من خلال توفير الدورات التدريبية مستمرة في مجال تسيير أنظمة المعلومات وإدارة المخاطر بالمؤسسات.
- إنشاء مراكز بحث علمية تكون مهمتها تطوير أنظمة المعلومات المالية وإدارة المخاطر المالية تتماشى مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد الوطني.
- إنشاء قسم لإدارة المخاطر بشركة جينيرال أُمبَلاج بما فيها إدارة المخاطر المالية، خاصة مع نية الشركة في دخول بورصة الجزائر.

آفاق البحث:

تتمثل آفاق دراستنا هذه في مجموعة من المواضيع والأفكار المقترحة للبحث مستقبلاً، وهي كالتالي:

- مساهمة لتصميم نظم معلومات مالية لإدارة المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.
- دور نظم المعلومات المالية في التوجيه والرقابة والتخطيط بالمؤسسات الاقتصادية
- دور نظم المعلومات المالية في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسات المالية.
- اثر فاعلية نظم المعلومات المالية على الرفع من كفاءة الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية.
- اليقضة المالية ودورها في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
- لوحة القيادة المالية ودورها في تعزيز نمو المؤسسات الناشئة
- البحث و التطوير المالي ودوره في دعم القرار المالي للمؤسسة الاقتصادية

المراجع

قائمة المراجع:

أولا– المراجع باللغة العربية:

1– الكتب:

1. الأبجي كوثر، **قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندون، فرجينيا، الولايات المتحدة، ط1، 1996.

2. إبراهيم إيهاب، **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.

3. أبو زيد محمد المبروك، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، دار المريخ للنشر، الرياض، ط2، 2009.

4. أبو عريش وسيم، **إدارة الأرباح**، دار من المحيط إلى الخليج للنشر، عمان، الأردن، 2016.

5. أبو مخ حنان، **زكاة الشركات في الفقه الإسلامي**، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007.

6. الاجنف ايمن الفيتوري، **اثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2018.

7. إدوارد د.أندرسون، ترجمة: عاصم سيد عبد الفتاح، **إدارة مخاطر الأعمال النماذج والتحليلات**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2018.

8. ادورد بورودزيكيس، ترجمة: احمد المغربي، **إدارة المخاطر والأزمات والأمن**، درا الفجر للنشر والتوزيع، القاهر، 2008.

9. أسعد علي، **التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية**، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن ،2011.

10. الإسماعيل جابر شعيب، **المالية للقادة:أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2018.

11. آل شبيب دريد كامل، **الاستثمار و التحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، 2009.

12. آل غزوي حسين، **التقارير المالية في المنشآت الصغيرة**، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2017.

13. آل غزوي حسين، وليد الحيالي، **حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية** ، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

14. أل فرج الظائي محمد، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2005.

15. ايوانيس اكيزيديس، سونيل خانديلوال، ترجمة: فوزان العبادي، **إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2015.

16. البارودي منال، **الطرق الإبداعية في حل المشكلات و اتخاذ القرارات**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015.

17. بدران احمد جابر، **كتاب الشروط وعلوم الصكوك للإمام أبي نصر أحمد بن محمد السمرقندي مع دراسة عن الصكوك الإسلامية: بين النظرية والتطبيق**، دار الوفاء لدنيا الطبع و النشر، الإسكندرية، مصر، 2017.

18. بدوي محمد، عبد الوهاب علي، **المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

19. براق محمد، بن زاوي محمد شريف، **رأس المال المخاطر: تجارب ونماذج عالمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 2014.

20. البطريق غادة، **العلاقات العامة وفن إدارة الأزمات**، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة، 2017.

21. بلعزوز بن علي، وآخرون، **إدارة المخاطر: المشتقات المالية، الهندسة المالية**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.

22. بن رجم محمد خميس، **تسيير مخاطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2018.

23. بن سمينة عزيزة، **الائتمان في البنوك التجارية "المخاطر وأساليب تسييرها"**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2017.

24. بني عطا حيدر محمد، **مفاهيم أساسية في قياس الأصول الثابتة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

25. تريفور ل. يانج، ترجمة: هبة عجينة، **الإدارة الناجحة للمشروعات: صنع النجاح**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط1، 2013.

26. التميمي خلف كيوش، **إستراتيجيات العلاقات العامة في إدارة الأزمات**، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

27. التميمي محمود كاظم محمود، **إرشاد الأزمات**، مركز ديبونو للتعليم والتفكير، دبي، 2016.

28. توني همفريز، ترجمة: احمد العمري، **العمل والقيمة يجددان حياتك**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.

29. التويجري صالح بن حمد، **الكوارث والأزمات: التخطيط – الاستعداد – الإدارة**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2018

30. جاد الرب سيد محمد، **الاتجاهات الحديثة في إدارة المخاطر والأزمات**، مؤسسة الجوهري، المنصورة، مصر، ط2، 2015.

31. جاد الرب سيد محمد، **التخطيط الإستراتيجي: منهج لتحقيق التميز التنافسي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2017.

32. الجبالي حمزة، **التنمية الإدارية**، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

33. جبر كمال محمود، **التأمين وإدارة الخطر**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

34. الجحاوى طلال، سكنة السلطانى، **SWOT لتقييم المصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2016.

35. الجحاوي طلال، سالم الزوبعي، **القياس المحاسبي و محدداته**، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، 2017.

36. الجحاوي طلال، فؤاد الجبور، **نظم المعلومات المحاسبية وفاعليتها في ظل الدور الإستراتيجي لمنظمات الأعمال**، 2013، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.

37. جرار أماني، **إدارة المشاريع التنموية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

38. الجعبري أحمد، وليد الحيالي، **الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016.

39. جلال إبراهيم، **التحليل المالي في الأعمال التجارية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.

40. جلال أحمد، **إدارة الأزمات المالية**، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

41. جمال محمد ، **إدارة الأعمال: مبادئ ومفاهيم**، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014.

42. جمال محمد، **نظم المعلومات الإدارية**، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015.

43. جمعة احمد، **المحاسبة الإدارية: التخطيط والرقابة وصنع القرار**، دار صفاء للنشر ، عمان، الأردن، ط2، 2015.

44. جمعة محمود، حيدر نوري، **دراسات في أثر المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في المنظمات**، المطبعة المركزية، جامعة ديالى، العراق، 2015.

45. الجنابي حيدر عباس، **الأسواق المالية والفشل المالي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،، ط1، 2016.

46. جودة محفوظ ، وآخرون، **منظمات الأعمال: المفاهيم والوظائف**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2012.

47. جوزيف كريستال،كيرت بريبيل، ترجمة: صبري عبد الجليل، **إدارة المخاطر التشغيل في الأزمات الاقتصادية (وفقا لمعايير Basell)**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009.

48. الجوعاني محمد نجيب، **ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي**،دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة، ط1، 2005.

49. حجازي محمد، **دعم القرارات في المنظمات**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2006.

50. الحريري محمد سرور، **إدارة الأزمات الاقتصادية وطرق حل المشكلات الإدارية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012.

51. الحريري محمد سرور، **الأسس العلمية والقوانين المتبعة في إدارة منظمات المال والأعمال الدولية والعالمية**، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2015.

52. الحريري محمد سرور، **ثقافة العلاقات الإستراتيجية في إدارة الشركات العالمية والمؤسسات الدولية والخاصة**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

53. حريم حسين، **إدارة المنظمات(منظور كلي)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2017.

54. الحسبان عطا الله، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ط1، 2013.

55. حسن صلاح، **تحليل وإدارة وحكومة المخاطر المصرفية الالكترونية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ط1، 2010.

56. حسين أحمد، **نظم المعلومات المحاسبية: الإطار الفكري والنظم التطبيقي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

57. حسين عباس، عبد الناصر حافظ، **الاعتماد الأكاديمي وتطبيقات الجودة في المؤسسات التعليمية**، دار غيداء للنشر ، عمان، الأردن، ط1، 2015.

58. الحسين مهدي، **نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،ط1، عمان، الأردن، 2013.

59. الحكيم‌سلمان، **تحليل القوائم المالية**، دار رسلان للنشر والتوزيع، دمشق، 2017.

60. حماد إبراهيم عبد الرحمن، **الصور الشاملة لإدارة المخاطر**، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.

61. حماد أكرم، **المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها**، دار أمواج للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2011.

62. حماد طارق عبد العال، **إدارة المخاطر: أفراد –شركات–بنوك–مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

63. حمداوي الطاوس، **الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر**، دار الإعصار العلمي للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2017.

64. حمدون رضوان، **التنظيم القانوني لحوكمة الشركات في التشريعات العربية**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

65. حمدى عبد العظيم، **التعامل في أسواق العملات الدولية**، المعهد العالمي للفكر الاقتصادي، ط1، القاهرة، 1996..

66. الحملاوي محمد رشاد، **إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية**، مكتبة عين الشمس،القاهرة، ط2، 1995.

67. خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر، **دراسة الجدوى في المنشآت الصغيرة و المتوسطة**، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، 2013.

68. الخفاجي نعمة، **العدسات الإستراتيجية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2019.

69. خلف أحمد، **دور نظم المعلومات الإدارية في دعم اتخاذ القرارات الإدارية في المشاءات التجارية**، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2015.

70. خلفان عيسى، **إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

71. خليل إسماعيل، نائل عدس، **المحاسبة الحكومية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2010.

72. خليل وائل رفعت، إبراهيم السيد، **التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية**، درا التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017.

73. خير الله فرج، **إدارة المخاطر المالية**، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016.

74. داود حامد، مفاهيم المحاسبة المالية، دار وائل للنشر،عمان، الأردن، 2002..

75. داودي أحمد، **الفعالية التنظيمية**، مركز الكتاب الأكاديمي،عمان، الاردن، 2019.

76. الدبل رندة، **تقييم الشركات العائلية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2013.

77. الدخيل عبد العزيز، **التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية: قراءة نقدية**، دار الساقي، بيروت، 2011.

78. درويش محمد، **الخطط الإستراتيجية المعلوماتية للمنشآت**، المكتبة الاكاديمية، القاهرة،، ط1،2001.

79. درويش محمود، **مناهج البحث في العلوم الإنسانية**، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2018.

80. دودين احمد يوسف، **إدارة الأعمال الحديثة (وظائـــف المنظمة)**، اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، 2017.

81. الدوري زكريا، احمد علي صالح، **الفكر الإستراتيجي وانعكاساته على نجاح منظمات الأعمال: قراءات وبحوث**،دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2009.

82. دونالد ان سول، يونغ وانغ، ترجمة: هلا الخطيب، **صنع في الصين**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2012.

83. راضي بهجت، هشام العربي، **إدارة الجودة الشاملة (TQM)**، روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة، ط1، 2016.

84. الراوي احمد، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، عمان، الأردن، ط1، 2005.

85. الراوي عبد الخالق، **محاسبة النفط والغاز**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2012.

86. رايموند مكليود، **نظم المعلومات الإدارية**، تعريب: سرور إبراهيم، دار المريخ، الرياض، 2006.

87. الربعي حاكم، وآخرون، **المشتقات المالية : عقود المستقبليات، الخيارات، المبادلات**، دار اليازوري العلمية، ج3، 2017.

88. الربيعي حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2012.

89. ردينة يوسف، محمود الصميدعي، **التسويق الإعلامي: المبادئ والإستراتيجيات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014.

90. رزق عادل، **إدارة الأزمات المالية العالمية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010.

91. رضوان سمير ، **أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية**، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

92. رضوان محمود عبد الفتاح، **تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2013.

93. رمضان زياد، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

94. رمضان زياد، محمود الخلالية، **التحليل والتخطيط المالي، الشركة العربية للتسويق والتوريدات**، القاهرة، ط1، 2013.

95. روبرت أولمر، روبرت أولمر، وآخرون، ترجمة: أحمد الغربي، **التواصل الفعال مع الأزمات : الانتقال من الأزمة إلى الفرصة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.

96. رياض سلطان إبراهيم، **نظم المعلومات الإدارية: مدخل إداري**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.

97. رياض سلطان علي، **نظم المعلومات الحاسوبية: نظريات وتطبيقات عملية في الشركات الرقمية**، دار الزهران للنشر والتزوزيع، عمان الأردن، 2013.

98. الزبيدي حمزة محمود، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2009.

99. الزبيدي نصير مطر، **إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

100. الزرقان صالح طاهر، **العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة في عوائد الأسهم: النظرية والتطبيق**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

101. زيارة فريد، **المقدمة في تحليل وتصميم النظم**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2010.

102. زيدان سلمان، **إدارة الخطر و التأمين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

103. ساري الخالد، **اتجاهات في أمن المعلومات وأمانها: أهمية تقنيات التعمية – التشفير** ، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، ط1، 2018.

104. السبلاني غسان، **التحليل المالي واليات صنع القرار**، دار المنهل اللبناني ، بيروت،، ط1، 2011.

105. سرير رابح عبد الله، **القرار الإداري**، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2011.

106. سعد علي، ريحان المحمدي، **إستراتيجية الإعلان والاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2014.

107. سعد غالب ياسين، **الإدارة الالكترونية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2010.

108. سعد غالب ياسين، **نظم إدارة قواعد البيانات** ، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، ط1، 2009.

109. سعد غالب ياسين، **نظم المعلومات الإدارية**، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، 2009.

110. سلامة محمد، **لإدارة المالية العامة**، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

111. سلسلة الإدارة المثلى، **المحاسبة والحسابات(مضبط قياس الأداء العام للمؤسسة)**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2005.

112. سليمان ماجد بن عبد الله، **جهود إدارات العلاقات العامة في مواجهة الأزمات**، دار الكتاب الجامعي، الرياض، ط1، 2017.

113. سنجاب عامر، **ماذا تعرف عن الإغراق؟**، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة،2018.

114. سويدان نظام موسى، سمير عزيز العبادي، **تسويق الأعمال: التسويق الصناعي**، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2011.

115. السيد إبراهيم، **الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارة العربية داخل البلدان الأجنبية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

116. سيف عبد الرحمن، **وظائف المدير الناجح**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

117. شاهين محمد، **تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

118. شاهين محمد، **دور البنوك الإسلامية فى التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، ط1، 2017.

119. شاهين محمد، **سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017.

120. الشباني وليد، **مبادئ المحاسبة والتقرير المالي**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2014، ص8-9.

121. الشريف عبد العزيز، **الإعلام الإلكتروني**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014.

122. شعيب محمد ، **إدارة المستشفيات : منظور تطبيقي، الإدارة المعاصرة**، دار النشر للجامعات، القاهرة، ج6، 2014.

123. الشمرى صادق راشد، **إدارة العمليات المصرفية – مداخل وتطبيقات**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2016.

124. الشمري صادق، **الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2014.

125. الشميلي عائشة، **الإدارة الإستراتيجية الحديثة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

126. الشميمري أحمد، وآخرون، **مبادئ إدارة الأعمال: الأساسيات والاتجاهات الحديثة**، الرياض، ط10، 2014.

127. الشنطي أيمن، وآخرون، **مقدمة في تحليل وتصميم نظم المعلومات**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2017.

128. شنوف شعيب، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

129. الشوابكة عدنان، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية، الطبعة العربية، 2011.

130. صباح رحيمة محسن، وآخرون، **نظم المعلومات المالية أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها**، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان، الأردن، ط1، 2011.

131. الصرن رعد، **إدارة الجودة الشاملة**، دار رسلان للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2016.

132. الصريفي محمد، **التحليل المالي: وجهة نظر إدارية محاسبية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014.

133. صلاح عباس، **إدارة الأزمات في المنشات التجارية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

134. صلاح عبد الحميد، **الإعلام وإدارة الأزمات**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2013.

135. الطائي يوسف حجيم، وآخرون، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2016.

136. الطراونة حسين، توفيق عبد الهادي، **الرقابة الإدارية المفهوم والممارسة**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.

137. طلال الجحاوي، وآخرون، **أساسيات المعرفة المحاسبية: سلسلة الرسائل الدعوية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2013.

138. طه طارق, **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية**, منشأة المعارف, الإسكندرية, 2000.

139. طواهر محمد، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003.

140. طوقان عامر، **الاستثمار وأسواق رأس المال ودراسات الجدوى**، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

141. الطويل أكرم أحمد، **إدارة المواد**، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2009.

142. الطويل أكرم أحمد، **الشراء وفقا للأداء الاستراتيجي**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2018.

143. الطيار سلطان، **تحليل منوال الفشل: أساليب تعزيز الموثوقية**، إي-كتب(E-KUTUB Ltd)، لندن، انجلترا، ط1، 2019.

144. عاطف عبد الرحيم، **نظم المعلومات الإدارية**، د.ن، القاهرة، 2002.

145. عامر عبد الرزاق، **إدارة المعرفة في إطار نظم ذكاء الأعمال**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2018.

146.العبادي فوزي، العارضي كاظم، **نظم إدارة المعلومات: منظور استراتيجي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

147.عبد الأمير حسين، **تحليل وتصميم الأنظمة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

148.عبد الرازق محمود حامد، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.

149.عبد الرحم عبد الرحيم محمد، **تقييم كفاءة الشركات المسجلة في البورصة باستخدام نماذج التحليل التمييزي والشبكات العصبية الصناعية**، دار المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.

150.عبد الرؤوف احمد محمد، **إدارة المخاطر والأزمات**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2016.

151.عبد العزيز سمير محمد، **اقتصاديات الاستثمار.التمويل.التحليل المالي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006.

152.عبد القادر فاطمة سيد، **المشتقات المالية والأزمات المالية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017.

153.عبد الله خالد أمين، **إدارة المخاطر الائتمانية: الإطار، القياس، التحليل**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016.

154.عبد الله عدنان، محمد عويضة، **نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تأصيلية تطبيقية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 2010..

155.عبد الهادي محمد، وآخرون، **مصادر المعلومات المرجعية المتخصصة**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2001.

156.عبد ربه رائد، **المراجعة الداخلية**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

157.عبد ربه رائد، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار الجنادرية العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ج2، ط1، 2016.

158.عبد ربه رائد، **نظرية المنظمة والمؤسسات**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013.

159.العجيلي محمد، وآخرون، راجعه: مؤيد الفضل، **نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية**، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، 2008.

160.العداسي احمد، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، دار الإعصار العلمي، عمان، الأردن، 2011.

161.عراقي محمد، **مدخل تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها السياحية**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2009.

162.عربي محمد لفتة، رشيد عباس الجزرواي، **إدارة رؤوس الأموال : وأثرها في تشغيل المنشات**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2014.

163.عريقات احمد، وآخرون، **المفاهيم الإدارية الأساسية النظرية والتطبيق**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.

164.عفانة محمد، **إدارة الائتمان المصرفي**، داراليازوري العلمية، عمان، الاردن، ط1، 2018.

165.عقيلان فادي حسن، **إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية والغير طبيعية**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

166.العلاق بشير، **التخطيط التسويقي: (مفاهيم و تطبيقات)**، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، 2008.

167.علك عبد الناصر، عباس حافظ، **نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على وظائف المنظمة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014،

168.العلي عبد الستار محمد، فايز جمعة النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

169.العمار عمار بن عبد العزيز، **الإطار العام لِعمل وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2014.

170.العوران أحمد فرّاس، **الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008.

171.عويس حمدي، **نظم المعلومات ودورها في صنع القرار الإداري**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.

172.عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر و التأمين**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2016.

173.الفار عبد المجيد الطيب، **إدارة الأرباح**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

174.فتحي موسى، **التكيف في المؤسسات الصناعية**، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

175.الفريجات غالب، **استخدام البيانات والمعلومات في تحسين الأداء الإداري والتربوي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.

176.فريد إل. فراين، وآخرون، ترجمة: دينا عبد الإله الملاح، مراجعة: عبد المطلب يوسف جابر، **تيسير التخطيط الاستراتيجي للأعمال الصغيرة**، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2007.

177.الفيومي محمد، واخرون، **المحاسبة الإدارية**، دار الجامعين للطباعة والتجليد والنشر، الإسكندرية، 2009.

178.قاشي خالد، **نظام المعلومات التسويقية (مدخل اتخاذ القرار)**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ط1، 2014.

179.القاضي حسن محمد، **الإدارة المالية العامة**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2014.

180.قريشي يوسف، الياس بن ساسي، **التسيير المالي دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر والتوزيع، عنان، الأردن، ط1، 2006.

181.قليطي الاخضر، **دراسات في المالية والمحاسبة**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018.

182.قندوز عبد الكريم، **التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)**، إي-كتب، لندن، ط1، 2018..

183.قندوز عبد الكريم، **التحوط وإدارة المخاطر في التمويل الإسلامي**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2016.

184.قندوز عبد الكريم، **الخيارات، المستقبليات والمشتقات المالية الأخرى**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط1، 2014.

185.قنديجلي عامر ابراهيم، وآخرون، **المدخل إلى إدارة المعرفة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط1، 2006.

186.قنديلجي عامر، **مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية**، دار اليازوري العلمية ،عمان، الأردن، ط1، 2009.

187.القهوي ليث، وآخرون، **جودة المعلومات والذكاء الاستراتيجي في بناء المنظمات المعاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

188.كافي مصطفى يوسف، **إدارة المخاطر والتامين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

189.كافي مصطفى يوسف، **بورصة الأوراق المالية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2009.

190.كافي مصطفى يوسف، **نظم المعلومات المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

191.كحيلة أمال، فريد كورتل، **الجودة و أنظمة الآيزو**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

192.كران بيرمان وجونايت، جون كيس، ترجمة: محمد البجيرمي، **الذكاء المالي: دليل للمدير لمعرفة ما تعنيه الأرقام في الحقيقة**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2010.

193.الكلالدة طاهر، **الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ط1، 2011.

194.كلية هارفرد لإدارة الأعمال، ترجمة: وليد شحادة، **كيف تفهم لغة المال: حلول من الخبراء لتحديات يومية**، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، 2011.

195.الكويدلاوي حسين جاسم، **التأمين : دراسة فقهية قانونية مقارنة**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2015.

196.الكيلاني عثمان، وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2012.

197.لسلوس مبارك، **التسيير المالي: تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2012.

198.لطفي أمين، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

199.ليستر اي هيتجر، سيرج ماتوتس، **المحاسبة الإدارية**، ترجمة أحمد حجاج، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009.

200.مالكوم شاوف، وآخرون، ترجمة: طارق عبد الباري وآخرون، **إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تبدل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة)**، المكتبة الأكاديمية, القاهرة. ط1، 2009.

201.مبارك صلاح الدين، **نظم المعلومات المحاسبية واقتصادياتها والدراسات ذات الصلة**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2014.

202.متولي ناريمان، **اقتصاديات المعلومات**، المكتبة الأكاديمية، الإسكندرية، 1995.

203.مجموعة من خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة**، الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات، القاهرة، ط2، 2008.

204.محمد محمود، **تمويل ومؤسسات مالية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

205.محمود ابراهيم، **أنظمة محاسبة التكاليف المحددة مقدما**، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان، الأردن، ط2، 2005.

206.مداني أحمد، **الأزمات المالية لأسواق الأوراق المالية العربية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

207.مدحت أبو النصر، **إدارة وتنظيم الاجتماعات كمدخل لتطوير العمل بالمنظمات**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012.

208.المسعودي حيدر، **إدارة تكاليف الجودة استراتيجيا**، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، 2010.

209.مسلم عبد الله حسن، **إدارة التأمين والمخاطر**، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

210.المصري زكاريا، **العقود الإدارية ما بين الإلزام القانوني والواقع العملي: دراسة مقارنة محلية ودولية**، دار الفكر والقانون للنشر، المنصورة، مصر، 2014.

211.معراج هواري، وآخرون، **تسويق خدمات التأمين: واقع السوق الحالي و تحديات المستقبل**، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، الأردن، ط1، 2013.

212.المغربي محمد الفاتح البشير، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2018.

213.المغربي محمد الفاتح البشير، **المراجعة والتدقيق الشرعي**، دار الجنان للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2016.

214.المكاوي عاطف عبد الله، **القيادة الإدارية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.

215.ملوخية احمد فوزي، **نظام المعلومات الإدارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

216.منيرعبوي زيد، **الاتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006.

217.الموسوي حيدر، **المصارف الإسلامية –أدائها المالي وأثرها في السوق –**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2012.

218.المومني غازي فلاح، **إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

219. الناصر محمد سعد، **رأس المال المخاطر: نموذج واعد لتمويل المشروعات الريادية في المملكة العربية السعودية**، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، الرياض، 2012.

220. النافعي أحمد، **المحاسبة عن المشتقات المالية الاستثمار في شركات التأمين**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019

221. النجار فايز جمعة، **نظم المعلومات الإدارية : منظور إداري**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

222. نجم الحميدي، وآخرون، **نظام المعلومات الإدارية مدخل معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.

223. نخبة من الخبراء المتخصصين، **إدارة الذات والأزمات– سلسلة الإدارة المتخصصة–**، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر، 2014.

224. النصار محمد بن حمد، **دور الحوكمة في الحد من ممارسات غسل الأموال في شركات التأمين**، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، 2016.

225. النعمي عدنان، ارشد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2011.

226. النعيمي عدنان، ارشد التميمي، **الإدارة المالية المتقدمة**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ط1، 2012.

227. النقاش محمد حسن، **الأزمات السياحية :أسبابها، تحدياتها، إدارتها**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016.

228. نور الدين احمد، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

229. نور الدين حامد، عمارة مريم، **التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية**، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

230. الهادى محمد، **إدارة الأعمال**، المكتبية المعاصرة ، دار المريخ للنشر، القاهرة، ط2، 1999، ص 211.

231. هشام بشير، إبراهيم عبد ربه، **غسيل الأموال بين النظرية والتطبيق**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2011.

232. هندي منير إبراهيم، **حوكمة الشركات: مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2016.

233. الهواسي محمود، حيدر البرزنجي، **مبادئ علم الإدارة الحديثة**، مطبعة ابن العربي، بغداد، 2014.

234. الهيلات مصطفى قسيم، **برنامج سكامبر لتنمية التفكير الإبداعي: النظرية والتطبيق**، ط1، مركز ديبونو لتعليم التفكير، عمان، الأردن، 2015.

235. الوادي حسين، الزعبي فلاح، **أساليب البحث العلمي: مدخل منهجي تطبيقي**، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2011.

236. الوطبان حسين، **معجم مصطلحات الصناعة والأعمال عربي انجليزي**، العبيكان للنشر، الرياض ،2002.

237. وهيبة مقدم، **الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة من خلال لوحة القيادة**، دار التعليم الجامعي،الاسكندرية، 2020.

2– المقالات:

1. العضايله رائد محمد، مروة خضر ابو سمهدانة، **جودة المعلومات وأثرها على القيادة الإبداعية من وجهة نظر العاملين في البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل في محافظات إقليم الجنوب**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد10، ع3، 2014، ص ص404-425.

2. شحاتة جواد، **دور المعلومات في فاعلية تقويم أداء المنظمات التعاونية في العراق**، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، ص ص 109-126.

3. غسان عيسى، إبراهيم عبد الواحد، **نحو بناء نظم معلومات معيارية ناجحة**، مجلة الإدارة والعلوم التطبيقية، جامعة العلوم الأهلية التطبيقية، المجلد1، العدد1، 2002.

4. حافظ عبد الناصر ، حسين حسين، ابتهال خضير، **نظم المعلومات المالية ودورها في توجيه القرارات المالية**، مجلة دراسات إدارية، جامعة البصرة، المجلد 4، العدد 8، 2012،

5. ملكاوي ناظم، عبد الرؤوف حمادنه، **دور المعلومات المالية في الحد من اثار الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية للدول النامية دراسة في سوق عمان المالي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع 20-أ، 2009، ص ص 209-230.

6. بن عمر البشير، نصير احمد، **مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في ترشيد القرارات المالية –حالة المجمع الصناعي صيدال–**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ج3، ع10، 2017، ص ص 162-172.

7. جودة عبد الحكيم، خليل نمر، علا خريسات، **مدى استخدام أساليب المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة(دراسة ميدانية)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع87، 2011، ص ص13-37.

8. قاسم عبد الرزاق، **آليات تحقيق التكامل بين نظام تكاليف الأنشطة ونظام محاسبة المسؤولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م24، ع1، 2008، ص ص41-70.

9. الجوزي جميلة، مفيد عبد اللاوي، **الإجراءات المالية والعملية للمراجعة الخارجية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، ع5، 2012، ص ص 209-230.

10. هاشم صبيحة قاسم، محمد علي إبراهيم، اعتصام جابر الشكرجي، **التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء ، المجلد 6، عدد 25 ، ص ص 1-33.

11. اللحيدان ابراهيم بن عبد العزيز، **دور مؤشرات الإنذار المبكر الرئيسية في إدارة الأزمات**، المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، م1، ع1، الرياض، 2017، ص ص 43-82.

12. غربي احمد، العيد صوفان، **مؤشرات نظام الإنذار المبكر للازمات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02، ع10، ص ص 65-72.

13. بثينة الكعبي، **ملامح الإطار المفاهيم للمحاسبة الإدارية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع89، 2011، ص ص 36-55.

3- الأطروحات

1.شيخي غنية، **تكامل أنواع نظم المعلومات وأثره في ترشيد اتخاذ القرارات–دراسة ميدانية–**، أطروحة دكتوراه،منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015.

2.حاب الله شريف، **أساليب المحاسبة الإدارية بين النظرية والتطبيق –دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في الجزائر–** ، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015-2016.

3.لقوقي فاتح، **جودة نماذج السلاسل الزمنية الموسمية المختلطة SARIMA في التنبؤ بالمبيعات:دراسة حالة مؤسسة مطاحن جديع بتقرت**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة – الجزائر، 2013-2014.

4- البحوث والمؤتمرات

1. حسن هلالي، **نظم المعلومات البنكية ودعم اتخاذ القرار**، ورقة عمل مقدمة في ندوة " الخدمات البنكية الإلكترونية الشاملة (رؤية مستقبلية) القاهرة – جمهورية مصر العربية، أيام 25-29 نوفمبر 2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الجامعة العربية.
2. طلال بن عبد الله الشريف، **المخاطر الإدارية على امن وسلامة الآثار والمشات السياحية في المملكة العربية السعودية**، جامعة شقراء، 2014.
3. علي عبد الرضا حمودي، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات: دراسة تطبيقية حالة العراق**، بحث مقدم للبنك المركزي العراقي، متوفر على: https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152232042799474.pdf

5- القواميس والموسوعات:

محمد العايدي، **موسوعة التصنيف العشرى – المجلد الثالث**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 2010.

6- المقابلات:

1. مقابلة مع بن صابر علي (المدير التنفيدي للشركة 2000-2010)، تمت في منزله ببئر توتة-الجزائر العاصمة-، يوم السبت 22 ديسمبر2018، على الساعة 11:00صباحاً.
2. مقابلة مع حداد موسى(رئيس قسم المحاسبة)، تمت في مقر الشركة بأقبو-بجاية-، يوم الاثنين 22 سبتمبر 2019، على الساعة 11:00 صباحاً.
3. مقابلة مع حمو بن خلاط (محافظ الحسابات) ، تمت في مقر الشركة بأقبو-بجاية-، يوم الخميس 4 جويلية 2018، على الساعة 11:00صباحاً.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

1. Helmut Willke, Eva Becker, Carla Rostásy, **Systemic Risk: The Myth of Rational Finance and the Crisis of Democracy**, Campus Verlag, Frankfurt, Germany, 2014.
2. Kit Sadogrove, **The Complete Guide To Business Risk Management**, Gower Publishing Ltd, Hampshire, UK, 2005.
3. Alexander Yap, **Information Systems for Global Financial Markets: Emerging Developments and Effects**, Business Science reference, Pennsylvania, USA, 2012.

4. ames O'brien, Les systèmes d'information de gestion, De Boeck Supérieur, Brussels, 1995.

5. Barbara S.,and all, **Fixed Income Analysis**, John Wiley & Sons, New Jersey, USA, 2015.

6. Batista Emerson de Oliveira. **Information System: the conscious use of technology for management**, 2ed, Saraiva Publisher, São Paulo, Brazil 2011.

7. Belverd E Needles , Marian Powers, **Principles of Financial Accounting**, Boston, MA, USA, ed12, 2013.

8. Bhalla V.K., **Working Capital Management**, S. Chand Group, New Delhi, India, 2014.

9. Bob Steiner, Foreign **Exchange and Money Markets: Theory, Practice and Risk Management,** 1ed, Butterworth-Heinemann, Oxford, UK, 2002.

10. Bob Vause, **Guide to Analysing Companies**, edition 5 Profile Books, London, UK, , 2009.

11.C. Paramasivan, T. Subramanian, **Financial Management**, New Age International Pvt Ltd Publishers, New Delhi, India, 2009.

12. Christopher Ansell, Arjen Boin, Sanneke Kuipers**, Institutional crisis and the policy agenda**, Edwa¡d Elgar Publishing Limited, Cheltenham, U K, 2016.

13. Cleônimo dos Santo, **Financial Statements Manual**, Group IOB, Rio de Janeiro, Brazil, 2013.

14. Coombs, W. T., Holladay, S. J, **The Handbook of Crisis Communication**, John Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey, USA, 2010.

15. Cox Jr., Louis A. **Risk Analysis of Complex and Uncertain Systems**, Springer-Verlag, New York, USA, 2009.

16. Dale Neef, **Managing Corporate Reputation and Risk**, 1ed, Routledge, london, UK, 2017.

17. Douglas M. Henderson, Kristen Noakes-Fry, **The Manager's Guide to Risk Assessment: Getting it Right** , Rothstein Publishing, Connecticut, USA, 2017.

18.E. Banks, **Liquidity Risk Managing Asset and Funding Risk**, 2ed, Palgrave Macmillan, Hampshire, UK, 2013.

19. Eugene F., Joel F., **Fundamentals of Financial Management**, South-Western College Pub, Nashville, USA, 2012.

20. Frank J. Fabozzi, Steven V. Mann, **The Handbook of Fixed Income Securities**, McGraw-Hill Contemporary, Édition8, chicago, USA, 2012.

21. Frank M. Werner, James Arthur Finch Stoner, **Modern Financial Managing: Continuity and Change**, Authors Academic Pr, Cambridge, Massachusetts, UK, 2000.

22. García Alcubilla, Raquel, Ruiz del Pozo, Javier, **Credit Rating Agencies on the Watch List: Analysis of European Regulation**, Oxford University Press, Oxford, UK, 2012.

23. Geoffrey Elliott, Susan Starkings, Business Information Technology: Systems, theory and practice (Modular Texts In Business & Economics), Prentice Hall, New Jersey, USA, 1997.

24. Glover I. Stephen, **Business Separation Transactions: Spin-Offs, Subsidiary IPOs and Tracking Stock (Corporate Securities Series)**, Law Journal Press, New York, USA, Edition 3, 2017.

25. Helmut Krcmar. Information Management.. Springer, Berlin, 2006.

26. Jacqueline Ducret, **Gestion du risque de change,** Éditions L'Harmattan, Paris, 2002.

27. James Hall, Accounting Information System, 7th Edition, Cengage Learning, Boston, USA.

28. Jan Muntermann, Kai Rannenberg, **Event-Driven Mobile Financial Information Services: Design of an Intraday Decision Support System**, Deutscher Universitäts-verlag, Wiesbaden, Germany, 2008.

29. Jesús Joaquín, Broto Rubio, **Management Accounting**, Copy Center Digital Publishing, Zaragoza, Spain, 2015.

30. John Goodpasture, **Project Management the Agile Way: Making it Work in the Enterprise**, J. Ross Publishing, Florida, USA, 2010.

31. Jon Danielsson, **Financial Risk Forecasting: The Theory and Practice of Forecasting Market Risk with Implementation in R and Matlab**, John Wiley & Sons, Chichester, UK, 2011.

32. Jose A.Soler Ramos, **Financial Risk Management: A Practical Approach for Emerging Markets**, The Johns Hopkins University Press, Maryland, USA, 2000.

33. Kurt J. Engemann, Douglas M. Henderson, **Business Continuity and Risk Management: Essentials of Organizational Resilience**, Rothstein Associates Inc, Brookfield, Connecticut, USA, 2011.

34. Laurent Condamin, and all, **Risk Quantification Management: Diagnosis and Hedging**, John Wiley & Sons, Chichester, UK, 2006.

35. Lev Virine, Michael Trumper, **Project Risk Analysis Made Ridiculously Simple**, World Scientific-Now Publishers Business, New Jersey, USA, 2017.

36. Louis Esch, and all, **Asset and Risk Management: Risk Oriented Finance**, John Wiley & Sons, Chichester, UK,2005.

37. LUDWIG V., M., **PROFIT AND LOSS**, Ludwig von Mises Institute, Auburn, Alabama, USA, 2008.

38. Mark Talabis, ason Martin, **Information Security Risk Assessment Toolkit: Practical Assessments through Data Collection and Data Analysis**, Syngress, Waltham, USA ,2012.

39. Martin D. D, **Exchange-Rate Dynamics**, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, USA, 2011.

40. Paul Hopkin, **Fundamentals of Risk Management: Understanding, Evaluating and Implementing Effective Risk Management**, 2ed, Kogan Page Ltd, London, UK, 2012.

41. Paul Sweeting, **Financial Enterprise Risk Management**, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 1ed, 2011.

42. Phil Hughes, Phil Hughes, **Introduction to Health and Safety at Work, Introduction to Health and Safety at Work** , Third Edition, Butterworth-Heinemann, Oxford, UK, 2008.

43. Pierre Vernimmen, and all, **Corporate Finance Theory and Practice**, 4ed, John Wiley & Sons, Chichester, UK, 2014.

44. Rafael Alcami, Carlos Caranana, Introduction to Management Information Systems, University of Jaume I.Open Educational Resource (OER) Publications, 2012.

45. Robert B. Kauffman, Merry Lynn Moiseichik, **Integrated Risk Management for Leisure Services**, Human Kinetics Publishers, Champaign, USA, 2013.

46. Robert K. Wysocki, Rudd McGary, **Effective Project Management: Traditional, Adaptive, Extreme**, 3rd Edition, Wiley Publishing, Indiana, USA, 2003.

47. Robert R. Moeller, COSO **Enterprise Risk Management: Establishing Effective Governance, Risk, and Compliance (GRC) Processes** John Wiley & Sons Inc, Hoboken, New Jersey, USA, 2011.

48. Ruth Bender, Keith Ward, **Corporate Financial Strategy**, 2ed, Butterworth-Heinemann, oxford, UK, 2002.

49. Ruth Bender, Keith Ward, **Corporate Financial Strategy**, George Routledge, Abingdon-on-Thames, UK, 3ed, 2008.

50. Satyajit Das, **Extreme Money: Masters of the Universe and the Cult of Risk**, FT Press, Upper Saddle River, New Jersey, USA, 1 ed, 2011.

51. Simon A. Burtonshaw-Gunn, **Risk and Financial Management in Construction**, Routledge, Abingdon-on-Thames, UK, 1ed, 2009.

52. Sónia Maria Silva Monteiro, **Financial Accounting Handbook**, Vida Económica, Porto, Portugal, 2013, p42.

53. T. Cameron , R. Raman, **Process Systems Risk Management**, Academic Press, Massachusetts, USA, 2005.

54. Thorsten Hens, Beate Pilgrim , **General Equilibrium Foundations of Finance: Structure of Incomplete Markets Models**, Springer-Verlag, New York, USA, 2002..

55. TONY DREWITT, **Manager's Guide To ISO 22301**, IT Governance Publishing, It Governance Publishing, , Cambridgeshire, UK, 2013.

56. Tony Merna,Faisal F. Al-Thani, **Corporate Risk Management An Organisational Perspective**, John Wiley & Sons Inc, Hoboken, New Jersey, USA, 2005.

57. Schönborn, Jana, **Financial Risk Management: Management of Interest Risk from a Corporate Treasury Perspective in a Service Enterprise**, Diplomica Verlag GmbH, Hamburg, Germany, 2010,

58. Vilms A, **Financial information system of strategic alliances**, Thesis mas, Science In Business Administration, Empire State College, State University of New York, 2013.

59. Zheng, L. and others. **Investigat- ing security vulnerabilities in modern vehicle systems**. In International Conference on Applications and Techniques in Information Security, 26-28 October, Cairns, Australia 2016.

60. Zu, Liangrong, **Corporate Social Responsibility, Corporate Restructuring and Firm's Performance Empirical Evidence from Chinese Enterprises**, Springer-Verlag, Berlin, 2009.

2- المقالات:

1. Paolo Giorgini, And others, **Analysis of information quality requirements in business processes**, revisited, Requirements Engineering Journal, Springer London, 2016, Online at : https://link.springer.com/article/10.1007/s00766-016-0264-4

2. Petter, S., and others. The past, present, and future of IS Success. Journal of the Association for Information Systems, v13, n5, pp 341-362, 2012 .

3. Christian Eller, René Riedl, **Aims of Information Systems**, magazine HMD Practice of Business Informatics, Department of Economics computer science, Darmstadt University of Applied Sciences; Darmstadt, Germany, N 53, 2016, pp 224-238.

4. Cristiane Bazzotti, Elias Garcia, **the importance of the management information system in business management**, Ciências Sociais Aplicadas em Revista, State University of Western Paraná, Paraná, BrazilV. 6, n. 11, 2006, pp 1-18.
5. Anne Walton, **Financial Intelligence: Uses and Teaching Methods(Innovative Approaches from Subject Matter Experts)**, Journal of Strategic Security, Henley-Putnam School of Strategic Security, Florida, USA, V6, N 5, pp393-400.
6. Okere Wisdom, and others, **Auditor's Report and Investment Decisions in Nigeria: The Standpoint of Accounting Academics**, Journal of Management & Administration, Management College of Southern Africa (MANCOSA), Durban, South Africa, N1, 2017, pp181-195
7. Terezinha, F. Carvalho. S, **Information sources financial, Perspectives in Information Science (Perspect. ciênc. inf)**,School of Information Science, Université fédérale du Minas Gerais, Belo Horizontev, Brazil, 2, n 2, 1997, pp33-63.
8. Aline de Cássia dos Santos, Carlos Aragaki, **Importance of the Board of Directors in Closed Capital Family Companies, Electronic** Journal of the Department of Accounting Sciences & Department of Actuarial and Quantitative Methods, Pontifical Catholic University of São Paulo (Redeca), v.2, n 1. 2015, Online at :https://revistas.pucsp.br/redeca/article/view/27900
9. Victor Munteanu & Marilena Zuca & Alice Ţînţă, **The Financial Accounting Information System Central Base In The Managerial Activity Of An Organization**, Romanian Economic Business Review, Romanian-American University, May 2011, v. 5(1), pp63-74.
10. Financial accounting, Arabian Journal of Business and Management Review Online at : https://www.omicsonline.org/scholarly/financial-accounting-journals-articles-ppts-list.php.
11. Svetlana Karelskaya, Ekaterina Zuga, **balance-sheet theory of a - economics and management**, journal Economics and Management, Kaunas University of Technology, Lithuania 2012, V17, N1, pp38-44.
12. Mihaela Alina Robua, Ioan Bogdan Robua, The **influence of the audit report on the relevance of accounting information reported by listed Romanian companies**, Procedia Economics and Finance, V 20, 2015. pp 562–570.
13. Imen Fakhfakh Sakka, Anis Jarboui, **External auditor's characteristics, corporate governance and audit reporting quality**, International Journal of Accounting and Economics Studies, V3, N 2, 2015, pp109-116.
14. Tate, M., and others. Information systems success research: The "Twenty Year Update?" panel report from PACIS, 2011. Communications of the Association for Information Systems, 2014, v34, pp 1235-1246.

15. Raquel Talavera Chavez, and others, **Financial information system and competitiveness**, Ibero-American Journal of Academic Production and Educational Management, 2016.

16. Wars Martin. Navas Lopez,. **The strategic direction of the company.** Theory and applications. Civitas, Madrid, 2012..

3- الأطروحات:

Vilms A, **Financial information system of strategic alliances** ,Thesis mas, Science In Business Administration, Empire State College, State University of New York, 2013.

4- البحوث والمؤتمرات

1. Project Promotion of the use of scientific and technical information in the academic processes of the University, Module of user training in the Area of Social Sciences and Humanities. University of La Salle, Library Office, Philadelphia,USA, 2012.

2. Tate, M., and others. Information systems success research: The "Twenty Year Update?" panel report from PACIS, 2011. Communications of the Association for Information Systems, 2014, 34(64

3. Brown, A, **Sources of Financial Information**, viewed 22/10/2018, Online at : https://bizfluent.com/facts-6011364-sources-financial-information.html

4. Elie COHEN, **COMPTABILITÉ - Analyse financière**, Encyclopædia Universalis, Online at : https://www.universalis.fr/encyclopedie/comptabilite-analyse-financiere/3-les-sources-d-information-de-l-analyse-financiere/

5. Paul Egan, **Functions and Duties of the Chairperson of a Board**, Mason Hayes & Curran 2017 Online at : https://www.mhc.ie/uploads/Company_Secretarial_Handbook.pdf

6. Saylor Academy, Washington, Online at : https://saylordotorg.github.io/text_financial-accounting/

7. Stephanie Edwards-Nutton, **Standard Costing and Variance Analysis: Topic Gateway Series**, The Chartered Institute of Management Accountants (CIMA), London, UK, 2008, p6

8. Definition of Internal Auditing,The Institute of Internal Auditors (IIA): Online at : https://na.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/Definition-of-Internal-Auditing.aspx

9. NORMES INTERNATIONALES POUR LA PRATIQUE PROFESSIONNELLE DE L'AUDIT INTERNE (LES NORMES), Cadre de référence internationale des pratiques professionnelles, The Institute of Internal Auditors Global, Edition 2017,

10. **Margaret Rouse, ITaudit (information technology audit),** , Online at : https://searchcompliance.techtarget.com/definition/IT-audit-information-technology-audit

11. **2120– Risk Management**, The Institute of Internal Auditors (IIA) Online at : https://na.theiia.org/standards-guidance/performance-standards/pages/performance-standards.aspx

12. Asimina Caminis, **Moving to a Flexible Exchange Rate : How, When, and How Fast?**, IMF Multimedia Services Division, International Monetary Fund, 3rd Edition, Publication Services, wahington, USA,2006

13. **Societal security — Business continuity management systems --- Requirements**,ISO 22301:2012(en) Online at : https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:22301:ed-1:v2:en

14. Ali Mosleh, Robert A. Bari, **Probabilistic Safety Assessment and Management**: Proceedings of the 4th International Conference on Probabilistic Safety Assessment and Management (PSAM), 13-18 September 1998, New York City, USA, Springer-Verlag, London, UK.

15. Made Sudiana Mahendra, and all, **Information and Communication Technology:** Second IFIP TC 5/8 International Conference, ICT-EurAsia 2014, Bali, Indonesia, April 14-17, 2014, Proceedings, Springer, Heidelberg, Germany, 2014.

16. Steven Bragg, **Standard costing, AccountingTools: ACCOUNTING CPE COURSES & BOOKS**, Online at: https://www.accountingtools.com/articles/2017/5/14/standard-costing

5– القواميس والموسوعات

Jonathan Law, **A Dictionary of Accounting (Oxford Quick Reference)**, Oxford University Press, Oxford, United Kingdom, ed4, 2010.

الملاحق

الملحق رقم(01): بطاقة تقنية عن الشركة

GENERAL EMBALLAGE Sarl

1 PRESENTATION DE L'ENTREPRISE

Etablie le : 29 mai 2008
Actualisée le : 06 janvier 2009

Entreprise :		**EP**	**SNC**	**EURL**	**SARL**	**SPA**	**ASS**	**AUTRES**
					X			
S. Social :	ZAC TAHARACHT AKBOU						W : BEJAÏA	
Tél. :	034 35 68 60/61					**Fax :** 034 35 90 43		
E-mail :	contact@generalemballage.com					**Site Web :** wwww.generalemballage.com		
Usine :	ZAC Taharacht AKBOU, SETIF & ORAN							
Tél. :	034 35 68 60/61					**Fax :** 034 35 90 43		
Dirigeant :	BATOUCHE Ramdane				**Fonction :** Gérant		**GSM :** 070 92 59 40	
Directeur Général :	BENSABER Ali GSM : 070 94 48 01				ABDELOUHAB Hassen **Fonction : Directeur Commercial**		**GSM :** 070 98 26 85	
Capital Social :	1 023 200 000 DA	**Repartie entre Actionnaire(s) :** 02		**Famille** : Oui BATOUCHE Mohand BATOUCHE Ramdane		**Autres :** Non		

RC :	06/00-00B0183268	**IF :**	099806250344426	**CNAS :**	0671077255

Date de création : 2000 — **Date de démarrage :** 2002

ACTIVITE : FABRICATION ET TRANSFORMATION DE CARTON ONDULE

Moyens matériels :

1 LIGNE ONDULEUSE D'UNE CAPACITE DE 700 M²/ minute (73 015 Tonnes /An en 3 équipes)
TRANSFORMATION : CAPACITES 70 160 Tonnes /An – 3 équipes), 339 millions d'unités, avec les équipements suivants
8 LIGNES DE TRANSFORMATION A L'UNITE SIEGE D'AKBOU
2 LIGNES DE TRANSFORMATION A L'UNITE D'ORAN
1 LIGNE DE TRANSFORMATION A L'UNITE DE SETIF

Equipements de transport et de manutention en adéquation avec le niveau d'activité et utilisation des moyens des sociétés du Groupe BATOUCHE (TMF)

Secteur d'Activité : Industrie cellulose, Imprimerie et cartons ondulés		**Activité Principale :** Fabrication et transformation de carton ondulé	
NBR Salaries : **469**	**Dont cadres :**	NRB d'Equipes : trois	Saisonnalité : Non
CA :Année 2006 : 1.012 MDA		**Année 2007 :1 974 MDA**	**Année 2008 :2.234 MDA**

En Propriété X	Location	Autres

Certification ISO : Non (en cours de préparation) **Exportation :** OUI	Autres : en phase d'accompagnement pour certification ISO, après mise à niveau programme MEDA, Euro développement PME
14 actions réalisées avec Euro Développement Pme et lauréat du Prix de la Production	

المصدر: شركة جينيرال أمبَلاج

الملحق رقم (03): شاهدة التصنيف الائتماني "coface"

الملحق رقم (03): جزء (أ)



المصدر شركة جينيرال أمبَلاج

الملحق(03): جزء (ب)



المصدر شركة جينيرال أمبَلاج

الملحق رقم (04): شهادة 2015: ISO9001



CERTIFICAT
D'ENREGISTREMENT

La présente atteste que

General Emballage SPA
Direction Générale
Zone d'Activité Commerciale Taharacht, Akbou, Bejaia, Algeria

Voir appendice du certificat d'enregistrement émis le 9 avril 2018 pour la liste des sites

possède un

Système de Gestion de la Qualité

qui respecte les exigences de la norme

ISO 9001:2015

relativement à la portée de la certification suivante

Conception, Fabrication, Transformation et Commercialisation d'emballage en carton ondule`

Date d'émission:	CERT-0116341	Date de certification initiale:	23 janvier 2013
N° de dossier:	1637180	Date de certification actuelle:	26 mars 2018
Date d'émission:	9 avril 2018	Date d'échéance du certificat:	25 mars 2021

Nicole Grantham
Directrice générale des services de certification de SAI Global

Système certifié ISO 9001

ANAB ACCREDITED MANAGEMENT SYSTEMS CERTIFICATION BODY

MEMBER OF MULTILATERAL RECOGNITION ARRANGEMENT IAF

Enregistrement par :
CMI-SAI Canada Limited, 20 Carlson Court, Suite 200, Toronto, Ontario M9W 7K8 Canada (SAI GLOBAL). Cet enregistrement est sous réserve des modalités de certification SAI Global. Même si SAI Global a réalisé cette évaluation de la manière la plus compétente et la plus diligente possible, SAI Global n'assume aucune responsabilité à moins de démontrer que SAI Global a fait preuve de négligence. Le présent certificat demeure la propriété de SAI Global et doit lui être restitué sur demande.
Pour vérifier si ce certificat est toujours valide, veuillez consulter le registre des certificats de SAI Global: www.ami.saiglobal.com/cert_certificates

SAI GLOBAL

المصدر شركة جينيرال أمبَلاج

الملحق رقم (05): التصدير نحو أوروبا

ACTUALITÉS

Export : Réanimation de la destination Europe.



Deux importantes opérations d'exportation à destination de pays européens ont été réalisées au courant du premier semestre 2019. La première avait concerné la Belgique en avril suivie directement d'une autre vers la France en juin.

D'après Rvma Madjoubi du Service des exportations, les deux clients ont favorablement apprécié la qualité des produits et souhaitent sengager plus avant et sinscrire dans un flux commercial contractualisé. On s'attache désormais à trouver les plus courts itinéraires maritimes afin de répondre dans les meilleurs délais aux attentes de ces nouveaux clients.

Meme si ce nest pas a proprement parler une premiere puisqu'une expédition sur l'Espagne avait déjà été réalisé en février 2016, cela demeure un fait marquant de l'expansion géographique du commerce extérieur de l'entreprise et de la réanimation de la destination européenne. C'est pratiquement un fantasme qui se réalise à travers notamment l'exportation vers la France, pays perçu dans l'imaginaire collectif, sans doute en raison de l'histoire commune, comme le nec plus ultra de l'exigence de qualité. Ces opérations soulignent, si besoin est, que l'entreprise a atteint un haut degré de maitrise de la production et de qualité des produits.

Par-delà l'aspect proprement commercial, elles consolident davantage le prestige de l'entreprise auprès de l'ensemble de ses clients et partenaires. Elles s'inscrivent en droite ligne de la participation de GE au Salon de l'emballage de Paris en octobre dernier, participation qui sera rééditée en 2020.

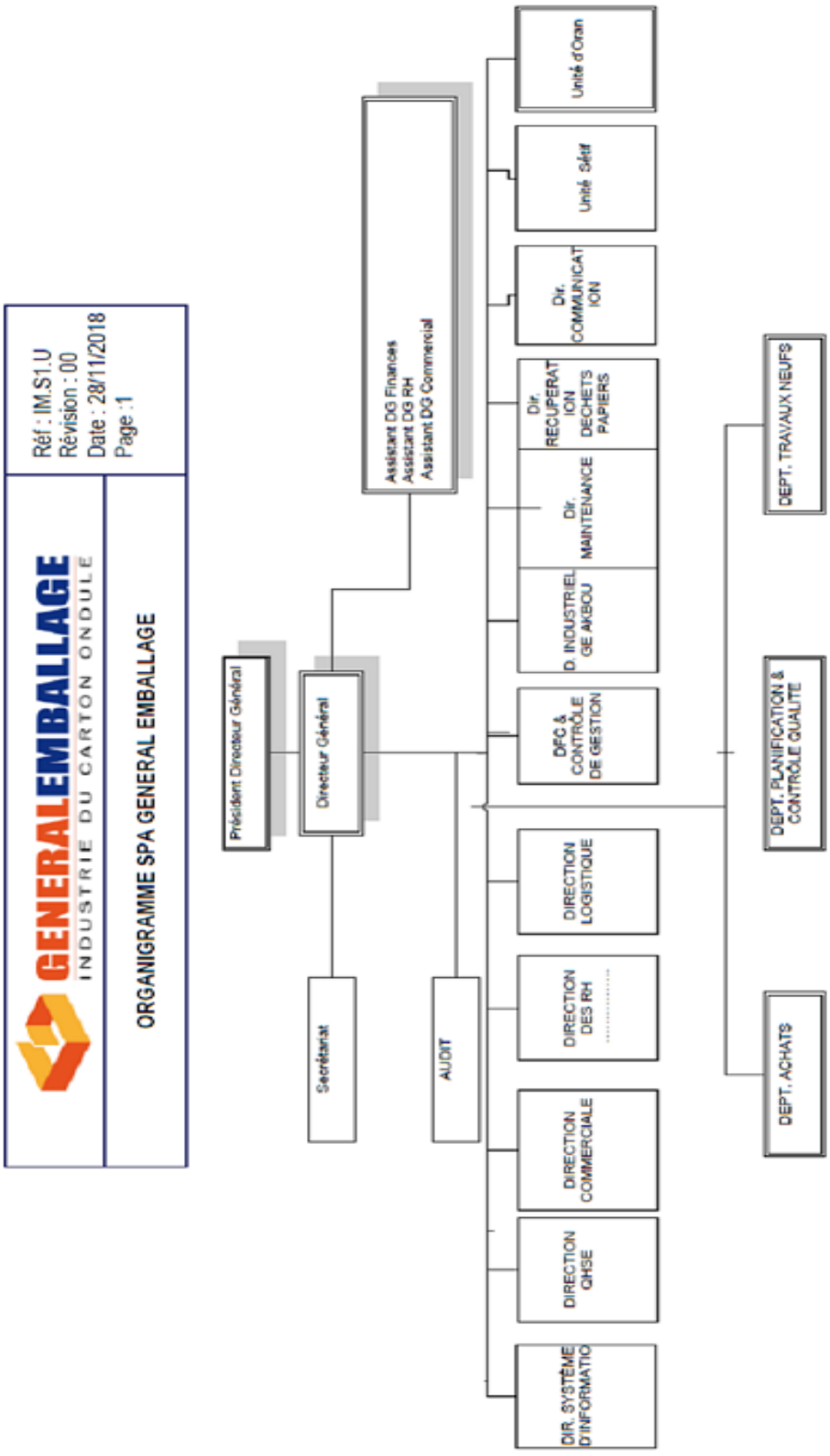
GE a été recemment lauréat du prix spécial du jury de l'Export Trophy organisé chaque année par le World Trade Center Algiers (WTCA) qui récompense la performance et l'originalité de sa démarche exportatrice.

On entend placer 5% de la production 2019 à l'international.

*M. Bessi

المصدر: **Le Lien journal**

الملحق رقم (06): الهيكل التنظيمي للشركة



المصدر: شركة جينيرال أمبَلاج

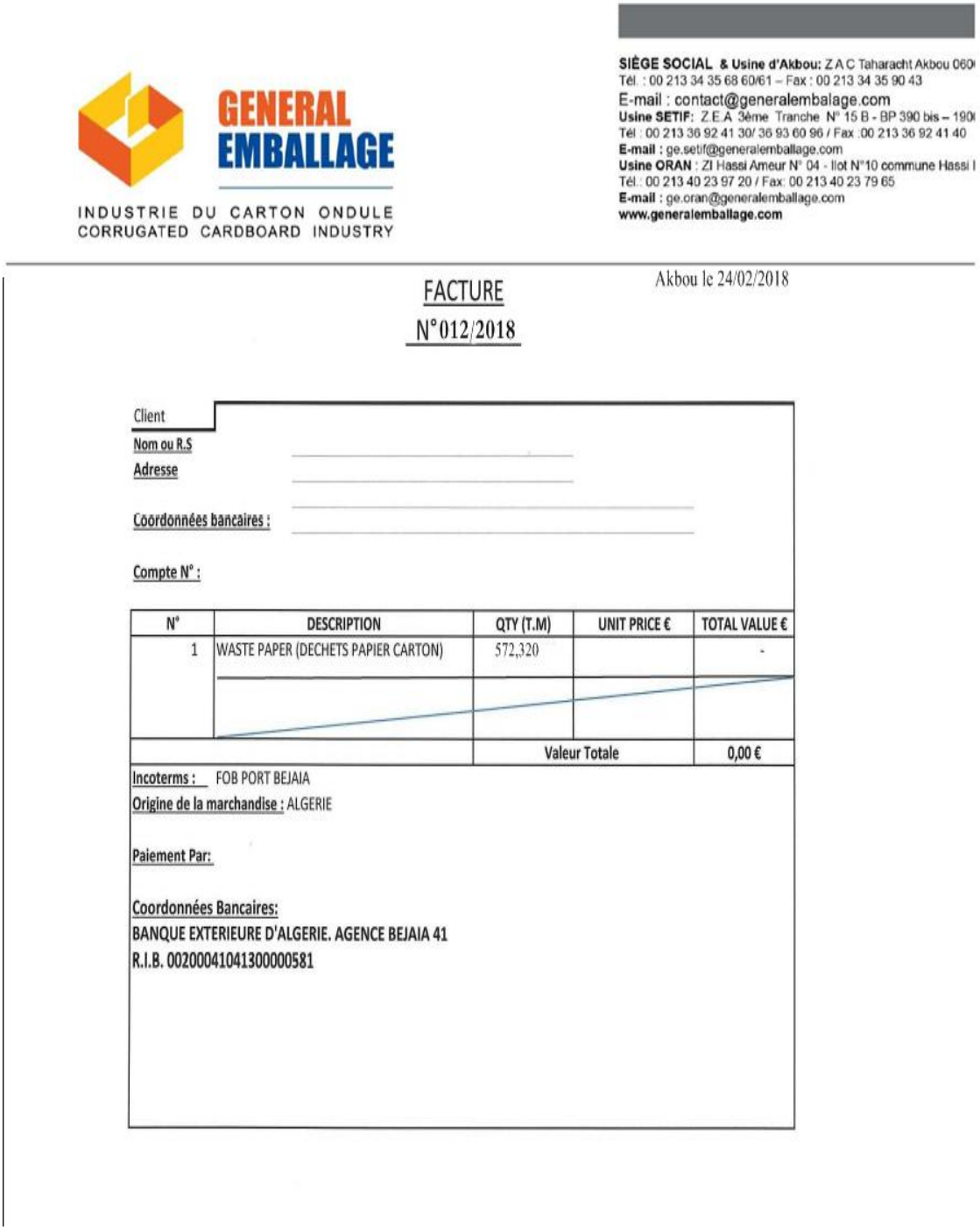
الملحق رقم (07): نموذج أمر بالإنتاج

GENERAL EMBALLAGE INDUSTRIE DU CARTON ONDULE	Réf: IM R5.G Révision: 01 Date : 03/07/2018 Page : 1/1
FICHES TECHNIQUES MATIERES PREMIERES	

I. DESIGNATION DU PRODUIT		
PRODUIT :	PAPIER FLUTING	
UTILISATION :	Destiné à la réalisation des cannelures	
II. SPECIFICATION TECHNIQUE		
PARAMETRES	UNITE	VALEURES
Grammage	Gr/m^2	120 (+/- 3%)
Humidité	%	8.5 (-2, +1)
CMT DM min	N	>192
Indice CMT	$N.m^2/g$	>1.6
SCT DT min	KN/m	>2.00
Indice SCT	N.m/kg	>16.6

المصدر: شركة جينيرال أمبَلاج

الملحق رقم (08): نموذج فاتورة –1– الشركة



GENERAL EMBALLAGE

INDUSTRIE DU CARTON ONDULE
CORRUGATED CARDBOARD INDUSTRY

SIÈGE SOCIAL & Usine d'Akbou: Z.A.C Taharacht Akbou 060
Tél. : 00 213 34 35 68 60/61 – Fax : 00 213 34 35 90 43
E-mail : contact@generalembalage.com
Usine SETIF: Z.E.A 3ème Tranche N° 15 B - BP 390 bis – 190
Tél : 00 213 36 92 41 30/ 36 93 60 96 / Fax :00 213 36 92 41 40
E-mail : ge.setif@generalemballage.com
Usine ORAN : ZI Hassi Ameur N° 04 - Ilot N°10 commune Hassi I
Tél.: 00 213 40 23 97 20 / Fax: 00 213 40 23 79 65
E-mail : ge.oran@generalemballage.com
www.generalemballage.com

Akbou le 24/02/2018

FACTURE
N°012/2018

Client
Nom ou R.S
Adresse
Coordonnées bancaires :
Compte N° :

N°	DESCRIPTION	QTY (T.M)	UNIT PRICE €	TOTAL VALUE €
1	WASTE PAPER (DECHETS PAPIER CARTON)	572,320		-
			Valeur Totale	0,00 €

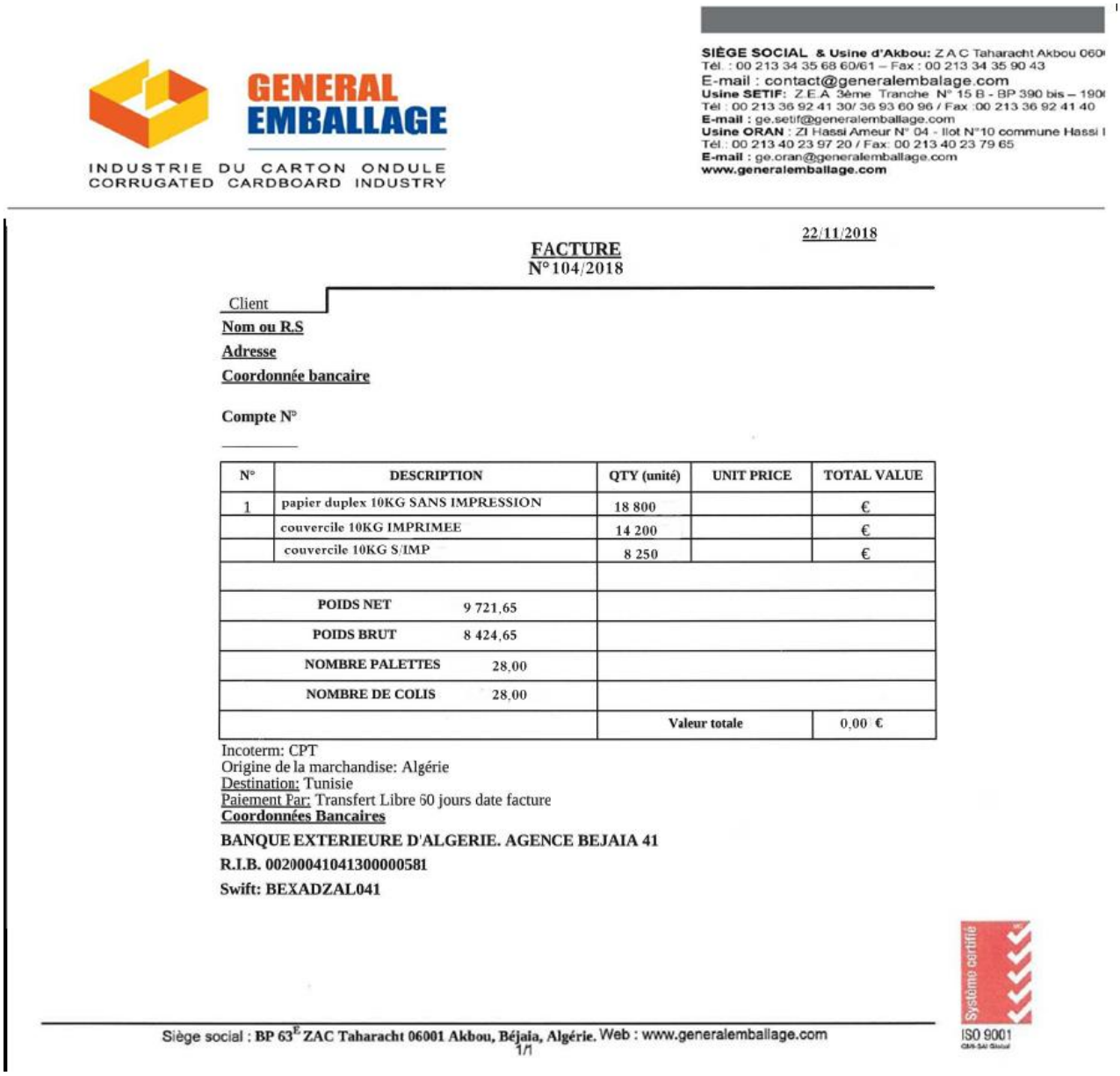
Incoterms : FOB PORT BEJAIA
Origine de la marchandise : ALGERIE

Paiement Par:

Coordonnées Bancaires:
BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE. AGENCE BEJAIA 41
R.I.B. 00200041041300000581

المصدر: شركة جينيرال أمبَلاج

الملحق رقم (09): نموذج فاتورة –2– الشركة



GENERAL EMBALLAGE
INDUSTRIE DU CARTON ONDULE
CORRUGATED CARDBOARD INDUSTRY

SIÈGE SOCIAL & Usine d'Akbou: Z A C Taharacht Akbou 060
Tél. : 00 213 34 35 68 60/61 – Fax : 00 213 34 35 90 43
E-mail : contact@generalemballage.com
Usine SETIF: Z.E.A 3ème Tranche N° 15 B - BP 390 bis – 190
Tél : 00 213 36 92 41 30/ 36 93 60 96 / Fax :00 213 36 92 41 40
E-mail : ge.setif@generalemballage.com
Usine ORAN : ZI Hassi Ameur N° 04 - Ilot N°10 commune Hassi
Tél. : 00 213 40 23 97 20 / Fax: 00 213 40 23 79 65
E-mail : ge.oran@generalemballage.com
www.generalemballage.com

22/11/2018

FACTURE
N° 104/2018

Client
Nom ou R.S
Adresse
Coordonnée bancaire

Compte N°

N°	DESCRIPTION	QTY (unité)	UNIT PRICE	TOTAL VALUE
1	papier duplex 10KG SANS IMPRESSION	18 800		€
	couvercile 10KG IMPRIMEE	14 200		€
	couvercile 10KG S/IMP	8 250		€
	POIDS NET 9 721,65			
	POIDS BRUT 8 424,65			
	NOMBRE PALETTES 28,00			
	NOMBRE DE COLIS 28,00			
		Valeur totale		0,00 €

Incoterm: CPT
Origine de la marchandise: Algérie
Destination: Tunisie
Paiement Par: Transfert Libre 60 jours date facture
Coordonnées Bancaires
BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE. AGENCE BEJAIA 41
R.I.B. 00200041041300000581
Swift: BEXADZAL041

Système certifié ISO 9001

Siège social : BP 63 E ZAC Taharacht 06001 Akbou, Béjaia, Algérie. Web : www.generalemballage.com
1/1

المصدر: شركة جينيرال أمبَلاج

الملحق رقم(10):نموذج الموازنات المالية لفرع سطيف

GENERAL EMBALLAGE
INDUSTRIE DU CARTON ONDULE
CORRUGATED CARDBOARD INDUSTRY

SIÈGE SOCIAL & Usine d'Akbou: Z.A.C Taharacht Akbou 0601
Tél. : 00 213 34 35 68 60/61 – Fax : 00 213 34 35 90 43
E-mail : contact@generalemballage.com
Usine SETIF: Z.E.A 3ème Tranche N° 15 B - BP 390 bis – 190
Tél : 00 213 36 92 41 30/ 36 93 60 96 / Fax :00 213 36 92 41 40
E-mail : ge.setif@generalemballage.com
Usine ORAN : ZI Hassi Ameur N° 04 - Ilot N°10 commune Hassi
Tél.: 00 213 40 23 97 20 / Fax: 00 213 40 23 79 65
E-mail : ge.oran@generalemballage.com
www.generalemballage.com

UNITE : MILLIONS DA

ANNEES	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ENCAISSEMENTS							
COMPTE COURRANT DES ASSOCIES	320 000 000						
CREDITS BANCAIRES	1 089 700 000						
SUBVENTION INFRA ENVIR	-	-	-	-	-	-	-
RECETTES D'EXPLOITATION	1 072 286 463	1 286 743 755	1 544 092 506	1 775 706 383	2 042 062 340	2 348 371 691	2 700 627 444
TOTAL DES ENCAISSEMENT	**2 481 986 463**	**1 286 743 755**	**1 544 092 506**	**1 775 706 383**	**2 042 062 340**	**2 348 371 691**	**2 700 627 444**
DECAISSEMENTS							
APPRO	699 257 912	957 389 653	1 047 450 082	1 184 443 632	1 470 124 287	1 499 405 812	1 383 353 827
SERVICES	60 478 741	76 625 051	97 215 791	122 066 334	153 724 910	194 136 860	245 816 567
FRAIS PERSONNEL	80 305 147	92 350 919	106 203 557	122 134 090	140 454 204	161 522 334	185 750 084
IMPOTS ET TAXES	15 012 011	18 014 413	21 617 295	24 859 889	28 588 873	32 877 204	37 808 784
FRAIS DIVERS	3 136 013	3 764 096	4 517 155	5 194 728	5 973 938	6 870 028	7 900 532
FRAIS FINANCIER	31 170 453	35 351 419	34 637 088	37 041 072	36 151 530	30 289 186	26 176 278
INVESTISSEMENTS	1 303 502 633						
REMBOURSEMENT EMPRUNTS			217 940 000	217 940 000	217 940 000	217 940 000	217 940 000
IBS						53 539 719	62 384 081
DIVIDENDES							
TANTIEMES							
REMBOURSEMENT CCA							
TOTAL DECAISSEMENTS	**2 192 863 810**	**1 183 495 750**	**1 529 580 968**	**1 713 679 746**	**2 052 957 740**	**2 196 581 143**	**2 167 130 754**
SOLDE DE TRESORERIE (CFN)	289 122 653	103 248 006	14 511 538	62 026 637	- 10 895 401	151 790 548	533 496 691
TRESORERIE CUMMULEE	**289 122 653**	**392 370 659**	**406 882 197**	**468 908 834**	**458 013 434**	**609 803 982**	**1 143 300 672**

GENERAL EMBALLAGE
INDUSTRIE DU CARTON ONDULE
CORRUGATED CARDBOARD INDUSTRY

SIÈGE SOCIAL & Usine d'Akbou: Z.A.C Taharacht Akbou 0601
Tél. : 00 213 34 35 68 60/61 – Fax : 00 213 34 35 90 43
E-mail : contact@generalemballage.com
Usine SETIF: Z.E.A 3ème Tranche N° 15 B - BP 390 bis – 190
Tél : 00 213 36 92 41 30/ 36 93 60 96 / Fax :00 213 36 92 41 40
E-mail : ge.setif@generalemballage.com
Usine ORAN : ZI Hassi Ameur N° 04 - Ilot N°10 commune Hassi
Tél.: 00 213 40 23 97 20 / Fax: 00 213 40 23 79 65
E-mail : ge.oran@generalemballage.com
www.generalemballage.com

UNITE SETIF

PLAN DE FINANCEMENT DE 2020 A 2027

UNITE : MILLIONS DA

ANNEES	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027
ENCAISSEMENTS								
COMPTE COURRANT DES ASSOCIES								
CREDITS BANCAIRES								
SUBVENTION INFRA ENVIR	-	-	-	-	-	-	-	-
RECETTES D'EXPLOITATION	3 105 721 561	3 571 579 795	4 107 316 764	4 723 414 279	5 431 926 421	6 246 715 384	7 183 722 692	8 261 281 096
TOTAL DES ENCAISSEMENT	**3 105 721 561**	**3 571 579 795**	**4 107 316 764**	**4 723 414 279**	**5 431 926 421**	**6 246 715 384**	**7 183 722 692**	**8 261 281 096**
DECAISSEMENTS								
APPRO	2 581 784 237	2 303 678 051	2 811 182 337	3 489 376 095	3 535 449 811	4 469 152 229	4 815 795 942	4 877 276 054
SERVICES	312 015 984	358 818 381	412 641 138	474 537 309	545 717 905	627 575 591	721 711 930	829 968 719
FRAIS PERSONNEL	213 613 287	245 655 280	282 503 572	324 879 108	373 610 974	429 652 620	494 100 513	568 215 590
IMPOTS ET TAXES	43 480 102	50 002 117	57 502 435	66 127 800	76 046 970	87 454 015	100 572 118	115 657 935
FRAIS DIVERS	9 085 612	10 448 454	12 015 722	13 818 081	15 890 793	18 274 412	21 015 573	24 167 909
FRAIS FINANCIER	23 561 245	27 095 432	31 159 747	35 833 709	41 208 765	47 390 080	54 498 592	62 673 380
INVESTISSEMENTS								
REMBOURSEMENT EMPRUNTS								
IBS	73 045 867	87 162 312	93 649 480	107 696 902	123 851 437	142 429 153	163 793 525	188 362 554
DIVIDENDES								
TANTIEMES								
REMBOURSEMENT CCA								
TOTAL DECAISSEMENTS	**3 256 586 333**	**3 082 860 027**	**3 700 654 431**	**4 512 269 003**	**4 711 776 655**	**5 821 928 099**	**6 371 488 193**	**6 666 322 142**
SOLDE DE TRESORERIE (CFN)	- 150 864 772	488 719 768	406 662 334	211 145 277	720 149 766	424 787 285	812 234 499	1 594 958 953
TRESORERIE CUMMULEE	**992 435 900**	**1 481 155 668**	**1 887 818 002**	**2 098 963 279**	**2 819 113 045**	**3 243 900 330**	**4 056 134 829**	**5 651 093 783**

الملحق رقم (11): نموذج الموازنة التقديرية للتدفقات النقدية والأرباح (2018–2027)

	Prévision	Prévision	Prévision	Prévision	Prévision	Prévision	Prévision	Prévision	Prévision	Prévision
Chiffre d'affaires	11 102 615 489	13 010 455 731	14 734 872 169	16 528 399 894	18 204 248 678	20 050 363 699	21 675 706 622	23 433 027 389	25 094 370 742	26 873 660 472
Variation de stock	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Mat et Fourn consommés	7 515 435 009	8 987 398 780	10 182 586 045	11 424 757 067	12 588 441 722	13 861 047 238	14 969 741 982	16 206 849 394	17 357 480 719	18 589 806 868
Papier	7 314 416 000	8 669 538 088	9 845 246 654	11 046 386 745	12 168 677 607	13 405 015 252	14 493 502 490	15 670 174 092	16 782 971 510	17 974 562 487
Ingrédients et emballage	201 009 009	297 860 692	337 339 392	378 400 321	416 767 116	459 031 976	496 242 492	536 474 502	574 509 209	615 244 381
Achat non stockés	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Marge sur coût Matières	**3 587 180 480**	**4 023 056 952**	**4 552 286 124**	**5 103 632 027**	**5 610 803 956**	**6 186 316 471**	**6 605 961 640**	**7 225 177 996**	**7 736 890 023**	**8 283 862 604**
Consommables	178 611 923	191 157 539	204 538 387	218 936 288	234 176 228	250 568 364	268 108 363	286 875 949	306 957 263	328 444 774
PDR Equip Industriels & Mat roulla	85 779 891	93 675 281	103 144 105	109 037 439	120 148 041	132 322 400	143 059 664	154 657 981	165 622 847	177 366 219
Marge sur coût Variables	**3 322 748 665**	**3 738 224 113**	**4 244 603 132**	**4 775 680 100**	**5 261 479 687**	**5 803 415 507**	**6 274 793 613**	**6 784 644 066**	**7 264 309 911**	**7 778 052 114**
Prestation de services	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Produc. de l'ent. Pr Elle M	166 489 603	216 340 035	233 647 238	252 339 017	272 525 139	294 328 230	317 874 488	343 304 447	370 768 803	409 430 307
Frais de personnel	808 888 153	905 954 731	1 087 145 677	1 195 860 245	1 375 239 282	1 512 763 210	1 633 784 266	1 764 487 008	1 905 645 968	2 058 097 646
Formations & Apprentissage	21 077 684	16 001 107	19 201 328	21 121 567	24 289 302	26 718 233	28 856 285	31 164 788	33 657 971	36 330 609
Transport sur vente	393 315 208	473 911 773	568 826 735	626 647 090	690 404 418	760 419 171	822 061 041	888 708 231	959 805 434	1 013 196 148
Autres charges logistiques	52 815 772	59 467 061	68 240 414	61 152 435	64 210 056	67 420 559	70 791 587	74 331 167	78 047 725	81 950 111
Entretiens et réparations	20 038 351	21 398 169	22 850 265	24 400 902	26 056 766	27 824 998	29 713 324	31 729 586	33 882 780	36 182 091
Fournisseurs Assistance et consulti	8 875 401	9 762 941	10 739 235	11 813 159	12 994 474	14 293 922	15 723 314	17 295 645	19 025 210	20 927 731
Marketing	16 408 287	19 227 838	21 776 311	24 426 922	26 903 619	29 631 947	32 034 002	34 631 104	37 086 363	39 715 946
Déplacements et réceptions	16 148 079	17 762 887	19 539 176	21 493 093	23 642 403	25 006 643	28 607 307	31 468 038	34 614 842	38 076 326
Informatique & Télécommunication	7 904 087	13 823 636	14 115 889	15 527 478	17 080 226	18 788 248	20 667 073	22 733 780	25 007 158	27 507 874
Assurances	20 755 029	24 321 546	27 945 144	30 897 937	34 030 743	37 461 842	40 320 233	43 805 341	46 911 031	50 237 225
Impôts et taxes	77 911 529	95 599 528	108 270 367	121 449 030	133 762 959	210 528 819	227 594 920	246 046 708	263 490 093	282 173 529
Commissions bancaires	24 600 207	28 827 433	32 648 244	36 627 187	40 338 366	44 475 847	48 077 140	51 970 858	55 601 917	59 544 382
Autres Charges d'exploitation corr	15 000 000	15 750 000	16 537 500	17 364 375	18 232 594	19 144 223	20 101 435	21 105 506	22 161 832	23 269 923
EBITDA	**2 005 490 452**	**2 257 740 428**	**2 480 914 288**	**2 819 051 099**	**3 049 823 038**	**3 302 295 326**	**3 574 186 274**	**3 869 519 673**	**4 128 229 589**	**4 405 257 027**
Amortissements	579 173 254	667 678 049	754 275 640	758 072 632	703 464 401	737 159 695	726 021 309	699 825 940	673 746 158	677 402 160
Provisions	-	13 010 456	14 734 872	16 528 400	18 204 249	20 050 384	21 675 707	23 433 027	25 094 371	26 873 669
EBIT	**1 426 317 198**	**1 577 057 923**	**1 711 003 777**	**2 044 450 667**	**2 328 154 408**	**2 545 085 463**	**2 826 489 258**	**3 145 259 606**	**3 429 389 060**	**3 700 887 060**
Charges financieres Nettes	142 354 520	139 217 612	192 409 930	185 340 401	400 305 801	194 701 079	187 030 045	178 057 085	180 734 628	185 502 107
Intérêts d'exploit.	97 837 989	106 837 989	115 837 989	124 837 989	133 837 989	142 837 989	151 837 989	160 837 989	169 837 989	179 037 989
Intérêts sur CMT & leasing	44 516 536	52 379 623	76 631 940	60 708 411	66 465 811	51 923 090	35 812 657	17 799 696	10 916 639	5 734 118
Résultat Brut d'Exploit	**1 283 962 672**	**1 417 840 311**	**1 519 333 847**	**1 858 904 266**	**2 127 850 607**	**2 350 324 383**	**2 638 838 612**	**2 965 022 121**	**3 248 634 432**	**3 515 304 983**
Autres pertes & profits	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Résultat Avant Impôt	**1 283 962 672**	**1 417 840 311**	**1 519 333 847**	**1 858 904 266**	**2 127 850 607**	**2 350 324 383**	**2 638 838 612**	**2 965 022 121**	**3 248 634 432**	**3 515 304 983**
Impôt sur les bénéfices	139 486 313	176 115 808	188 722 740	230 902 186	264 309 123	434 678 923	468 037 963	548 639 630	600 816 179	650 135 357
Résultat Net	**1 144 476 359**	**1 241 724 503**	**1 330 611 107**	**1 628 002 081**	**1 863 541 485**	**1 915 645 461**	**2 170 800 649**	**2 416 382 491**	**2 647 818 254**	**2 865 169 625**

المصدر: شركة جينيرال أمبَلاج

الملحق رقم (12): نموذج تتبع أسعار السلع والمواد

COPACEL

Union Française des Industries des Cartons, Papiers et Cellulose

RELEVÉ DES PRIX

VARIATIONS DE PRIX MOYENS DES SORTES MARCHANDES DE PAPIERS ET CARTONS A RECYCLER
ACHETÉES SUR LES MARCHÉS FRANÇAIS ET DESTINÉES AUX USINES DE RECYCLAGE

DONNÉES MENSUELLES
en Δ €/tonne

			nov-19	oct-19
Sortes ordinaires	1.02.00	Papiers et cartons mélangés	- 2,3	+ 0,3
	1.04.00/1.04.01/1.04.02	Papiers et cartons ondulés pour emballages/ Papiers et cartons ondulés ordinaires/Papiers et cartons ondulés	- 8,3	- 0,1
	1.05.00/1.05.01	Carton ondulé ordinaire et carton ondulé	- 9,3	+ 0,2
Sortes à désencrer	1.09.00	Journaux et magazines *	ND	ND
	1.11.00**	Papiers graphiques triés, pour désencrage *	- 9,5	- 18,4
Autres sortes et sortes supérieures	2.03.00/2.03.01	Rognures blanches légèrement imprimées/ Rognures blanches légèrement imprimées sans colle	- 3,3	- 3,6
	2.05.00/2.05.01/2.06.00/2.06.01	Papiers de bureau triés et triés ordinaires/ Archives couleur triées et triées ordinaires	- 7,2	+ 1,4
	3.03.00/3.03.01/3.04.00	Rognures sans bois/ Rognures sans bois spéciales / Rognures blanches	ND	ND
	3.10.00/3.10.01	Imprimés sans bois/Imprimés sans bois moyennement imprimés	ND	ND
	3.03.00/3.03.01/3.04.00/3.10.00/3.10.01	Rognures et imprimés sans bois	- 3,9	- 1,4
	3.17.00	Rognures blanches	- 8,3	- 23,9

** conditionnement en balles ou en vrac* *** sorte en provenance des ménages (prix et volumes hors contrats de collecte sélective)*

المصدر: شركة جينيرال أمبَلاج

الملحق رقم (13):قوائم الميزانيات العمومية للشركة

الملحق رقم (13)، جزء (أ): الأصول

1.1.1. ACTIF DU BILAN **Designationq**	2014	2015	2016	2017	2018
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d.acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles:	18 265 273	26 996 057	43 473 227	35 957 915	22 179 008
Immobilisations corporelles	3 955 809 010	4 812 041 592	5 961 927 493	5 529 347 272	5 180 937 190
Terrains	435 054 293	397 279 543	397 279 543	397 279 543	397 279 543
Bâtiments	793 021 159	703 487 015	1 837 050 671	1 766 166 182	1 694 949 529
Autres immobilisations corporelles	2 685 321 169	3 710 346 425	3 726 668 670	3 364 972 938	3 087 779 509
Immobilisations en concession	42 412 389	928 609	928 609	928 609	928 609
Immobilisations encours	2 393 034 241	1 545 429 881	105 879 799	56 342 294	102 465 925
Immobilisations financières	41 451 373	38 392 002	37 169 085	50 839 064	57 033 359
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés				0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants	2 970 503	3 379 083	2 529 083	2 395 083	3 032 210
Impôts différés actif	28 480 870	35 012 919	34 640 002	48 443 981	54 001 150
TOTAL ACTIF NON COURANT	**6 408 559 897**	**6 422 859 532**	**6 148 449 604**	**5 672 486 545**	**5 362 615 482**
ACTIF COURANT					0
Stocks et encours	1 275 346 203	1 573 520 155	1 613 129 187	1 692 149 647	2 612 451 073
Créances et emplois assimilés					
Clients	1 281 341 020	1 656 573 387	2 659 857 865	3 942 990 255	4 353 472 053
Autres débiteurs	134 390 818	229 279 848	242 282 479	249 810 447	284 215 578
Impôts	146 360 571	210 632 918	20 821 655	6 462 334	147 376 511
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	319 058 079	660 257 431	305 389 446	536 525 102	847 142 025
Chèques à l'encaissement	115 504 060	161 621 838	166 054 037	267 079 954	233 040 707
TOTAL ACTIF COURANT	**3 272 500 751**	**4 491 885 576**	**5 007 534 670**	**6 694 017 739**	**8 477 697 948**
TOTAL GENERAL ACTIF	**9 681 060 647**	**10 914 745 108**	**11 155 984 273**	**12 366 504 284**	**13 840 313 430**

المصدر: شركة جينيرال أمبَلاج

الملحق رقم (13)، جزء (ب): الخصوم

1.1.2. PASSIF DU BILAN **Désignations**	2014	2015	2016	2017	2018
Capital émis	2 000 000 000	2 000 000 000	2 000 000 000	2 000 000 000	2 000 000 000
Capital non appelé				0	
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	571 613 491	615 338 313	665 899 016	1 904 071 821	3 544 523 124
Ecarts de réévaluation				0	0
Ecart d'équivalence (1)					
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	87 449 646	1 011 214 063	1 238 172 805	1 766 451 302	1 825 842 372
Autres capitaux propres - Report à nouveau	892 833 207	1 223 604 839	1 384 258 198	584 258 198	584 258 198
Part de la société consolidante (1)				0	0
Part des minoritaires (1)				0	0
TOTAL I	**4 338 943 152**	**4 850 157 215**	**5 288 330 020**	**6 254 781 322**	**7 954 023 694**
PASSIFS NON COURANTS				0	0
Emprunts et dettes financières 1	3 332 657 721	3 353 630 247	2 715 069 302	1 905 207 465	1 027 594 113
Impôts (différés et provisionnés)			22 643 357	25 143 624	58 814 692
Autres dettes non courantes				0	0
Provisions et produits constatés d.avance				0	0
TOTAL PASSIFS NON COURANTS	3 332 657 721	3 353 630 247	2 737 712 660	1 930 351 089	1 086 408 804
PASSIFS COURANTS				0	0
Fournisseurs et comptes rattachés	232 241 232	602 990 996	317 274 168	407 037 837	299 453 357
Impôts	289 870 767	232 449 948	125 353 666	119 693 979	21 254 212
Autres dettes	205 347 087	278 024 339	295 783 681	359 775 101	407 473 190
Trésorerie Passif	1 282 000 688	1 597 492 364	239 153 078	3 294 864 955	4 071 700 174
TOTAL PASSIFS COURANTS II	**2 009 459 775**	**2 710 957 646**	**3 129 941 594**	**4 181 371 873**	**4 799 880 932**
TOTAL GENERAL PASSIF	**9 681 060 647**	**10 914 745 108**	**11 155 984 273**	**12 366 504 284**	**13 840 313 430**

المصدر: شركة جينيرال أمبَلاج

الملحق رقم (14): جداول حسابات النتائج للشركة

Designationq	2014	2015	2016	2017	2018
Ventes et produits annexes	8817595629	10545622407	12378260487	15366701842	18922171432
Variation stocks produits finis et en cours	21358651.49	3647767.81	-10867369	-10432508	78409231
Production immobilisée	77 546 481.87	43 813 373.30	33 851 377	267 494 099	401 189 285
Subventions d'exploitation	21 614 666.80	4278500		435 625	1 946 625
I - PRODUCTION DE L.EXERCICE)	8 938 115 428.96	10 597 362 047.97	12 401 244 496	15 624 199 059	19 403 716 572
Achats consommés	5600090831	6834690406	7916219159	10072981222	13698263115
Services extérieurs et autres consommations	644661709.9	638457916.6	765097425	960183618	1058963592
II - CONSOMMATION DE L.EXERCICE	6 244 752 540.53	7 473 148 322.98	8 681 316 584	11 033 164 840	14 757 226 707
III - VALEUR AJOUTEE D.EXPLOITATION (I - II)	2 693 362 888.43	3 124 213 724.99	3 719 927 911	4 591 034 219	4 646 489 865
Charges de personnel	814 552 307.46	937 783 453.65	1 042 395 581	1 178 415 876	1 305 851 523
Impôts, taxes et versements assimilés	116 802 163.98	120 560 293.61	126 129 915	160 053 194	147 289 884
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 762 008 416.99	2 065 869 977.73	2 551 402 416	3 252 565 149	3 193 348 458
Autres produits opérationnels	19 267 289.28	28 545 040.18	38 506 720	14 695 441	159 213 170
Autres charges opérationnelles	50 293 433.16	30 502 473.01	33 501 787	24 471 582	17 380 261
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	549 212 554.22	649 207 932.01	883 973 584	983 405 230	942 109 339
Reprise sur pertes de valeur et provisions	101 129 246.46	10 895 471.01	1 583 140	5 168 750	2 657 501
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 282 898 965.35	1 425 600 083.90	1 674 016 905	2 264 552 528	2 395 729 529
Produits financiers	29 153 582.98	49 588 235.14	106 855 282	54 616 851	46 263 798
Charges financières	211 792 119.58	255 154 895.04	260 375 608	299 636 571	341 079 260
VI - RESULTAT FINANCIER	- 182 638 536.60	- 205 566 659.90	- 153 520 326	245 019 719	- 294 815 463
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V +VI)	1 100 260 428.75	1 220 033 424	1 520 496 579	2 019 532 809	2 100 914 066
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	232 496 140	215 351 410	259 307 500	264 385 219	247 557 795
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	- 6 732 166	- 6 532 048.96	23 016 274	- 11 303 713	28 113 899
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	9 087 665 547.68	10 686 390 794.30	12 548 189 638	15 698 680 101	19 611 851 040
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	8 213 169 092.93	9 675 176 731.34	11 310 016 833	13 932 228 799	17 786 608 669
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	874 496 454.75	1 011 214 062.96	1 238 172 805	1 766 451 302	1 825 242 372
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)					
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)					
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE					
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	874 496 454.75	1 011 214 062.96	1 238 172 805	1 766 451 302	1 825 242 372

المصدر: شركة جينيرال أمبَلاج

الملحق رقم (15): قوائم تدفقات الخزينة للشركة

Désignations	2014	2015	2016	2017	2018
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles					
Encaissements reçus des clients	9 997 118 087.37	11 881 008 531	14 067 081 613	16 861 319 556	21 942 696 736
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	-8 102 542 575.30	-10 379 358 178	-11 943 203 672	-15 004 860 151	-20 612 173 265
Intérêts et autres frais financiers payés	-237 167 572.02	-290 270 868	-310 933 541	-353 938 435	-389 182 608
Impôts sur les résultats payés	-180 463 247.20	-302 037 910	-199 921 144	-298 867 990	-268 955 167
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	1 476 944 692.85	909 341 575	1 613 023 257	1 203 652 979	672 385 696
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	1 712 222.92	214 097	13 763 171	1 671 806	712 991
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	1 478 656 915.77	909 555 673	1 626 786 427	1 205 324 786	673 098 687
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement					
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-2 075 470 893.50	-364 308 520	-659 973 022	-234 379 806	-191 133 236
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	4 017 520	4 748 000	6 665 980	37 358 430	15 056 200
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-2 731 200				
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	1 700 000	596 617	850 000		
Intérêts encaissés sur placements financiers	26 084 845.88	49 330 807	70 335 066	51 680 689	45 739 535
Dividendes et quote-part de résultats reçus					
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	-2 046 399 727.62	-309 633 096	-582 121 976	-145 340 688	-130 337 501
Flux de trésorerie provenant des activités de financement					
Encaissements suite à l'émission d'actions					
Dividendes et autres distributions effectués	-300 000 000	-500 000 000	-799 996 400	-799 997 300	-125 998 536
Encaissements provenant (immobilisation financières	2 829 574 275.57	423 155 680	1 516 700		
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées	-1 539 369 657.15	-402 183 154	-640 077 645	-832 595 727	-917 966 817
subvention	21 614 666.80	4 278 500		435 625	1 946 625
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	1 011 819 285.22	-474 748 974	-1 438 557 345	-1 632 157 402	1 042 018 728
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi - liquidités	8 167 503.15	-19 220 654	5 266 878	-23 408 948	-15 148 128
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	444 076 473.37	125 173 602	-393 892 894	-572 173 304	-499 257 542
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	-1 236 091 113.33	-847 438 550	-775 613 095	-1 920 086 595	-2 492 259 899
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	-847 438 548.50	-775 613 095	-1 920 086 595	-2 492 259 899	-2 991 517 441
Variation de trésorerie de la période	388 652 564.83	71 825 454	-1 144 473 500	-572 173 304	-499 257 542
résultat de l'exercice	874 496 454.75	1 011 214 063	1 238 172 805	1 766 451 032	1 825 242 372
Rapprochement avec le résultat comptable	-485 843 889.92	-939 388 608	-2 382 646 305	-2 338 624 606	-2 324 499 914

المصدر: شركة جينيرال أمبَلاج

الملحق رقم (16): تغير أسعار العملات

الملحق رقم (16) جزء (أ): تغيرات أسعار الصرف لسنة2014

أشهر	سعر الأساس لإعداد الميزانية	السعر الحاضر SI	سعر المستقبلي المتوقع FI		الفرق BI	الفرق بين السعر الحاضر الحقيقي وسعر الأساس	نسبة التغير %
			ادني سعر لمتوقع	اعلي سعر متوقع			
جانفي	102	107.318	105.438	107.131	-0.187	5.318	0.052
فيفري	102	106.257	104.809	108.481	2.224	4.257	0.041
مارس	102	106.889	106.414	109.229	2.340	4.889	0.047
افريل	102	109.545	107.486	109.451	-0.094	7.545	0.073
ماي	102	108.807	107.250	108.635	-0.172	6.807	0.066
جوان	102	108.543	106.947	108.743	0.200	6.543	0.064
جويلية	102	108.371	106.582	107.374	-0.997	6.371	0.062
اوت	102	107.340	105.576	106.071	-1.269	5.340	0.052
سبتمبر	102	105.607	103.756	107.422	1.815	3.607	0.035
اكتوبر	102	105.209	104.291	107.737	2.528	3.209	0.031
نوفمبر	102	104.964	104.250	108.356	3.392	2.964	0.029
ديسمبر	102	107.436	99.645	106.529	-0.907	5.436	0.053

الملحق رقم (16) جزء (ب): تغيرات أسعار الصرف لسنة 2015

أشهر	سعر الأساس لإعداد الميزانية	السعر الحاضر SI	سعر المستقبلي المتوقع FI		الفرق BI	الفرق بين السعر الحاضر الحقيقي وسعر الأساس	نسبة التغير %
			ادني سعر لمتوقع	اعلي سعر متوقع			
جانفي	105	106.364	104.544	108.198	1.834	1.364	0.013
فيفري	105	103.973	101.679	106.867	2.894	-1.027	-0.010
مارس	105	106.395	103.956	109.574	3.179	1.395	0.013
افريل	105	105.024	107.764	112.627	7.603	0.024	0.00023
ماي	105	109.525	108.137	112.824	3.299	4.525	0.043
جوان	105	108.513	108.418	111.19	2.677	3.513	0.033
جويلية	105	109.893	107.993	122.695	12.802	4.893	0.046
اوت	105	109.226	117.703	120.989	11.763	4.893	0.047
سبتمبر	105	119.257	115.68	121.207	1.950	4.226	0.040
اكتوبر	105	118.844	114.113	118.673	-0.171	14.257	0.136
نوفمبر	105	117.057	113.877	118.204	1.147	13.844	0.132
ديسمبر	105	115.170	114.721	117.717	2.547	12.057	0.115

الملحق رقم (16) جزء (ت): تغيرات أسعار الصرف لسنة 2016

أشهر	سعر الأساس لإعداد الميزانية	السعر الحاضر SI	سعر المستقبلي المتوقع FI		الفرق BI	الفرق بين السعر الحاضر الحقيقي وسعر الأساس	نسبة التغير %
			ادني سعر لمتوقع	اعلي سعر متوقع			
جانفي	111	116.263	115.918	120.001	3.738	5.263	0.047
فيفري	111	117.105	117.631	124.976	7.871	6.105	0.055
مارس	111	118.245	121.749	125.134	6.889	7.245	0.065
افريل	111	123.558	122.553	126.757	3.199	12.558	0.113
ماي	111	124.973	119.243	125.376	0.403	13.973	0.126
جوان	111	123.256	121.278	123.758	0.502	12.256	0.110
جويلية	111	122.842	121.367	123.943	1.101	11.842	0.107
اوت	111	123.450	121.7	123.684	0.234	12.450	0.112
سبتمبر	111	122.366	119.647	0123.88	1.514	11.366	0.102
اكتوبر	111	123.213	116.772	124.346	1.133	12.213	0.110
نوفمبر	111	121.475	115.084	119.659	-1.816	10.475	0.094
ديسمبر	111	117.532	114.821	118.436	0.904	6.532	0.059

الملحق رقم (16) جزء (ث): تغيرات أسعار الصرف لسنة 2017

أشهر	سعر الأساس لإعداد الميزانية	السعر الحاضر SI	سعر المستقبلي المتوقع FI		الفرق BI	الفرق بين السعر الحاضر الحقيقي وسعر الأساس	نسبة التغير %
			ادني سعر لمتوقع	اعلي سعر متوقع			
جانفي	116	115.822	115.84	118.439	2.617	-0.178	-0.002
فيفري	116	117.920	115.79	119.464	1.544	1.920	0.017
مارس	116	116.992	116.481	120.073	3.081	0.992	0.009
افريل	116	117.046	118.514	122.021	4.975	1.046	0.009
ماي	116	119.889	120.611	123.635	3.746	3.889	0.034
جوان	116	122.194	122.201	128.362	6.168	6.194	0.053
جويلية	116	123.663	127.126	132.642	8.979	7.663	0.066
اوت	116	128.668	131.278	134.531	5.863	12.668	0.109
سبتمبر	116	132.593	132.305	135.448	2.855	16.593	0.143
اكتوبر	116	133.797	133.13	137.124	3.327	17.797	0.153
نوفمبر	116	134.565	134.972	139.009	4.444	18.565	0.160
ديسمبر	116	137.027	133.785	136.144	-1.270	1.532	0.013

الملحق رقم (16) جزء (ج): تغيرات أسعار الصرف لسنة 2018

أشهر	سعر الأساس لإعداد الميزانية	السعر الحاضر SI	سعر المستقبلي المتوقع FI		الفرق BI	الفرق بين السعر الحاضر الحقيقي وسعر الأساس	نسبة التغير %
			ادني سعر لمتوقع	اعلي سعر متوقع			
جانفي	121	137.836	139.339	142.761	4.925	16.836	0.139
فيفري	121	141.870	138.921	141.776	-0.094	20.870	0.172
مارس	121	140.746	138.398	141.45	0.704	19.746	0.163
افريل	121	141.449	134.846	139.097	-2.352	20.449	0.169
ماي	121	139.178	135.078	137.696	-1.482	18.178	0.150
جوان	121	136.653	136.008	138.48	1.827	15.653	0.129
جويلية	121	138.328	134.588	138.316	-0.012	17.328	0.143
اوت	121	137.947	136.608	139.205	1.258	16.947	0.140
سبتمبر	121	137.935	134.681	137.831	-0.104	16.935	0.140
اكتوبر	121	137.315	133.579	136.269	-1.046	16.315	0.135
نوفمبر	121	135.655	133.785	136.144	0.489	14.655	0.121
ديسمبر	121	135.159	133.937	136.861	1.702	14.159	0.117

Désignations	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles					
Encaissements reçus des clients	9 997 118 087.37	11 881 008 531	14 067 081 613	16 861 319 556	21 942 696 736
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	-8 102 542 575.30	-10 379 358 178	-11 943 203 672	-15 004 860 151	-20 612 173 265
Intérêts et autres frais financiers payés	-237 167 572.02	-290 270 868	-310 933 541	-353 938 435	-389 182 608
Impôts sur les résultats payés	-180 463 247.20	-302 037 910	-199 921 144	-298 867 990	-268 955 167
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	1 476 944 692.85	909 341 575	1 613 023 257	1 203 652 979	672 385 696
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	1 712 222.92	214 097	13 763 171	1 671 806	712 991
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	1 478 656 915.77	909 555 673	1 626 786 427	1 205 324 786	673 098 687
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement					
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-2 075 470 893.50	-364 308 520	-659 973 022	-234 379 806	-191 133 236
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	4 017 520	4 748 000	6 665 980	37 358 430	15 056 200
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-2 731 200				
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	1 700 000	596 617	850 000		
Intérêts encaissés sur placements financiers	26 084 845.88	49 330 807	70 335 066	51 680 689	45 739 535
Dividendes et quote-part de résultats reçus					
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	-2 046 399 727.62	-309 633 096	-582 121 976	-145 340 688	-130 337 501
Flux de trésorerie provenant des activités de financement					
Encaissements suite à l'émission d'actions					
Dividendes et autres distributions effectués	-300 000 000	-500 000 000	-799 996 400	-799 997 300	-125 998 536
Encaissements provenant (immobilisation financières	2 829 574 275.57	423 155 680	1 516 700		
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées	-1 539 369 657.15	-402 183 154	-640 077 645	-832 595 727	-917 966 817
subvention	21 614 666.80	4 278 500		435 625	1 946 625
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	1 011 819 285.22	-474 748 974	-1 438 557 345	-1 632 157 402	1 042 018 728
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi - liquidités	8 167 503.15	-19 220 654	5 266 878	-23 408 948	-15 148 128
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	444 076 473.37	125 173 602	-393 892 894	-572 173 304	-499 257 542
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	-1 236 091 113.33	-847 438 550	-775 613 095	-1 920 086 595	-2 492 259 899
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	-847 438 548.50	-775 613 095	-1 920 086 595	-2 492 259 899	-2 991 517 441
Variation de trésorerie de la période	388 652 564.83	71 825 454	-1 144 473 500	-572 173 304	-499 257 542
résultat de l'exercice	874 496 454.75	1 011 214 063	1 238 172 805	1 766 451 032	1 825 242 372
Rapprochement avec le résultat comptable	-485 843 889.92	-939 388 608	-2 382 646 305	-2 338 624 606	-2 324 499 914
Designationq	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**

Ventes et produits annexes	8817595629	10545622407	12378260487	15366701842	18922171432
Variation stocks produits finis et en cours	21358651.49	3647767.81	-10867369	-10432508	78409231
Production immobilisée	77 546 481.87	43 813 373.30	33 851 377	267 494 099	401 189 285
Subventions d'exploitation	21 614 666.80	4278500		435 625	1 946 625
I - PRODUCTION DE L.EXERCICE)	8 938 115 428.96	10 597 362 047.97	12 401 244 496	15 624 199 059	19 403 716 572
Achats consommés	5600090831	6834690406	7916219159	10072981222	13698263115
Services extérieurs et autres consommations	644661709.9	638457916.6	765097425	960183618	1058963592
II - CONSOMMATION DE L.EXERCICE	6 244 752 540.53	7 473 148 322.98	8 681 316 584	11 033 164 840	14 757 226 707
III - VALEUR AJOUTEE D.EXPLOITATION (I - II)	2 693 362 888.43	3 124 213 724.99	3 719 927 911	4 591 034 219	4 646 489 865
Charges de personnel	814 552 307.46	937 783 453.65	1 042 395 581	1 178 415 876	1 305 851 523
Impôts, taxes et versements assimilés	116 802 163.98	120 560 293.61	126 129 915	160 053 194	147 289 884
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 762 008 416.99	2 065 869 977.73	2 551 402 416	3 252 565 149	3 193 348 458
Autres produits opérationnels	19 267 289.28	28 545 040.18	38 506 720	14 695 441	159 213 170
Autres charges opérationnelles	50 293 433.16	30 502 473.01	33 501 787	24 471 582	17 380 261
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	549 212 554.22	649 207 932.01	883 973 584	983 405 230	942 109 339
Reprise sur pertes de valeur et provisions	101 129 246.46	10 895 471.01	1 583 140	5 168 750	2 657 501
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 282 898 965.35	1 425 600 083.90	1 674 016 905	2 264 552 528	2 395 729 529
Produits financiers	29 153 582.98	49 588 235.14	106 855 282	54 616 851	46 263 798
Charges financières	211 792 119.58	255 154 895.04	260 375 608	299 636 571	341 079 260
VI - RESULTAT FINANCIER	- 182 638 536.60	- 205 566 659.90	- 153 520 326	245 019 719	- 294 815 463
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V +VI)	1 100 260 428.75	1 220 033 424	1 520 496 579	2 019 532 809	2 100 914 066
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	232 496 140	215 351 410	259 307 500	264 385 219	247 557 795
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	- 6 732 166	- 6 532 048.96	23 016 274	- 11 303 713	28 113 899
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	9 087 665 547.68	10 686 390 794.30	12 548 189 638	15 698 680 101	19 611 851 040
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	8 213 169 092.93	9 675 176 731.34	11 310 016 833	13 932 228 799	17 786 608 669
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	874 496 454.75	1 011 214 062.96	1 238 172 805	1 766 451 302	1 825 242 372
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)					
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)					
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE					
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	874 496 454.75	1 011 214 062.96	1 238 172 805	1 766 451 302	1 825 242 372

Désignations	2014	2015	2016	2017	2018
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles					
Encaissements reçus des clients	9 997 118 087.37	11 881 008 531	14 067 081 613	16 861 319 556	21 942 696 736
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	-8 102 542 575.30	-10 379 358 178	-11 943 203 672	-15 004 860 151	-20 612 173 265
Intérêts et autres frais financiers payés	-237 167 572.02	-290 270 868	-310 933 541	-353 938 435	-389 182 608
Impôts sur les résultats payés	-180 463 247.20	-302 037 910	-199 921 144	-298 867 990	-268 955 167
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	1 476 944 692.85	909 341 575	1 613 023 257	1 203 652 979	672 385 696
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	1 712 222.92	214 097	13 763 171	1 671 806	712 991
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	1 478 656 915.77	909 555 673	1 626 786 427	1 205 324 786	673 098 687
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement					
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-2 075 470 893.50	-364 308 520	-659 973 022	-234 379 806	-191 133 236
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	4 017 520	4 748 000	6 665 980	37 358 430	15 056 200
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-2 731 200				
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	1 700 000	596 617	850 000		
Intérêts encaissés sur placements financiers	26 084 845.88	49 330 807	70 335 066	51 680 689	45 739 535
Dividendes et quote-part de résultats reçus					
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	-2 046 399 727.62	-309 633 096	-582 121 976	-145 340 688	-130 337 501
Flux de trésorerie provenant des activités de financement					
Encaissements suite à l'émission d'actions					
Dividendes et autres distributions effectués	-300 000 000	-500 000 000	-799 996 400	-799 997 300	-125 998 536
Encaissements provenant (immobilisation financières	2 829 574 275.57	423 155 680	1 516 700		
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées	-1 539 369 657.15	-402 183 154	-640 077 645	-832 595 727	-917 966 817
subvention	21 614 666.80	4 278 500		435 625	1 946 625
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	1 011 819 285.22	-474 748 974	-1 438 557 345	-1 632 157 402	1 042 018 728
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi - liquidités	8 167 503.15	-19 220 654	5 266 878	-23 408 948	-15 148 128
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	444 076 473.37	125 173 602	-393 892 894	-572 173 304	-499 257 542
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	-1 236 091 113.33	-847 438 550	-775 613 095	-1 920 086 595	-2 492 259 899
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	-847 438 548.50	-775 613 095	-1 920 086 595	-2 492 259 899	-2 991 517 441
Variation de trésorerie de la période	388 652 564.83	71 825 454	-1 144 473 500	-572 173 304	-499 257 542
résultat de l'exercice	874 496 454.75	1 011 214 063	1 238 172 805	1 766 451 032	1 825 242 372
Rapprochement avec le résultat comptable	-485 843 889.92	-939 388 608	-2 382 646 305	-2 338 624 606	-2 324 499 914

الملحق رقم (14)،جزء(ج): مركز الصرف لسنة 2018